(المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية)
للشاطبى : ابراهيم بن موسى - ٧٩٠ هـ .
كتب سنة ١١٩٠ هـ .
ج ٤ (٣٠٩ ق) ٢٣ س ٢١ × ١٧ سم
نسخة جيدة ، خطها مغربى ، بالاشتراء
نقص .
الاعلام ١ : ٧١ معجم المؤلفين ١ : ١١٨
١ - النحو ، اللغة العربية
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح ألفية ابن مالك د - شرح الخلاصة .

الجزء الرابع
من شرح الالفية
لابن مالك



الرقم: ٥٠٨٤ ف ١/٩٠

العنوان: شرح ألفية ابن مالك = ويسمى المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية

المؤلف: ابراهيم بن موسى الشاطبي ت ٧٩٠هـ

تاريخ النسخ: ١١٩٠هـ

اسم الناسخ: ــــــ

عدد الأوراق: ج٤ (٩٠ ص) ٢٢ × ٢٢ سم

ملاحظات: ــــــ

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

## الوقف

اعلم ان الوقف نظير الابتداء في مقابلته وربما تعذر اعمال الوقف استغناء
عنه عن ذلك العمل اذ كان اصله ان يكون على السكون وكماله وربما تعذر
اصله ان يكون بالحركة ثم انه يتنوع على حسب الاستعمال في الوقف
ثلاثة مقاصد وهي لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر
ولتمام السجع في النثر ثم ان الوقف انما يكون على آخر الكلمة وربما اعتبر
حال التغيير بحسب الاداء وان غير الوقف على حسب المقاصد اللفظية
او المعنوية وجملة انواع التغيير الحادثة في الوقف المشهور
في كلام العرب ثمانية انواع وهي السكون والروم والاشمام
والتضعيف والنقل والابدال والحذف والحاق هاء السكت
ونحن نذكر انواع كل منها مما ذكر هنا الناظم وذكر مواضعها والنظر فيما
يتعلق بالقول منهما قال

تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا

تنوينا مفعول اول لاجعل الفا مفعول ثان وقفا مفعول لاجله او مصدر في موضع الحال
مفعول له كما تقدم في بابه واثر فتح ظرف متعلق به وتلو
بمعنى تالي الفاعل وهو مفعول لاحذفا على حذف الموصوف
اي احذف تنوينا تاليا غير فتح ويعني ان التنوين الذي هو لاحق
اما تنوين ان يكون بعد فتح او بعد غيره وهو الضم والكسر والفتح
في كلامه لجنس مقتصرا به على فتح الفا فقط وان كانوا انما يطلقون
الفتح

الفتح والضم والكسر على حركات البناء كما يطلقون الرفع والنصب والجر
على حركات الاعراب لان كل منهم ضرب بعضها ومن حركة الاعراب بالفتحة و
الضمة والكسرة ما اطلقها الناظم على ما تنطق عليه من حركة بناء او
حركة اعراب مثل ان التنوين بعد فتح فانك تبدله الفا فتقول
في رأيت زيدا رأيت زيدا وفي الوقف عمرا والمقصود عمرا وكذلك في
البناء اذا لحقها التنوين وذلك في اسماء الافعال نحو ايها
وايها ويعني نوعا في الوقف حصلة والالف والاسها وكذلك هل
التنبيه وان كان التنوين بعد غير فتح فانه يحذف راسا وذلك
اذا وقع بعد الضم نحو هذا زيد فانك تقف عليه هذا زيد فتحذف
التنوين وفي الجر مررت بزيد فتحذف ايضا وكذلك نحو صه ومه
اذا نونته فقلت صه ومه وفي ايه ايه وفي حينئذ يومئذ
وكذلك في حينئذ وما اشبه ذلك والتنوين هو حرف واحد
موقف عليه على التنوين وذلك كما يوقف عليهما بالنون ومن العرب
من عد اباعمرو انها على المصحف اذ وقع كتبها بالنون وود جميع
انها تنون التنوين على حاله انه حرف زائد في الفعل ويعني ما بعد حرف
وما له بعد حرف في المعرب وفي المبني انه لمعنى اخر وهو كالحركة
لانه يتبعها فلا يوقف عليه بحاله وايضا ان دال الفعل ومنه وبعض
النحو ربما طعنه نحو حسو وما اشبهه ربما طعنه نحو عثمان صبرا وجه عرم
تقابلها على حال الفتحة في الوقف واما ابدالها مع الفتح وحذفها مع
غيره من حيثهم ان الفتح يستثقل ربما لقاعدة حسنة في الوقف في الياء
مقاربة العلة في النحو وهذا يدل على ان العلة اتفاقها من المقاربة ولذ لك
كان طلب الرفع او يبدلونها واو في الجر او يبدلونها وهي لغة لبعض

العرب من يقول في الوقف هذا زيدو ومررت بزيدي كما يقول الجميع رأيت
زيدا ولم ينبه عليهما الناظم لقلتهما لكن اللغة الصحيحة من سماع بها
تنوين المنقوص لكان نقل الواو والياء فيه انعدمهما بخلاف الالف فيها
فيهما ضعيفة فاذا اضعفت الضمة ايضا مع الواو والكسرة مع الياء
كان ذلك اثقل ولم يكن الفتحة مع الالف لخفتها كما علم من قبلهما
على ان بعض العرب يعامل الالف معاملة الواو والياء في الحذف فيقول
رأيت كما تقول هذا زيد ومررت بزيد ولم ينبه على ذلك الناظم لقلته
ثم نقل بعض اللغة في كتاب سيبويه في النسخة الشرقية منه
عن ابي الحسن وحكاها الفارسي عن قطرب عن ابي عبيدة وانشد
الى المرء قيس اطيل السرى وآخذ من كل حي عصم وابيانا الخ ومنه
ايضا ما انشده قطرب من قول عدي بن زيد ونسبه التبريزي لطرفة
شعر فبيني كأني مصعدا مثل الحقيبة على الرحل اثر وقال ابن عمر
الجعفي سأعود منه المورد اذا الورد مغدى [illegible] وهلك الاخر
ثم قال كأن جوبه حلوي اذا اعتزي كل عضو مرد بين وهزهزا راد
كان جوبه حلوي في كل عضو منه مرد بين وهزهزا ثم قال هذا
الكلام بين هذا الى ما تقوى التمثيل به من عمرك هذا
المنقوص قال الناظم اخرجه وذكر حكمه لما فيه من الاحكام
لغة لما ذكر هنا و(التثني) في المقصور ونحوه يخصه في هذا الباب
بوقفها العاري الشاملة له وهي تقتضي فيه ما يقتضي في
الصحيح لا من انه مرفوع المنقوص في الرفع والجر تنفي علته
في النصب مع ابدال العامل اذا قلت هذا فتى ورأيت فتى وقفت عليه
او مررت بفتى فتلك الالف هي كما لو قلت في الجر الى زيد وإذا

فلفظ

فلفظ رأيت فتى مثل الالف في المعرفة من المنقوص تنطق الالف في رأيت
زيدا وهو حذف الالف الا طيبة لاجتماع الساكنين فالناظم لما ذكر ان
الحكم المرعي غير [illegible] في المقصور جعله على ما طبق فيه ونحو الصحيح الاخ
ونحو فيما سوى [illegible] او ساعي الرجل وما ذهب اليه نحو ابن الغفار في
اذ نسبه [illegible] نحو من نسب للفارسي في الايضاح والمسئلة ذات
ارفع الثلاثة نحو هذا الهدى والثاني ذهب المازني الى الوقف على الالف
المنقوص في الحال الثلاثة والثالث من ذهب الكسائي وان الوقف
على الف الوصل مطلقا في الاحوال الثلاثة ولا قول لسيبويه في
المسئلة بقوله فيها مذهب من زعم ابو جعفر ونحو [illegible]
[illegible] او رابع رأي الفارسي في التسمية او رابع رأي الكسائي
وليسما لتحققون ذلك فيها وحجة ما ذهب اليه الناظم ما تقرر من
حمل المعتل على الصحيح والتعبير على الجلي وايضا ما روي عن العرب
من الف المثنى باء في الوقف فيقولون مثنى وهو في [illegible] يبدلونها
واوا ولم يرد ذلك في الف المنقوص نحو رأيت زيدا فلم يقولوا رأيت
زيدي ولا زيدو ولو كانت الف الوصل مطلقا لم يشتغلوا من ابدالها
صفة كانت وايضا فان العرب تقول هذا فتى ولو كانت الف المنقوص بدل
لم تكن لها امالة في الف رأيت [illegible] واستعمل ابن عصفور رسالة
هذه الالف فذا لها حالة الرفع ولا امالة في حالة النصب وما نقل
انفع فاجمعه في الرفع والجر ولا نقع فاجمعه في حالة النصب وهذا
نوع ابن الحاجب كنهم من نقل الامالة في الف حالة النصب
كقوله تعالى او كانوا غزى وسمعنا فتى وهذا شبيه ذلك مع
انهم لم يميلوا وقد استبدلت من لو ناد في ولا ما كان نحوه الصلة

فهمزه ارشاذ كره ابو عمرو ويعود لبل الكسعا في على الناظم ومنو
اعتذر بعضهم عن هذا بان المنصوب المحال فلطلع الغرا وفع اى
العرب تشبهه بالحالة على ما قال ابن مجهه ذكرهما على الذي ملد دليل
في حالة على هذا الا ان اعلى بنا ر حكى اهل العرب نقول رايت فتى
فتجعل الالف الى اليا مع ان الف التنوين لا تمال علما بقال ولي نبت
عمراي رايت عمرو وجمع بالحالة واما كونها لم تقع قافية فمجر نقل
عن ابي عمرو انها وقعت كقوله وانهم وهو في كلمة مقصورة
فلا ترى اهرا بيمزه وبعد ذلك لكل حرف يشتهى
وانشوا الزحاجى
درب ضيف طرق الحي سرى صادف زادا وحديثا يشتهى
وقد يعتذر عن هذا ايضا بانه نادر ونحو ما اعتذر ابن النحاس في
حالة والمستقل للحاذ على هو نعبه بارها اي الالف فعل التنوين
فيه فتخم في الاحوال كلها مطارد في جميع احواله كن واو في حالة النصب
عليه اساوى الصحيح المنصوب في جميع احواله اصل مع التنوين ان الف
كما ابدلها في المنصوب الصحيح وايضا انه الصحيح على انقلاب الف
النصب بدل من التنوين على نقل ابن جني وصورة المرفوع والمنصوب
كصورة المنصوب فلم يكون كذلك في الجميع وهذا المستقل الا به ضعف
واضع الكتبا في مع من هب الزابر اولى من هب الدالي فلعلوه كانت
الف التنوين معه المحذوفة في كل حال
واحذف لو صه سوى اضطرار طه عن الفتح و لاضطرار
لا ضطرار بن بربه اي اضم في الاسم ذي الاضطرار بعض البصار اذا وقف
عليها ما ر كلفها ونحوها مما يتمنع لكونهما من حروف المدوا وصيغتين
احدهما ان يكون تابعة لحركة المفتوح وذلك اذا تقف الضمة





ولا يكون بعد ها الا واو او الكسرة ولا يكون ذلك لازما به فهمزة
لا بن مرض فيها عند الوقف لا عند الوصل ولا في الضرورة وذلك قوله
واحذف لو قف في سوى اضطرار نحو قولك رايتهمو وراتيه ومعى
كقوله وض بيمو ض به وكذلك تقول عليهموا ولو يمحوا على وحل
الهما عاليه ولدته وكذلك منهمو وعنهمو ونحوا مقه وعنه وكذ
تقول في بهمو وضربتهمو وعليهما وابيهما به وضربته وعليه وانبه
وفي محمو معهم وفي اكرمتمو الاكرم وفي حي منوا وضع وفي انتمو انتم وكذلك
ما اشبههم وي الفاء ان تكون الصلة تابعة للفتح ولا يكون اتيا الهذ
مجموع كلامه انهما لا تقوما صلة لنترك بها على حالها فنقول ضربتها
وليها وعنهما وفيهما ونعما وانتماوضربتما واي امكنا معكتوا وعلو
وفيها وحيهذا لك ان من شعر العرب او هذه الذي في الوقف وان كان
من اصل الكلمة كالقاضي والراسي فيقف لو القاضي والراعي وكذلك
ما كان اذا ما بعد الوصل الحذف لا غرم نبي وعلده مني ما يجزموا اما
ليس من اصل الكلمة فلا يجوز ان عليهما احوها وبي لها الالف فلا يحذفها
لم يجز حذفها فلم يكن معا على حالهما بخلاف الواو والياء فان لها تعلقه في
الكلام ومن تعلق بهذا فقيل وايضا فان الالف عند علم هو اصل الاسم بخلاف
الواو والياء فان فيهما علة ما علم ما في ان شاء الله تعالى ذلك متعلق
بكلام الناظم فيما قبل احتر اذا او لها بل يقول في قوله لو قصه انه
متصل للزيادة في فابري فيه لا في كلامه انما هو في احكام الوقف ومن تعرض
فقال فعرابي قوله نحو مثل اجعل فعل في العام وفعا فكان ينبغي
ترك عن ذكران ذكر الوقف لكنه لم يفعل ذلك فيها وجهه والجواب
انه اتى بها ليبين ضعفه وذلك انه لو قال واحذف في سوى الاضطرار

كذا الله فتقضى كما ترى بمقتضى قولهم وهو أن الحذف إنما يكون في غير حالة الاضطرار وأما
حالة الاضطرار فليلة تحذف تلك الصلة وهو كلام لا معنى له لأن ترك
الحذف لا يختص بالضرورة بل الحذف هو المختص بها لا كون حالة الوصل
لا حالة الوقف معقولة لوقف هو علة للحذف لا بها ولمن ضعه كأنه قال
لحذف هذه الصلة في الاضطرار للإجراء الوقف أي أن الوقف هو العلة
في الحذف حالة الاختيار وأما في حالة الاضطرار فلم يثبت أن العلة الوقف
فما معنى قولهم هذا الكلام أصح المتقدم في الوقف وبقي قولهما ان
الحذف من نفع الاضطرار لا لعلة الوقف وما ذاك إلا الحذف في الوصل
وهو صحيح فإن الضرورة هي التي دعت إلى حذف صلة الضمير في الوصل في
مواضع منها قولهم لذهبهما من حذف الياء أو الواو ومنه مع بقاء الحركة
ومنها ما حذفها منه مع الإسكان فمن ذلك وأنشد سيبويه شاهد
قولها الكسر يعني بالحاء المهملة

ما ريح غشا أو نسيمها فإني بما جعل عينيه لنفسه مقنعا
وأنشد أيضا لحنظلة بن فاتك
وأيقن أن الخيل إن تلتبس به يكن لفسيل النخل بعده آبر
له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير
وأنشد أيضا لرجل من باهلة
أو معبر الظهر ينبي عن وليته ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمرا
وأنشد أيضا للأعشى
وما له من مجد تليد وما له من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا
ومن الثاني ما أنشده ابن جني وغيره
فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطواي مشتاقان له أرقان
وأنشد أيضا
وأنشد

وأنشد أيضا للشماخ

[margin:] ... بيتين ...

وأنشد الباء مالي نجوى عطشى إلا أن عجوبة سجل واد بينها
لها لكي وهذا الثاني أسهل من الأول لأنه من إجراء الوصل مجرى الوقف
على الكمال بخلاف الأول والغالب إنما تكلم هنا على الضرورة بالنسبة
إلى اللغة المشهورة أو حذف الواو والياء مع بقاء الحركة أو حذفهما
لا يكون في حالة الاضطرار فلما بعض من غلبه الأمر الجواز من جوز حذفهما
في الوصل إلى غير ضرورة فذهبا على الوجه وهم بنو عقيل وبنو كلاب
نقل ذلك المؤلف في الشرح عن الكسائي ونقل ابن جني عن أبي الحسن
الأخفش أن حذف الحذف في الوصل لغة لأزد السراة فإن الغالب إنما
تكلم على اللغة المشهورة إلا أنه بعض من غلبه من جهة أخرى وهو أن
الضمير من حذف صلته في الوصل حالة السعة لا في الاضطرار وذلك
إذا كان قبل الضمير ساكن نحو منه أو معروف ليجري أو لم يوقف فتقول
عليه وعليهم ومنه ومنهم وكذلك أرميه وأرمهم وأخاهم وأخوه
ونحو ذلك فيجب إذا ... إن الغالب من حذف صلة الضمير يستثنى
منها الوقف والاضطرار في الوصل وهذا غير صحيح بل يحذف أيضا
اختيارا في الوصل بعد ساكن هو إنما يجب ما رجح من الحذف في الضمير
الذي قبله متحرك بالإطلاق فهناك لا يحذف صلته في المشهور
إلا في الوقف أو في الاضطرار فتقتضي كلام أن الضمير إذا سكن ما قبله
لفظا أو أصلا فإنما يحذف لا صوب بين إلا مربوط ليس كذلك ولا اعر
إلا ... عن جواب والضرورة هنا إنما تتعلق بالواو والياء
لأنه قال وأحذف في سوى اضطرار صلة ضمير الغيبة ... الضرورة
فيا في لغة ... ونقل حركة الضمير إلى ما قبله
ما لعصا ... وبطلهم الهمزة والكراهة ... الهمزة

وبالقصيب ومرضي

اراد بهما ويقوى قول البصريين وروده ولا اعتراض بهما ايضا على الكوفيين
لقلتهما والمسئلة الثانية اختلاف اطلاق لفظ الصلة فمن يجعل انهما زائدتين
على الضمير له حذف. امنه لا حقيقة الصلة ما وصل بالضمير. ولا يكون
ذلك من انفصال المسئلة فيختلف فيهما على الجملة على ما ذكرت لك
فقال السيرافي فمن اختلف اصحابنا في هاء الواو والياء فزعم الزجاج
ان مذهب سيبويه انهما كالالف في التثنية انهما من نفس الاسم
قال الزجاج والصحيح انهما ليستا من نفس الضمير بدليل
حذفهما في الوقف ولا يجوز ذلك في الالف قال السيرافي ولا حجة له في ذلك
فقد يحذف ما هو من نفس الاسم كقاض وقال الفارسي في التذكرة
مثل ذلك وانه غير قاطع لانهم قد حذفوا في الوقف الواو في
ضربتكم وهو التم والياء في عليهم مع انهما من نفس الكلمة قبل
ليست بزيادة بدليل الوقف انها ... ليست التثنية والنا
نية فيه بزيادة ولكن انما حذفتا في الوقف لانهما ... علامة من
حذفها في الوصل عليه ومنه ونحوه والوقف في موضع يحذف منه
ما يحذف في الوصل نحو الفعال ... فاذا يحذف ما يحذف في الوصل
اولى ان يلزم الحذف في الوقف لانه موضع تغيير قال السيرافي
ومن اصحابنا من ينسب لسيبويه انهما ليستا من نفس ...
... ولعله ينسب الى الفارسي قال ابن الضائع كذا قال
... ابو علي رحمه الله تعالى وزعم ان تشبيه سيبويه
هاء الواو والياء بالالف في ... تشبيه لفظي ... به ان
الواو ... في الوصل كالالف ثم رجح ابن الضائع انهما من نفس
الاسم ... المذكر ينبغي ان يكون ... الى ذلك ما لم ... 

يتطلعان

في موضع يجب ان يكون احدهما على حرف ... كقولك فيما زاد ولذلك
حكمنا في جمع المذكر ان اصلها الميم والواو معا وان كانت
الواو تحذف في الوقف لا ... على ... ثم ... مكرر لك
ينبغي ... وجمع المذكر ... فتح ... الصلة ...
او ... انما هو في الواو والياء. واما بالالف ... جميعهم
انهما من نفس الاسم كما ان الواو في جمع المذكر من نفس الاسم
واشارة الناظم ... بزيادة في ... ولذلك
وجه ما ... بزيادة ... بزيادة
ايضا ... الجمع ... في ...
من ... احدهما ... في مسئلة ... والاجماع
... والاجماع على ...
... ولا ... الفاء على ... انه ... الاجماع
... اذا ... بزيادة ...
... والما ... وما ...
... باب ... 
فقال على انه ... ذلك ... الفارسي وان سيبويه ...
... ليست من نفس الكلمة ولا ...
في التذكرة ... سيبويه ... والزيادة ...
ليست من نفس الكلمة كما ... على ... 
فيهما ... المتكلم والكاف للمخاطب ... لك
على ... ينبغي ان يكون ... الفاء وان الواو والياء
... فيهما. الناظم قال ... لا ... واو الصلة

للمؤنث أو الواو والياء. فجواز الألف مثل تكون الألف للإلحاق لتمييز
المؤنث من المذكر كما تقول في أعطيتكما أعطيتكم ولكما ولكم والمسموع قول
من قال الحي منكسر كذلك فيما إن الكاف حرف معنى وإنما تعقبه ما تعقب
لتمييز المؤنث من المذكر كذلك بحرف ونحو الياء. للمؤنث إن الواو
الياء إن جعلها الآن يقع في سائر اللغات واقتضى أيضا كلامه زيادة الواو
بعد ميم الجمع وكذا من كلامه زيادة الألف أيضا على زيادتها مثل
الناظم إن ذلك هلا مثل ذلك وهو أيضا نحو قمتما تقوم ولا يعد خارقا
للإجماع على نحو نحو الخلاف لأنه هلا فيه فما دون الكل من المسئلة
إنما تقف إن الصلة إنما تطول على ما كان مع حروف الجر ما عاملها
بعضه من الحركة وما نشبها عنه وذلك الواو ومع الضمة والألف مع
الفتحة والياء مع الكسرة وأيضا فلا بد من الهمزة وفيها لأنها
ما نشبهه عن التي كانت فيها من الهمزة في قوله ومررت بغلامي هو التي
شملت الكلمة فيخرج له عن ذلك فيقتضي لفظه نحو وهي من الواو والياء.
فيهما ليست فيها صلة للهاء. ماليها من نعيش الألف ثم لا تثبت الألف في نحو
وليست فيها تشتبه من التي كانت لتحركها في الوقف على من أو
مثله يحذف ما الواو والياء. بل يقول في الوقف هو وهي في المتلو
ونحو معه ومن كلامه إذ قال أو حرف صلة كذا كأنه قال الحرف ما
كان صلة فهو والصحة فيه أن النفس صلة لا يجوز ما إذا أن
إن جاء الحرف فيهما يوما فيه الهيئة فيه ومنه ما أنشد
سيبويه في حذف واو هو
فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب
وأنشد أيضا أبو الحسن في الكتاب للعجير السلولي
فبيناه



فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب
ومن حذف ياء هي ما أنشده سيبويه دار لسعدى إذه من هواكا.
وقوله في سعدى اضطرارا أراد فأعمله حرف الجر على سعدى ومن زعم أن ذلك
من نفسه وأنه ليس بضرورة فلا ما بقوله سيبويه من اختصاصه بالضرورة
واشبهنه إذا سكونا تنصب ما بالماء الوقف نحو نما فاعلمه
ذكر في هذا حكم الوقف على إذا ونحو يعني لا زم له ذكر إذا حرف المعنى المفرد النصب
لا نظير لها في الحكم المذكور وله ينتمل الحكم جملة منهما كما جرى من عادته
إذ لا يذكر المختص إلا العموم والكلية وأنسبها بالمشهورة لا الشواذ
وإذن حرف المعنى التي لا بالنصب ونحو البصرة كذلك مثل ذكر إذا ذكر معنى ذا
لكون عنه ذلك وإنما أعلم أن إذا من الحروف وأن الشهيرة الكثيرة إلا
تستعمل في إذا معنى حرف جواب وجزاء. فقطما تخلو كلمة من هذا الجنس
فيه قول منهما وأيضا فهي مع ذلك تستعمل في نية الوقف عليها كما إذا
أردنا جواب مخاطبك فقلت له هلا إذا أو فيتبع إذا كما قال النبي
عليه السلام أينقص الرطب إذا جف قالوا نعم قال فلا إذا فهي نهي عن
عن بيع الرطب بالتمر وفي كلام العرب من ذلك كثير تقع فيه إذا من
موقف عليها فلما كانت تقوي أنها كان ذكر ما في باب الوقف احتجوا
فلذلك نص على حكمها فعند قطعها عن ما بعدها فيستقبل منها أولا بمحلها
حكم الوقف عليها وذلك قوله وما بعده إذ الوقف نونها فلما في غير إذن
إذا وقفت على إذا فإنه تقف على النون وإن كانت إلا لتشتبه من ا
التنوين والنون الخفيفة ولذا كان التنوين إنما تقف عليها بالألف
في نصبا لما قبلهما ففيه تقول يا زيد أيضا وفي زيدون زيدا وعلى
الوقف كتبها بالألف في الرسم السلطي وعلى الغول الصحيح في رسمها

والثانية السبب الذي لاجله لم تحذف إذا على الفعل بسبب الاعلال على
إذا كان الاصل فيهما ان يوقف عليهما بالحذف وان الحذف اصلية كيخشون
حسمى ومن يسعى ويسعون في ذلك مثل كيخشون من وجود ما اشبههما
من جهة المعاني التي الحذف فيهما اصل فيها في الفاتح بالعلة التي لاجلها
حذفوا عوضا سيما الاصل من فعول عليهما بالالف وهو تشبيههما
بالمنصوب المنون ومعرفا اسما. وذلك قوله واشبهت إذا منونا نصب
يعني ان معنى الشبه هنا ان حكم إذا حكم ما اشبهته به كما تقول
في رايت زيدا رايت زيدا فكذلك تقول اكرمك إذا وإذا وجه
الشبه بينهما من جهة اللفظ ومن جهة الاستعمال اما من جهة
اللفظ فان كلا منهما اخر بنونين ساكنة تحقيقه الكلمة ما ظفر لها
عن غيرها لا تنما. اي في كل منهما واما من جهة الاستعمال فلان كلا
منهما في الوقوف عليه مع تمام الكلام فتقول اكرمك إذا كما تقول اكرم
زيدا ومعنى المنقوص الخ يعني ان الموقوف إذا كان ياء يوقف عليهما
استعمالا لا ... المفسر اي النون ... كما نقف كذلك
عوملت في الوقف معاملة ما اشبهته ومعنى والنون اعني الفاتح ومن
اعني ابو حيان ايضا تشبيهها بها اي نون التوكيد الخفيفة كقوله
لنسفعا بالناصية وهو صحيح ايضا ولابن جني في سر الصناعة في هذا
المعنى كلام طويل من اجمعه كما العه منه الك.

وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما
وغير ذي التنوين بالعكس وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي

واما يسم المنقوص في احكام الوقف على اربعة اقسام وذكرها الناظم
كلها إذ لا يخلو ان يسم المنقوص من ان يكون بعد المنقوص بمعنى من ضروبه

الاصول



الاصول ولا حرف واعلم ويعني اكثر من ذلك وان يعني اكثر من ذلك فيه
يخلوا او يكون منصوبا اولا وان لم يكن منصوبا فيه يخلوا او يكون منونا
اولا فهذه اربعة اقسام يتبين الكلام عليها على حسب ما نبه
عليه بقول المنقوص والمنون اراد انما هو ما كان اخره ياء قبلها كسرة
نحو قاض وغاز فهذا القسم في الوقف عليه وجهان احدهما ان يحذف
الياء ونقف على ما قبلها فنقول هذا قاض وهذا رام ومررت بقاض
ومررت برام وكذلك هذا داع وهذا منترع وهذا عم من الرمي
وهذا شج ونحو ذلك وهو ارجح الوجهين واللغة الفصحى قال
سيبويه قـال سيبويه فهذا الكلام الجيد الاكثر ووجهه
ان الياء المكسور ما قبلها لما كانت تستثقل وكانت تحذف منه في
الوصل والوقف عارض في العارض عنده في الامر الكثير تركوها
محذوفة في الوقف ايضا وعلى هذا الوجه قراءة الجماعة الا ابن كثير
ولكل قوم هاد وما عند الله باق وما لكم من الله من وال والوجه
الثاني ثبوت الياء وهو وجه جيد ايضا فنقول هذا قاضي وهذا
غازي ومررت بمستقضي ومررت بشجي وما اشبه ذلك وعليه
قراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لكم من الله من
والي وحكى عن نشا ابو الخطاب ان بعض من يوثق بعربيته من العرب
يقول هذا رامي وغازي وعمي اظهر واما الوقف صفة مانع من
ضم غير نحو يحي لا يمنع بعضهم وانما هو مثل ما اظهر واتبعه في الوصل
من الله يستشعف لعض ان الوجه حذف الياء. انما كان ذلك فان التنوين
لما كان الاصل قاضي وغازي استثقلت الحركة على الياء فحذفت
من الجميع ما التقى بسبب الياء والتنوين هو حذف الياء
لذلك واما في الوقف فحذف الياء والجيد حذفهما من حيث جوعهما

التي حصل لهما من اجله ثبات اعني ثبات الياء في الوقف وهذا الوجه جار
في هذا القسم فهما المراد في قول الناظم وحذف يا المنقوص ذي التنوين ومن
حكى ان من العرب من يقف بالياء عن الكسائي. وهو ابن الانباري حكى الفراء وزعم
ان لا يوقف الا بحذف الياء. واعلم ان الكلام فيما يوقف عليه
فلا يحذف في الوصل لا يكون في الوصل محذوفا لان الكلام على لغة العرب
فمنهم من يرد وجوده على انه من حكى الكسائي في الوقف على قوله تعالى
فمن اخذ ادناهم على واد النمل باثبات الياء ويقول النحاة وادي فيه اثباتها بالياء.
وكذا هذا القول انه ثنا فيه من مذهبه لان هذه العلة موجودة
في قاض وغاز لان الياء في قاض وغاز محذوفة على هذا ان يوقف بالياء.
والصحيح من مذهب اهل البصرة وهو معنى كلام الناظم ان المنقوص
المنون وذلك اذا لم يكن فيه الالف واللام ولا اضافة اذا وقف
عليه في غير النصب يجوز فيه حذف الياء. اولى من اثباتها فانه ما استثناه
المنصوب يوقف عليه بالالف المرفوع والمجرور يوقف عليه [illegible] ما زاد
على حرف واحد فلي قوله [illegible] في نحو مر [illegible] الياء فتقع
فيه في هذا الحذف [illegible] في [illegible] فيها [illegible] ويتخلل
في هذا القسم باطلاقه وعمومه كل منقوص [illegible] كان نحو منون
حرف اولا [illegible] على من مذهب [illegible] وعمم
[illegible] اجرائه كله [illegible] في هذا [illegible] منقوص في الوجود هذا
جواز [illegible] وعلى الوجه [illegible] جواري [illegible] ومرمي
العلة في هذا [illegible] العلة في المنصوب وكل القسم الثالث المنقوص المنصوب
مطلقا كان منونا او غير منون ولا يكون على حرف واحد [illegible]
هذا كالجوري كلامه فان المنصوب تظهر فيه الحركة كما تظهر في
الصحيح فان كان منونا [illegible] قوله اول الباب تنوينا

اثر فتح

اثر فتح اجعل الفا وان كان غير منون مغمورا عليه فيها دخل بقوله الالف.
لانه كما هو اصطلح [illegible] عند المعتل مجازا كقولك رأيت الرجل
فلم ينبه الناظم على هذا الذي ذكر لانه مفعول كرأيت القاضي
والغازي ومنه المستعمل [illegible] رأيت الجواري وكذلك الاسم العمي والمرمي
اسم الفاعل جاري مجرى ما ذا المنصوب هنا مستثنى من جميع ما قدمه
لكنه لم يذكر [illegible] بالدلالة القسم الاول على ذلك ولا علة الاستثناء.
في القسم الاول موجودة في كل قسم وذلك ان باب مجرى الصحيح في
القسم الثالث المنقوص غير المنون ولا [illegible] على حرف واحد
فهذا القسم فيه وجهان واحدهما اثبات الياء في الوقف
كما تثبت في الوصل [illegible] حذف الياء انما كان لعلة التقاء الساكنين
احدهما التنوين ولا تنوين هنا فلا موجب للحذف فتقول هذا
القاضي ومررت بالقاضي وهذا الشجي ومررت بالشجي والثاني
حذفها فتقول هذا القاض ومررت بالقاض وهذا الشج ومررت
بالشج وما اشبه ذلك قال سيبويه ومن العرب من
يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه الف ولام اذ كانت
تذهب الياء في الوصل [illegible] التنوين لو لم تكن الالف واللام [illegible]
لها فيه الالف واللام والعرب تحكم للمعاقب [illegible]
ما عاقبه فان معلوما [illegible] الالف. مع الكسرة تستثقل
كما تستثقل الياء. انتهى قال [illegible] رأيت [illegible] المقتضية
لما ليس فيه الف ولام ولا [illegible] في هذا الوجه
ما روي [illegible] مع [illegible] في [illegible] عن [illegible]
فيه المنقوص اثبات الياء الوصل [illegible] في الوقف وهذان

الا فيهما وفيما المراد بقوله وغير ذي التنوين بالعكس يعني اي
ما ليس فيه تنوين من المنقوص فحكمه ضد حكم ذي التنوين وهو مقتضى
العكس انه لا يكون الا بالحذف او ان الحذف اولى من الاثبات فاذا اجرينا هذا الكلام
على وجه يحتمل خلاف ما قاله ثبات اولى من الحذف وان الوجهين على هذا
جائزان **وقوله** وغير ذي التنوين يشمل ما فيه ال واللام كما
تقدم تمثيله وما كان منادى نحو قف عليه دون الخطاب اتبه نحو هذا
قاضي في قاضي يا قاضي وجه اختيار الاثبات ثبوتها تقول في ذي ال
واللام بلا اذا خافه ترد حذف التنوين مجاريا كالاسم واللام اذا
اذا خافه ترد الخ او فقف على الخطاب ولكن هذا على فرع ما يبني فيه
ويبقى على الاسم في الوقف على غير الوصل وعدم الحذف تعاد
في الوقف على منقوص ما كان منونا في الوصل فيقف عليه ويشمل
ايضا ما زال تنوينه بالنداء نحو يا قاضي ونحو غاز في الوجه الحذف اذا
ثباتا وقفا ويجوز على غير ما جرى ما قاضي ونحو غاز وهذا الخ ظاهر
من الناظم هو من مذهب الخليل ان اثبات الياء عنده هو المختار
**قال** السيوطي واختار بعض النحاة مذهب الخليل ابن
ذلك في كلام نسبه اوله الى المبرد حكاه محمد بن علي عن سيبويه
واختاره ايضا ابن طاهر والمصنف ابن عصفور وقال غيره ذلك يونس
اذ الحذف عنده هو الاقوى مع قوله يا قاضي اختيار غير يونس من يا
قاضي وهذا الراجح عند سيبويه ورجح ما اختاره الناظم من
مذهب الخليل ابن حبيب **الخ** وقال ما ذكره السيوطي من ان
المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل لانه يسقط
الياء انما هو التنوين ولا تنوين فوجب اثبات الياء كما تثبت

في القاضي



في القاضي بالالف واللام **والثاني** ما فيه الاضافة هو نحو يا قاضي
لو حذف في النداء الوصل لكان قول يونس هو الصحيح ولا كلام لا يقوى
لو الا يا قاضي باثبات الياء فصار مثل القاضي في الحكم نحو ثم ما
ذكل من حذف منه التنوين مقوى قول الخليل عنده فالرجح
وهو ما ظهر ورجح سيبويه من مذهب يونس يا الرامي موضع حذف
فيجوز فيه الحذف في غيره كان ضم والتنوين وبا المتكلم
فان حذف فيه ما يجوز او حذف في غيره او لم وسقط هذا السوح
الطابع مقابل الصحيح قول يونس لما نقول من موضع الحذف وانه فيم
في النداء مقدر اجتمع في هذا الموضع ما ان حذف ومنها النداء والوقف
مقوى فيه الحذف الذي ان يا المتكلم غير النداء يجوز حذفها
في الوقف وان لم يجز حذفها في الوصل فكذلك الوقف مع الوصل فيها
في النداء **وفي حاد**
ابن جني في عمار حكى سيبويه
ما حذف انه ضم وبالالف على فعل من الحيس حذف الياء من
قاضي في النداء فيما سويا ما يا صاح وشاذ لانه محذوف بالالف
على لغة يا حار ثم يجوز ذلك ومثل هذا الترخيم مثله فيقف القياس
عليه **الفصل الرابع** المنقوص والثاني على حرف واحد على
فهذا لا يجوز الوقف عليه الا باثبات الياء . وذلك قولك مري
بقول في الوقف مري ونحو مر **قال** سيبويه ولم يقولوا ان
يقولوا بلا حذف فيجتمع عليه ذهاب العين والياء فصار عوضا
بعض ما حذف وذلك اول العين من حذف بالتسمية فلو لم ترد
الياء في الوقف لادى الى ان يبقى من اصول الكلمة حرف واحد ساكن
**قال** ابن الطابع واذا كان مثل هذا يجوز حذف لعله
يبقى من اصول الكلمة حرف واحد ساكن نحو لتفعم ما نهم يتعون

عليه بالهاء. ما وجد و... الكلمة ما قد حذف منها مع ان وجب
الحذف فيرد الآخر وهذا التقسيم معنى ان اراد بقوله وفي نحو مر
لزوم رد الياء اقتفي بعض اهل الضبط وما كان نحو ... بقوله
اصوله ذا حرف واصوله بعد حذفه موجود ما تقدم منه في الوقف كان
في نحو ... نحو بامري ... نحو من قولك في مشتقي
في موانشا ثبت ... العوج واذا علمته بمستقيم فتقول موتشا
ونهم اذا مستقيمهم ومن انا بنفسه اي اجزته ومن مواتشا ثبت
العوج اذا حققتهم ونعم من اين بنفسه اي اجزته وكذلك ما
اشبهه اذا بني فيه على تسمية الهمزة بحذفهما او نقل
حركتها اليه فيلهما اذا ظاسم الفاعل فيهما منشيء ومنو وحفيد
وحب. فاذا سهلت صار الي منشي ومن وحب ماذا و
وقف عليه بردهن حرف الياء. فتقول منشي ومني ومشي ومني كما خلف
مرعي ومرا عليه من اسم فاعل من ابنه الشيء. واقتفي معناه
اتبع فقوله اثري واقتفيته اي اتبعته برد الياء لزوم اثرهم
متبع معمول به عند غالب.

وغير ها التأنيث من محرك . سكنه او قف رائم التحرك
او اشمم الضمة او قف مضعفا . ما ليس همزا او عليلا ان قفا
محركا وحركات انقلا . لساكن تحريكه لن يحظلا

هذا الفصل يذكر فيه انواعا خمسة من تغيير الوقف وما يلحق هذه
من الكلم واقوى ... اذ ذاك التغيير انما يلحق المحرك الذي ليس
بها. فانه يقف وذلك في قوله وغير ها التأنيث من محرك يعني ان
اي هاء التأنيث انما تلحق ذا الحرك الذي ليس بها. فانه يقف
وارد بالمحرك ذا الحرف الموقوف عليه ودل على ذلك ... كله من



من اول الباب الى هنا مقول لكل ... الى المتصل عليه فيقول مثله
وغير ها التأنيث من ذي محرك باطنها الوقف اما اقتضاه همزة
ذا هو او بالهمزة قبله وذا في اذا كان فيها ... الوصل فيها اما صحيح
ذا فيها فقبله بالصحيح ذا في للاشكال ... به على سكونه لا بد
قبله عند ذلك اذ لا يقبلونها ولا اشمامها ولا تضعيفها ولا نقله لان
معنى الاشمام. فحقه بالمحرك كما ... او اشمام. الحدود
اما بالالف واما بالواو واما بالياء اما الالف فالفتحة التقسيمية
فيها ... على ... في الوقف من ... وجها. من ... الياء
بالواو ... في نحو امضي وامضوا ... اللغة فلعله
لم يعتبر على ... المختص ... اذا كان ... وكذلك
ان كان ... نحو يخشى ... او ... الوقف عليه على
حاله وما جاء على خلاف ذلك فشاذ ... نحو قولهم في ... مشتق
بامشاء ... وهذا ... واما الهاء فانه
تحذف منها ... التسمية الصحيح وما جاء من قولهم ... في
... مختص بالقافية او الفاصلة وكذلك
قولهم لا ادر ... ونحو ماذا ... ذلك حذف يقول
منها ... نحو قول الشاعر ... زيد.
يا رب ... فلا ... ما ... في ... بنحو
... ونحو ذا ... اخي واد
... في الفعل ... نحو ... وكذلك ... نحو
في ... الوقف ... يسمى
ولا ... نحو ... على ... غالب ... قافية

او ما طلقه انتهى وذلك كله لا يخرج عما اصله الناظم وقوله تشرف الذي
بعضها ورد منه اشارة مختصرة والكلام فيها يطول ولو كان في لفظ
الناظم ما يشير الى شيء من ذلك لاستوفيت الكلام فيه على حسب
ما يحتمله الشرح ولكنه سكت عنها اتكالا على فهم بغايته على الطهم
من هذه الجملة الشرف التي اشرف الجيه والدم الموعود **وأما**
استثناء بعد التانيث مثله مختصا مختصا بما في وتعود الى الهاء في
الوقف وقفا. والهاء لا يجوز فيها روم ولا اشمام ولا غيرهما اذ كان ذلك
بيانا لحركة الحرف الذي والحركة لا توجد هنا. مثله يجوز اشارة الى حركة
فيما لم يجز فيه على نحو ما كان الهاء. انما ابدلت في الوقف والسكون
لازم للوقف مثله لا يكون فيها النحو بك وانما عبر عنها بالهاء. ولكن
بعد لفظها. التانيث محكمة كما مر وما بعده حلمحة وذلك انه اذا
عبر عنها بالهاء. خرج له عوض الا مستثنا. ما لا يسمى من الخلط ثم
هنا. اذ هنا. التانيث لا تسمى هنا. الا اعتبارا لما ابدل في الوقف
وما كان منها لا يجوز هنا. مثله بعد ارضية هنا. التانيث فيها. نبعث
واقف مقرب عبر عنها هنا. التانيث ولا يعبر عنها بالهاء لانه لا
تبدل هنا. وكذلك هنا. جمع المؤنث السالم نحو مسلمات يعبر عنها
هنا. التانيث لا بها. التانيث في حقه اذا هنا وانما. او
عوض الا مستثنا. ودخلته الحركة التي تجري بها. ما نبعث فيجوز
اذا في الوقف وبعث وبعضوا فيه الروم والاشمام وغير ذلك ما تقدم من
فيه شرط ولا يتفق فيها على السكون فقط كما تكون ذلك
في هنا. التانيث نحو طلحة وحمزة ثم عبر عنها بعد هذا بالهاء.
لا بالهاء. في قوله في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ان لم

بعناك

بعناك ورا تجار بمختصر الها. وما يجوز منها الهاء في الوقف وما لا يمكن
معناك ذكر الها. اذ لم يذكر ما يعوض من الهاء. بمقصود ابطالها بانه لو
قال بمعناك في الوقف هنا. ما نبعث وانما معا جعل لم يكن فيه بيان
اذ لا يسمى هنا. ولا يجوز ثبوت ابدال الهاء هنا. وذلك بقول بنيم مثل بعو
الغرض الذي يعد به مثله يبقى ورا ان يذكر اصليها من الها. حتى يذكر ابدال
ما يجوز فيهما **وقفا** **مسكنا** مسئلة معنى مخصوصة لما يذكر من
ورا وجه وذلك انه ما اوجبه هنا التانيث من محرك ومعنى العبارة
تؤذن بعموم الحكم في كل محرك اذ قوله جوز ان يقع في الوقف محرك سوى
الهاء. فجملته كذا واذا كان كذلك دخل في كلها تحرك. اذن سوا. كان
اسما او فعلا او حرفا وسوا. كان صحيحا او معتلا كل ذلك يدخله الا
المنفصل بها دون الساكن من بعد الا نواع النحو من الروم والاشمام
والنقص فيه والنقل وما نوع منها فيه شرط منها مكان مبني
على الضم نحو يا زيد ويا حكم ومثل بعد ومن قبل وحيث او على الفتح
نحو ابن كيف وقام وقعد وخمسة عشر ولعب ويسوف وان واتى
ولات او على الكسر نحو امس وحذام وسيبويه وكذلك ضربت وضربت
وضربت وضربك وضربك وانت وانت وضربه وبضربه وضربتم وضربن
ونحو ضربتم وضربهم وانتم وانتن وكذلك منه وعنه والتيه ولديه
وما اشبهه مثل كله من اخر نقطه ما ذكر ومثل ما يجيء او يختص
اللفظ فيه مطابقين تتكلم من النحو يجيء على معنى الفعل ضل كلها
وانما الفعل اجازة معنى الا شيئا. اطلقه فانه لا نوع ما يتصور في
ما ما النقل ما جاز وانما النقل من الروم والاشمام في كل محرك ما عدا
اربعة اشيا. او خمسة **اخرها** هنا. التانيث ومثل النص

ومن ذلك استثنى الناظم والثاني ميم الجمع في الضمير نحو لهم ولكم
وعليهم وعليكم وذلك عند من يصلها في الوصل بالواو او بالياء فلا
يجوز فيها روم ولا اشمام ولا غيره لان الميم انما تستعمل عند حذف
الصلة ساكنة مبالغة في الحذف كالهاء التي للتانيث لا يصح فيها
اشارة لحركة اذ ليست من الحروف التي كانت في شيء ولا مع الصلة ومن حذف
الصلة منها على الاستعمال الاشهر واما من فتحه من العرب التي نبه
في الوصل مع حذف الصلة ومن حذف بذلك حكاه بعض اهل القراءات فيها الروم
والاشمام وعلى ذلك يجوز فيها اذ حاركة كحالها انما خالف فيه بعضهم وعنه
والتي يجوز ذلك فيها من حيث جاز فيها التي تبقى مع حذف الصلة
اما في اللغة المشهورة فلا يرد من اسكنها نحو المشهور والمجهول
به عند مكي واصله لسيبويه اذ نص على ان ميم الجمع اذا حذف
بعدها الهاء والواو والياء سكنت وبحيث ادرج في الحذف الاستثقال
ما اجتماع الضمتين مع الواو في نحو عليكم وقال الكسر نحو مع الياء
في نحو بهم ما ذكر من هذا المعنى ثم قال واسكنوا الميم لانهم لما حذفوا
الياء والواو كرهوا ان يدعوا بعدها شيئا منهما اذ كانتا تخرجان
استثقالا لمجاورة الضمة بعدها نحو الواو ولو فعلوا ذلك لاجتمع
في كلمة اربع متحركات ليس فيهن ساكن نحو رسلكم وهم
يكرهون هذا الذي ادى ان ليس من كلامهم اسم على اربعة احرف متحركة
كله قال [illegible] الهاء محركة في الباب [illegible] فلتعني بها كاف
بعضهم ان الهاء لا تسكن كما لا تسكن الميم في رسلهم ونحو [illegible] لا
الميم تكون قبلها الا متحركا اذا سكنا [illegible] بلفظ بها كما [illegible]
الهاء [illegible] قبلها من يكون بها ساكنا فيلتقي الساكنان [illegible]

في نحو

١٢

في نحو المسئلة حكى من اجاز الروم والاشمام في ميم الجميع وزعم ان
ذلك مما اغفله القراء الكلام عليهما وان النحو يجب فيها على قياس [illegible]
جواز الاشارة فانه نص يقول [illegible] حرف يجب حركة الاعراب وحركة البناء
في جواز الروم والاشمام ثم قال فالنحو يروم ويشم حركة الميم على النص
عن مجاهد وله والنحو لا يروم حركة الميم خارج عن النصوص [illegible]
[illegible] في الاستثناء فيها منصوصا فيجب ان يرجع اليه اذا صح فقال
وليس ذلك بموجود ثم قال فيجوز في جواز ذلك فيهما نصهم عليها الكفا
فيما ذكرناه الروم والاشمام فانهما مثل الهاء لانها لا تكون [illegible] في
بعض حركتها كما تكون الهاء ويجري ذلك والحرف في الوقف كما يجري
مع الهاء فهي مثلها في هذا ثم بسط ذلك بسطا كافيا في كتابه المقصود
ثم قال ما هو حكمها لا يشتغل الساكن فيما وقف بالسكون [illegible]
قال ابو جعفر ابن الباذش رضي الله عنه بل يمنع الروم والا
شمام في ميم الجميع هو المعارض للمنقول عن سيبويه نص على ان ميم
الجميع اذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت ثم اني نقلوا الكفا من
المتقدم ثم قال فجميع سيبويه هذا الكلام في الميم وهنا الكناية
وانبنى على ذلك جواز الروم والاشمام في الهاء واقتضاه في الميم
الذي [illegible] حذف الياء والواو في الوصل [illegible] الميم ابدا ما
يكون الوقف بجميعهم على ان النحاة استعمله بعضهم في الوصل [illegible]
مثل [illegible] وكذا [illegible] في هذه المسئلة على من [illegible] حكي
[illegible] ميم الجميع كما استثنى [illegible] الناظم [illegible] غاية
المعروف [illegible] مذهب الكتاب وظاهر كلام سيبويه ويتبع
[illegible] في [illegible] والثالث من المستثنيات

الداخل المتحرك بحركة عارضة كالمتحرك لالتقاء الساكنين نحو قل الحق
وابتغوا الفتنة ونحو لقد اذ انتقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها
من كلمة اخرى نحو لو انك معلق وقالت العرب في علقت الاصوات وما
اشبه ذلك فمثل هذا لا يجوز فيه الا السكون كما كان قبل عروض
الحركة لان اصل هذا الساكن السكون وانما حركه لعارض في الوصل فاذا وقف
عليه يجري فيها روم ولا اشمام ولا فيما الهمزة ان تكون الحركة
العارضة كاللازمة فيحكم بما يحكم به في اللازمة يجوز فيهما ما يجوز
فيهما وذلك نحو [illegible] والخبء والوطء اذا وقف على من
نقل من يسهل الهمزة من العرب فانك تشم [illegible] او ترم او تضعف
او تشدد من حيث كان ما قبل الهمزة [illegible] نحو [illegible] الدفء
[illegible] الدفء على الجملة لا يخرج الحركة فله ان يحكم له بعد [illegible]
[illegible] الدفء والبطء بالسكون وللحركة [illegible] وبعد النص [illegible]
انما هو وارد على الحركة المنقولة في السكون وللوقف بعد العارض بالنقل
بالنسبة الى الحركة المنقولة في الوصل في نحو [illegible] وهذا
بخلاف من [illegible] بحركة لازمة لكونها في كلمة
ما الحركة اذا لازمة [illegible] لازمة ما الحركة فيه [illegible]
لازمة **وعلى** قول الداني [illegible] الخلاف في نحو [illegible]
من بعدها مكي الى انه لا يجوز بعدها السكون [illegible]
التي من اصله [illegible] الوقف [illegible] الى اصلها
وهو السكون فهو [illegible] لم يكن [illegible] فاما البعض هؤلاء
[illegible] وان كان [illegible] جميعهم [illegible]
لان [illegible] على متحرك والحركة اصلية والوقف عليه

بالروم



بالروم فيهم والتنوين في نحو [illegible] دخل على ساكن يكسر
لالتقاء الساكنين وكان التنوين في الوصل [illegible] الكسرة فيقف
على [illegible] **وذهب** ابو الحسن بن العباد الى جواز ذلك في
[illegible] الحركة [illegible] في الوصل [illegible]
الوقف عليهما كالوقف على كل متحرك وان كان اصلهما [illegible]
التنوين [illegible] مع التنوين في حكم ما نحو على الكسر
وحركات البناء تشم وترام [illegible] كانت [illegible] على الجملة
[illegible] الا [illegible] اذ [illegible] باعتبار حركة [illegible]
في الوقف [illegible] من [illegible] على ذلك وان كان [illegible]
**والرابع** من المستثنيات هاء الضمير اذا كانت مكسورة
[illegible] او ساكنة نحو به [illegible] واليه وعليه او كانت مضمومة
[illegible] [illegible] واختلفوا في
جواز الروم والاشمام في هذا [illegible] انه لا يجوز فيه
الا السكون وذلك [illegible] وجميعها واحتج [illegible]
الروم [illegible] على [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] وكان ذلك كله [illegible]
في [illegible] عن [illegible] جواز الروم والاشمام في هذا
[illegible] القرا [illegible] الخلاف [illegible] الاداء وان
[illegible] فقال [illegible] ابو [illegible]
[illegible] كما قال [illegible] سيبويه
[illegible] الساكن في كونها [illegible] عليه
[illegible] لاقتفاء الروم والاشمام [illegible]

واخر فيهما الاشارة وفي ميم الجمع بغير اشارة على ما ذكرنا من نص
سيبويه بهذا ما قالوا ولم يشر على الناظم في عموم استثنائه به بقوله
ذرك للاحكام جملة كلامه على ما قاله النحاة من [illegible] الوجهين
على ما قاله ابن الباذش على ما قاله [illegible] الداني والاسكان ولم يوجه
في ذلك لان العلة التي لاجلها منع سيبويه الاشارة في ميم
الجميع من اجل استثقال [illegible] التي بعد الكسرة او الضمة وتوالي [illegible]
كان موجودا فيها ولاجل ذلك كان من منع فيها يجيز فيما اذا لم
يكن فيها . الضمة منفية كقولك اكرمه لعدم الاستثقال
الموجود في مسالتنا ما قاله سيبويه من وجه المنع يحتمل ان
يكون هو منتفيا في المنع فيها **وهذا** التوجيه تلقيته
من بعض اصحابنا المحققين نفعه الله وعليه يجيء ايضا منع
الاشارة فيها اذا اتى ما قبلها بالكسر نحو قوله تعالى وما
انسانيه الا الشيطان ونحوه كما في ضمة الهاء بعد الكسرة
وهو خلاف ما رواه مكي في ميم **والتا مس** من المستثنيات
الهمزة المبدلة يعني في [illegible] وقف عليها بالقياس لا روم فيها
ولا اشمام لانها قد سقطت في الوقف وجاز التسهيل فيها
اذ ذاك بالابدال الى الف فراكالف الرحا وبا . بعد [illegible]
واو لولو [illegible] فيها عند السكون وحروف المد واللين
ومن ذكر الراء ومكي [illegible] الاشارة والتسهيل [illegible]
ولا اجل [illegible] الحرف الموقوف عليه [illegible]
وطه الروم عليه الوقف له حركة واذا كان كذلك [illegible]
الهمزة في الوقف كما يجب في كل حرف موقوف عليه [illegible]

اذا وا



ادوا دا او باما او على حسب حركة ما قبلهما ولا يتاتى في هذه الحروف روم
ونحوهما في ذلك سبيل قال . الثاني منه المقولة في الوقف فيها . فلا
يكون فيهما روم ولا اشمام لان الحرف الساكن في الوقف غير الحرف
المتحرك في الوصل بهذا ما قال وعن نص على هذا من انه لا روم فيها ولا ا
شمام الفارسي في الايضاح حيث تكلم على الوقف على الهمزة المتحرك
ما قبلها كالخطا والرشا قال واما الذين يخففون الهمزة فيريدون
بين بين من اهل الحجاز فيقولون هذا الكلا ورايت الكلا وبالكلا
فيقلبون [illegible] لانها قد سكنت في الوقف وقبلها فتحة فصارت
بمنزلة الالف في راس وبابه فاذا خففت فلا تشم ولا تروم كما لا
تفعل ذلك بالالف الرحا والعصا قال ولو كان ما قبل الهمزة مضموما
لانقلبت على قولهم في التخفيف واوا نحو قولهم هذا اكمؤ اذا وقفت
على هذا اكمو باسكان وان كانت مكسورة انقلبت ياء نحو [illegible]
ولا اشمام في هذه الواو ولا في هذه الياء ولا روم كما لا اشمام ولا روم في
واو يدعو ولا ياء يرمي وعلى هذا المعنى الذي ذكره الفارسي نص سيبويه
في باب الوقف في الهمز غير انه نفى الاشمام ولم يتعرض للروم بنفي
ولا اثبات فهو محتمل لان انه قد نص بكلام الفارسي وانما هو
مفهوم الفارسي ما قاله ابن الباذش من ان الروم وارد على السكون
ولا ما يمكن [illegible] جواز الوقف بالروم [illegible] بنص على المنع
فيما اذا وقف اولا بالسكون وابدل [illegible] ولم يمنع
ابدال الهمزة عند وجود الروم لانه نطق بالحركة والسكون
[illegible] يكون تخفيف بين بين فيها . انتهى [illegible] هذا مشكل ومن هذا
من جهة ما قاله مكي وغيره [illegible]
لا يحصل الحركة في [illegible] ان [illegible] السكون [illegible]

اللهم الا ان ينقل عن العرب المحققين انه ممتنع من الروم اذا وقفوا
فيتعين حمل هذا النقل عليه والله اعلم واما بالاشمام فكذا في المنع على
على كل تقدير لما تقدم **وإذا تقرر** هذا فلا مطمع في هذه فيه بجع
فيها روم عند العارض ... واما العاد شرط الاشمام مطلقا مع انه مما
متحركة اذ معنى ... المتحرك في الشعر وهذا من كونه في موضعه
مجاز يقتصر على اطلاق الناظم المتقدم حيث قال وعند ... انما يقف
من متحرك سكنه ان وقف واما المتحرك ولم يستثن من ذلك الا هاء
المهملة فيقول ما قتضى ذلك جواز الروم فيها وهو ممنوع الا ان
يكون زاد في ذلك رأي من حكى عنهم الوالد ومكي وهو يخبران يقول
ان الوقف بالروم ليس خاصا بالسكون بل هو انما ... في كل
في الوصل على ما ... الظاهر فاذا عرض على الروم وامر انما ... على
ما قيل في الوصل فلم تدعها الحركة جملة **ما تعطل** الا اليقين
المحتاج الى ... جواز التقديم انما لم يذكر منهما الا ان ... طي
بها ما تقف وا ... ذكر العوامل ... وكذا مجلة التسهيل
فلم يستثنوه الا ما استثنى هنا وعن ... في ذلك مقبول
اذا ... فيه ... الا تشماء ... في بعض والوسطى
منهما وذكر بعض ذ... **وليس في** الذي كنا ... مقبوله
سكنه نحو امر ... عن المتحقق في الوقف على الحركة ان وقف عليه
بالسكون فيقول ... زيد في قام الرجل فانه الرجل
وما اشبه ذلك وانما هو السكون لانه ... طي الوقف وقد
يكون الوقف موضع استراحة ولا يكون الا مع ... وهو ...
الا ان يكون انما يحول ... حركة ... الذي هو استراحة ... مسى
العمل انما هو بحذف الحركة وهو السكون ولا كثر العرب على الوقف
بالسكون



بالسكون على ما نقله السيرافي في قال الواو من استعمال الروم والاشمام
وانه ضعيف والنقل بانه على مذهب غيره في السكون الا انه زاد المروم
بين ما يعرض بسكونه في الوقف وبين ما يلزمه السكون في الوصل والو
قف على مذهب العرب في التنبيه على ان ... علامة السكون في الخط
خاء من الحرف الساكن ... عن مو ... ضعيف
لان الروم والاشمام فيهما اشارة الى الحركة ... فيهما اسكان
في الكلام قال الوقف رابع المتحرك هذا الوجه الثاني وهو الروم اي
سم ما عليه اي وقف حالة كونك رائما الحركة اي مسمعا الاشارة
الروم والخفاء المتحرك ... الحركة ... والروم هو النطق
ببعض الحركة ... من الصوت معها لان الحركة صوتا ... كان
الروم مما يدركه الاعمى بخلاف الاشمام وانما ... بالروم ... على بيان
الحركة وهو اكثر من الاشمام في بيانها لانه نطق ببعضها بخلاف
الاشمام وعلامته خط امام الحرف فتقول هذا زيد ومررت بالرجل
ورايت الحارث والطلا والناظم في هذا يدل على ان الروم يكون في الاحوال
كلها في الرفع والنصب والجر كما من ... لانه صوت ضعيف بالحر
كات الثلاث تسمع ... الصوت الحرف الذي يقف عليه وفي
المسئلة ثلاثة اقوال الجواز وعليه سيبويه والجمهور و
الثاني استثناء المنصوب وهو مذهب القراء اجمعين وذهب
اليه ابو حاتم من المتقدمين ... ابن ... من ... بي
العمل ... لذلك ... اذا ... حيث
جعل الروم في المنصوب قليلا ولذلك ... من ... واحتجوا
بخفة الفتحة وانها ضعيفة فاذا انكشف بعضها ... بجميعها وهذا لم ... الناظم وجرى على الروم لا برجع في السكون

فأما فيه من حرف يجوز الحركة في الوقف فلا تشبع او تكون الفتح
كجوزي والمأوي سيبويه في المنصوب وفي المجرور النصب الرفع
في الوصل فذكر انهم يشبعون الفتحة والكسرة ويطلقون ويقولون
لم يجز فيهما ومررت منك فأتى علامة منهما واو وياء ويختلسه
بعضهم اختلاسا فيقولون يضربها ومررت منك بيسرعون اللفظ
قال ولا يكون في النصب لان الفتحة اخف عليهم يعني ان خففها
مشبعة عوض بينهما بالاختلاس يريد حركة النصب
ليس للتخفيف انما هو للتخفيف للتحرك لعله لانه على نحو
الحرف في الوصل الحركات كلها يكون النطق بجميعها وبعضها عن
والفتحة لما كانت خفيفة مع الاشباع لم تختلس في الوصل
في او يضربها اذ لا حاجة الى ذلك والاختلاس ورخصه بسببه الحا
جة الى ذلك في حالة الوقف وهذا هو القول الثالث الاقتصار
بالروم على المرفوع والمجرور خاصة وهو قول ينسب الى ابي
كيسان وهو ظاهر كلام الزجاج في الجمل حيث قال والاشمام وروم
الحركة انما يكونان في المرفوع ثم قال فهي بشم الروم وهو ان تلفظ
باخر الكلمة وانت تشير الى الحركة لتعلم انه مضموم فخصه بالضم
وهو كالنص على ان الروم يكون ولا على مراده بقوله انما
يكونان في المرفوع اي انما يشمعان في المرفوع ويكون قوله
لتعلم انه مضموم فيشمل فقط لانه مخصوص واما ما اراده هذا
من انهما مردود ومخالف لما يحكيه سيبويه وغيره عن العرب
ومن الحجة على الجميع ولم يجعل في الناظم محل الروم يكون في الحركات
كلها لانه محل الاشمام وفيه بها اللفظا فيهما منصوصا ثم قال
او اشمم الضمة هو الوجه الثالث وهو الاشمام اي يجعله

بيسير

ابي

16

اي اشار الى الضمة اشارة الاشمام وحقيقة الاشمام ضم الشفتين
بعد الاسكان وبقية لا يسمعه الا عمي وانما هو لراي العين على هذا
جمهور النحويين وبعضهم يشمها مخالفة في اربعة مواضع فالاخفش
حكي عنه ان الاشمام يسمع بالسمع دون النظر قال ابن خروف وهي
حكاية ما سمعت ومطرب بقوله الاشمام وضع النحويين وليس
بمسموع من العرب وهذا ما سمعته واعلم يسمع ماخوذ بالابصار
من امثال اقوال العرب وهذا سيبويه يجعله في الاشمام
وهذا قول العرب وبه نسروا معزاة الى العرب وهو الثقة
فيما ينقل فلا يسمع كلام غيره في ذلك واحتج ابن خروف بقول ان
الاشمام يدرك اشمام في الوقف وهذا هو الحق لا يحسنه
الا عمي والاشمام في وسط الكلمة وهذا لا يكون الا ان يكون له صوت
مسموع يسمع كالروم وينقل الفرا عن ثعلب واحرت انها واو
الاشمام اتم في البناء من الروم وكانه نطق ببعض الحركة بخلاف
الروم فانه تهيؤ للحركة من غير صوت البتة وحجة هذا الراي
ما ذكره من ان الفراء اذا الحرف الشمم فهو عبارة عن معنا ولا
اخر من غير صوت البتة واذا قال الشمت الحرف الوجه فالمعنى
انه خلطهما بشيء منه فالروم والاشمام وهو عكس ما قاله
اعتراض على الاصطلاح اذ عكس ان يسموا الروم اشماما والاشمام
روما واذا المعاني فلا مشاحة في الاصطلاح وعلامة الاشمام
نقطة امام الحرف كقولك هذا زيد ومررت بالرجل وخصصه
الاشمام بالضمة في قوله او اشمم الضمة ولم يطلق هو ان لا يقع

عنه في المفتوح والمكسور ونعزوا من بعض عنه وانما اختص بالر
فع والضم دون غيرهما لانه اذا وقفت لسامعك اواردت في موضع
الرفع واستقطعت او نحت شفتيك حتى يعلم الرائي ببصره
انك تنوي الرفع في الحرف واذا تكلفت بالاشمام وردته ان يعلم انك
تنوي فيه الفتح والكسر كما فعلته في المرفوع لم تقدر لما يرى
من ينظر اليك ما فيك وذلك كما انه ما في شفتيك لان
ما في الشفتين يظهر للناظر وما في الفم لا يظهر والى هذا
المعنى اشار سيبويه في تعليله فقال اختصوا بالمرفوع والمضموم
وعلل الصيمري منع الاشمام في المكسور بانه تشويه للفم
**قال** ابن ملكون وهذا لا معنى له ولو امتنع الاشمام في
المكسور لانه تشويه للفم لوجب ان يمتنع في المرفوع والمضموم
مخافة التشويه فالاولى ان تشويه في الاشمام بالشفتين
فعلته التي ذكر للدلالة على حركة الموقوف عليه في الوقف ثم علل
ذلك بان في الاشمام تقوية ولا يكون دلالة على الاعراب كما كان
دليله على الرفع والضم **وقول الناظم** اذا اشمم الضمة اطلق
الضمة على حركة الاعراب وحركة البناء فهذا لا حركة الاعراب يقال
لها الضمة كما يقال ذلك في حركة البناء فبان لانه صحيح على الا
صطلاح بخلاف ما لو قال الرفع من غير تخصيص بهما. الثاني ف
فيه ان كان يحتاج الى الاعتذار عنه في ذلك الاطلاق وهو بد
ل الضمة ضمة اخر الكلمة وهو بين ثم قال والوقف مضعفا منو
نوا الرابع وهو التضعيف اطلق عليه لفظ الاضعاف

فيثنى

فيثنى منه مضعفا اسم فاعل من اضعف وانما اصطلح على ضعف تضعيفا
فهو مضعف لا على اضعف اضعافا فهو مضعف لكونهما كان المعنى
واحدا ونسبها لتقاربهما في العبارة عنه **و**في معنى كلامه انك مخير ايضا
في ان تقف على الحرف واتي مضعفا له وهو تشديده فتقول في خالد خالدّ
وفي فرج فرجّ شرطه يجعل شين على شين فيتشدد الذي منه ما روي عن
عاصم انه كان يقف على قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر بتشديد
الراء. **قال** ابن معوز ولم ير من جميع القراء الا هذا
الحرف فقط ويلزمه ان يقف كذلك على جميع ما اشبهه ذلك اذا تحرك
ما قبل اخر حرف من الكلمة لان القراءة سنة ليست بالقياس
وعلة من التشديد انه وهي منقطعة من تشديد كما ان الفاء منقطعة
من تخفيف **قال** سيبويه هم اشدوا كثيرا ليفهم ان من وقف
بالتضعيف زاد في اللفظ كثيرا لانه على الموقوف عليه متحرك
لا ساكن فالا ما زاد ان يجعلوا حرفا لا يكون الحرف الذي بعده الا متحركا
لانك لو قلت فالر مضعفين لتوهم انه كان يتكلف الوصل فلما
تكلف فيه ذلك التوهم لانه لا يكون المدغم فيه ساكنا ابدا في
ذلك من اجتماع ساكنين على غير شرطه **ثم** اخذ يذكر
شروط الوقف بالتضعيف فان يشترط ثلاثة **احدها** ان لا
يكون الموقوف عليه همزة وذلك قوله ها ليس همزا هي منصوبة على المفعول
باسم الفاعل الذي هو مضعف يعني انه لا يجوز التضعيف في الهمزة
لثقلها لا تتضاعف على ما هو مذكور في باب ادغام فلا تقول
في الخطا والرشا الخطا ولا الرشا شرط **الثاني** ان لا يكون الحرف عليه
وذلك قوله او عليه وهو معطوف على همزا والتقدير وقف مضعفا

ما الهمز على حاله من تخفيفه لانه لو كان مخففا لم يجز تخفيفه وحروف
العلة الالف والواو والياء فمن خففها يرد الى الثقل المعروف عنه
فلا يقال في بغي وبغي وشي وفي بري بري شي واما الالف فلا ولم يجز
لا يجز فيها تخفيفه فيستثقل او يستخف **والثالث**
ان يكون اولا متحركا وذلك قوله او متحركا والحرف فيها عابر على حول ال
ما يعوا اليه الموقوف عليه وان يجد صحيحا والشرط المذكور عليه باق
بعوما جمع الوصيين المتغير فيقول كانه يقول اجمع الوصيين المذكو
ربن يجوز فيه التخفيف امكان فيها متحركا ومعنى فيها تبع تحريكه
فيقول انزل وامنعيه اذا انعقنه واتنف في فيقال اي او يتبع ما اخر
متحركا وذلك نحو ما تقول من قولك وح وخالد وجمع مع مثل ذلك
نقول فرح ومرح وخالد وجمع في شرع ان فيها ساكن مع جمهور الشرط
او يجيبه بالتخفيف لانه لا يبقى الجمع بيوم فلما سوالنوما **وقيل**
فيهل يجوز التخفيف اولا فيكون ساكنا بمنزلة المتحرك وذلك
جود من المراد الشرك يوم ما يجوز مقام الحركة فكما نقول دواب وثوبك
ثمود وبعض الحيم فيقف عليهما بالتخفيف فيطلق ذلك كان يجيء
ان نقول في حمار اذا وقفت حمار شروع يجيء بعد شروع كبير كبير ش
**ما يجوز** او ذلك لا ينبغي ان يجوز في الوقف الذي هو موضع استراحة فاذا كان
استثقل الساكن في الوقف كما ذكرنا فيستثقل الثلاثة سواء كان اولى
مما يهمزه لم يتعلم الحرف فالقول يجوز في قولنا في جزاء الدفعة واذا
امتنع في الالف والواو والياء اولى بالامتناع فاما ابن الصايغ
فقال حركات الثقل هذا هو الوجه انما يعرف من الثقل وهو الثقل
وحركات معقول بالنقل والثقل عبارة عن نقل حركة الحرف الموقوف
عليه



عليه الى الحرف الذي قبله حتى يوقف عليه بحال السكون فيقول
في قولك هذا النقر هذا النقر وفي قولك انتفعت بالنقر انتفعت
بالنقر وفي منه وعنه واضربه منه وعنه واضربه وكذلك ما اشبهه
من نقل الحركة ما ذكره خلف عن الكسائي انه كان يستحب الوقف على منه
وعنه بنقل الحركة هكذا ابن مجاهد وحكاه ابن الانباري عن خلف
فالحرف الكسائي يقول الوقف على هذا نكتة حرفية منه منه
بالتخفيف وحرف الخوف في الوقف كما يجل فان لا يجوز منه برفع النون
في الوقف وكذلك عنه برفع النون في الوقف فان خلف والتخفيف
فيهما اوجب الى الكسائي ومن ذلك ايضا ما انشده سيبويه
من قول عبد بن ربيعة بن الطائي انا ابن ماوية اذا جد النقر
بن بو جوا النقر وانشدوا ايضا لزياد الاعجم
عجبت والدهر كثير عجبه • من عنزي سبني لم اضربه
بن حلم اضربه وانشدوا ايضا في البحر • فقد نابه عزا وعزا اذ حلم • وقال طرفة
حاب يسمني ربهم وقفت به لو اطيع النفس طال رسم
وعلى ذلك حمل ابن جني ما انشده ابن الاعرابي فيما انشد اخ لا نعرضه ما
قال اراد لا نعرضه على جهة الرجاء له ومن نقل الكسرة قول امرئ
القيس انشده ابو الحسن ابن الانباري انشد قول
لعمري لقد خفت من امس فيهم مراميا للاسمار والعلم النفر
اراد النفر نحو الكتف وانشدوا ايضا في البحتري رضي الله عنه
انا جرير كنيتي ابو عمرو اضرب بالسيف وجرى النمر
اراد ابو عمرو في النمر ومنه ايضا قول الشاعر وقول طرفة في العصر
نجعل نعلاً ما خنا من بعد من عجاج الاصبغ

أصله الصمم وكان حقه في الفعل أن يقول الصمم بفتح الفاء لكن جعله أي
جعله على أنه من باب الحمل على المراد فكأنه قال الصمم جمع الصم من باب
قولهم مشاهد لم يسمع أصطبر عشيرة ولا ناقة لها حتى جمع إبلها
أنشده سيبويه ووجه الفعل عنه من بعض به أمرا **أحدهما**
أن يصح الفعل الساكن إذا قلت الفعل منه وعنه يجي كون الذي في
ذا واحد كقد الفاء لم يدل الفعل الساكن ووقوا على العين بسمع
ذا يضاع سهل الوجه في باب الفعل الساكن في كلمة **والثاني**
أنهم أرادوا أن يحاولوا كذا الذي في الموضوع عليه كما أراد وإذا كتب الروح
وربما تمام والتضعيف وإنما هذا الوجه كان الفعل يجمع الذي كان يجاء بها
أو الفعل يكون قولي نجلت في التي كانت كلمها بالضمة والكسرة مثالهما ما
تعزم والمنجم في الفهم لا في جمع على وطء بزكي من مذهب البصريين
مثلهما قولهم رأيت الربا في رأيت الربا ما بني كان الفلاة تنقل
على الجملة ملولكم جمعهما **وقوله** الفعل إذا أنفك يعني والنحو كتبعي
ثم أي ما ذكر شرط الإدغام في هذا الوجه ومعنى أن حقه **أحدهما** أن يكون
ما قبل الآخر من الحرف المنقول إليه من الحركة ساكنا إلا متحركا وذلك
قوله لساكن وهو مجي في حقه طلوب الفعل الذي انفك الذي كان للساكن
ملوكا الذي في المنقول إليه متحركا لم يجز الفعل فيه نحو في هذا الآخر
هذا إن لم يكن في [illegible] بجمع لو حقيقي **أحدهما** ما نحو
من [illegible] سبب الفعل عن الفاء فهو الفعل الساكن [illegible]
[illegible] ما قبل [illegible] الوجه من [illegible] حقه **والثاني**
أن الساكن منه الذي يقبل حركة عينه [illegible] من الحركة فإذا كان متحركا
بالحمل مشغول بحركته فلا ينقطع أن تنزك حركته ويجي بي كذا
عينه



عينه وهذا الثاني فيه متحرك ومن نقل إليه الفتح في العين أن نشر
العار يسمي في التثنية لا في النجم

وبابه وباله وبالعه إذا أعزا فابره بنقله

منقولة عنه الفاء من [illegible] ومعنى متحركة على هذا جملة العار يقول **والشعر**
الفاء أن يكون ذلك الساكن بعد أن يتحرك وذلك قوله لساكن نحو بكسر
لو بعض له الفعل إنما يكون للساكن لا بعض بحرف أن لا يمنع نحو بكسر بل
يجوز ومعنى الحط لغة المنع من النقص في والحركة ومن حط كالقسم
يحط بالكسر في قال الشاعر أنشده ابن هشام

فما يعرفك لا يعرفك منهم [illegible] فيحطك في غار

ومن شرط هذا الشرط [illegible] أحدهما أن يكون وقوعها من حرف
العلة لأنه إن كان [illegible] نحو مع [illegible] الاستثقال
لو قلت في هذا [illegible] وكذلك في زيد لو قلت زدد راد زور
هذا إن لم يكن حركتها [illegible] كذلك راد الفعل
إذ نعزز التقطو [illegible] نحو عماد [illegible] نحو [illegible] بعيد
لا [illegible] أو الياء [illegible] كالألف **ووجه** ثانيهما أن
ذا الألف والواو والياء حروف [illegible] حروف الذي تحتمل الفعل الساكنين
لا يحتمله [illegible] مع الساكن [illegible] سكون ما قبله
وبعد حرف المنقول إليه [illegible] ما فيه من [illegible] لحركته
جعلوا [illegible] الوصل إذا كان الفاء [illegible] ما أنه إن كان لك
لم يجز الفعل لما يلزم فيه [illegible] الموضع وذلك قولك رد وجد
لو قلت رد وأنت [illegible] لكان فيه [illegible] ما في قولك
ردد بردد فيعود راد ذو ذلك ممنوع عندهم **والشرط الثالث**

الى نحو الحركة المنقولة فتحذف عين الهمزة ونحو الاشراك فتحذف ما
شتر اطه البصري ويوخذ ذلك من قوله.

ونقل فتح من سوى الهمز كله يراه بصري وكوف نقله

يعني ان النقل الجائز انما هو نقل الضم او الكسر كما تقدم فتقبله في
نحو هذا البقر ومررت بالبقر واما نقل الفتح فمذهب البصريين
ان النقل على وجهين جائز وممنوع فالممنوع النقل من غير
المهموز اذا فتح فلا يجوز ان تقول في هذا البقر رايت البقر ولا
في رايت العدل وقف العدل في كسبت الفعل كسبت الفعل
ولا ما كان نحو ذلك والمانع من هذا البصريون انه لما كان المنصوب
اكثر ما يوقف عليه بالالف المبدلة من التنوين يوصل بحذفه عن
منون كانه عاوض عن الالف واللام معاقبة للتنوين من العرب
من تحكم للمعاقبة بحكم المعاقب فلم يجيزوا النقل لذلك مع ان السماع
معدوم في نقل الفتحة اذ لم ينقلوا ذلك في الكلام وما جاء منه
فشاذ لا يقاس عليه ومنه قول الحجاج لما قيل له ان اعطى
الفتى اراد الفتى هو النكاح ومنها دل على انه جاء على لغة من
قال رايت زيد ومن قالوا ان النقل في المفتوح على تلك اللغة جائز
لفقد علة المنع اذ كان المفتوح غير عوض التنوين كالمضموم و
المجرور فليس فيه شيء يدل على وجود النقل في المفتوح من جهة
البصريين المانع منه واما النقل الجائز فالنقل من المهموز وعليه
دل مفهوم قوله من سوى الهمز لان البصريين يرون النقل من المهموز
ويجوز ذلك عندهم فيقولون رايت الخبا وفي الخبء واعتبر
الردء وفي الردء وفي البطء وفي البطء كما تقول

بانفاق

في نفاد هذا الوثء وهذا الوثء ونظرت الى الوثء ونظرت الى
الوثء. وانما احتملوا نقل الفتحة من الهمزة دون غيرها لان الهمزة
لما كانت في غاية الخفاء واخفى ما تكون في الوقف حركوا ما قبلها ليكون
ابين لها بخلاف سائر الحروف فلذلك كان النقل مع الهمزة اقوى من
غيرها مع ان السماع في ذلك موجود قال سيبويه واعلم ان
ناسا من العرب كثيرا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة
سمعنا ذلك من تميم واسد يريدون بذلك بيان الهمزة قالوا هو
ابطوا اذا وقفت ... والساكن زعم لسماكنة عنه يحوفه لو
رفعت بصوت حركته فاما لما كانت الهمزة ابعد الحروف واخفاها
في الوقف حركوا ما قبلها ليكون ابين لها قالوا ذلك من لغتهم هذا
الوثء ومن البطء ورايت الوثا ما نظر الى تعليل سيبويه ما
سمع من ذلك في النصب فالسماع فيه محفوظ ومذهب الكوفيين ان
نحو جوار النقل في غير المهموز فيقولون رايت البقر وحلفت
العدل وكسبت الفعل كما يقولون ذلك في المهموز ويوافقهم
ونقل ذلك ويوفقوا مذهبهم في المهموز من كلام الناظم موضع له
ادلة وهي كانت النقلة ولم يخص مهموزا من غيره ولا مفتوحا من
غيره فيفهم من اطلاقه تعميم ان الكوفيين يجيزونه في الجميع

فان قلت مفهوم الزم في كل مسئلة يؤتى بها وان يكون
الكوفيين فيها موافقين للبصريين بجواز النقل في المهموز في قوله ولعل ذلك
يحتج له ان اكثر ما نقله فيها انما هو على مذهب البصريين وقد يقع
النظر في هذا الكلام وجه للكوفيين فلا يرده يحرر مذهبهم الجواز في المهموز

قلت الجواب
فيقتضي النقل عندهم في كل مسئلة منقولة بعضه دون بعض
ان يتصف فيما ما هو مذهب اهل البصرة واهل الكوفة يشعر بالاحالة

اَوَّلًا نحو على كلام المذهبين وان عادة الموسيقيين اذا اجملوا النغم في مسئلة
ثم فرعوا في بعضها فصلا فيما يقول المذهب فيه مذهب دار كذلك توقفه على ان
قالوا يتعلق فيه هذا جمعا فيه ذلك المذهب وكذلك مسئلتنا اجمل
اولا جواز النقل ثم بنى الخلاف في بعض فروعه فمن قال على ما قاله يفصل
فيه تفصيل هذا نحو عليه قوله. المختلف ووقع مثل هذا الخلاف في ان
الحكم المجمل هل يطرد في كل فرد فيه بخلاف ما اذا لم يفعل ذلك كما نسأله
نطق فيه وعلى هذه الطريقة جرى كلام الناظم وربما مضى من ذلك
وسطا بل وقع التنبيه عليها في مواضعها فاذا ثبت هذا فالكوفيون
متفقون مع البصريين في جواز النقل **وأمّا قوله** في غير المهموز فحجته
عند من ادعى الجميع ان هذا ان النقل انما جاز في المرفوع والمجرور ليس الاجتماع
الساكنين في حالة الوقف ولا شك ان هذه العلة موجودة في حالة النصب
فانك لو وقفت وابقيت الكسر فيه وقفا ولم تنقل لاجتمع ساكنان كما
اجتمعا في المجرور والمرفوع فمقتضى النقل على هذا ان لا اعراب دون
بعض فتحكم في جميع من غير مرجح واعمال العلة في موضع واهمالها
في موضع. آخر وذلك كله فاسد والقول انما يرجع الى ما سمع في هذا
**والجواب** عن هذا ان المنع في ذلك انما هو السماع والتعليل
انما هو مورد لذلك فيجوز ايضا العرب في النقل في المرفوع والمجرور
وفي المنصوب في غير المهموز فلا يجوز القول به على ان البصريين قول
[illegible] كما نقول فلا يلزم الجمع مع وجود العارض والناظم
لم يشر الى جميع اهل الخلاف على [illegible] لاجل ان [illegible]
نقله وهو حاصل في التسهيل من نقله البصريين **قوله**
وكون نقله الا بعد نقل المسموع عن العرب وانما جاز النقل [illegible]
المتكلم فيه ان النقل في نقل الفتحة **وقوله** لا [illegible] الى ما لم يعد

والمراد



والمراد الجمع ويشمل ايضا اي يريد بعموم البصريين فيقول انه في سيما والمنفي
كانه قال الا بمراد احد من البصريين يقول لكن هذا العموم ينكسر عليه بابي
[illegible] فانه فرد من بعضها وهو بصري **والجواب**
ان كونه بصريا على تقدير من كان مذهب التفصيل في المذهبين فيجبس
بصري مع قوله [illegible] الى [illegible] في الكوفيين [illegible] السما
[illegible] فيه مع [illegible] واحد منهما [illegible]
[illegible] **وقوله** ويكون نقله اراد [illegible] اخرى [illegible]
[illegible] كما [illegible] في القوافي [illegible]
نقلوها [illegible] وهو على حذف الموصوف كانه قال [illegible]
وذلك المعدود بمعنى الجمع ولم يرد واحدا منهم لانهم كلهم [illegible]
في المسئلة **وقوله** ارفعا محركا [illegible] فيه [illegible]
في القوافي [illegible] من كلام
العرب من النابغة.

ولم [illegible] علي [illegible] ومن [illegible]
[illegible] لهم من [illegible] لهم [illegible]
واهتدوا [illegible] البيت [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] هذا [illegible] ثم **قال**

والنقل المعنوي ظني ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتنع

هو الشرط الرابع من شروط النقل [illegible] المنقول
[illegible] النقل [illegible] الكلمة [illegible]
[illegible] النقل [illegible] **فهو منه**
[illegible] فيها [illegible] اذا [illegible]

فقبل الضمة المنقولة حرف مكسور كقولك في مفعل من القول مقول
وفي مفعل من الجمل مجمل. في النقل على صورة مفعل ومفعل غير موجود
في أبنية الأسماء. ولا في أبنية الأفعال **هو الثاني** ان يقع في الا
سماء خاصة ويكون في الأفعال كثيرا وذلك إذا وقع قبل الكسرة المنقو
لة مضموم كقولك في مفعل من البيع مبيع وفي افعل العامل مبيع. في النقل
على صورة مفعل ومفعل غير موجود في أبنية الأسماء. وإنما يوجد في أبنية الا
فعال نحو ضرب واكل وعلم حيث لا [illegible] إلى ما هو نظير هذا في الأسماء.
كمواز [illegible] تولد في النقل صورة غير موجودة وأيضا فعلة امتناع النقل
كونه موجودا في هذا النقل وهو استثقال الخروج من ضم إلى كسر أو
من كسر إلى ضم من غير ما حاجز بينهما وهذا المنع لما في النقل من عدم النظير
وأما النقل من الأول فمعترض على أن وجود عدم النظير فيه لا يمتنع
وذلك قوله وذلك في المهموز ليس بممتنع والاستثقال يتدارك إلى عدم
النظير واسع ليس بمعتبر عليه أيضا لا حجة للشا[illegible] يمتنع
على عدم النظير أيضا كأنه قال وعدم النظير في النقل من غير
المهموز لا يمتنع فتنقل على [illegible] في هذا الرد. هذا الرد [illegible] في
قولك في النط. من الرطب [illegible] ذلك الذي جاء على مفعل وفي
في الأسماء. ووجه ذلك ما تقرر لسيبويه من أن الضمة لما كانت
[illegible] والواو [illegible] حتى [illegible] لم يكن [illegible]
ثم [illegible] من الرطب. [illegible] الرد. وقال [illegible] من [illegible]
ثم يقع النظير في كلام [illegible] **أخر** [illegible] انه قال
أن [illegible] نظير [illegible] ما كان على مفعل أو مفعل ما يفعل
فكونه [illegible] النظير صحيح وما [illegible] ذات اليمين

فيجوز له



يجوز له على ما بانه ذكر في موضعه ان شاء الله تعالى وأما من قال مطبوس بمعروف
لقولهم ذ[illegible] وما جاء منه في السماع شيء. فما ثبت وأن كان قليلا مثله
يقال فيه انه معروف ولا فيما اشتهر في الصورة انه معروف النظر **قال وقيل**
ان [illegible] سيبويه لم [illegible] عنده مثل [illegible] ثبت عنه
سيبويه قال بقول **كثب** او [illegible] هذا [illegible] في الأسماء.
فلعله الذي يرى الوقوف فيه في النقص [illegible] والعكس [illegible]
والعكس [illegible] انه موجود فلعله
ما [illegible] البطلان [illegible] والإبطال [illegible] لذلك إذ
يقال انه لم يرد بقوله [illegible] نظير [illegible] فلعله [illegible]
يكون النقل [illegible] في غير المهموز [illegible] ذلك [illegible]
والثانية [illegible] بالشروط على [illegible] شرط [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الموقوف عليه [illegible] يجوز
النقل في عدو [illegible] إلى الاستثقال وأيضا فإنه يؤدي
إلى [illegible] لو قلت هذا [illegible] لوجب [illegible] ان تنقلب
الضمة كسرة لتصح الياء إذ لا تثبت الياء مع الضمة قبلها وإذا
فعل ذلك [illegible] الياء للوقف وكذلك لو قلت هذا عدو
لوجب قلب الضمة كسرة والواو ياء. إذ لا يوجد مثل ذلك في الكلام
ثم [illegible] في عدو [illegible] هذا [illegible]
[illegible] عدو [illegible]
عدو [illegible] ما يؤدي إليه ذلك [illegible]
النقل والثاني [illegible] الضمة [illegible]
كسرة وإنما [illegible] إذا كان [illegible] إذا قلت مررت
[illegible] عن سيبويه [illegible] النقل [illegible]

إذا قلت هذا المبشر وهذا الفعل في المبشر والفعل فقال
ولا ادغام إذ قالوا من الهو دي وهو البطو لئلا يتبعونه الا واحدا رادوا
ان يسمو ابتغيهم من اخ الحرف بحرى واحد واتبعوه الا والكما قالوا
رد وهو بيض اتبعهم لما انزموه في هذا الرد وهو البطو لا تباع فرارا
من عدم التقطير لو نقلوا الراد وان حرد اما لا يلزم الحركة وفيه مع ما
يلزم فيه مجرى واحد من اختلفت بكم الا تباع في احوال الكلمة مد ستثنيا
من الا تباع في الخ من المرذ التغيير

لعمرك ما ادري [illegible] والله المحبلة والسكر

وقال طرفة بن العبد

هم ما دي [illegible] ود عا الراعي ومن جر الزيغ
ابنا العيا وفي مجلسنا جد وا منه وراد از ينشعر — ثم قال
ها ملانت من وعرج عجل يكشفه فيها ما [illegible]
ومن اتباعه الكسر مثل الشتاء
علمنا اخوالنا بنو عجل شرب النبيذ واصطفافا بالرجل

وقال الشاعر

ارتفقه عبد على ساقه فما منشي الفواد لذكرى المجلو
معلقه ولم اضعه عن طاعتي [illegible] ارحل

فهذا كله مما نقص الشاعر ونقص مخلصا اهل اللغة لغاته انه
منع [illegible] يؤدي الى عدم التنطق بمعنى ما اذا اوقع في اخفيه
النقل واخاذي ان النقل هنالك ممتنع بمعنى مخفية لا ان رجع فيه الى
ما عليه الوقف بالسكون وان ادى الى النقل. السماكين ومن ذلك
[illegible] بمعنى المرفع [illegible] ونقص مثل هذا الد
[illegible] ولا نقل ان [illegible]
فيقولون هذا عدل ومن العدل فقال سيبويه وقالوا هذا

عدل



من الاتباع بحمد لما نقلوا الكسرة اللازمة ولم يجعلوا اما معلولا ماله ولا عنى
من النقل لانه ليس من كلامهم فعل فيشبهونه بما ليس من كلامهم فعلا لا ول
قال وهذا لو لم العشتر ولم يجيزوا ابن لانه ليس في الاسما. فعل فلم ينقلو — فعلا
لاجل ذلك الزيون فجعلوه في لغة التميميين قال ابو الطاهر فيه الا
تباع هذا بالعلل فهو على النقل السماكين الذين لما لم يقولوا الرد قولوا
الى ما في الا نقل وفيها والحركة في ميم بها وهو لقد الموقوف عليه ونقص
الشاعر ايضا بحركتي [illegible] لو فتح الشعراء المنصوب فلم يخرج
عليه وهو يجوز فيه الرجوع الى [illegible] طوال النقل. السماكين وما تجيء
[illegible] والحركة فيه مثلما [illegible] الا تباع فيقول [illegible]
العدل [illegible] فقال سيبويه لما جعلوا ما قبل الساكن
في الرفع والجر [illegible] النصب كانه [illegible] الساكن ومن [illegible]
فيبقا [illegible] وهو [illegible] الطابع قال ابو الربيع انه لم يذكر
في [illegible] من هذا الرد [illegible] — من اوجه المعرب
[illegible]
[illegible]
[illegible]
فيقولون هذا الرد [illegible] وهو البطء [illegible] في حالة النصب ايضا
فيقولون رايت الردء ورايت البطء فيقولون [illegible]
ذلك النقل [illegible] من العرب من يقول [illegible]
[illegible]
[illegible] هذا الوثء [illegible] رايت الوثء
في النصب رايت الوثا فال النقا [illegible]
[illegible] النصب بمنزلة النقا [illegible]

في حال الرفع والجر بالواو والياء. فيجيء الا يكون ما قبلهما ساكنا بخلاف
حال النصب فانه لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فلا يجتمع ساكنان. فلعل هذا هو سبب
تعويضها على الالف ومثل هذا انقول في البط. في الرفع البطو وفي الجر
البطي وفي النصب البطا وكذلك في الرد في الرفع الردو وفي الجر
الردي وفي النصب الردا. اذا تقرر هذا فكلام الناظم في غاية
الاختصار لكونه تكلم على المنون ونحوه دون ما لا يعرف به في اثبات
شيء من ذلك لاسما. والدليل على ذلك انه لم يتعرض لقول العرب مرارا
من فعل مفرط منه انه لم يبق فيه ما هاء. من ذلك وهو معنى قال الى
الطابع واستغنى عنه من النقل به دليل على صحة مذهب سيبويه
يعني مع كونه لم يقف فعله ما ذا لما كان ما هاء. في مثل هذا معنى
عود كانه معروف مجعول نظير معروف المنطق واصابه النقص بعد
فيحكم على حقيقته الا من باب القضاء. وما جاء فيه سماعا وهو انها انه
باب الا عند من يا النشركة الاول من النثر كطبق لازم له واما التشركة
الثلاثة فيمكن ان يكون الناظم جعل ذلك من قبيل الشذاذ من قبيل
الاتباع اذ ليس فيها ما يعين احدهما دون الاخر ولما جيء به
سيبويه من المنصوب بمن الا من الكلمات وذلك على ما يقع اذ
لقائل ان يقول الا هاء الا مع النقل فغير لبعض الصور
لمانع وبعض يمنع الصور على الا هاء الا وان لم يتعرض فيه يتضح
ما ونبه على هذا الذي فيه بل هو الاولى به وهو مع حقيقته
اصل النقل وهذا كما هو العادة في الابضاح لانه لما ذكر
النقل انتشر على الاخر فيه قول القضاعي. شرح العشير
واكتفاء ابي الرجال. واما التعبير في ما جاز ان وصف وهذا
كله فيما عدا المنصوب نحو رايت النعمان ابن الحي ماد مثل

هذا



هذا لا يكون الا اتباعا اذ حركة المنصوب لا تنقل ومنه قول طرفة
جدوا منهما ورادا وشقر. واما الثالث فيظهر لي انه رابع
من ما ذكر من الوجوه في المستعملة عند العرب ما فتح عليه ولم يجز سواه

في الوقف بها فانه تبدل تاء تأنيثها هاء اذا لم يكن ساكنا وصله
وكان لغير جمع تصحيح وما ضاهاه وغير ذي بان حركت انها

هذا نوع من نوع الا بدال في الوقف وهذا ابدال التاء تبدل هاء
اذا. التاء تبدل من لغة الوقف بها. في اشهر الوجهين والثاني قلب
في اشهر الوجهين لقوله يعني ذلك وغير ذي بان حركت انها. وقوله
تاؤه تبدل الا اسم من التاء. الا حرف لا اشتبه معنى التنبيه باختصاصها
هذا الحكم للتاء. الا حرف ولم يجعل اللام علي من تبدل الفاعل
فلا تبدل هاء. اصلا نحو ضربت وقامت وتبدل من ذلك تبدلت
المرأة تدعو ويلتت ولبست ويدعت فلا تقول ضربه ولا قامه
وانما تقول في ذلك اذا بتصحيف به خاليا من جمع اذ في جمع ضربه
كشجره فلا يكون الا ذلك الا اسما فيقول شاذة وكذلك ربة. التاء تبدل
الا حرف للحرف نحو ربت وثمت فتقفهما على اصلهما وهو ما الا
انه قد جاء هذا الا صالح به مثله تعالى لا ت حين مناص ومان
من القراء من يقف عليها بالهاء. مع انها في حقيقة التاء.
ببعض التاء بل هو الا يقف عليه فاعرف العرب ويجاب بان هذا
العرب انما وقف عليه الكسائي. وهو الناظم لا يلتفت مذهب
الكسائي في ذلك عن مذهب الجماعة الذين لا يقفون عليه الا بالتاء
الوقف بالتاء على الاصل وهو التاء ومما علل به ماد رمد السماع
والقياس معا. فان مذهب الناظم مع هذا فقال ابن مالك
بتضعيف الوقف بالتاء. على الثاني من قوله تعالى اللات والعزى

على مذهب سيبويه لا على الخفاء والمرسوم مثل على مقتضى القياس سوى
لا من الالف فجعله سيبويه من المجهول الذي جهل كالزوج والاسم المبني
نحو اذا صار ذكره في القسمين وجعله غيره مخرج ما ولا اذا نصبت اليه
فعلى هذا القياس يخرج الوقف بالتاء. ولا خلاف انه لم يقف عليه
بالهاء. واما الكسائي من جملة القراء السبعة وسجاياه شيء،
من الكلام على هذا المعنى اشرت بقول الله تعالى في قوله
فما ضعفها لطولها بعد ويحسن حاله ما اصل على ان النقل يوله
اعتبارا له يكون في حالة النصب مثله في حال النصب رايت
شجرها وقفا على النقل كما قلت رايت زيدا وانما تقول رايت
شجرة كما تقول هذه شجرة ومررت بشجرة فاما ما انشده
ابو حنيفة مما قراه على ... من بنات سمو •

• اذا اعتزلف من نعام البهي مما حسمو شملتنا شملتنا •
فانه شبه التاء بها. اما طوها اشبه ما اصل نحو ارايت وقفا
ورايت عجيبا معا مثنا. التاء تبقى مع اصلها ويقوى من شاذ
محفوظ ولا يقاس عليه وانما يولف التاء مما يقعا في ما بينها
وبين التاء. التي من نفس الكلمة وما يجري بينهما وبعده تعليل
سيبويه وقبل المؤلف فرقا بينهما وبين ما. التاء تبقى الله
صفة المعلى من ضرب وما صنف وهاذه فعلها من بوادر
له من تم طبوعه فيما التاء في آخرهما ان يجوز ما قبلهما
ساكنا صحيحا وذلك قوله اولم يكن ساكن صحيح مثل قوله اذ
من التمييز من لها من التاء يجوز اذا لم يقع قبل التاء. ساكن
صحيح فقوله في موضع الصفة ساكنا ومثل قوله صحيح
يكون ساكن منقلب في مثل ذلك ان يكون ما قبل التاء متحركا





ولا يكون الا مفتوحا او ساكنا معتلا ولا يكون الا الفا مثال المتحرك نحو
شجرة وثمرة وطلحة وحمزة وبا ابنه وبا امه وبا انثه وبا امثه وما
اشبه ذلك والساكن نحو نساة وعلقاة ومغاناة وخافقة و
حلباة وما فقد ركباة صلقاة ورحمة مهملاة وما اشبه ذلك مما من
وقع منزلة. التاء تبقى ساكن صحيح محمول كلام انه لا تقول قبل
ان تبقى على حال انها متعقول يبقى او اخفا ولا تقول الحلال برموز التاء
لما سكون قبلها ساكنا كانها لم يسبقه للتاء تبقى واذا جمعتها
لتلمون بها ان لا تقتبس بها ما ... الثلاثة نحو عرا وحمار جمعي كما
تسبقه حيث كانت ما سبقه بينها. جمع وموطنه في تلك
الا بدال معاملة تسبقه قال فلت ما ذكا الا يكون
ما قبلهما تمنع الا بدال فيما منع فيما اذا كان الساكن انما قابل ...
اذ لا كان الساكن في تقريب المتحرك لانه في موضعه ومنقلب
عنه وايضا ما ان الف من الفتحة وهي في التاء في المتحرك ولذلك •
فلا تمنع معها الساكنة وخرج ان يخالف ما اذا كان الساكن
صحيحا قال يعني الخفي من الشرط في تسبيق اخرهما
ما كان فيه شا. التاء تبقى قبلها الف وما هي بمعنى ذلك في الا
سماء التمكن عن وذلك في لغة اللام وذا انها من نقف دون معنى
ها حما ما اصل التاء لم يعض فيهما من جهة الا بدال اخر فيها
فتقول الحلاة وذاة ونحوا نحوا لغيا منها ما على فيهما الا التاء
بدلا من ما في اللام ما نحو في ذلك لانه ليس لا نرى لا حاجة
لم يتمكن تقع الا نقلا. والنحاة على حين من قبل الموضع لا
يوجد مع بان الاسماء. مكان بعضهم ان يكون الا ... فيه
الوقف بالتاء. على الا صل تشبيها له بغير المتمكن كما تقول في اللام

فبمنزلة يدعون نحو قياس صحيح ولذلك لم يقف عليه من القراء بالهاء.
ولا الكسائي وإذا انتفت هذه فيهما العربية والقراءة فمراده هنا
اللازم وذا انما نقف فانونه اختيارا بالاسمية وإعراب فيكون
ذلك النظر الذي ذكرته مصرحا فيهما ويحتمل ان يكون قصر ذكرهما
نظرا الى ما ذكرته من القراءة في هذا النظر بان القسمين ملحقا وسبيل الله
سماء المتكلفة اولا بان شبههما مواضع وجه فيترك لك النظر في ذكر
ورد ضمائرهما والعزو ولي ان يحمل عليه كلامه والنظر القراءة
فيما كان من نوع سماء المؤنثة بالتاء. وقبلهما ساكن صحيح لكنه
يوقف عليه بالهاء نحو هيهات ومنه ما يكتب في اللوح بالوقف بالهاء منه
ومنه ولا تترك التاء. فانهما سماعية من العرب ونصا من النحو بعض
فيمكن ان يكون هؤلاء بعض الولى لغلبته وغيره وهو عن ابن عباس
لان التاء الساكن ما قبلها انما تسمع انها تقف مجازا بل التاء تثبت
بتعدد الصفة كما قالوا في اخت وبنت له بالتاء. اذ لو كانت
التاء للتانيث حقيقة للزم انفتاح ما قبلها فجازت كالتي
ربما هو القراء تعا وعن ابن عباس انها تثبت انما. فقولهم هيهات
ومنه ليس ... وقف على هيهات وهيهات بمعنى بعد بل هو وقف
على ... وذا الذي ... طرفا قبلهما ... وسكن
فانه ... البقاء على قوله ان لم يكن سماعيا كمن صح
وهذا كيف وذلك فيكون الوقف عليهما بالهاء على مقتضى
كلامه اولا ... والذي ... او كلامه فما ... قوله لا كون
لم يرد الا ... وقف عليهما بالهاء. فلم يصرح بعرد
ما هنا فمنقول في الوقف كيف وذلك وكلامه لا يشتغل بهذا

الرد

الرد مع ان ... لم يوقف عليه بالهاء. وقبله ساكن صحيح لا يجنا ج
الى زيادة ... بالوقف عليهما على ... القياس
... انه لم يتبعه عليهما ولا اراد ... كلامه الهاء والتاء
التاء من ... الجمع ... الجمع تصحيح ولا
... جمع التصحيح بل يكون في الجمع نحو ما ... من الا ...
ما ... جمع تصحيح وهو الجمع بالالف والتاء. بل الاقف العصي
او لا ... لغة ... وذلك قوله ... جمع التصحيح
فتقول ... ولم يحك سيبويه
ربما ... اللغة ووجه ترك ابدالها هاء الالف والتاء علامة الجمع
والتاء تثبت ... التاء. انما ... على الالف على الاسم المجموع
... متصلة بالاسم ... بالالف ... انها ... تشبهت
... معاملة ... على ... الهاء
وهذا ... التاء في المفرد ... الا الاسم
وهو ... متصلة بما قبلها ... التاء من ... كيف
وبرد ... هما ... من ... بمعنى ... وما ... في
الوقف ... المعنى على السبب في ... معنى ... سيبويه
واما ... سيبويه وذكره ...
... تقول ... والتاء
و... ذلك ... ووجه ذلك ... تشبيه
... موصوف كان في التاء التانيث على ...
واما قوله وما ... جمع التصحيح ... تشبيهه
... المتشاكلة ... وما ...

بالهمز وبعضهم يقول الظاهر ان يعترض بجمع الهمزة والواو بخلاف جمع
التصحيح ما سمي به منه نحو عرفات واذرعات تقول عرفات
واذرعات بالتاء في اللغة الفصيحة وكذا ما سمي به من مثل الجمع
لانه جار مجرى الجمع المعرب في الاعراب فيجري مجراه في كل شيء ومن
ذلك ومن ذلك تصغيرهما في لغة من كسر التاء فقال بعضهم فيه
فيقول في الوقف عليها بالتاء فجمع التصحيح لا يرد هذا على
الاكثر بغير هاتا الجمع تصغيرها وبذلك يبعد هذا على الاكثر لان
تاء الجمع لا تنقلب اصلا واما القلب فهو الابدال فعلى ما مضى
في الجمع المصحح تقول عرفات واذرعات كما قلت الاخوات والبنات
واما هيهات فيقول فيه هيهاه من كان على لغة من فتحها على
الفتح فقال هيهات اجراها مجرى علقاة كان لها طرفيها بقيهم
وقد سال الحمصي به ان لحقت اسم رجل فقال الهاء من فتح
مجعول مفرد كعلقاة ومن كسر [illegible] لانه يقف بالتاء
ويجمع من هو ان من فتح فهو مفرد كالمعهد ومن كسر فهو
مفرد كالمجموع ما لو جمعها فكلاهما جار في القياس
على ما يقتضيه الدال فهما يجريان مجرى المفرد صحيح ثم قال
وعن ذلك بالعكس انتهى ذات اشارة الى جمع التصحيح ومثل
فاطمات ومثل ذلك مذكور وعيّنها هو الاسم المعرد المتصرف
بعض ان لها بدال في المفرد على العكس من هذا ومن ذلك في مفرد
ان لها بدال في هذا بدال القلب فهو الابدال والقلب هو
البقاء على الاصل فكثير هذه النصفة ان الكثير هو ان لها بدال
وان القلب هو البقاء على الاصل ها الا بدال مفرد تقدم تشبيه

وأما



وأما البقاء على الاصل هو التاء فحكاه ابو الخطاب وهو ان من العرب
ولا كثر ان ناسا من العرب يقفون بالتاء قال ابن جني وهي
لغة طيئ فيقولون طلحت وحمزت وشجرت وانشد الفارسي
في الحج ما يجوز فيها كظهر الحجفت وانشد قطرب
الله نجاك بكفي مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت
صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت
والفراء يحكون هذه لغة طيئ وانهم تنادوا يوم اليمامة يا اهل
سورة البقرت فقال الكاتب منهم ما معي منها ءاية وكلها
حكى هنا وحكاه النحويون والفارسي على حسب ما سمعوا من
العرب وللفراء هنا اخرى اصلها انهم يقفون بالتاء البتة
لا ملزمها بالتاء فانهم اختلطوا فيه على حسب ما لا تبلغ سمعوا
وانهم قفاه النسب ونحوها وفي نعت ابي يوسف الى ملك
رومة ايم وصحيفة ارجل الذي ابعد نسمعه القوم من ذلك
فكانه يقول عني هو بالعكس انتهى الى العرب ونقل عنهم
الوقف بهاء السكت على الفعل المعتل نحو اذكار مر منها ان
ولم يعرضها في سورة الكبح اوكيج ذهاب ما مراع الا محورا
هو ابقاء نوع من انواع التغيير اللاحق للكلمة في الوقف وقد
لها وقفا الهاء السكت وانما سميت بها السكت لانها تلحق
تسكن عليها دون اخر الكلمة وما يزيدها الا ولي يجاوز حركة
ما قبلها لمن يدرج او يسكن عليها او يحذف عند التقاء ساكنين
حكمه في الوقف والاستغناء عن الهاء ويحذف من المفرد
لكن بها والحركة بيتبعها سواء يحسب المحل يعني بها يرتبه في قول
ابن مالك الا صحاب بالكلمة التي هي اصل تصحيحه الوقف

لان الكلمة بعضها من حروف لا معنى لها فجاز الاسكان يعني لذلك كان الاخلال
بها قال سيبويه في هو لاء يعني الافعال والاسكان حسن جدا فان قال
فلما كان ذلك اخلالا بالحرف كرهوا ان يسكنوا المتحرك ويبقوا الساكن
او الفعل الذي دخله الاعلال بجزم اي بوقف ونحو البناء فيحذف عجزه
اعطه وكذلك تقول في ارم ارمه وفي اغز اغزه وفي اخش اخشه وما اشبه
ذلك والالف والياء والواو للفعل لغة يجب الحذف المقتضي للعموم بكل
فعل اعل ذلك الاعلال بجملته ذلك الحكم كان المجزوم والبناء فكاعول و
الواو في كاغز او ادع او الالف كاخش او ارم فتقول اغزه وادعه
واخشه وارمه ونحو ذلك ايضا كان الحذف للجزم او للوقف والحذف
للوقف كما تقول ق وع ومنه قوله تعالى او لم يك الذي هو في المشهور
مبني على الفتح والحذف للجزم كقولك لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه
الخ سواء في الجميع وقوله يجوز اي ليجوز الالف الاعلال
هو لم فلا وليس فيها في نحو ما كان او كان يجري وما بعضه ان الوقف
فيه على الفعل فيها. الهاء كما ان ليس يجب ان لا زيد فهي لا
يجوز ذلك ما هو غير لازم فيجوز لك ان تقول ادع واخش واغز
ولم يخش ولم يغز ولم يرم وهي لغة لبعض العرب قال
سيبويه ومن يقول من العرب ارم في الوقف واغز واخش
حدثنا بذلك عيسى ابن عمر ويونس واختلف اول الوجه الاول
ونحو الوقف بالهاء نحو الاجود والاكثر في الكلام واما
الوجه الثاني فهو ما ضعف ابو جعفر وقال لا تقف عليه الا سيبويه
فجعلوا اي الكلمة حقه وهو الا ان تكلم بها فنزلة الاولى
التي ترك ما لم يحذف منه شيء لان حركته مما ان شبهوا

الشيء

٢٨

الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع الاشياء انتهى بحروفه والذي
كما لم ينبه على الترجيح بين الوجهين فحكى او يكون في نقوله ابا دوا
عقاد اوله علته في المسئلة مشعرا بالترجيح ولا يحسن بعد ذلك قوله
وليس حتما اذ لا ينبغي من ذلك الترجيح وانما يقتضي بعد الترجيح خاصة
ثم قوله وليس حتما في سوى ما كذا الخ يقتضي ان الحاق الهاء الساكنة
لا يختص بالفعل المعتل بل يلحق غيره اذا كان بعد حرف وما وجه
التشبيه في الفعل الذي الخ يقتضي الفعل من الحذف على ضرب اصلح على
ضربين كما تقدم كانه يقول الفعل المحذوف الآخر على ضربين احدهما
ان يبقى من الحرف على اكثر من حرف واحد ومثاله الذي قدمه ان وجها
المتقدمان وعليه دل مثاله والثاني ان يبقى منه الا حرف واحد
اصلي كعه الخ مثاله ونحو فعل الامر من وعى يعي اصله الثلاثة فحذف
الفاء والعين واللام وتعين في المضارع يعي وعى. وكتبعد ثم حمل فعل الامر
عليه وحذف الآخر بما حمل على المضارع المجزوم فلم يبق من احرف الفعل
الا حرف واحد وهو ع وبعد المثل ع ايضا اصله الثلاثة فحذف
الفاء والآخر في حذف الفاء للجزم فبقي على حرف واحد وهو ق. المضارعة
ومعنى ان ق ليس شيء من اصل الفعل. فلما كان كذلك زادوا ان يبقى
الكلمة على اصلها من ساكن ومتحرك لو وقفت عليها لتلف
في الامر ما يرجع وفي المضارع ان شئت انتهى فيها شبهته وان شئت اتبعت
من حيث كان مع تخفيف الاجحاف لانه اخلال في الكلمة فالزم الهاء
من يقف في اول بلا هاء. وكان في الفعل في الوقف
الا ساكنة حسب الحركة الهاء. ومن قال يبقى على اصل واحد منها
كما هي لا يجوز ان تقول فيه بالزيادة فيه وفي شه باعتبار انتهى
وانشد وكذلك ما اشبهه وما رفعت ما قال في قوله

الناظم او تبع مجزوم ما بعد بقوله مجزوما وكان بكيفيته او بقوله لو
كيفية لا واللفظ لفظ المجزوم **فالجواب** اي اللفظ لا بكيفيته فهذا
اذ لو لم يعتبره بالجزم لتوهم انه اراد غير المجزوم لكنه صرح بجا .
لهم ذكر الوزن والاخ بمكن بقوله النظم **فان قلت** اي هذا النوع
لم لا يجب له ان الفعل فيه نص حسن موضع الامثلة انهما تنقلب في الوقف
حيث الكلمة للوقوف عليها تنتقل فيها الحركة لقبله بنحو فيمن
فيجتمع على الكلمة حذف الحرف وحذف الحركة وبهذا فيها التباس كذلك
اذ لو قرر بعده غير مجزوم ولم يكن ثم ما يؤذن بالحذف لا حكم وهو
الحرف ايضا حال في الكلمة واذا لم يجب هذا النوع كان قوله مجزوما
مغلا **قلت الجواب** ان الكلمة ان جزمت ان ادخل فيها عن
محذوف منها ولهما محذوف اذا طلبها يوم مغير بعد الموضع التي
لزوم ابقائها. فعلا ما تنقلب فيها من حذف او ابقاء لا حذف الا ول
من بعض حروف الكلمة الاخرى اللاتي حول لهم في نتيجه وعلى وزنه ان
ابقائها بعنه. اذ اعرضنا من الحرف المحذوف اوله وهو من الكلمة
قد قال الناظم بقول الشيخ كله بقوله مجزوما وهو حال من بعد ان
ولجنس هنا بعد الفعل الذي بنيته عنه مطلقا او بينهما بعد
حاله مجزوما اذ هو فعل مضارع مثلا عدم ما به امروا الامرية حين
خلفه الجزم على ما نص الناظم وجماعة اهل البصرة **وقوله** فراع ما
رعوا المراعاة الملاحظة لا شيء تقول راعيته بهذا الا للحضور ا
عنه امره والمراعاة ايضا المحافظة على الحقوق وكلاهما يصلح
في هذا الموضع اي لاحظ ما لحظوا من الغرض او حافظ على ما حا
فظوا عليه والظاهر ان هذا الكلام تتمة لبقية المنتظم لا عبارة فيه
والله اعلم وكان [illegible] فالمضارع او مراع ما رعوا الا ومراع

مراعى

مراعى وما رعوا من رعي فاعله وصف يعود الفعل المعلوم كان او لو مع
انه لا يمتنع ما قال وعكس سمع.

وما في الا استفهام ان جرت حذف الفها اولها التمني او نعت
ولبس هنا يجيء سوى ما اقتضيا ما باسم تعلوك اقتضيا ما اقتضيا

**تحق** الاسئلة من تمام الفصل الذي وانما نبحث فيه هنا الاستفهام
عن ما من لها جواب بالكلمة وهي مسئلة ما الا استفهامية اذا جرت
الفها ما العرب لقصدها مع الحرف بها الاستفهام في الوقف اذ لو لم
يفعل ذلك وقف عليه وجب اسكان الميم مع حذف الالف
وذلك خلل مجحف بها فيبقى بها [illegible] والعقل النار لتنتفي الميم
متحركة **والناظم** انتزل بالكلام على حذف الالف ما قبل الكلام على
حكم الوقف عليها ولعل الكلام في حذفها من احكام باب الوقف
لكونه ينتقي حكم الوقف ولا يعرف في الحرف فلعل لذا انتزل بالدرج
مقابل هو فما الاستفهام ان جرت حذف الفها مختص او قبلها
ان استفهامية بحذف الفها اذا وقعت في الكلام مجرورة وقد
انما تقع تارة في موضع رفع وتارة في موضع نصب وتارة في
موضع جر فمثال وقوعها في موضع رفع قولك ما يعجبك وما
صنعك فهي هنا في موضع رفع على الابتداء وخبرها ما
بعدها ومثال وقوعها في موضع نصب قولك ما صنعت وما
اخترت فهي في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها
ومثال وقوعها في موضع جر قولك مم خلقت وعم تتساءلون علام
تجيب ومما تسبب ذلك ومنه قوله تعالى عم يتساءلون لو
فلينظر الانسان مم خلق ونحو لم ومما لا تفعلون وفيم انت من ذكراها

لذلك

وفيه قول ربيعة بن مقروم الضبي

فدعوا نزال فكنت أول نازل ... وعلام أركبه إذا لم أنزل

وهذه المواضع كلها لا يجوز فيها إلا الذي موضع الجر وهو قوله
أو صرفا حرف العطف ولم يغير الجر بعدها فيقع مطلق الجر ما يعرب
نحو ما تعرفه في الجر بالتبع نحو جئني هو ومثلها أنت ونحو ذلك
ويستعمل بعدها فيقال لم حرف العطف ولم اختص منهما بحالة
الجر ويقول بتقسيمها فالناظم حكم منهما على الجملة فالعرب
بعضها وبعض ما أشبهه وهو النعت مضمر أيضا ولا اختص العطف بالة
يستعملها معه دون النعت بل لا العطف إلا يستعملها معه طرفي مكان
أولى بالتعميم بخلاف التبعية مما العطف بفع وسطا لكن وجملة الجملة
طلقا لها وفي التبعية فيهما فلم يستعمل منهما وأيضا ما اختص
إلا يستعملها معه بالخبرية لا ولهما صور الكلام فلما تقرر فيهما
هذا العامل الجر هو النعت مضمر وهما من العوامل هو فيه أو العطف
تنبيها على أنها كالكلمة الواحدة كما لم يتقرر فيهما بينهما . بخلاف
ما عدا النعت من العوامل فإنه ليس كذلك ومن هنا جواب
السؤال الثاني وهو اختصاصها بالعطف بحالة الجر أي ما وقع ويحمل
ما وراء الجر أيضا وهو مقرر يستعملها معه فيما ذكرنا مكان
ينصب أو يخفض العطف أيضا فانحو أو حبت أو يقال الغرض
بينهما أن ما الجر أيضا في ذلك من النعت في معنى الجر ومعنى التبعية
ألا ترى أنك تقول من أمرر وبالرجل فمررت وبالعمرو
هو ولهذا طلق العطف في غير النعت كما تعرف إلا النعت أنه
في أنواع المعمول الجر بل تعربه على التبعية عند قال الناظم

سؤال

اولازم



أو لازم الصور يمين في مجرور أما إذا كانت بينهما تفوق المشاكلة فعلى
مثلهما في عود الخفض وقوله حرف العطف هاهنا أي أولى به نحو
من النعت ولم يجر ثانيه وهذا صحيح في الجر وفي غيرهما وأيضا
إنما نعما معه النصب نحو سبحان من ثانيه.

علوما قام بشتمني إنهم كمنتز من تمرغ في رماد

قال وليس عندي لازما إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا
كان كذلك نعت أنه أختصار على مذهب الناظم قال الجواب
أو إنما نعما الكل الجوز من حرفيهما وأيضا لجنس ومعنى الضرورة
أنه بحظ الشاعر فيه يكون منه أو بعض من منه عند ضرورة مما لا ضرورة
فيه لكونه لكون وجهه تضعيف كثير وهذا عن الناظم في مرتبته
على ذلك النحو بلم وبعضها بخلافه في أصوله من ذلك كذلك
في هذا الشرح وأما النحويين بأنه فليس كذلك بلازم فيهما مثل
يجوز أن تقول مجيء ما جيء ومثلها أنت ونحوه ذلك مع
سيبويه إنما أو إنما جود بالعطف وهذا هو العوز له في أوله
بنفسه على ترك العطف وإنما كان العطف هنا عند لازم ولا زما
في الجر ولم يجوز له الرجوع إلا بمستقل بنفسه دون أن ينفصل
بعض مجار مع ما كان تنفصل الواو من وصل اعتماد ما على ما
انفصلت به من ذلك الحرف ثانيا فلزم فيهما العطف للعرض
المذكور وأما إلا نحو إذا كان هو الجار فليس يمتنع الجار عن
افتقار الحرف بل هو مستقل بنفسه فلم يكن لما معه ذ
ذلك إلا اتصال لكونه منصوبا بالحرف فجوزوا معه كما جوزوا مع
الحرف في المنفصل لا بغو من المتصل به فلم يكن هذا العرض

للزوما مع زيد نحو كما لزم مع الحرف لعله بخلاف سائر الشبه والمشبه
به وعلى هذا التعليل ينبغي لزوم الهاء في الوقف او عدم لزومها
ثم اخر بموضعين لها والهاء في الوقف مخالفا ولهما الهاء ان يقف
ما قبلها لئلا اخذ بعدهما الهاء او يجعل بعض علو ما الخروج وكان
حقه ان يقول الحرف فيفيد فيها بالياء في الا الجواب معروف دل
عليه قوله او لهما الهاء لكونه ذكر الوجه الغالب الذي لا يوجد
في الشعر نحو قوله ابرهه او يتبع مثلها ومن خروج التخصيص
على نظائر من ذلك ومن كثرة التخصيص على ان ذكر تكرارها كقوله
بعد هذا والحرف او يجوز نظم ممتنع وتنزل اما ذكر في هذا
الحكم على ما بين شرح به قبله النص عليها لكونه من فرض حذف
التخصيص عليها امرا زائدا الغرض بهذا مقبول وبعض الشارح ان
ونصا على ما يعرفها من جهة البهما ما ذكر نص عليها بالهاء
منقول على مه وامه ومجيئه ومثالثه وهذا حكم جملي
اذ لم يبين فيها مثل هو على الجواز وعلى الغرض لكون ذكر ذلك
يعرف انما او ليفيدها الهاء. لانها لما حذف. اي فما اشتهر ما
حذف. اي من الله فعال نحو احشروا ومثال [illegible] الهاء.
لاجل ذلك ثم قال وليس منها في سوى ما اتصف بانه اسم
ليس منه صيغه عائد على الا بلا. العموم من قوله والهاء انها
ان يقف على من قوله تعالى ونشتكي وابرضه لكم في برضه عائد
على المشتكي العموم من نشتكي وابرضه او الالف والهاء. فلا يكون
عين لازم ويكون [illegible] ما ما لزوم مجيئها اذا اتصف بانه اسم
منقول اذا وقف مجيء مه ومثلمه وافتضامه في قوله اقتضى

ما اقتضا



ما اقتضى ولا يجوز ان تقول مجيء حركة مثل ملحمة اقتضى وهذا
انما هو على مع الحرف اما من اشتهر قبل الحرف قبل اشكال العه بجيف
على الالف واما عدم لزوم الالف والهاء. فيها مقتضى بعض اسم نحو لم
وفيم وعم فانك تقول لمه وفيمه ولمه وبمه وعلامه والى مه
وان شئت قلت عم وفيم ولم وبم وعلام والى م في الوجه الاول
اجود لان الما حذف. اي فما اشتهر ما حذف. اي من الافعال
مع ما اعتبر بعضا لك الالف والهاء. اعتبر بعضا والوجه الغالب من
الاول قال سيبويه وهذا الفعل حيث وعلى فحما
قالوا احشر وهو يظنه من كلام الخالق جودة الوجه الاول ما ظنه
في احشر لان عبارته نصا مثل عبارته نصا لك ووجه لزوم
الهاء مع الذي [illegible] على ما تفرع من اوله لمن مستقل بنفسه
من بعده لما جعل لا ذكر من تقول [illegible] حسنا ولكنك
لم يرفعه واقف صفته [illegible] اقتضى. جعله ملتبسة [illegible]
سما. بلا زمة للاضافة كما كانت [illegible] لازمة [illegible] انها
[illegible] كل [illegible] مقامات في [illegible] ما معها
كالبعض منها ملفا ومنقول الى الهاء. التمكنه لا [illegible] من اجل [illegible] الهاء
حكما مما قبلها ينبغي على حرف واحد [illegible] الوقف عليها بالسكون
غايته لها [illegible] الهاء. [illegible] الحرف اذا كان بعد
الجار فانه لا يستقل بنفسه مكان انفصاله [illegible] اتصاله
فاما [illegible] على الكلمة [illegible] على اكثر من حرف واحد
فلم يلزم معها الالف والهاء. وبهذا نظم [illegible] ينبغي بعد
الحرف على حرف واحد او على اكثر نحو مرد [illegible] ثبات

البنا. فقال كـ نظير اسما والبنا. فقال ثم اي كلام الناظم يقتضي
ان افعال اذا كان اسما كيفما كان وما ليحكم لزوم البناء. وذا اسما. الواقعة على
ما علم فيه تمييز منصوب متمكن وهو مثاله وسماء ازدرا مثلة المذكورة
ومنه غير متمكن وتمثيله باحرف نحو عن وعلى والكاف على قول الاخفش
وغيره هو قال تمثيلهما او حيث تمثيلهما اما الفعل ذا وعلة الاشكال
فيه واما الثاني ففيه اشكال من جهته. دخوله على الناظم فانه اذا
اقرنت عبارته على ان هذه فيها لزوم بقوا البنا. في الوقف فلا يجوز ذلك
ان تقول ذا لكم وعلى ما دعوه ويقول من يتنازع فيه كـ ويقول ذا اسما
موضع فيه وضع الحرف وما معناه في المعنى ها غير مستقل بالنفس
ولا يكون الضمائر كالعوض مقربها لها جمعها حكم الحروف ويقول الكل
هو على ما مضى من الفعل عامل ها ان يكون والناظم انما تكلم على الغالب
في ذا اسما. مثل هو وعلى في ذا اسما. فلعلوه يوجد بهم فتقبله لما
هو متمكن ونحو الغالب في الباب فيخرج نحو كل اسم ما ليس لها متمكن
واما ان يكون ذلك من جهة الشكل بحوف نقلبه في ذا اسما.
عليهما **قال** ابن الطابع سما الف ذا سماذا ما على وقف
قرا. في عليه نحو الا موضع من الكتاب عوكاس النشيط اذا د
حلف على ان ذا يستعمل مبنية على من يهما اي ان يستعمل ذا فيشرح
نحو يكون نصما انساب الكلام فقال ينبغي ان يكون حكمها ان ذا
سما. **قال** ابن الطابع ذكر ابلى … على اسما ايضا مثال
ذا … ليس جواز الوقف دون … الهمزة … عليهما
مستقلة … عليهما الحرفية … مستقلا
فقط … القضا … 

المعنى

بمعنى ان فرع الفعل لانه اكتسابه وانما **فقوله** اقتضا.
ما اقتضا نفوذه اقتضا. اي نشأ. اقتضى جوابه اقتضا. بغير
وعدم او نحو او مثال او نحو ذلك مما يقع عليه ما وفي يكون جوابه به
اقتضى زجرا وهو مقدر وقع به ما شبهه نستحسن في نحو قول
سيبويه حيث قال فيقبل ما انف ما نص جواب قولهم مثل انف
ابو تكرار وكذا سننه **قال** ابن … ووقف … يجوز جوابه
مثل زيد وعمر ولا ما نفع على بعض.

**ووصلها بغير نحو بك بنا. اديم شبه المرام استحسنا.**

يعني ان طال البنا. بحركة نقا. من ان مستوا مستحسن
عند العرب والنحو يجوز طلبها بحركة نقا. غير مستنون شاذ
بحيث لا يغار عليه نحوا ما قال على الجملة ونحو الكلام …
يشتمل على اربع مسائل بل نقا ومقصود عليها ونقا وما هو
ذا … من فوق الكلام وذا ما المسئلة … ليس مخفى مسئلة البنا.
غير المستنون وهو معنى المستنون البنا. التي لا تنتقل منه الكلمة
الى اعراب في حال من الاحوال وغير المستنون بخلافه تنتقل عنه
الكلمة في بعض الاحوال … بامر ومعنيا مرة واحدة في كلام
جملة في موضع الصحة لها. ونشر جملته موضع ضم المستنون …
نحو طلبها كانه قال … البنا. بغير نحو بك نقا. مستنون نشا د
ذكر … او … طلبها بغير نحو بك نقا. غير مرام يشير …
… المنفي على المرام … المراد …
على البنا. العارض نشاذ … بعضها …
… غير نحو … البنا. المرام … او … غير مرام او
نحو … غير نقا. فلا … الاعراب لا … الاعراب … عليهما

إنما يجيء في تحريك بناء. من الروم مع أن العضو إنما يتبع الكلام على حركة البناء.
الروم وعن الروم خاصة لأن حركة البناء. وحركة الإعراب إذ حركة الإعراب
لا تحدث إلا بعامل. في الوقف ولا يحتاج إلى التنبيه عليها لأن تخصيصه
حركة البناء بالذكر يعطي أن حركة الإعراب على غير الحكم فإذا
وجه العبارة أولى فإن قلت وأصلهما بتحريك بناء. غير من الأكثر عنه
عنه بعض من حركة من إنما يريد أنه مخصوص بغير تحريك البناء. المستفاد
الذي تقتضيه حركة البناء. وحركة الإعراب عند الروم سواء ووصلهما
بحركة الإعراب وحركة البناء. غير أن الروم تساوي ويكون ذلك تنبيها
على أن البناء لا تلحق حركة الإعراب ونص على أنها صحيح بقول الفصل
ما النص عليهما ولو من أخريات من قول الكلام قلت في سهل
هاتين المشهورتين لا خلاف بينهما والعطف. وحركة الإعراب قبل الجوار ف
إن ذلك موجود حكى سيبويه أعطني أبيضه فالمراد أبيض
ما بين الهاء. يعني هاء السكت كما ابن عنهما في قصر قضيته وهو
بين هو ما تقتضي حركة الإعراب فقد تلحق هاء السكت
مع أنه تنبيه على خاص بالوقف أيضا قال الشيخ رحمه
هو من أفحم المشهور قال وقد نصوا بما يقول بعضهم
عليه من قبله ووجه الفتح فيه من جهة بعض إلا ها.
السكت لا تلحق حركة الإعراب وإنما تلحق حركة البناء والغاية
أن المشهور إنما يأتي إلى الموقوف عليه والوقف هنا إنما
هو على الهاء لا على الضاد قال الشارح وحيث إنه لا وقف
على بعض المشهور وهو خاص بالوقف والوقف يأتي معه
الإعراب أنشده المشهور بالنص لبيان حال الإعراب فتكلفه
فالمراد بذلك أيضا سيبويه يعني بقوله كما بعضهم يعني

وبلو



ومعنى من جهة معنى تقسيمه بحسب الوقف. تشترك حركة الإعراب والتي
أنه من جملة ما نبه عليه الناظم بقوله وأوصلهما بغير تحريك بناء.
أديم تشرح العز الثاني أنه على تسليم أنه إنما يقصر تحريك البناء.
عن المستفاد وأنه معنى كلامهم فغير مقصور العرب التي على أول الكلام
مقصور البيت ما يجري ولا تقصر ما خلفت عليه ومن ذلك ما
أنشده أبو علي من قول الزجاج

من كان يزعم أنني شاعر فيجيء مني تنهه المزاجر

فلم يرد أن يقول من الشعر عنه الزعم بأنني شاعر فيجيء وإنما أراد
من كان يزعم يعني الشعر أي من كان يزعم أنه غير شاعر فيجيء منه
تنهه المزاجر وقال زياد

ولا أراها تزال ظالمة تحدث لي قرحة وتنكأها

أراد ولا أراها لا تزال الظالمة ولم يرد نفي الرؤية إذ لا يصلح ذلك
فكذلك إذا قال بناء على غير التحريك وبقي في الروم وإذا كان مثل
مستعملا فلا إشكال في كلامه والله أعلم ثم تقول بعد أن
[illegible] والهاء. لتحريك البناء. يجيء الروم تشار كما قال وكلام العرب
على عموم [illegible] وفي حركة البناء. يجيء الروم تشبيه في حركة الإعراب
لا تلحقها الهاء وعموم بناء بينهما على خلافه وإن مضارعتهما لحركة
الإعراب وحركة الإعراب لا تلحقها الهاء. أصله فكذلك ما
كان مضارعا [illegible] حركة البناء. انتهى على هذا الوجه نوع
أنواع من العلم وفي [illegible] أنواع أحدها
[illegible] المبني مع لا في قولك لا رجل في الدار من حركة الاسم [illegible]
بقية ولا يجري على [illegible] إنما لا تلحقها الهاء فلا تقول

لا رجلَ ولا غلامَ عندك لا علامة لتشبيههما بحركة الاعراب الذي
هو للعرب تتبع فيهما على اللفظ كما تتبع في حركة الاعراب فتقول
لا رجلَ عاقلًا كما تقول لا ابنَ رجلٍ عاقلًا ولا جل تجوّز فيه انهما
حركة اعراب ومن نقض الكلام على ذلك في بابه لا. والثاني المنادى
المضموم نحو يا زيدُ ويا حكمُ ويا رجلُ فلو قيل هنا هنا بالسكون
خاصة ولا يجوز ان تتبع على اللفظ. فتقول يا زيدُ ويا حكمُ ويا رجلُ
لما تقوم في الاسم لا من الحركة هنا انه تشبه بحركة الاعراب ولو
لكان جاز ان تتبع فيهما على اللفظ فتقول يا زيدُ الظريفُ ويا عمرو
العاقلُ لما يختص به من الضم لا بالمعرب فقولنا لان ضمة
معرب انتشبها حركة الاعراب فيهما وكانت الحركة اتبع في اي
المنادى غير جملة [illegible] ما يعرب بالاعراب فيجوز فيها والعلة
وفعل ما اذا وصف على المنادى المرخم فانه يجوز ان تتبع على
اللفظ. فتقول يا جعفُ يا جعفرُ وفي يا حارِ يا حارثُ وفي يا
منصُ يا منصور وانما فلفظه ذلك لان اصل منصور ما عليه يخصو
صه لانه خالوا به لا اذا وصف عليه يا طلحَ بالضم نحو
على ذلك سمعوا به وغيره ونحو الكسر في كلامهم ولا يقال
يا طلحُ لا فلعله لانه من طارئه درجة ارمه والكسر في الرد الى
مقف بالضم. كما تقول وذلك لانهم كما الزموه الترخيم في الكسر
الزموه الضم في الوقف ونحو سمعوه به على ان تقول الضم في
هذا الاسم كله لا على هذا وكان محتملا ونحو كسر لذلك اذ تكون
لا طارئة للوقف كما ردنا با ما مر وفعل لا انما العقول بقوله
الضم ليستفوا حركة البنى والضم برجع بالنصب وبا طلحه

مثال

قال في مثل الضم الازمة للوقف كما لزمت الضم في
وقف ارمه وعلى ذلك نحو ما علاية في ارمه وبابه واذا ثبتت
هذا فكل مرخم من لزمت ذلك العلة وكانت الحركة لتتبع. اي
التي جيء بها لتبيين بصحة بدل بالحركة تنبيها. نحو كقولك رمه فله يرمى
العقول بجواز ان التي جيء فيه ولذلك تقول نحو يا مسلما ويا
مسلمو ويجوز ان تتبع على الضم. لا حركة العقول ليست باعراب
ولا تشبيهها بحركة اعراب كما يقال في لا جيء عن منادى كما سبحانك
او نحوها. الضم قبل نعت جاري ذلك ان المنادى المضموم نحو المختص
نبنع العلاوة ونحوه من المنادى والذي ليست حركة اعرب
حركة اعراب ولا تشبيهها بها انها عارض انما هو والثالث
المبني لقطعه عن الاضافة كقبلُ وبعدُ ومن قبل وخلف وامام
وعلى ولد وعشر وما اشبه ذلك فانه ايضا لا يتبع الضم.
لتشبيهها معروة الحركة بحركة الاعراب من حيث كانت في اي
التي يدخله الرفع والنصب والجر مطرد كالمعرب حقيقة اذ
هو اسم متمكن فيه تقول قبله ومن بعده وانما نقصه عليه على
هذا الوقف على الحر بانه والرابع الفعل الماضي فلا تقول
في قام قاموا ولا في خرج خرجوا لا ذلك لان حركته تشبيهها
بحركة الاعراب من حيث انها تشبهت حركات الاسماء
المبنية على الحركات لتمكنها نحو مثل بعد وبا حكم وعلة تشبيهه به
كون الفعل الماضي لا تدخله الضم. بان اي ما انتج في
المضارع لان الماضي ينصرف في نحو ضرب مطارعا فيعرب. اي هذا
المضارع وكذا كل حركة تنبا. للبنية لا تدخلها الضم ولا عليهما

علة حركة الحاضر ويبقى بعد حذفها والتقى وذلك انما الحقته
في المحرك بحركة بنا. غير مواخ وهو ان يحذفوا النون في الوقف على فعلوا
من علمه هكذا في القسم قبل على استغنى عليه ببنيتها مع بعلبه
الحذف عنه وهو جزمه له نيتها مرا في شرح ابنه فيقول ولكنه
لم اعتبره لما اصحب من كثرته واما المسئلة الثانية فهو مسئلة
البنا. الاستقراء وذلك قوله في الواو استخففا وهو على حذف
العاطف والواو على حذف الموصوف وقيل استخففا على بدلي
وطال التوكيد والمفعول به في تحريك البنا. الواو استخففوا
وطالها. السكت والمستخفى لغيره اما العرب والنحويون
واعلم ان ما فيه حركة البنا. الواو على ثلاثة اقسام
احدها ان يكون اخره مفتوحا ما لحقته الهاء. فعل لما حذف
وهو ان عوض ساكن ما فعله والثاني ان لا يكون مفتوحا ما قبله
زيادة فعله ساكن ولاحق فيبقى في بعضهم ويقول النحو واحدها
اشبههما ويقول ان كان فيما فعله ساكن مع تحقق الهاء
تشبيها للنحو ويقع كيفما ذكر نفيه لا النفع الساكنين
والثالث ان لا يكون مفتوحا ما قبله ايضا الا ان اخره حرف فيجي
ان ما التحق به ما زاد وان يستقول لحاق الهاء. ويقولوا اما كان
منها انها على حرف واحد ويقولوا فيستمع في القوة والضعف
على بعد ان ينصب لحاق الهاء. لان الاول في طلبه لها منها
الثاني في فيها للثالث والقسمان احدهما ان فيهما الاشار
اليها في كلام الناظم واما الاول فغير نعرض في اعراب بعضهم
قولهم فيما طار بانه وهم مسلمونه وهم قاتلونه وضربتنا
نعنه



بقفنه ومن بننه واعلمنه وابنه وانه كان يعني نعم قال ابن عصفور في المقرب
بكرت علي عواذلي يلحينني والومهنه •
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه •
انشد البيت الثاني سيبويه وانشد غيره بالهاء
مقعسينة في الهاء. الا حقه للمثنى •
ومطلقة لا تنقضي نعم بعينه • نعم يوبيع وجاد بعينه •
وانشد ابن جني •
اذكروا بالطيبة تفعلونه • اعلله وتحو تجعلونه •
وانشدوا ايضا
اكثر ما يجاذب ما مهنه اقسم بالله لنفعلنه
بعد كليهما شقيقها الهاء. فيها. النحو لضعفهما لا لنفعا.
الساكنين والجمع في ذلك كالنحو ولا نعما مثلهما في الخفا. فقد
قالوا انه وعلمه واثانه من سيبويه قول الراجز
يا ايها الناس الا مثلهم وقالوا كيفه ولبنه ولعله
اجاز ذلك سيبويه قال الطائي بتي من ما يفصح في الاعراب
وكان فعلهما ساكنا فجعلوه بمنزلة ما ذكرنا قال وزعم الخليل
انهم يقولون انطلقتنه يريدون انطلقت وتركوا بينهم في انطلقته
وانطلقت فيقول انطلقتم وانطلقتنه وانا ذلك المبرد ورد
على من اجاز يقولوا ضربهم اجر منهما او الغا. ما علة مجلي
في موضع الفاعل المعرب والفاعل انه بلغ منسوبا لاحرى ان
الفعل لا يتعدى بعض الحروف وان كان يتعدى بعض المفعول به
قال ويقوي ذلك جواز ضاربانه ومسلمونه وامتناع ضر
بانه ويسلمونه لا يعود للمنسوب ولذلك لا للمنسوب فقال

السيرافي والفرق عندي ما قال الخليل وسيبويه لان سيبويه
قد حكى ضربتنه وكذلك اعلمتنه ولو امتنع هذا لامتنع ضربتنه
ولعله لانه يلتبس بما يشبهها ومن ذلك حكاه سيبويه عن العرب
واما امتناع ضربانه وضربونه فيستجيز فيه نحو من ابن
السراج وقال يقول كله ما يسمع **قال** الناظم وان اراد اللبس
بالضمير فالملبس فيه لحسن بيضم لان ضمير الغايب لا يقع نقلها
مع ضمير المتكلم ومن الجنس الفاء من ليس علامة وجاز نقلها
لان الهاء لا تلحق الا المتحرك قال سيبويه كان يقولوا من ... كنهو
هاء لم تكن من الاعراب وكانت خفية فبينوها وحسن اخفاها
نحو الهاء يعنى ان الهاء اشبه شي بقوله ان تكون على حرف واحد
ثم يضعفونها بالاسكان ومما اجري مجرى الهاء قولهم هنيه وهوه
تشبيها بها يعني بالهاء يجري ذلك مجرى ذلك ومنها فيلزموها الا
سكان في الوقف فجعلوها بمنزلة الهاء كما جعلوا الخفية كمسلمونه
ايضا وقال الواحدي بعدمه ومن المسموع في ذلك قول الله تعالى هاؤم
اقرؤوا كتابيه اني ظننت اني ملاق حسابيه وياليتني لم اوت
كتابيه ولم ادر ما حسابيه وقال ما اغنى عني ماليه هلك
عني سلطانيه وقال وما ادراك ما هيه وانشد الدميري
اذا ما ترعرع فينا الغلام فليس يقال له من هوه •
• و**قال** الم فيسر الرقيات •
تكيم دمهما معلومة وتقول سلمى وارزيتيه
او ببقوا الشعو اشعار النابغة بقوله في النواح استعبنسا واما
المسئلة الثالثة فهل يجوز للعارفة تلحق بها كما او انما تلحق
المتحرك وذلك مستفعلا دون ... الكلام واذا هذا الصوت فليعطا
يجعل

يجعل نحو يكرهها عن من ان كما تعرف نحو يرجع المسئلة ذا ولو **وقفه**
ذلك كلام في ما تعرف ان كانت الهاء انما تخفف لبيان الحركات والساكن
لا حركة فيه وايضا فلتخففه لعله يلتبس بها كما وهذا يقتضى
ان لا تلحق ذا المتحرك ما ذكر ما جاء من فيها فيما انه اي ساكن مغلل
لا يجوز اشباعه كونه فلحقه ذا الالف وذلك قولهم هاوه وبهاهنا
**قال** سيبويه واعلم انهم لا يتبعون الهاء ساكنا
سوى هذا الحرف الممدود يعني ذا الالف لانه خفي فاراد والبيان
كما ارادوا ان يحركوا ولا يجوزان يحوم فيه اي يا او واو وعنهما
من السواكن بما تعرف ذكرى في التعريف من فيها فيها الالف والواو
والياء لما ارادوا انقلب من الصوت **قال في فصل**
ان الهاء تحاول الهاء من التعريف مما ليس معربا ومن تنقيح بالوقف
كمنزل الموضع فلم اشعر ممها بانها لا تلحق ذا المتحرك مطلقا
ادباب التعريف من ذلك الله عنها ولعلنه **قال الجواب**
انه انما تكلم بهنا على عجز التعريفة اذ منزعه في الكلام عليها منهو
لا يريدها بهنا اصلا وذلك ان تكلم ان المسئلة الرابعة او بعض
الهاء لا تلحق حركة ذا اعراب وانما هي مخصصة بحركة البناء المستمرة
كما اضطر اوله واشعر بهذا من ظاهره تخصيصه حركة البناء بها
بهنا والمذكور من لعلل ان حركته للبناء فغير على خلاف ذلك
وان لم يكن تخصيصه حركة البناء دون غير هذا يرى وايضا
اذا كان يمنع لحاقها على حركة البناء عن المستقرار بما
يشبهه عن حركة الاعراب احرى ولهذا وانما خص بها الحركة
الاعراب فقد خلفا له نحو قوله عن تحريك بنا ادى ومنه تعرف
نحو يرى واذا كان كذلك نعني علة عدم لحاقها فيها حركة الاعراب

ووجه ذلك أن المعرب يتصرف بوجوه الإعراب ويوقف على المنصوب
منه حالة النصب فجعلوا الفرق في العوض من الهاء. مع أنهم أرادوا
أن يفرقوا بين الحالين فكيف **واعلم** أن معنى قول من يقول إن هاء
السكت لا تلحق معربا إنما لا تلحق حركة إعراب معرب يكون في آخره
معربا والهاء تلحقه مع ذلك لا للحركة التي في آخره لعدم بنيته وحركة
إعراب كسلطان ومسلمون ونحو ذلك لا تلحق ما فيه معرب مع أن
الهاء تلحقه فيقولون سلطانه ومسلمونه. ومن نوع أن ذلك وقف
خلاف بين وذلك أن المبرد أجاز في ... يحتج به ونعتا
• مع الفاعلين والجمع والحروف إذا ما هيئوا من يجد إذا من معا •
• ولم يرتضوا القياس فمنعوا جميعا وأبى المقتصرون أقفه •
إذ يكون الهاء. يعني الله ثم شبهه بها الجمع مع طلبه وحركة
لأنه لا يجمع بين معنى النون وبها. الجمع يرد عليه ابن عزوف
ما بينها. السكت لا تلحق معربا بوجه وإنما تلحق ما سماه.
المبنية فيبني قول سيبويه أو بمعنى الهاء. تلحق معنى النون
وأن الذي ... فجعلها معربا **قال** الحائط وغلطه
في ذلك أن الكوفيين بيان بمعنى الهاية لا تلحق معربا والفارسي يرون
لا تلحق حركة إعراب ولا تشبه حركة معنى النون حركة إعراب
**فإن قيل** فلم امتنع في بعض بابها والهاء. في بعض بيوت
وجاز في غير ذلك ومع أن النون فيها لم تتحرك بحركة إعراب
**قيل جواب** ما قاله الحائط من أن النون في بعض
بيان بعضه وعلامة الرفع في الفعل في بعض ومعنى الهاء.
لا تلحق علامة إعراب مثال ذلك قوله قال سيبويه أن الهاء إنما
تلحق

وقوله

٣٧

فالحق معنى النون والمبني لعدم حركة إعراب لعدم ... في الإعراب
أن فيها حركة إعراب مثل بعض أنها تعينها الإعراب ومن لزم السكت
في الأسماء بالأربع يتمام النظم في كلام الحائط والله المستعان •
**وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما**
يعني أن العرب من يجري الوصل مجرى الوقف فيعاملون الكلمة في الوصل
بما تعاملها به لو وقف عليه من إسكان آخر الكلمة أو تضعيفها
أو غير ذلك من أحكام المختصة بالوقف لكن يقل ذلك ويأتي في النثر
كما قال ومنها ما في النظم وإنما هو في النثر فلعل أنه على خلاف
ما قاله أكثر النحويين والفراء إنما يختص بالشعر ولذلك أتى الحائط
فيه بربما المعبرة للتقليل ولم يزد وأما إتيانه في النظم فكثير
لا ... في الوصل ... ومحل الزيادة الضرورات وأما
إجراء الوصل مجرى الوقف في النثر فمنه قراءة الزهري وغيرها من بينها
يعني بها ... سكا ... أجرى الوصل مجرى الوقف فيها على التكاثر
فمعنى قوله الغراية ومن جعل ... في قراءة من قرأ بوده البكر
وقوله هاتوا لون ونطق جميعها وبونه فيها ومعنى قراءة حمزة وابن عمرو
وأبي جعفر بمعنى الآيات المذكورة وكذلك قراءة من قرأ ما لعنه البيهم
وتقبله ومعه أنه موقعا ويماثل بعد الجاب حمله بعض الناس
على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف والأشهر في معنى إلا بعها.
غير مغرى التعليل ومن ذلك قراءة من قرأ ما كنى عنه ما الشد ملك
عنه سلطانيه وقوله وما أدريك ماهيه بإثبات الهاء.
وصلا ووقفا وهم من غير الهمزة وهذا الإجراء الوصل مجرى
الوقف وحكى سيبويه من كلامهم ثلاثة أربعة بالهاء. فهاء ثلاثة على أن الهاء
وثقل حركة همزة أربعة الهاء ومنه ابتداء الخاطر قراءة حمزة

ومكي ابن جني ولا يثبتونها ساكنا والهمزة في الوصل وذلك انما يكون
في الوقف لكنه اجرى الوصل مجرى الوقف وبعض العرب يبدل الالف
المقصور في الوقف واوا ومنهم من يبدلها ياء. حكى ذلك سيبويه
ثم حكى عن بعضهم انه يبدل الالف في الوصل كما كانت في الوقف فيقول
لو افعي في الوقف فاذا وصلوا فعلوا ذلك ايضا فقالوا هذه
افعي يا فتى وبعضهم يقول لو يقول هذه افعوا يا فتى فالوا في
الوصل ايضا فزعم المؤلف انه من اجراء الوصل مجرى الوقف قال
في كتاب التسهيل ومنه ابدال بعض الطائيين في الوصل
الف المقصور واوا وعلى هذه اللغة يتمشى ما روي عن ابي السمال
انه قرأ يوم ندعوا كل اناس بامامهم بفتح الدال يدعو للمفعول
والواو ساكنة **قال** ابن جني يقول على لغة من ابدل
الالف في الوصل واوا افعوا وحبلوا فالاكثر يقول الفلب
انما هو في الوقف لان الوقف موضع تغيير قال هو ايضا
في الوصل محكي على حاله في الوقف وعلى هذا اعلمه ايضا ابو جعفر
ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وعاصم وغيرهم بالسكون
والسكون والتسهيل بالالف في الوصل اجراء له مجرى الوقف
وكذلك في قراءة نافع وابن عامر لكنا هو الله ربي باثبات الالف
وصلا ومعنى هذا الحرف لكن انا هو الله ربي وكذلك
قراءة نافع انا احيي ماتا باثبات الالف في الوصل ونحو
يكون من هذا القبيل قراءة نافع ومحياي وحدها نحو لغة باسكان
الياء من محياي وصلا وقراءة ابي عمرو والبزي اللاي باليا ساكنة
لكنه في الوصل ايضا وقراءة ابي جعفر بسكون الشين
وصلا وغيرها من هذا النحو شيء. قال بكثير من هذا منه ربما





الناظم فيه فيتكلما وذلك انه اتى في كلامه بما المقتضية للتعليل
والتفريع ووانه فزوائد ابن الغاجا. من ذلك ليس بشاذ واذا كثر
مر فيه ومنه ما هو لغة لبعض العرب ومن من حاذ انه ان
ما في به لابراز فسيبط له فيها سماعا رجع اضماله وان كان
قليلا اجرى ايضا ترجيحه على قلته ولم يجعله مسموعا نادرا ومن
جعله التسهيل فحقه على لسانهم نص من ان الخط الرفع وليس
بقليلها اصولية وانما يقول من ذلك انها لغة شاذة **فتح**
ها في الغير والهمز يتحققوا اليهم بقراءة عن الكوفيين ومن
ذكوا **قال** شيخنا القاضي رحمه الله جعل ذلك لغة
لغير ارادة نافع الغير وان يجعل ما نقل فيه لغة شاذة او مما
لكلام العرب فكيف يجعل هذا الذي تقول ذكره مع كثرته وان
اكثره من الغير او من المنقول عن نية شاذ او هذا خارج عن
مقتضى ظاهر بنفسه كما تقول وايضا ان الغير بناه بنفسه بها
في جعله لغة الطائيين جارية في الوصل على طريقة وقف غير
بلغ انه يصح لنا في ذلك مجال من السماع رجعا وذلك ان قراءة
من قرأ قوله ونصله وبرضه وهذا تشبيه ذلك ما قبل الهاء في
فيه ساكن ولا حرف مد للجزم والوقف جارية على طريقة
بعض العرب في ذلك اذ نقول الفاء فيها للعرب ثلاثة اوجه
التحريك بالضمة سرويا باشباع والتحريك من غير اشباع و
التسكين فقد لهما فحملها على اجراء الوصل مجرى الوقف
لا يطاد منها في هذا الفاء ولا نعلم فيهم ان الهاء وقعت
موقع ساكن محذوف فما سكنت باسكانه كما في بطاء من هو

في لغة الكلابيين ما علله سيبويه من أنهم أبدلوا الألف

واوا نحو أفعو. قال ابن مالك وإنما نبهت إذ كانت لغة الألف فيه خفية على

من لم يقف عليها فيظن أن يعلل بغير إجراء الوصل مجرى الوقف إذ هو

على خلاف القياس فيحمل على إجراء الوصل مجرى الوقف في مسألة

كثيرا ما يجاب بعلة يقتضيها الوضع وعلى هذه اللغة يخرج

أيضا ما حكاه السيرافي من أن من العرب من يقول [illegible]

وأنشدوا **وأنشد** على ذلك

ومن يقوم والهم مغنه وزروا لهم من ناب وغاد

**وأنشد أيضا** قالت سليمى اشتر لنا دقيقا ومن ذلك إلحاق

[illegible] ولو بينهما من العرب حكاه الأخفش

لغة عن أزد السراة وحكاه المؤلف في التسهيل عن بني

عقيل وبني كلاب وعلى هذه اللغة فيقدر ما حكم أبو علي **قوله**

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل واديها

**وقوله آخر** وهو من أزد السراة

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطواي مشتاقان له أرقان

من هذه اللغة لا مانع من أجل إجراء الوصل فيها مجرى الوقف قبل

الكلام على ما قال ابن مالك ذلك وكذلك تسكين واو هو وياء هي

في الوصل حكاه المؤلف عن قيس وأسد وحمل على ذلك قول

**الشاعر** إن سلمى هي المنى لو تراني حبذا هي من خلة لو تخالي

وأنشد المؤلف

وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا أصابك قوما في الزمان أعاديا

**وقال** منهم ترنو بي

ادعونه

ادعونه بالله ثم غررنه لو هو دعاني بعزمه لم يغرر

وقرأ أبو جعفر وأنشروا. ثم حمل على ذلك أيضا ما ضمن هذا

البيت من التزام من غير بيان **قال** ابن جني فيقيف الناظم

على ذلك أن يشيب في الغيب. وإذا ضعف مثله إلى حد بالغ يشيب وجوده

فيقول الحرز إنه وصل على نية الوقف فقال هذا يسير أمر إجراء الوصل

مجرى الوقف على غير نية الوقف بعد ما لا يحتاج إليه. أو يحمل على ما يسير كم الشعراء

من هذا فيقول لا أقدر على جمع هذا ومن جرى في التسهيل على قول

التسهيل ما أتى جريا في هذه المسألة فقال يجري الوصل مجرى الوقف

اضطرارا أو ربما أجري مجراه اختيارا والجميع مشكل لما ثبت في

المسألة من السماع إنما شهر الذي لا يقال في منظوم ولا فيما قاربه

إنه نادر وقلما يحفظها وللعكس في المسألة مجال يسمع مقامه الذي

كلام الناظم نصا وفي التسهيل وهو يحتمل كيفيته لا أقدر على استيعابه

فما وأما إجراء الوصل مجرى الوقف في النظم وفي النثر فإنه

ما أنا ذكرته فيه جميع ما نقل من ابن بابشاذ ما نهما محمولة في

النظم على إجراء الوصل مجرى الوقف منصوص عليها إلا وعلى الكثير — وهنا

في ذلك النثر ومن ذلك أيضا قول امرئ **القيس**

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

أنشده سيبويه **وأنشد** ابن جني

ما هن إلا نكتين في جبا عوجا وأنشد سيبويه

إذا اعوججن قلت صاحب قوم بالدو أمثال السفين العوم

**وقال** واضع اليمن أما شعري نشر فيه طلقه فما يجلاد

ومنه أنما أنا إلى أنا الوصل **قال** الراعي

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا

وقال آخر • أنا سيف العشيرة فاعرفوني • حميدا قد تذريت السناما •
وقال أبو النجم وشعري شعري ومن ذلك ما أنشده
سيبويه مرفوع الروية •
• لقد خشيت أن أرى جدبّا • في عامنا ذا بعدما أخصبّا •
يريد جدبا وأخصب وأنشد غيره بعده •
• أو الربا مثل البناز دبا • وبعث ابرح نمو نعيما •
• تريها ابغى الربا سبسبا • كأنه السيل إذا اسلحبا •
• أو الحجاب حوا القصبا • يريد سبسبا والقصب وأنشد
سيبويه لرؤبة • ضخم يحب الخلق الضخما • يريد الضخم
وأنشد الفارسي ومنه ما أنشده سيبويه لرجل من بني
أسد • ببيتك وجو النائم المخلِّ • مجازل مثناه او كمهمل •
كأن مهواها على الكلكلّ • موقع كف راهب يصلّي •
يريد العيهل والكلكل وأنشدوا آخر بيت جميعه •
• مرّت من حواء ليلى من ليل • وابن الليل عصا ليها المنحل •
• تعرض فيه بكار فلن تعرض والمهرة في الطول •
وأنشد أيضا مما أنشده أبو علي وغيره •
واستحل من عصا ليها المنحل يريد المنحل يريد صرادة بينهما
المرفل بعدها بجيد وجو والمرحل مثل البرع البيت يبدل الخل
يريد المرفل والمرحل وفيها ومثلها رجو بها المتحل أيضا
الشاعر المتشد يريد في الوصل الدلالة ووقفها وصفه أن يبقى
لا والمتشدين فيها أولا وأو الوقف لعلم أو الأسرى للوصل يعني
فإذا انفصل الحرف يجرى بعده صلة من أبيات وجب بيانه
المتشد يريد لكونه أشد احرا للوصل مجرى الوقف وعلى هذا

المعنى

المعنى يجري القول ببيت سيبويه وبما قوله •
مثل الفاطمية والحزن قد اسرونه • وقوله ولم يرتفع والقاسر مختص ونه
على أولهما . للمستكف وهو مختص بالوقف لكن اجعل الحاء حرف
اللين كما اعلى الاشعد حرف الدلالة ونحوها نعوج ولكن قول آخر
بأمر صغار بحار رما جبه إذا دنا من بيته للسحاب نعيمة •
وقول الآخر القعنبس •
ومن رأيتهم قولهما باهما وبذلك الحذف شرا وشمر
بهم من بعدا عنه كما بعده والذي يرجع إليه في هذه المسألة أن
جميع ما يقع من الشذوذ لا يتعمد فيه ما تفرع من أجرا الوصل
على مجرى الوقف وإنما يبنى ذلك في بعضها ما يدعو إليه داعي
كما قال وهو سلمنا جميع ما تفرع ما نه بمعنى الحيا بين على مثلهم
لا نقتبسها منها بسمه وعرج فيه ولم يزل النحو يون بحكم ونحو ذلك
ويجعلونه نادرا فليبصر بحرف ما قاله الناظم معنا وقول الناظم
وربما أعطي لفظ الوصل ما • للوقف نثرا وفشا منتظما
ما للوصل ما طابقه البيت لا مختص به وما هو لفظ الحكم والوقف
طلقها كأنه قال وربما أعطي اللفظ الذي يختص بالوقف
ما للوصل من الذي امتنع للوقف ونثرا مصدر في موضع الحال
وهو حال من لفظ أي حالة كونه ذا نثر أي وافعاء النثر
وقوله ومنتظما الضمير فيه عائد على ما أعطى المعنى من أعطى اللفظ
على حد أن يتبع أو نثر ومنتظما حال منه أي منتظما أعطى
لفظ الوصل حكم الوقف حالة كونه منتظما ولا يعود على لفظ
الدال على الوصل لأنه على الوقف إذ لا يجعل له معنى يستقيم والعبارة
الجارية في الشعر يجاز لفظه ما للمنتظم لأن المعنى ما طلبه •

## الإمالة

الالف المبدل من يا في طرف * امل كذا الواقع منه اليا خلف
دون مزيد او شذوذ ولما * تليه ها التانيث ما الها عدما

الامالة اصطلاحا ان تنحو بالالف نحو الياء. وبالفتحة نحو الكسرة
طلبا لتناسب الصوت بينهما او اشعارا بما هو كالالف بالنسبة
وذلك انه قد يكون بين بعض الحروف تناسب وقد يكون بينهما
تباعد فيطلب من ذلك التباعد طلبا لتناسب الصوت فامالة الف
والياء مثلا متباعدان في الصوت لانفتاح الالف وانسفال الياء.
بالالف تطلب اعلى الفم والياء تطلب اسفله فنحوا بالالف
نحو الياء ليكون ذلك اقرب لما بينهما والتناسب وكذلك الفتحة مع
الكسرة بمثابة الالف والياء فما مالوا الالف نحو الياء ليجيء الصوت
على تناسب ونظير ذلك الصاد والزاي فانهما حرفان من طرف اللسان
فيهما متقاربان في المخرج الا انهما متباعدان في الصفات والصاد
حرف مستعل مطبق مهموس وحرف الزاي بخلاف ذلك مع بعد
ما بينهما في جميع هذه الصفات مع تقاربهما في المخرج ما اشرب من
الصاد صوت الزاي ليكون وسطا بينهما في التناسب قبلا والزاي
تواخي الدال في الاستفال والانفتاح والجهر نحو اصدق ود
في المخرج فالالف والياء متقاربان في الخفاء واللين وفي المخرج
لان الياء من الفم والالف تشاركه حروف الفم من حيث كانت
من اقصى الحلق ولذلك قال بعضهم ان الالف ليس لها مخرج معين
فارادوا ان يناسبوا بينهما في الصوت وكذلك فعلوا ان شئت
بالالف الواقع طرفا نحو رمى ونبى والفتى وبابها. فعلم ان المعل
اذ هي تكتب في بعض الاحوال وهما كان والفعل فيهما

احدهما

احدهما ان يكون الالف وهو الاكثر في الكلام نحو رمى
ونبى والثاني في الحركة التي هي الفتحة نحو من الكرم ومن
الضرر فنحوا بالفتحة نحو الكسرة وان كانت امالة الفتحة
فيه غير مفارقة للالف لانها تتبعها ولا يكون امالة الالف
الا بامالة الفتحة الا ان المقصود بالامالة الالف فقال الالف المبدل
من يا في طرف اي ان الالف منقلب بامل نحو وقوله في طرف اراد به
ما هو متطرف حقيقة ومن نحو له ما هو كالمتطرف وهو ما في طرف متصل بالضمير
ما على حرف ... والتنفيه بالالف المبدل من الياء
حالة كونه متطرفا في طرف الكلمة وتحقيق ذلك ان الالف
اذا انفتح ما قبلها وكانت ان يكون من الياء او من الواو او ان يقع في
طرف الكلمة او في وسطها اما الوجه الاول وهو ان يكون
منقلبة من الياء فلا يخلو فانه الموجب للامالة في الموضع
وسواء كان ذلك في اسم او فعل اذ يحصل امالة نحو الفتى
والهدى والحمى والهوى والمنى والرحا والغنى ونحو ذلك والفعل
نحو رمى وسعى وهوى وجنى ونهى وما اشبه ذلك
فتثنية هذه كلها الالف فيها منقلبة من الياء الا انك تقول
من الفتى فتيان ومن الهوى ومن الحمى حميت والحمى ومن الهوى
هويته ومن المنى منيته ومن الغنى غنيته ومن الرحا رحى
يرمي وكذلك الافعال لانها من رميت وسعيت وهويت و
جنيت ونهيت ... ونسيت ...
نعني الالف اشعارا بالانقلاب عن الياء وذلك ان الامالة يراد بها
امران احدهما التناسب للاصل وهي الخفة نحو ...
والثاني ادعاء ... نحو ... وهو الدلالة على الياء ...

ومنها المتصلة من هذا الثاني ويشترط في هذا المسلك ما ذكر
ثم الفتحة الثانية ونحو التنوين الذي [illegible] وما كانت الألف رابعة فما
كثر نحو المرمى والمستدعى والأعلى والمشترى والمستقصى وكذلك
أرمى واستقرى واستدعى واستقصى واصطفى ونحو ذلك من حملة
الشبه ذلك لا يقرأ بالألفات أصلها كلها الياء. فقال الجزولي
وقولهم ما كانت الألف فيه أصلها الواو والياء فإنها وقعت رابعة
فصاعدا صارت إلى الياء نحو استدعى وأعطى وأدعى ونحوه
ذو صور والشبه ذلك ما فيه الألف يعني أنها انقلبت عن الياء
أو عن الواو ويشمله قوله الألف المجهول [illegible] في حرف الرضي وكذلك
الألف في الاسم أيضا مثلها كمستدعى ومرعى ومرضى ونحو
ذلك لأنها من المرعوة والضحوة وعطا يعطو والربو والأمر
صوا وإنهم قلبوها ياء. أي كما صارت رابعة فعلى الواو استقر
عليه واضيف ونحو نبئت وأعطيت ورضيت وغزوت
تنقلب الألف فيما كانت الألف منقلبة عن الواو ومقتضى
كلام الناظم أنها لا تمال في نحو العصا والقفا والقطا والقنا
والعلا والخطا وكذلك مقتضى أن لا تمال نحو دنا ودعا
ومضى إلا أن هذا الثاني من ذلك في حكم الإمالة بمقتضى قوله
كذا الواقع منه الياء خلف كما سيذكر إن شاء الله تعالى فيعني
ما ذكر لك من الأسماء مستثنى من حكم الإمالة فلا يجوز أن
تمال الألف في العصا والقفا ونحوه وما جاء من ذلك ممالا فهو موقوف
على نقله نحو قولهم الكبا والعشا والمكا فإنهم أمالوا هذه
الأسماء وأصلها الواو لقولهم الكبوا [illegible] والعشوا [illegible] والمكو
وهذه لم يقبلها النحويون لأن أصلها الواو في الأسماء. وأما الأفعال فـ

الإمالة

في الإمالة مطرد والإمالة في الفعل ويجعلونها في الاسم شاذة
وظاهر كلام سيبويه خلاف هذا لأنه لم يفرق بين الاسم والفعل
مثل الطو والعلو بأنهم يميلون كل شيء من بنات الياء. والواو
كانت عينه مفتوحة عنده فالفعل [illegible] في الإمالة فيما كان
على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو [illegible] عصا والقفا والقطا
وأشباه [illegible] من الأسماء. قال وذلك أنهم أرادوا أن يفصلوا بين
مكان الواو ويفصلوا بينها وبين بنات الياء. وهذا قليل
[illegible] وقد قالوا الكبا والعشا والمكا وهو جمع المكا [illegible] يجيء
بالإمالة كما فعلوا ذلك في الفعل قال والإمالة في الفعل لا
تنكسر إذا قلت غزا وصفا ودعا في [illegible] من كلامه أو الإمالة
في الإمالة في الألف التي [illegible] في اسم كانت أو في فعل وإن
كانت من الواو [illegible] ولوا كلام سيبويه وردوا كلامه
[illegible] بعضهم [illegible] أنهم [illegible]
[illegible] من كلام سيبويه. قوله أما الوجه الثاني
[illegible] الألف [illegible] الموجب أي [illegible] رباع
الألف منقلبة عن الياء. أما الجملة فيما كانت الألف [illegible] ما
كما [illegible] كانت [illegible] كلامه أن ذلك الموجب
[illegible] وإنما [illegible] إذا كانت [illegible] لأنها [illegible] الألف إذا
كانت عينا كانت منقلبة عن الواو أو عن الياء في اسم
كانت أو في فعل [illegible] من [illegible] فعال [illegible] واو [illegible] في
فإنه سيذكره ولجيئت الإمالة [illegible] لا [illegible]
نحو طاب وهاب وإنما هي [illegible] لا [illegible] في [illegible]

منقلبة عن الواو والياء فيه سواء وأما ما لم يعل فيه فلف نحو زال
وخاف وجاء فلا يمال إلا ورشا. أولى بعرض الإمالة من أفعال مثله
جميل نحو ما العباب من الواو ولا نحو ناب من الياء. إلا أو يكون
محى وأما إذا صار بعد من قبيله نحو مررت بمال العظم إن البعاب و
سببه الإمالة بعدها كسرة الإعراب وإن كانت عارضة ولا غنى
ذلك واطلع عن ابن ملا إمالة وإن كانت الألف منقلبة عن الياء.
إلا شاذا عن بعض العرب نحو نقوا ما لا نقوا باب نحو علي ذلك
سيبويه ومثله فخ وحذ ذلك فيما أصله الياء بالحمل على الفعل
الياء. ومما أصله الواو بالحمل على الفعل الواوي ثم قال فضعفا
الواو والياء في الفعل لم تبلغهما في اللام لا والياء. فمن غلب
على الواو مفتاه يعني في اللام وفي مواضع ثم قال ولو الزجاج فيكون
في الرفع والنصب أكثر العرب وهو أعم في كلام منهم فلا حل هذا
نحو زال [illegible] يقول في [illegible] ووجه الدعوة العامة أن الإمالة نوع
من التغيير والعدول فوجاء بعوض التغيير باللام ولذلك
يعنف الواو وعينا مثله تنقلب إلى الياء. فتقول في نحو معلف
مولف وفي ما علف فا ولف وفي أم علف ما أقوله وكذلك في
الفا للمعول مثله تنقلب الواو إلى الياء بخلاف ما لو كانت
لا ما قبلها كانت كذا لم يميلوها إذا كانت عينا إلا ما كان منه
بنو [illegible] غلب اعتماد إنما كسرة مع أن الإمالة فيها الألف التي
قلب ضعيفة إنما تميلوها بعض أهل الحجاز وأما عامة العرب
فلا يميلون وما كانت الواو فيه عينا مطلقا نحو علجه سيبويه
ما نقف في [illegible] إمالة الرمو مع الضعف واعلم أن الكلم

لم يون



لم يونا في كلامهم نحو [illegible] على العلة الموجبة للإمالة وكذا وكذا
في [illegible] ما ذكر الإمالة فيه بعض أشعار [illegible] صرح به بيان قواعد
لغات الإمالة ومواضعها وذكر الشيوخ الحجاج البيهائي [illegible] تلك
المواضع وقد ذكر ابن السراج أسباب الإمالة وعدها ستة
أسباب أحدها الياء المنقلبة عنها الألف و[illegible] الثاني [illegible] نحو
ذو [illegible] الياء إذا الياء [illegible] السبب في الإمالة والثاني الكسرة التي تقع
على الألف كعماد ونحو [illegible] عنها كعابد والثالث نحو الياء على الألف
كشيبان والرابع [illegible] بالألف المنقلبة عن الياء [illegible]
[illegible] والخامس الكسرة التي تعرض في بعض الأحوال كخاف وطاب
والسادس مناسبة الإمالة التي [illegible] عمادا وما جرى ذلك من أسباب
شاذ وقد يجمعها [illegible] وصف مواضع [illegible] الألف من [illegible]
في معرض [illegible] شعر بأن ذلك الوصف هو العلة لذلك الحكم
ومكانه [illegible] الألف المحولة [illegible] لكونها مولدة [illegible] كما قال
الشارع [illegible] الاشتراك مشعر بأنه علة
[illegible] السبب و[illegible]
[illegible] أسباب
السبعة وإذا [illegible] المعنى و[illegible] كلامه
فقوله كذا الواقع منه الياء خلف [illegible] الألف و[illegible]
[illegible] الألف واللام و[illegible] على الياء. ومنه [illegible]
وخلف منصوب على [illegible] الياء. و[illegible] على [illegible]
[illegible] منه و[illegible] بفعلوه [illegible]
[illegible] والمحول [illegible] وكذا الألف
[illegible] الياء. خلفا منه [illegible] ما [illegible] من [illegible]

وسمعوا ايضا ما جاء من بعض العرب فقال العرب ضيف سمو. من ابيهم ان خلف
صوف من ابيه يعني انه بالياء وقد عمهما خلطا منه ان يكون
تستعمل في بعض تصاريف الكلمة لانه اصل ذلك الالف اذ
قد تغير في ذلك ما اذا ظهرت الياء في وجوه تصريف الكلمة وان
كانت في الاصل غير منقلبة عن الواو فالالف مالة ايضا فيفهم
ويعني العلو يشتمل ثلاثة انواع من الالفات **احدها**
الف ذوات الثلاث لانها وان نحو غزا ودعا وعفا اثرى ودنا
وما اشبه ذلك فمثل هذا الباب الفه وان انقلبت عن الواو لا الياء.
تتبع خلعا منهما في بعض تصاريفهما وذلك اذا بنيت للمفعول
اذ كنت تقول غزي ودعي وعفي ودني عنه وما اشبه ذلك مما
عقبت العرب هذه المعتل وما كانت لا على ذلك الياء. الظاهرة
في بعض المواضع وكذلك تقول في يغزون تنبيه للمفعول
مفعول غزي به فخضريا. من البعض بوبعض هذا النحو على
دعيتموه به واياه اراد الناظم وهذا نحو الغزو وبعض ما معه الالف
واذا انقلبت ما تحتها واو وبعض ذا ما سميا. اذا كانت ذا ما ثنيا لا تجر
الى الياء في بعض تصاريفهما **والنوع الثاني** ما كانت
الفه للتأنيث نحو حبلى وذكرى وجمزى ومنها الحرب والتي
فيها والعليا والقهقرى وحبارى ونحو ذلك فعبرت الفه لالا
صلتها من واو ولا ياء وانما هي اصل بنفسها لكنها احالوها
لما اشتهرت به الناظم من الياء فخلعها في بعض المواضع ينقول
في التثنية حبليان وذكريان وحبليات وحباريات وكذلك
ما اشبهه احجا لها تجري ما كان اصلها الياء. فمن هو لها
ايضا في ذا مالة في حكمها **والنوع الثالث**
ما كان



ما كان الفه للالحاق وليست منقلبة نحو معزى وارطى وذفرى وعلقى
وعلقى وكذلك نحو قبعثرى وضبغطرى فهذه ايضا تتبع الياء. خلعا منهما
في بعض التصاريف كقولك ذفريان وقبعثريان ومجيء لهما بحكم ما كان
منقلبا مما الالف فيه منقلبة عن الياء. وان لم يكن كذلك على مذهب
سيبويه **قال** سيبويه ومما يميلون الفه كل اسم كانت
في اخره الف زائدة للتأنيث او لغير ذلك لانها بمنزلة ما هو
من بنات الياء الا ترى انك لو قلت في معزى وفي حبلى فعلت
على عدة الحروف لم تجئ واحدة منهما من بنات الواو. الف الياء. فكذلك لزي
كل ما كان مثلهما مما يصير في التثنية ياء فعلا. فالالف ما كانت
من نحو من ذا. الف الواو ابدل ... بمنزلة ... ونحوها
وقد ... كانت الالف فيها الف ... ومنقلبة عن الياء. ونحو
من مذهب المؤلف في التسهيل ... لانه ...
النوع ... بقوله ... الالف المبدل ...
كان هذا النوع ... الناظم ... امرا ...
... جمعوا ... عنه ...
... وذلك ان الياء. تتبع في التثنية خلعا من الالف التي اصلها
في ... **احدهما** مع زيادة على الثلاثة وكذلك انك
تقول من العصا عصوته بالعصا اي ضربته بها وتقول منه ايضا
اعتصيت على عصا اذا توكأت عليها واعتصيت بالسيف
اي جعلته عصا اي ... وقيل العصا ... اذا كان
ضرب بالعصا ... تثنى على عصوان ... الف
رابعة ... الياء. فلما من الف العصا في بعض تصاريفها
ونقول من الرجا رجوت الرجا اذا ... ثم تقول

ثم رجعت الخفيفة اذا استعملت في الرجا وقلّ ولو صح مع ثقله وكغزوتُ
في العصا عصا منه فيهمزه الياء. لبطا وخفته في الثالث في بعض النقط
ربيع وايضا ما العشا اصوب ابدا في الثالث وهو من الواو وتقول نهيتُ في
المراة فقول والرجل العشا ولا تشك انه تثقلتها اي افنيت او افنيت وفيه
خلفه الياء. الف القضاء بعض نقط ربعها وكذلك ايضا تنقلب
الثالث ياء في التصغير نحو عصية في عصا وقفية في قفا وفي الثبت
التكسير ايضا نحو العصي والقصي لما صارت الكلمة مزيدا فيها
وكذلك مثل معطى في الثلاثي لما ربعت بالزيادة ما خلا تنقلب
هذا ولو سكت الناظم بعد ذلك الرعو لا نقص في قول مثل
هذا وانك تقول عصو وحقو اذا قصدت او اصله الواو وقفا ونحو
ذلك وهو غير صحيح اذ قد تقول او مثل هذا الخالي بعضي
من القطر ربيعا في مثل هذا ما ظهرت فيه الياء. مع عدم الزيادة ثم
لكنه لما قال في دون مزيد لم يذكر الا قفا. ومثل مزيد من مفعول الواو
في اعلى التي وصفت الياء. خلفا منه دون زيادة لحقت الكلمة
لا شك انه حالة تقع منه الياء. خلفا عن زيادة مثل تقول
عصوته عصوا وكذلك رجوته الرجا ورجوا وانما وقعت الياء.
بل الالف بعد ما صارت رابعة مثل اعطى ومثل هذا ما انتهت فانه
غير مغتفر ولذلك لا يقال اغزاه اغزاء ودعاه اداعيه انه مجمل
لا الياء. ظهرت في اغزيت واغزيته ونحو ذلك وانما
اعتبر سيبويه من انتهت ما كان دون زيادة ونحو ذلك الفعل
المبني للمفعول كما تقول غزي ... وانما كان ... في ان حالته
في الفعل ... والفعل ... على ... الثلاثي ... تقول
غزا انه تقول غزي ... الياء. وتغلب عليه وكون الحروف على حالها

ثم مثل



ثم مثل بما مثله تظهر فيها الياء. وتقول اثريا وعدت الحروف على حالها
فيهمز ابدا وكذا على اغتنا عدم الزيادة ومعنى ان اراد الناظم بقوله
دون مزيد **الموضع الثالث** ما تقع الياء. فيه خلفا

الثاني

من الالف التي اصلها الواو وان تقع خلفا على غير القياس المطرد مثل على
جهة الشذوذ وان كان ذلك بغير مزيد كما كوابع تثنية رضى رضيان
بالياء. وهو من الواو وكقولهم الرضوان فيهمزه التثنية من وقعت
فيها الياء. خلفا من الف الرضا ولو سكت الناظم عن التنبيه على
ان ذا حالة انما تتبع ما اطرد فيه خلف الياء. لان ما شذ فيه لا تقتضي
انك تقول الرضا تقول فيهم رضيا وجه ذلك ما سموه بالشذوذ غير
مؤثر حكما وانما الوزن لهم الرضوان في تثنية الرضا وهو المطرد
فجمعه بقوله دون مزيد وشذوذ على رضيا ونحوه من الشاذ و
انه غير معتبر ومن فيه بعض النسوخ الشذوذ بعضا
بانه تنبيهم على ما احمل من الاسماء بشذوذ انحو الكبا والعشا
والمكا وكان هذا التفسير راجع الى ... العبارة لا الى
... كما كان قوله دون مزيد راجعا الى ... العبارة لا ...
تقول ... اذا ... دون شذوذ ...
... دون شذوذ ... انه ... الكبا ...
والعشا والمكا ... الى ذلك التفسير
وما لم ... فيه ... دون شذوذ ...
... والعشا والمكا ... الشذوذ ...
... اذا ... التفسير ... 
التفسير ... التفسير ... 
التسميل اذا ... اعلم ... التفسير ...

لهذا الشذوذ مقابل بل الناظم احترز بقوله الشذوذ من هذيلي
في الالف التي اليا في اضافة الى يا المتكلم نحو قفي وهوي ومما قال
ناظم له وقلبها في الالف يا لهذيل حسن شاذ بل هو شهير في لغة تسهم في
بهم لنا العصا سر عليهما ومن نسبه الناظم على ذلك في باب الاضافة
وانما يستحيل هذا الشذوذ حيث لا يوجد السماع منه الا
لفظ او لفظان او شبه. ما ذكرنا تقول في التسمية بها والتكسير يجي
او يطول في الشاذ على لغة شهيرة في الاستعمال معنى وبما
في اللغة اولى من ذلك ما نقف به الى بعض الشيوخ من انه
انتقال التي نحو ومتى يعني على نحو حطا بالالف الا لياء. فيكون
على الالف انها الفا لو اليا. ولكن هذا الشذوذ مثله يعني به
مسموع في كل بهما لغة قليلة ماذكره دج بها سيبويه وعيسى
وان نص عليها ابو حفص في ذب الالف من بين الفا عن قول المراجع
او لما فيهم نحو بحذف الفتح بتعبير انه من قوله بالمثنى حمان و
صحو بالغنى · ثم قال ولما تليه ها التانيث ما الها عدم
عوما هذا الكلام من بطوانه لحسن على كاهره وانما هو من
حذف المضاف كانه قال ولما تليه ها التانيث حكم ما الها عدما
وعلى هذا يفهم له معنى ويتجه ومراده ان ما كان من الالفات
المذكورة في الطرف اذا لحقتهما ها التانيث فليجعل حكمها في
الامالة حكمها لو لم تكن مها. فان كانت الالف محالة وان كانت
غير محالة فحكمها مع الها كذلك فمن ذلك فتاة محالة يعني محال
ومن ذلك فتاة غير محالة ومن ذلك مرعاة محالة ومعنى محال وكذلك
مبالمرقاة ومرضاة وسعاة جمع ساع ورماة وما اشبه ذلك
على ذلك السبيل وكانه يقول محل الالف وقف طرفا ولمها
مها.



مها. الفا يتغير ما نهها في الامالة وعدمها على حد ما لو لم تلحق مها.
وهذا معنى صحيح ويقوم معنى لا يتعين عليه في التسهيل في
التنبيه عليه حسما وبمعنى بعده كلام الناظم شيء. ويقوله
اطلق الحكم بالامالة في قوله لها تبعا. الفتح قد ما منع الاصل كذا و
كذا الخ وكان يقتضي حكم لزوم الامالة على كلا ذلك في اطلاقه مثل
هذه العبارة لكن هذا اللزوم غير صحيح بل الامالة على الجواز له
على اللزوم له من العرب من يميل ومنهم من لا يميل غير ان الامالة في
بعض المواضع من تشرح على الفتح ومن يكون الامر بالعكس
ومن يتساويان ما ذكر الناظم مستقر على حسبه من الوجب و
ضعفه فاها انقول العرب على الوجه الواحد ويقول الامالة فيه
ويكفيك من هذا اختلاف العرب في الامالة والفتح وان منهم من يميل
باطلاق ومنهم من لا يميل باطلاق واعظم منهم يشق ومنهم من يجمع
بينهما بحسب الاختيار في محل الامالة والفتح ومن حيث عبارته
في التسهيل والعوائد ما يلحظ الجواز اذ قال في الامالة و
هي ان تنحى جواز الخ فعبر بلفظ الجواز احترازا عن فهم اللزوم
وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كماضي خف ودن
هذا ايضا سبب خامس الاستقرا اربعة كما تقدم وهو الكسرة العا
رضة في بعض احوال الكلمة يقول ايضا حكم الامالة ثابت ان
عن صحة كسرة في معلقه وبعضه او الالف الواقعة بدلا عن الفعل
اذا كان حذفها او بعضها الى انقاذ في معقله طار الى وزن فلت
مظهرة الكسرة فيه مار الالف اذ ذاك يمال بسببه حل ذلك
الكسرة التي ظهرت في فلت ومثال ذلك خاف ودان ويصدق
المثال مقابل اذ قال كماضي خف ودن بوقتها عينا كالخاف ودان

لانك تقول فيهما خفت وذقت منفتحين. فعلت فيهما على فعلت كما
ذكر فلو كان فعلت منهما لا يجيء على فعلت ولكن على فعلت بضم
الفا. فمجموع كلامه انه لا يقال يخوف او يطال جاز وجاز زو جاز
لا يقال الا فعلت منهما لا يجيء على فعلت. وانما تقول طلت وطلت
وجزت وجزت وحرت من قوله تعالى انه ظن ان لن يحور فجا في
على فعلت بضم الفا. وانما كان هذا الا والمصنف انه لا علة جاز ان
ا ماله مفقود في فعلت وموجود في فعلت وهو الكسرة في المو
جودة في **قال** فعسيو به وما يليو العين كلتا بكان
من هنات الفا. والواو وما صاحبه عين اذا كا واو او فعلت
مكسورا في مثل نحو الكسرة كما في نحو الفا. فيما كانت العين من
ضم الفا. فان من نقول في لغة لبعض اهل الحجاز في مثل خاف وكاد
وبعد بانتم حكى من ذلك عن العرب مثل كثير عن جار مكار وكزا
باله ماله فان في امالة بعضهم خاف والمغ من محمد في الر بانت
ومن لم يجد وتسهيل الناظم المثال بفعلت ولم يمثل بفعلت اذا كان
الماضي على فعل كما قال في الجواب تشبيها لوزن الكلمة بعد ان كان
ادخلت فيها الا رد ان فيها الا فعلت ومنى الا طرو وبيبيت
نحو كنت الفا. والواو رد انفتح ما قبلهما فانقلب الفا ثم نقلت
حركة العين الى الفا. فصار خفت وكفت فلم يبق من الكلمة لا
الفا. واللام من وزنهما الا فعلت وايضا فلك فيه خفيا لا ان هذا
انما يعرف بعد كفتم اذ قال يقول فعل اذا كان
او فعلت مكسورا فيهما لكان او وايضا بان من علة لا مثلة
بعت وطبت تغيبا وهذا الفرع لا طول وفعل وانما هو على
فعل مفتوح العين فيو لغو لهم يبيع ويطيب لكن فقيل علة الا في

بردونه



بردونه الى فعل على ما هو معروف في التصريف ونبه بعد ان نقلها. انه قد
دانقلوه الى فعل بنقلت الياء. العين تحريكها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت للساكنين ونقلت حركتها الى الفاء. فقيل بعت فاسمع قال
في الجواب من مرحه والماضي على فعل صحيح لاكن منه ما هو حرف حل
ومنه ما هو مقتضى ان علة اوجه ذلك تتضح ونظر ما زال الناظم
هذا باب فعل الذي الذي فعلت وعلى هذا النحو جرى سيبويه اذ قال
اذا كان اول فعلت مكسورا وهو اصل من جهة التعليم من قوله
في الجواب بان عين فعل فعله فانه ينبغي الذي غزوته تشد اسم
صحيح من جهة الصناعة **قسم** اعلم ان الناظرته الى علة الا
ماله انما هي ظهور الكسرة في فعلت فقط انه ان علة فيما عينه الواو
والياء كما قيل لها ما عينه واو ولا تنتمك ان علة الامالة هي الكسرة
المذكورة واما ما عينه الياء. فقويت الا ان علة هي انقلب
الالف عنها كما كانت هي العلة المتفق عليها في رمى وهدى
لكن الناظم انما يظهر من انتظار ان العلة فيهما الكسرة لا الياء. و
هذا المذهب مذهب من سيبويه اذ قال في التعليل بخوف نحو
الكسرة في هذه المسئلة على ابطاله فيهما كما في نحو الفاء. وفي كونه
في رمى وشبهه ماكان في نحو الغزو واستغرى وشبهه نفسه
من نقلها صحيح وذلك ان امالة فيه ان الالف ينجاذ بها
من باب احرفهما الياء. الف انقلبت ان الف عنها والا في الكسرة
الموجودة اول فعلت وكلاهما في الحكم اما الياء. فمن
اجتماع فقا الف رمى واستغرى ونحوه واما الكسرة فمن
اجتماع فقا ابتاع خاف وما تشبهه واجتماع باع ونحوه مما تحتمل
ان يكون ان امالته فيه الياء. او الكسرة لكن الكسرة عند سيبويه

وغيرهم على المعتمد كما تقرر من ان الالف اذا كانت عينا لفعل
فتحمله امالة الالف لاجل الكسرة كما تقرر للالف المنقلبة عن الياء.
ما انقلبت هي عن الياء. عند معظمهم لقوة العضو ... اللام ما
فيها ضعيفة قابلة للتغيير والانقلاب الى الياء. كما تقرر فيما
كان من كذلك نحو ان تكسر على الوجهة للامالة وايضا فان
الكسرة لا تقوى الياء. فوقهما من الكسرة عند مصحوبه اقوى منه
بدلا بالكسرة مثل الياء. فلما ان كان الياء. قال لا شبهة لنزلة الكسرة
وايضا فرق في امالة الالف للكسرة او المنقلبة زعم ان ... الصلوي
ذكر في الياء. او كثير من العرب واهل الحجاز لا يميلون ذلك وجعلوا
السماع بدل على ان الكسرة اقوى واحفظ امالة فضلا في التطويل الكسرة
الضم منه في التطويل الياء. الذي لم يسمع ثمرة ما كانت من ما الكسرة
معهما كسرة فلم يعرف الوجه اختيار الناظم والله اعلم ثم
ثم امالة في باع ومات الى الكسرة لا الى الياء. وذهب ابن السراج
الى ان الياء. اقوى من الكسرة لمنعه من ... نعرف ان السماع
يدل على خلاف ذلك وكان من حق الناظم ان يقول ان الذي فلمن
فيه الا الفعل الماضي يعني ان الكل الجواب ممنوع وليس عليه فيه
ضرورة ويمكنه لما اعتاد ذلك النزع في قول الناظم جرى على ذلك
الفتح الذي ركبه ويقول في ...
كذاك تالي الياء. والفصل اغتفر بحرف او مع ها كجيبها ادر
كذاك ما يليه ها او يلي تالي كسر او سكون قد ولي
كسرا وفصل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله لم يصد
قوله كذاك تالي الياء. هو سبب رابع من اسباب الامالة المذكورة وهو
تقدم الياء. على الالف متصلة بقولك الحياة. المنفصل منه سبعة وجوه
ثم امالة
ثم امالة الفتح الالف وبعضهم ان الالف الواقع اي التابع للياء. فيما الياء
وحقيقة التابع انه التابع مطلقا وليس فيه دلالة قطعية انه
الملفوظ ... كان ذلك كاف ... استعماله واستعمال ... ما ... و
اراد المؤلف ... قوله والفصل اغتفر استقرار فيسبق ... من ...
اراد ما هو اعم من ذلك كان قوله والفصل اغتفر بعد صلة للجملة المذكورة
وينبغي ان نعرف الفصل ... الالف الياء. السابقة التي تقتضيها لا
... لب
قولك اكمال ... البياع والمال ... السماء ... صباح
وما اشبه ذلك فيه الفصل كله الاجل الياء. ولا ... والياء. بعضا الاه
مفتوحة لا اتصالها بالالف ثم قال والفصل اغتفر اغتفرت الشيء.
اذا لم تعاقب عليه وهو من الغفر وهو الستر والحوج بها اغتفرت اصرفت
وعفوت عنه فكذلك قوله اغتفر الفصل اي اطرحه ولا تعاقب عليه ويعني
ان الفصل بين الياء. المفتوحة للامالة وبين الالف الممالة اذا وجد
في الكلام مغتفر لكونه ... على ... وصغير امالته بنفع الفصل بحرف
واحد كانها ماكان ... سواء كان ... اي ... فيحمل الالف ثميان
وعجله ... وقبيس ... ونحو ذلك ومعنى قوله والفصل اغتفر
بحرف وامالة بنفع ... لانه يشترط ان يكون احدهما ها. ...
... ومثلها كذلك ... وحبها ... وسيبها وسيلها ... دقرا
... وسبهما ... بحملها واي ... وما اشبه ذلك.
ويعني ما اراد بقوله او مع ها ... ومعلوم ... لكون على
... مع ... واحد ... ما ... الطلاق
الناظم في الياء. ... ان ... ما انه ... سواء كانت سما
... متحركة ... ما ... والمتحركة نحو الحيوان
والهيمان ... الله ... وما اشبه ذلك ... صحيح

اما الفتحة كله على الجملة في نحو الغياء. الشاطبي فيه ان من يميل الالف لاجل [illegible]
فيهما اقوى لقربها من حروف الروي واذا كانت في موضعها ولي ما لا امالة
في تحليلها واما الفتحة فما تتبعه من حروف الصحاح المنفتحة فلو كان
كانت امالة معها اضعف ومع ذلك فكلها جائز في الفتحة انه انه
يظهر منه جواز امالة الالف سواء كانت لازمة او عارضة فاللازمة
كما ذكر والعارضة الالف التي تبدل من التنوين نحو رأيت زيدا نص سيبويه على
جواز الامالة فيه لكن امالة الالف العارضة ضعيفة لعروضها
ومع ضعفها جائز فلذلك اطلق الناظم القول في امالة الالف
وانما امتنع الفاعل امام اذا كان را مرا فلانه ما حل ضعيف من جهة
كان را مرا فلم يقووا لمنع الياء. من اجل امالة الالف وأما اذا كان
الفصل بين حرفين فانه في حكم المنفصل بحرفه واحوال الياء.
فيه فيجوز فيهما كالتي فيهما من وجه الى حكم الفصل
بالواو هو واضح سيبويه به فقال. الفاء بالمتصل في [illegible] وتخص
اذا انفصل بها بها. الحجة فالواو دعا للمو [illegible] بعض الوال
الوال كلها واقعة فعلى الالف من غير فصل كلانك فلف ردا وقالوا
عضه حرف الخفاء لانه في حكم حرف فلانه الهاء. فكذلك فعلوا
في امالة فلو انقسم مراد في امالة عليه ذكرناه من في سيبويه
اعرضها ان الناظم يقتصر في جواز المثنى على حرف اعرابها
ها. فلا يجوز الامالة اذا فصل حرفان بينها كقولهم عيلضا
وعيضا ونعيضا وما اشبه ذلك وجه ذلك ضعيف الساكن
ان يعتبر في حصون ومن الفاصل [illegible] وحدها واجزاء الناظم
لم يرى يقول بل اقتصر على جزء بينهما ولم يرخص في عيلضا وتوهم
عدم امالة فيه كما اذا كان الالف غيبها وبينها وبينها الفصل

بحرفين

بين فيه لحرفين احدهما الهاء. لكن الناظم قصد فرقا بان الفتحة كثرة في باب
في الفصل فلذلك ما اذا كان احدهما ساكنا لان الساكن حاجز غير
حصين فيهما نحو امالة مع كون احدهما ساكنا ولم يمنع مع كون
ثانيهما هاء منها. تبين الناظم انه اطلق القول في الحاجز ولم يقيد فيه
ومن شرط الناظم في ذلك ان لا يمنع شيء من الالف الامالة وبقي العارضة
وبقول انما يقتصر على الفاصل المتصل وعلى ذلك فالكلمة العارضة انما
منفصلة كقولك يضربها او يضربها او يكون ساكنا في قولهم يضربنها
ما كانت فتحة فيه حقيقة في امالة راسها لانك اذا اطلقت حرفها
فلا بد من امالة الالف كغيرها مثل الالف اما قيمة الهاء. فلا بد
منفصلا الا انما فيها يخط امالة الالف واما الحكم الاخير
فكذلك ايضا لا يرى الهاء حقيقة في حكم الفصل وذلك بها يتبع
كثيرا مجاريا الحركة كانها والبيتة للالف فلا بد من امالة فلو
فلو لا فلو جيئ لهما لم يكن للفتحة فيهما الف بعد للهاء وللاحتمال
قال سيبويه وقالوا بيني وبينها مالوا الالف.
كما اماله في الكسرة وقالوا يريد ان يضربها ولم يكلفها فاد
ولم يعتبر [illegible] من هو من الهاء الا مع اذ اتصلت بما قبلها
وذلك لانه وضع حيث الالف وقول الكسرة كالحجة محاربة
حاجز ضعيف امالة لاجل الياء. في قولك يكيلها امالة
فلا يكون في الحقيقة امالة اذا انفصلت الياء. كما لا يكون في الواو
الساكنة امالة [illegible] للالف فيها الضعفاء في تطارد
الياء. وتطاردها بحقيقة من الياء. قال ابن [illegible] وفي المنع
لتقعيد الهاء. بالالف [illegible] فالوا [illegible] كله مستقيما بامالة

الكسرة وهو هنا بمعنى عام فيهما فيه امالة الياء كما وقع لمن قبله اولا
وانما قال لانه وقع بين الالف وبين الكسرة الحقيقة على جهة المثال
لا ان ذلك مخصوص بالكسرة دون الياء. واعتبار هو قالنا ونحوه ان الياء
ضمير يعود على الحكم بالامالة بموضعها ووقفا مطلقا هي ان امالة فيه اى الناس
معا على الاطلاق ولم يذكر هذا سبل المصلحين من العرب على مر فيختص منهم
من يميل في الوصل والوقف معا ومنهم من يميل في الوقف دون الوصل
فاذا قال بعضهم و بعضهم يوقف اما اولا اذا قال بعضهم و بعضهم مال
مالا يميل وجه من جهة اللغة او العرب اولى بالاعلال والتغيير
وتقلب الالف واوا او ياء كما هي واحوال عند موقف كذلك
وايضا الالف خفية اذا وقف عليها لا تصحبها كسر التي تجيء
والياء ابين منهما والامالة انما هي نحو بيت الى الياء فاذا وقف
الالف بشيء فاذا لك الشيء فيبقى الياء واستخفى عن الامالة
مالة ويعرف من التغيير كما يعرف اصل منه من قلب اصل من بعد
الى هذا المعنى يشير ويجمعون بعد تعليلهما ونحو على النحو فيه
مع الكسرة ومع الياء فيه مع انها مشهورة
لمن يرجع كلام الناظم اشارة اليهما بقوله ما يخفض فلا امالة
في قول الاعشى حين الكلام فيه واردا عليه في التمثيل والمواد
اذلم يتنحى زمن ذلك فيهما ومثال الله عنى احق به حين رد عليه
في المسالة يعني قوله على ما اذكره ان شاء الله تعالى والجيب
جيب القميص وفيه احد جيبيه لما طوى وقوله وبغال
في هذا المعنى جيب القميص او جوبه وجبه احبيبه اذا قورت
جيبه وجيبته اذا جعلت له جيبا **وقال الناظم**

بانت



بانت بغيبه ادنج الظلام وجيب البيض مورع السماع
**قوله** وذكر السبب الخامس وهو ان تكون الكسرة على الالف
او تتاخر عنه وانما يؤثر متاخر الكسرة عن الالف على الالف فما بعده
كتمثيل كانه يقول كلما تقدم عليه كسر او تاخر عنه فانه مما الحق به
ما يتبع بان الكسرة هي السبب الموجب وقوله ذكر الكسر المتاخر
عن الالف بقوله ان الالف اذا وليه ان تبعه بعده كسر فان ذلك
الالف يمال لاجله **وقوله** ما يليه كسر يخفض مثله فحصه
الكسر له وهذا هو المشهور في الكسرة المعربة **ومثال** ذلك
مررت بمالك وعابر ومنها حرف عامل وعوامد ومما ينجيه وفيها يقع
وما اشبه ذلك ووجه الامالة انهم ارادوا ان يقرب الالف من
الكسرة التي بعدها كما قربوا الصاد من الزاي لما يقربه الصاد
من الدال الحادة والا يقرب بها منهما فجعلوها بين الصاد والزاي
التي هي اقرب الى الزاي الصاد مقعرة منه على ان الواصل فعلوا
ههنا ما كانت الكسرة لا تلي الالف مخفضة مقع الامالة
فقولك مررت بمال واخر وادم وعالم وما اشبه ذلك بعينه لكن
لبعد الكسرة عن الالف وكذلك نحو هاد وعاد وساد بخفض
انه لا يمال على حال الحل لعدم كسرة الدال الوحيد وبعد فيه نظر
فان من العرب من يقول مررت بساد فيميل فاذا كان في موضع الرفع
والنصب لم يميلوا فصولا اعني ان الكسرة اليوم النقاد بنفسه محو
العطايا لله ولم يكن عند حرفا عن ما يعد اللغة فلعله الذي
سمعه انهم يعيدونها والطاسات والعرب الورع والمزع ومنه
بين يخفع الالف من بيتهما ان بها غنة واخرة وبعلم منهما كلها واحوال شبيهها

ما لم يجب الواو نحو مررت بمالك إذا جعلت الكاف حرف الخطاب و
بهذا وجهه سيبويه فقوله فيما هنا عن أول الناظم فتح
للقول بأن الإمالة هنا ولم يجز بشيء . فيقتضي مفهوم أحرفهما
أن يجري حكم الإمالة فيه بسبب كون الكسر كائنا فلعله كانه أو مغزورا
ما الكلام فيما نقول انتقيل به والفعل عليه جميعهم مغزوة هل إن الحج
نحو قولك هذا جاد وهذا جاد وجواد ومواد وعاد وكالو مررت
بكاف وما أشبه ذلك ما جاء فيه مادد وجادد وجوادد . و
كذلك سائر ما أمالت الكسرة في الألف وجعته فلما أدغمت أميلت
أيضا اعتبارا بالأصل فيما هذا ما يعطي كلامه وأما التفريع مثل
هذا ما أشبهه من كلام العرب الفتح لأن الكسرة قد زالت وإنما أماله
إنما سيبقيه لا تعلق به صوت الألف من صوت الكسرة ما إذا
قد زال فتح الوجه **فقال** سيبويه وبما لا يمال النحو ما
على الناظم ومما علوا انتبها معناها لأن الحرف مع الألف
مفتوح والحرف الذي بعد الألف مما أتى الكسرة فيه فليس هنا ما
يمله ثم إني لا أقول فما علمه بشيء إن نحو سو الكسرة فلا يميل
لأنه مما ينتفي فيه الكسرة بعضه أنه من موضعه جاد وماد لا
هل التضعيف فلما من ذلك وجب أو يمتنع أن إمالة إذا لم
يجب لهما ثم حكى عن قوم أن أمالوا على الأصل وإمالة الجميع كل
نعم أراد وأن ينفوا إمالة إمالة الكسرة في الأصل ما تتخذ ترى
أن الإمالة ضعيفة هنا والناظم هذا كالمواضع إعمالهما ومن
معلمها في التضعيف إذ معا الحرف بما انتفى الكسرة مفتوحة
في موضعها أو موضع علقه لا تولد هكذا نقل سيبويه عن كلام بعضهم من

العرب



العرب كانت جائزة على الجملة مصرح بالجواز فيهما مع عدم هنا على الجملة
وقد الظنونا سرحوا التناهي بقول القول بالجواز كما فعل هنا فلا ينبغي
أن يغفر عن علقه **وأما** المعزو له صلى الله عليه فقولك هذا
ما شرح هذا داع وهذا سحاب ومررت بما نشر وما أشبه ذلك
إذا وقفت على نحو إما سما المنقوصة زالت الكسرة ولكن أمال
معظمهم على كلامه والناظم فينبغي ذلك كله في حال الجر وغيره لأن
الكسرة إنما هي مقررة فيما قبل الألف وهذا ما يطابقه منه وأما النقل
معلوم من النقل المضاعف أدرب منه وقد ذكر سيبويه أن
إمالة في مررت بمال العرب إلا الجملة إمالة ما شرح داع ثم حكى أن من
المميلين من يبقى على حكم إمالة في الوقف رعيا للأصل ومنهم
من ينفيه لذهاب الكسرة فعلى هذا التفريع يكون ضعيف إمالة في
الوقف إذ كان ويقوى من يميل في الوصل يميل هنا والقول في هذا النحو
على ما يطابقه من الناظم من إمالة لكونهم على الناس ما لم يميله
في الوصل يميله في الوقف وهو أبو عمرو والعلة في الإمالة ونحوهما
واحدة والكلام مع الناظم فيهما واحد وقد نصه سيبويه
أهو مهما بالذي فيما الي جاد وبابه وقد أمال قوم على كل حال الحاقا لو
هذا ما أشبهه من الكسرة في إمالة حال أن الناس هذا جائز وإمالة
هنا وأما عمل المؤلف ذلك ناذرا في التفسير أن يكون
أراد الكسر الظاهر فيما أتى التفسير إمالة مع تعويض
فلعله وجه وحمل الحق الجواز من غير أن يكون غير الكسرة
الظاهرة بعربه مع اعتقاد قلته **والنقل** إن يريد الناظم
إن إمالة مطلقة كانت الكسرة لازمة أو عارضة فلا زحمة

نحو ما تقول من عالم وعالم ومما حجروا امالة العارضة مكسرة الاعراب
كقولك من مالك والى مالك ومن مال الزبير ومن ماله امالوا فقالوا كلهم
فقد نبههما حركة الاعراب بحركة البناء. **قال سيبويه** وهما
فيقولون النعم فيقولون مررت ببابه واخذت من ماله فقرأه موضع الجر
ثم قالوا تقول من انهم شبهوا ما الفه الجر بما كان نحو كاتب وساجد
فالالف في موضع الرفع والنصب فلا تكون فيها الا التفخيم واجرى ناس يرتضى
عربيتهم نزول الموجب الامالة ونعني حركة الاعراب وعلى اطلاقهم على هذا نحو
ما تقول ماء والامالة مع حركة البناء اقوى منها مع حركة الاعراب
لان حركة الاعراب عارضة ولاجل ذلك ضعفت امالة رأيت زيدا
لان الالف عارضة كما تقول لكن على الامالة من الجوازم كلها فالتنبيه
ومن يمكن او يكون واراد الكسرة البينة خاصة على مقتضى العرب الخط
عن مخرج له كسرة الاعراب ثم ذكر ما اذا كانت الكسرة في النعو
منه على الالف فقال العلي فالي كسر او سكون ومن ولي كسر ايلي
معطوف على الصلة المنعوتة وفي قوله يليه كانه قال الذي يلي
يليه كسر او ما يليه فان كسر والجمع يلي على ابن عم مفعول واضعة
على الالف وفاء الكسر بعموم الجر لا ارفع يعم الحرف المكسور
**وقوله** او سكون معطوف على كسر كانه قال او من ساكن سكون
ومن ولي يعني ذلك السكون كسر اي المعنون الالف اذا وقعت
ثالثة بعد مكسور واردا بعده لكون الثالث منها ساكن فالامالة
مالة سهلا يحتاله حاذ الكسر فيما ذا صورتا وصور
الصورة الثانية وهي ان يلي الالف كسر العوض فانه اذا لا يكون
ما قبل الالف مكسورا ابدا لا تطلب بقبح ما قبلها ثم

معاناة



معاناة الصورتان وفي تنزل البناء فيهما زيادة على ما هو بمعنى اربع
صور جائزة كلها فقد تضمنها كلام الناظم رحمه الله تعالى **قبل الصورة اذ ولي**
او يلي الالف الثالثة كسر ومعناه يقع ثالث من الحرف المكسور ونحو
من ذلك عماد وعباد وكلاب ودار برأس نحو قامر بحوا وكون به بارضي اوان
لا تشتماعوا وتولى من ذلك اسوداد وادهام واستماع وصلا
اشبه ذلك مما يقع فيه الالف ثانية فالامالة فيها بحسب الكسرة
المنعوتة **قال سيبويه** اذ لا يتفاوت ما بينهما
حرف الا زاعم قالوا صقعت من علوها بعض السموات والمكان
الغاب كما قالوا صعقت **والصورة** الثانية ان يلي الالف
فاء يسكو وذلك السكون يلي الكسر ومعناه يقع الالف رابعا
من الحرف المكسور وثالثا من الساكن وذلك نحو قولك سربال وشملال
وجلباب ومفتاح وعلماكما وسرنا وسنا وما يجزينا ولم يكن منها وما
اشبه ذلك فالامالة في هذا مفتوحا بعد الكسرة وذلك الكسر
في الصورة الاولى كانه والطالب اذ لا يعتد بينهما من حرف الالف
في الصورة الثانية كانما بينهما وبين الالف حرف واحد **قال سيبويه**
لان الهاء خفي ...
معقد راءه كما رفعه في الاول يعني في نحو عماد فلم يتفعا
...
لاجل الفاء مع ان بينهما حرفين احدهما ساكن وهو
ضعيف مجاري العوض ...
من كسر ... الامالة على مقتضى كلام الناظم ضعيف

ابن عمه ان لا يبدل الهاء المفتوح بكونه ساكنا وذلك كقولك لم يحز بها
ولو نحو منها ومنها ان يحيا ابرو ها ما اشبه ذلك وهذا صحيح لان الكسرة
قد حيز بينها وبين الياء حرف هو عنها عن الياء فلم يقو على امالة
اذ لم يبل احدهما ساكنا فيضعف عن ان يحز بينهما ثم قال وقبل الهاء
كلام قبل يعني ان الفصل بين الياء والكسرة المتقدمة اذا كان
بالهاء سواء كانت الهاء اصلية ام لا فحكمه معدود في حكم العدم
لمكان الهاء الخفيفة موجودة معلل بهذا اذا زادت الهاء على
نحو من صور نفي الفصل ما حكم به وعلى حاله فيها انها في نفسها
وقد نحو به وذلك في هذا الكلام وقع المصنف على ما يعني
من الصور الاربع فيعين صورتان لان الاربع نوع الهاء في الصورة
الاولى ان نزل على الحرف الواحد فتقدم الياء رابعة من الحرف الساكن
نحو يريد ان يجزيها ويريد ان ينزعها ويقلبها وما اشبه ذلك
فال سيبويه لان الهاء خفيفة والحرف الذي قبل الحرف
الذي يليه مكسور فكانه قال يريد ان يجزيها كما انهم قالوا رد ا
يعني في لغة من قال رد ومن نحو هذا المعنى والخا بعد ان يقع
الهاء مع الحرف بين الياء والكسرة والهاء انشا ان الفاء بقوله
ومن يمال من قبله لم يحز يعني ان هذا المثال وما كان نحوه فقد
مثل فيه خلافا لان احدهما الهاء من اجل الالف فيه لم يحز
عن سبيل الصواب في المسئلة ولم يمنع من استعمالهم في كتب اللغة
العربية وكذلك يجل عنزها ودرهما وحلبها وعنبها ونحو
ذلك لان درهما كجلبت لغة درهم وكذلك عنز ما لغة عنز
وكذلك



وكذلك تسما برها فال سيبويه وقال هذا درهما عنزنا
لانه لو قال عنزا امال هاهنا في الهاء فان لغة العرب لم يجي بها
واعلم ان الفاعل الطويل الذي الامالة هذا الفصل بين ضروب
كانت الياء لازمة او كانت اللازمة نحو ما نحو والعارضة نحو رايت
علما ورايت حا ما لالف هنا عارضة الوقف ولكنهم اماله هو
تشبيها لما بالف هنا وبين نا وما اشبه ذلك فاله امالة جائزة
لان الهاء مثل هذا فلحلة كما كانت فليلة في رايت زيدا على انه نحو
وبذلك نشبه سيبويه في نحو كلام الفاء من حيث ما
احدهما انه يعبر الفاصل بين الكسرة والياء بكونه
منها كلا عن الحفة مثل الهاء والعين فيه اطلقا وذلك يقتضي ان نحو
نحو بيعها وبين عنهما نحو زعمه لان الامالة وهذا عين صحيح اذ ان امالة
في الخفة لانهم كما نحو كذا نحو حبيها وبينها ومن من نص
سيبويه على هذا والنص في كلام الفاء فيها ما يقتضي من
ذلك والوجه الثاني ان لا امالة في مثل هذا البسيط عند
العرب على الاطلاق كما اقتضى كلامه بل من العرب من يميل امالة
الوقف حاصة هاذا او ما نحو فيقولون هاذا ومنها ولو يحز بهما
ما لا امالة هاذا قال معنى يعود الى يحز بها زيد ليل ومن نحو
وجه ذلك وتعليل سيبويه فيه ما لو وقع معنى من هذا
الوجه وتقال حبي نحو لا يحز اذا صنعه منه وضربه عنه
واعرف بحبي باعي منه قولك في ان
انا اسرا نحو العال عن الغرب عنهم وضروب السعر اعني عن منه من الخارج.

وحرف الاستعلا يكف مظهرا من كسر او يا وكذا تكف را
ان كان ما يكف بعد متصل او بعد حرف او بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم ينكسر او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر

قلت ذكر الناظم رحمه الله تعالى اسباب الامالة واستوفى الشهور منها وذكر شروطها ما يحتاج اليه الا شيئا منها اخذ في ذكر الموانع من الامالة ووجود اسبابها لا علة لانه لا يترتب حكم على علة الا مع اجتماع الشروط وفقد الموانع والمانع منها على ضربين احدهما ما تعلق بحرف وهو حرف الاستعلا وما يجري مجراها وهو الرا والثاني انفصال سبب الامالة عن الالف الممالة يعني انه منفصل في كلمة اخرى وبدا بحرف الاستعلا لان حرف الاستعلا مضاد في الصوت للامالة وذلك انه لما يطلب التسفل بسبب الامالة فانه بالامالة كلها يطلب التسفل بسبب التحقيق وحرف الاستعلا انما تخرج من مخارجها مستعلية الى الحنك الاعلى في اللفظ من الغاء والكسرة لطلبهما التسفل فلما تنافيا اخرج موجب الامالة فاذا قيل لما استعمل من جهتين متضادين فلما عمل بسبب الامالة ولم يعمل بسبب الاستعلا ما ابو الب او الامالة تنقاد الى ... صعب الانقياد الامالة

انتسب الى الاستعلا منه اليه لانه لا يسهل الانحدار اليه الا طلع الى ان يرجع اليه وقول الناظم وحرف الاستعلا الى معنى العطف ومراده عموم حرف الاستعلا لانه اسم جنس مضاف فيعم من صيغ العموم وحروف الاستعلا سبعة وهي

الصاد

الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ويجمعها قولك قظ خص ضغط ومعنى يكف يمنع كففت الرجل عن الشيء اي دفعته عنه ومظهرا مفعول بيكف ومن كسر او يا بيان للمظهر من الياء والكسر كالتي في قوله تعالى فصل منه حتى ... من الرجس ... والمظهر عبارة عن السبب الموجب للامالة يعني ان حرف الاستعلا يكف ما كان من اسباب الامالة ظاهرا فلو عبر عنه بالظاهر لكان اقرب ... المظهر هو السبب الظاهر لا المقدر ... احترازا من السبب الموجب للامالة يكون ... الكسرة او الياء الموجود ... بالكسر نحو عالم وعابد وياء نحو ... فبمجرد ... بقوله مظهرا من كسر او يا فاذا جاء حرف من حروف الاستعلا واردا على الالف من قبل او من بعد كف ذلك الكسر او تلك الياء عن تاثيرها في الالف فتقول جاء عمرو فاعل وكاتب وخالف وغالب وخالد فلا اصل ... وان وجدت الكسرة بعد الالف وكذلك اذا قلت نافخ ونافق ونابغ ونافذ ونحوها ووعد وما اشبه ذلك للامالة في هذا كله قال الشيخ ... لا تعلم اصلا ... الالف الاما ... ووجه ذلك ... والثاني ... الامالة على شيء ... كالياء او الكسر او شبه الياء وما اشبه ذلك مما لم يبين ... بسبب الظاهر ... ثم قال الناظم عن حكم الكف ... مظهرا من كسر او يا ومن شبهه انه يكون ... حكم الامالة منقول

في الدلالة على الكسرة طاب وضاع وكاب وخاف وغاب وقال من القائلة
بلغة وخاف فتميل وكذلك تقول في الدلالة على الياء نحو ومضى من
سطو بغى وسعى وما أشبه ذلك بالإمالة على هؤلاء كله من العرب
تقول سيبويه وإن من يميل طاب ومنع الإمالة على كل ما يعني كان
حرف الاستعلاء أو لم يحك فالأخفش أنهم يقولون كاب وخاف ومضى
وسعى فلم يمنعهم حرف الاستعلاء من الإمالة ويجئ ذلك ما رأى المميل
في هذا النوع إنما قصدوا أن ينحوا نحو الياء في الإمالة طالع نحو الكسرة في
ذلك ضعف حرف الاستعلاء لم يمنع من ذلك إذ لو كان في الياء أو الكسرة
لم يكن في ذلك محذور ومكذلك إذا نحى نحو ما قابلها ويحكى الموضعين
كما هو وقوله هنا أي بابه أشار إلى حرف الاستعلاء
يمنع الإمالة للياء المفردة نحو طاب وطغى ونحو ذلك وما جاء من
الإمالة في نحوها ودعا ... فيها سببه ... الياء في محل الياء
وقوله كله خلاف ما عليه العرب ومذاهب النحويين فيه بل
الله ثم إذا ... الراء في ... حرف من الاستعلاء فقال وكذا تقول
وإن الراء ... إمالة الألف ... ويمنع الاستعلاء عليهما
ما أشبه ... الإمالة ... حرف الاستعلاء من ... السبب الظاهر
ونحو المقتضي للإمالة المناسبة لأنه قال وكذا تقول
إنهما ... حرف الاستعلاء ... السبب
الظاهر منزلة الراء فتقول ...
... وما أشبه ذلك ...
كما ... 

انهما

إنهما ... مكسورة ... كما ... واشتروا وراحل
... تكلمت ... إذا ... حمار ... 
... كلمت ... ولما كانت كذلك ... على نصب
... ومنعت الإمالة ... منزلة ... حرف الاستعلاء إذا
كانت مفتوحة أو مضمومة كما أنها ... إذا كانت مكسورة
كعنت ... الاستعلاء ... الإمالة ما ... نحو فارح وطارح
وغارم وكارد وطارد وما أشبه ذلك لأن الكسرة ... 
... بها موجب الإمالة ... الاستعلاء ... 
ذلك وتنبيه أنها ... عليه وأما إذا كان ... الإمالة ...
... كله ... الراء ... حرف الاستعلاء أيضا فلا تمنع الإمالة
فتقول الأشرار ... وكذلك ... 
وما أشبه ذلك ... الإمالة ... لم تذكر ... حرف
استعلاء وذلك صحيح ... نحو ذكر ... 
... وهو ... الكسرة ... الياء ... 
... ما ... 
... إذا ... 
وإذا ... 
... 
ذلك ... 
... إذا ... 
... 
... 

را الف منفصلا بهما **فقوله** بحرفين المتصل بهما والمنفصل عنهما **وقوله**
منفصلا بها والخلف المعروف ومثال المتصل عاصم وعاضد وعاطس
وعاطل وهو اعلى ونافر ونافخ وما اشبه ذلك والثاني اوله مثلي حرا
لف ولكن يفصل بينهما حرف واحد وذلك قوله او بعد حرف والتنفر
بر او كان بحرفين وهو عطف على منفصل الا انه منصوب وانما وقف
عليه على لغة من يقف على المنصوب بغير الف او الكف ثم ثبت
ايضا اذا وقع الحرف الكائن بحرف متصلا بالالف ومقابله ثابت
كصوت نا معقود وشاهق وواعظ وناعق وناجح ونحو ذلك **قال**
سيبويه لم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا كما لم يمنع السين من
الصاد في صبقت ونحوه **والثالث** ان يفصل بينهما حرفان
وذلك قوله او بحرفين فصل مجلحلقه تقدير المعنى د معطوفة
على متصل والتقدير او كان منفصلا او كان بحرفين او منفصلا
بحرفين ومثال المفصول بحرفين مناشيط ومنافيخ ومعاليق
نسيم ومواعيد ومعاليق ومناشيط ومنافيخ ونحو ذلك
والمانع يمنع الامالة والكف كما لم يمنع السين من ان تقلب
صادا في نحو صويق لاجل القاف وبينهما حرفان انتهى قوله
لما الحرف الواحد في قولهم صبقت كما جعلوا ما بعد بحرف
كما لم يفصل بينهما في قولهم صقت وامالة شبيهة بهذا
فهذه المواضع لا يميل مميلها الا من لا يوخذ بلغته
ما نفذ مال جميع وذكر اهل المعرفة
عن بعضهم انهم قالوا ... ما قالوا هذا في قلته وعلل

بنزاع

نحو ان وقع حرف الاستعلاء قبل الالف وبعد بما عمها ولكن البعض
المشهور المنع كما ذكر الناظم بقوله غاية ما ذكر في المنفصل وهو تقييد
نظر بين اختلافها ان المصلحة واقع بما هو اكثر من ذلك لم يكف و
لم يسر كذلك بلغتها . الكف من كلام العرب مع المنفصل بثلاثة احرف
وذلك انهم حكوا اذ ركب حرف الاستعلاء المنفصل نحو مررت
بمال العلوق ومررت بمال ينقل ولو اراد ان ضربها بسوط ما ذكر
كان كذلك ما المنفصل بثلاثة احرف لو جز بكلمة واحدة او لتوحد
هو ... او التسهيل بقوله ... فلم يرد فيه في المنفصل
على جر ... وعلى هذا الناظم يكون قوله بعد والكف قد يوجبه
ما ينفصل معتبرا لحروف الزيادة في المنفصل
مررت بمال العلوق ... انه لا يكف اصلا وتقوا جائزه
لا كون المستعلي اذا كان وقع الالف في كلمة واخرى اخرى منه اذا
كان في كلمة اخرى على الجملة سواء كان ... لم يكون ... معتبرا
ما بين المنفصل والمتصل من الفصل وبقوله يوجب منع الكف
مستفادا من الناظم فيه ما في التسهيل ان يكون المنفصل بثلاثة احرف
نادرا ... لم يبلغ في الكثرة مبلغ الاول ... مطلقا والله اعلم
**النظر الثاني** اختصاص الراء داخلة في هذا التقسيم فقال
وكف مستعل ورا ينكسف ... بقوله او كان ما يكف بعد متصل
الخ ... جميع ما تقدم انه يكف ... الراء
نف حرف الاستعلاء ... بثلاثة مواضع ... في بعض
في الراء انما يكف ... فيما تقدم المستعلي على الالف
ايضا ... اذا ... لا ... الراء في الجملة وبهذا ...

في الراء

عن قريب ولا يستقيم لا والله تستر الكاف في المستعلي ليبين الراء
ولا التي تكون في المستعلي فإنه يوجب المستعلي يكف إذا أتى متصلا
مكسورا أو منفتحا أو منخفضا والراء لا تكف إلا مضمومة أو مفتوحة وأيضا
المستعلي يكف منفصلا بالألف ومنفصلا بحرف أو حرفين على طريقة
الناظم والراء لا تكف على اللغة الفصيحة إلا متصلة فالكافر في موضع
الرفع والكافر في موضع الجر فالة عن الراء فيه من أجل الراء ما لا
قالوا يمعر الراء من الراء وكذلك إذا تقدم المستعلي فإنه يكف
متصلا بالألف ومنفصلا عنها كما سبق والراء لا تكف إلا متصلة
بالألف فقط وأعور وأبو لا تكف فيه الراء إمالة إذ لم يستف
قوة الراء قوة المستعلي لأنه غير مستعل وأيضا فإنه قال وكذا
تكف را إذا طلوا القول بأن يجمعا على نحو كف المستعلي فيقتضي
أنهما في الكف سواء ولهذا من يقول بما عن تقدم الراء على الألف
فله نون عن طائفة من العرب ولو وضع المستعلي موضعها
لا شذوذ ذلك إذ من العرب من يميل شيئا من ذلك رأيته عجل وأراد أن
يقول يفاوت بعيرا ورأيت غسل أو كانت الراء مفتوحة فلم
يقتضي وهذا الكسرة التي قبلها كما أنهم يميلون الجا أيضا
فيقولون رأيت عمرا ومررت ببشر وما أشبه ذلك
وكذلك قالوا النعر أو عمران وقالوا هذا من أنثروجرائه وقيل
عمران ما قالوا هذا تنوع للكسرة ولم يمنعهم والرابع أن المستعلي
لو وقع ذلك الموقع لم يميلوا نحو [illegible] وعلما وضبطا
فلا يميلون إلا ما [illegible] علها تشبيها بالمعنى [illegible] مع
الراء فعللوا إمالة بضعف الراء وأنها ليست كحرف

ربا سنذوله



إلا مستعلية فلم يكن لها قوة أن تستولي عليها في حكم الكف وهذا
وإن كان العنبه في الجميع مع الأشهر فالعضو بها والراء ليست في
رتبة المستعلي كما يقتضيه من هذا الناظم ثم إن الناظم أطلق القول في كف
المستعلي للإمالة فلم يفهم [illegible] ثم يلحقه كما فعل في الراء إطلاقا
إذا كان بعد الألف مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وأيضا
ما عدا الراء فإنه مقيد بها بعدها بما لا يمنع مكسورة بخلاف
المنفصل فإنه مقيد بأن يكون مكسورا وأما أيضا بعد مكسور
وإنما أطلق [illegible] ما يوجب أن المستعلية المتقدمة أقوى منه إذا
كان قبلها لما أن الموجب للإمالة المنفصل أقوى منه إذا كان بعدها
ومضمنه ذلك أن النصب بعد المنفصل أصعب من الانحدار
بعد الاستعلاء كما أن الاستعلاء بعد الانحدار أسهل من الانحدار
فلو أمالوا مع وجود المستعلية المتقدمة لكانوا قد وضعوا المستعلي
موضع المنسفل ثم أصعدوا وذلك صعب بخلاف ما إذا أصعدوا
ثم مالوا إلى المنسفل فإن هذا خفيف [illegible] ثم قالوا صقف
وصقف وصوب لما كان [illegible] أن يكونوا في حال تسفل غير
[illegible] فصعدوا والمستعلي أبدلوا من ذلك السين
الصاد ليكون [illegible] واحدا ويقع موقعا واحدا وقالوا
مسبوق ومصنف وما أشبه ذلك فلم يبدلوا السين [illegible]
لأنهم لما علقت المستعلية بالغاية [illegible]
السين [illegible]
إذا كان بعد الألف موجب الكف قوي فلم تكن الكسرة لتمنع من
ذلك بخلاف ما إذا كان قبل الألف فإنه يفاد ذلك ضعيف فتمنع

الكسرة عن الكاف واما المفتوح من حروف الاستعلاء على الالف فقال
النحاة في ذلك كذا اذا فرح والحسن فرح دابر على المستعلي يعني انه
اذا فرح على الالف ما يتحكم انه يكف بسبب الامالة عن الغائب في الالف
وذلك نحو قولك ناعق وظالم وطامع وطالب وغائب ونافخ و
ضامر وما اشبه ذلك فلا تميل شيئا من هذا كله لان هذه الحروف المفتوحة على الالف
لانها حروف منفتحة [illegible] الى الحنك الاعلى والالف اذا خرجت من
موضعها استعلت ايضا فغلب عليها المستعلي كما غلبت الكسرة
على الالف ما [illegible] عنها من اجل انها من الانفتاح الى ان [illegible] الامالة
قال سيبويه ولا نعلم احدا يميل هذه الالف الا من
لا يؤخذ بلغته وكذا من هذا الكلام من النحاة او يكف حرف الاستعلاء
المفتوح على [illegible] مفتاح مكسور اذا كان منفصلا بالالف بفصل
بينهما بحرف [illegible] اذا فصل بينهما بحرف واحد او حرفين كما ذكر في انما
في هذا الذي يعقب قوله كذا اذا فرح [illegible] فيما
اذا استعلى [illegible] اتصل المستعلي بالالف [illegible] كما [illegible]
[illegible] واما اذا فصل بينهما حرف من الكف ايضا [illegible] انه [illegible]
في [illegible] الالف كذا بعض النحاة [illegible] ولكنه صحيح نحو صوامع و
ضوامر وطوالع وظوالم وعوالق [illegible] وما اشبه ذلك
ومن باب [illegible] اذا كان الحاصل [illegible] نحو [illegible]
وان [illegible] وان [illegible] وان [illegible] ونحو ذلك
واما اذا فصل بينهما حرفان فما [illegible] المستعلي على [illegible] اذا لم
[illegible] على [illegible] المتصل [illegible]
الكف ما اذا [illegible] المستعلي عن الالف ومن

باب



قال الفاضل

باب ما يميل له [illegible] نحو [illegible] وما اشبه ذلك
او [illegible] والنحاة [illegible] حرف الاستعلاء المفتوح بالنحاة [illegible]
مشكل [illegible] كما [illegible] بعض [illegible] دون بعض [illegible]
ذلك ما [illegible] الكف اذا كان [illegible] اذا كان
[illegible] ولذلك [illegible] مع النحاة [illegible] مكسور [illegible]
مما [illegible] كما ذكر [illegible] النحاة [illegible]

قال الشيخ

في [illegible] المستعلي اذا كان مفتوحا على الالف فقال
[illegible] او [illegible] الكسر يعني او حرف الاستعلاء اما [illegible]
[illegible] اذا لم يكن مكسورا ولا كان ايضا ساكنا [illegible] فان
كان مكسورا او ساكنا بعد مكسور فلا يمنع الامالة فاما
المكسور فنحو [illegible] و [illegible] و [illegible] و [illegible] و [illegible]
و [illegible] وما اشبه ذلك [illegible] الامالة [illegible]
الالف [illegible] من [illegible]
[illegible] الساكن بعد الكسرة [illegible] الامالة [illegible]

قال النحويون

لا اعلم [illegible] من العرب ولا من النحويين [illegible]
[illegible] الموضع واما الساكن بعد الكسر فنحو مصباح و
مطعان ومقلات ومصعار ومخلاف وما اشبه ذلك فلا
تمنع الامالة في هذا ايضا ولا [illegible] وما [illegible]
[illegible] المستعلي اذا [illegible] على الالف [illegible] من [illegible]
[illegible] الامالة [illegible] اصعاد وذلك [illegible]
[illegible] الكسرة [illegible] و [illegible]
[illegible] من العرب [illegible] الالف الكسرة اولى

المنفصل [illegible] الالف [illegible] بالامالة [illegible]
وانما [illegible] المستعلي [illegible]

بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي المستعلي من حيث
كان الفتح معه يمنع الامالة الذي ذكرتم الامالة نحو غراب
ونابل ونحو ذلك فاذا كانت الفتحة وحدها تمنع الامالة فاولى
اذا اجتمعا معا او تبعتاها نحو ابواب الا وانما القاف مثلا والكسر في
المتقدمة على حرف الاستعلاء اذا كانت بعد الحرف المكسور في الثقل
من غيرها كانها على حرف الاستعلاء مكانه صاح طغا ومقلات
وضعاف وطلاب ومطار ونحو مغاب وصعاب **واعلم**
ان هذا الفصل كله لا يصح فيه للقراء وان كان الناظم قد ضمنها في كلامه
مع الحروف المستعلية وانما هو مخصوص بالاستعلاء وهو
هنا من نوع الاعتراض عليه في مسالة القراء فانه يحتج على
الناظم بسؤال الدوري فان يقال ما الذي احرز بقوله انزل الكسر ولو
قال مكان بمكسر او بسكون لكان يحتمل انه يتبعه ولم اجتمع
في نحو مصباح على ذكر عموم الكف ولا عرف فيه وفيها احرز ممثلا
ما قال في نفي كف الامالة لحرف الاستعلاء وان كان ممثلا
مع ما بعده مطار منزلة طالو كان منحوا ما بعده الالف الممالة
ولو كان تبعه الكف مكن لكن بهذا **قال سيبويه**
ويقول من يقول مفاتيح ومطالب مقالا ويمر فيهما شيء
من هذه الحروف بنصب الالف في مصباح ونحوه فان الحرف
الاستعلاء ساكنا غير مكسور وبعده الفتح فلما جاء
مسكنا تلته الفتحة صار بمنزلة لو كان متحركا بعده الالف وصار
بمنزلة القاف في قوايم فاذا كان ما عرفه من ذهب بعض من
امال في مصباح ومطاع بل ما كان ضعفه ان يتبع عموم الكف

في الساكن

في الساكن بعد المكسور التي في بعض العرب ولا يحكي العبارة اطلاقا
**والجواب** عن الاول انه من نوع وبعد ذلك لان الكسر
اذا تقدم على المستعلي مكانها علته لان الحركة بعد الحرف مثلا
تكون ملفا صباح ومغاب وذلك لا يمنع الامالة لضعفها الا المستعلي
بالكسر بخلاف ما اذا كان بعد الالف فانه يمنع ذلك ضعيف فيه
ممتنعة الكسرة نحو الكف واما النفي من حروف الاستعلاء
على الالف بعد الالف في ذلك نحو اذا فرح والجمع في نحو صابر على
المستعلي من حرف فيه مفتوحا فانه على ذلك النفي في حجة
اول مثلا صاح وهذا الوجه لكن مانع من الامالة كما تقدم ذكره
**والجواب** عن الثاني ان الكف فيه انما هو عند اهل
علم العرب والاكثر منهم على عموم الكف **قال ابو الحجاج**
والامالة والامالة ارجح لان الحركة في النفي بعد الحرف ولذلك
بدا سيبويه بالامالة بل يعطيها والسماع في ذلك وامر الفقهاء
وبعد الناظم من كلامه **وقوله** كالمطواع من مثال ما سوى
المستعلي الساكن بعد المكسور والمطواع المطيع وهو للمبالغة
مبالغة فيه وهو المنقاد ويقال طاع له مثلا يطوع اذا
انقاد ومن من ونحو لهم ما امثلة يبين علم او الميزة الطعام مخارج
الانسان في المعنى اشبه المطواع وانه بمثابة ومن نحو من
من ذلك ما امثلة عين اذا اعطاه مطلقا كانه يقول العطا
المطواع وبهذا المعنى اظهر وانسب.
وكف مستعل ورا ينتج بكسر او اسكان ما الاجب
قوله ورا محله الجر عطف على مستعل وجر يكف عابر على كف

ويكسر مستعل يرقق وأراد را. ممدودة لكنه فخم حفص وورش كما قال
بعضهم تنزيه من ... وكلها جا. من التفخيم في كلام الناظم رحمه
الله فخمة ولا التفخيم في ما نه مفخوة ... القطع في ترقيق
ما وكيف من الناس يظنونه في الوصل نحو يرق فرقا ومن
نحو ارجوه الا مستعلو والرا. يكفي ويعصم دا مالة على امالة
جر بعلها فلا وليس حرف الا مستعلي لا امالة للها والكسب
للرا. ايضا ينكف عن صفة دا مالة في موضع الكسر في الرا. وإذا
انكسف ذلك ذلك الكسف لزم الرجوع الى ما هو الأصل التفخيم
دا مالة فيقول غارم فيميل القبة وبعوالن، مثلهم وانما اطلقنا
وقوله تخصه دا اليه ما منعا من دا مالة وسما التفخيم والترقيق
الرا. انكسفت مجاورة بزلوت على كسر حاكانت عاديه مضمومة
او مفتوحة ما لكسرة يعني المانع من الكسف على اصيفة وذ
لك لان الرا. كما تقدم من حقها التفخيم ومكانها في مقام في تقد
يرهوجيو وكان الكسرة في نحو بكسر نعو ما ذكر كذلك
مفتوح والرى الكسر تنوب في مقابلة المستعلي ودا اخرى من
جهة الامالة ثم قوله يكسر را. يعني بمضموم ان الرا. يعني
الكسرة يعني الفتح تكف دا مالة ويعني الفتح تقدم ذكره معا في قوله
وكذا تكف را ويعني المفتوحة المضمومة نحو ابرار وفجار
حمار وابرار فجار ام حمار ونحو ذلك مثوالكم راجلو
حلهم انشولان الرا. ففا نحو مجرى المستعلي لاجتماعه
ومن تقدم ذكره ذلك **واعلم** ان الرا. المذكورة في قوله
بكسر را ايهما منكرة فيحتمل الهما وجهما وجعبرا هو هما

اذ تكون



ان تكون بغير دا ولهذا قال لو قال ودا ينكف بكسر يعني اي بكسر غير
الرا. والوجه على هذا ان يا التنوين معرفة لا نكرة اذا التنكير يوهم الابا
ينة كما قالوا في قوله تعالى ان مع العسر يسرا بعد قوله فان مع
العسر يسرا واما التعريف فيفيد التعيين للاتحاد كقوله تعالى
مصباح في زجاجة والزجاجة ولكن الناظم اتى به منكرا للضرورة الوزن وانه
لو قال تكف الرا بتقليل الوزن ولو حذف منها الضمير فقال يكسر
مفاده يكسر الرا لكن فهم ان يعود الضمير على المستعلي والرا معا
ولعل الجمع من ذلك والمستعلي وان كان يحتمل مع الرا اذا اختلف
عن الكل كما تقدم والوجه النكرة او يريد را اي را كانت
على كل تقدير للفظه ويستلزم الحكم اذ ذاك على خلاف مسائل
**اخرا** فقاماد ذا نحو الابرار والاشرار والفجار والاشرار
وراحل وما ضبط ما اشبه ذلك مما اتصفت راؤه وانصف
منعه دا مالة وان حصل سببها وهو الكسر فكانه
يقول بعون الرا. المكسورة فقط اذا انكسرت انكف منها ذلك الكف
مجاورة دا مالة التي جالبها فتميل نحو مخفف من الكار والجهار
والفجار وان لم تكن يقف على حالهما من الكف كما نشرح راجل
ونحوه **والثانية** ماكان من نحو خارج وكارها وطارد ولها
رب وخارج وكارد وهذا النوع التي اشار اليه بالمثال الها كا
نت الرا فيه تكف عن مثل من حروف دا مستعلي مهموزا
مستعلي تفخيمه كسرة دا مالة ما جعل ما كان بالرا **والثالثة**
مثال من نحو مبارك ومبارك ونحوهما لا تكف الرا فيه مثلها
بالامالة فقط جائزة وان تقدم مفتوحة لانها را.

لا والهاء المكسورة فهو يقف عليهما من غيرها ان تكف الراء امالة كما منعت
المستعلي ايضا وتعني فيهوي اوجه ثلاثة داخلة تحت عبارته و
على تقرير ينكشف وراء القصر وتقوى لهما صحة ما لو مع الفاء في كلامه
اولى من الاعتبار ذا والشرع وتنبيه التنبيه على تشبيه غبنى سبب
في كف الراء للمستعلي **أخرهما** اي بفتح بعد الراء اي وجب للمستعلي
اعتبار بعد الراء المكسورة فانه واو وقع بعد ها لم يكن للراء تأثير
سواء كانت الراء متقدمة على الالف او متأخرة عنه فاذا اطلقت
من رقاب و غارب ونحو ذلك لم تمل لاجل انه لا ... ولاجل المستعلي
عن الغالب على الالف وكذلك اذا اطلقت معاربه وراسه ومبارق
ومارغ وفارض ومعار بعده ومارك ومالا نتبعه ذلك لم تمل الالف
وان جوتها الراء المكسورة ولو كم الراء فقد حكم في هذا موانع و
الموافقة بين الالف والمستعلي تحونا عوض منها تنبه وعلة ذلك
السبب في بار حرف الرا مستعلية بعد الالف انشو معفاعه د
فلما اقوى جاز ذلك اجازوا الامالة فيما كان وقبل الالف فيه حرف
مستعل وبعده را مكسورة نحو فارق وغارب ولم يحسن وان
كان في مارق وناعق لان التصعد بعد التسفل اصعب على اللسان
من العكس **والشرط** الثاني ان تكون الراء متصلة بالالف
كغارم وغارب فلو كانت منفصلة عن الالف بحرف فلم تكف
اطلاق نحو مناشير ومعادير لبعد الراء عن الالف واولى ان تكف
اذا انفصلت بحرفين اكثر من ... واما الفصل ما حرف انوا ...
جمعوا المثال وما عطاء من الذين يقولون انه لا يكف نحو مررت بقادر
قبله وفيه فتح الالف في هذا النحو وهذا المقتضى من قول اهل العرب

ومعول

٦١

ومعول به عند النحويين **فـان يستقو به واعلم**
ان العرب يقولون بعد قارب بفتح فيميلون ويقولون مررت بقادر
فيفتحون الالف وعلة ذلك بالبعد عن الالف فكف المستعلي الامالة لا
حال ذلك لا يكون هذا الوجه مع ... اذ لم يمتنع ...
ضعيف بعضهم معاد ... الامالة على الفتحة المستعلي اذ كسر الراء
وان كانت بعد الالف ... وجه ذلك بان ... يقولون طارب
بالامالة كما يميلون جارم ... المستعلي ... في غير ...
غيبار ... ايضا ان يميلوا ... قادر ... فيميلون فيما ...
ولا يفصلون بين مستعل وغيره كما يفصلوا بينهما في غارب وجارم
وذكر سيبويه انه سمع من يوثق بعربيته ...
ابو ... ما لا امالة

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر ... الرباب ...
واذا كان في المنفصلة ... على احدهما معنى ...
**وانعكس** او الاكثر ... والراء ...
... في ... الراء ...
... على ... كلامه وقوله
لا ... المثال ... لا ...
... والتقسيم

ولا تمل لسبب لم يتصل ... والكف قد يوجبه ما ينفصل

**هذا** ... ذكر فيه ان الامالة ... من موانع الامالة
... السبب ... منه وكلمة ... 
منفصلة ... الامالة ... 

إذا كان السبب لم ينفصل بالألف ولا بد من الانفصال بالكلية في العطف
بحيث يكون الألف منفصلا عن الألف لأن سبب الإمالة يوجبها و
أو يفصل بينهما حرف وربما [illegible] على ما تقدم إذا كانا في كلمة واحدة
[illegible] المانع كونهما في كلمتين مستقلتين فإذا قلت لعمرو باب و
لم [illegible] تسمية ذلك لم تمل هذه الألف وإن تعرف الكسرة لأنها
من كلمة أخرى [illegible] من هذا [illegible] ومن ذلك
قولهم لزيد مال [illegible] هذا [illegible] المنفصل مجرى المتصل [illegible]
[illegible] بسم الله [illegible] ما قالوا الألف في اسم الله
تعالى [illegible] ما قالوا [illegible]
أن يوقف على [illegible] بعض النحويين [illegible] عبارة الجواز
والظاهر [illegible] أن الناظم [illegible] إذا كان السبب [illegible] ومن
يكون منفصلا [illegible] كما قالوا [illegible] ما قالوا الألف ولكنه
[illegible] **قال في** [illegible] إذا كان [illegible] بالانفصال [illegible]
يكونا من كلمتين [illegible] الإمالة [illegible] لا [illegible]
من [illegible] النحو [illegible] كلمتين [illegible]
[illegible] منفصلة عن الأخرى [illegible] الوضع
كقولك لزيد مال [illegible] الإمالة نادرة كما [illegible]
[illegible] أحدهما [illegible] إلى الأخرى [illegible] الوضع [illegible]
المنفصلة [illegible] مولد [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] النحو [illegible]
[illegible] الإمالة من هذا [illegible] بأنه ممنوع [illegible]
السماع [illegible] الناظم على ما مضى



**قف**

من المنفصل [illegible] من السماع [illegible] لا يبنى عليه [illegible]
إنه إنما قال [illegible] السبب لم ينفصل [illegible] ينفصل بالكلمة الانفصال [illegible]
[illegible] الانفصال [illegible] النحو [illegible] كلمة واحدة [illegible]
[illegible] الانفصال في كلمتين [illegible] إلى الأخرى [illegible]
[illegible] المنفصلة [illegible]
[illegible] لا يجوز [illegible] على أحدهما دون الأخرى
[illegible] الانفصال [illegible]
[illegible] يكونا في كلمتين مستقلتين
[illegible] المعنى **قف** [illegible]
لا [illegible] العبارة [illegible] قال ولا [illegible] الإمالة
[illegible] الألف [illegible] العبارة [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلم [illegible] عماد [illegible] بالعبارة
[illegible] **قف** قالوا [illegible]
ما ينفصل [illegible] الإمالة [illegible] الاستعلاء
ما يكون منفصلا عن كلمة الألف [illegible] كلمة أخرى مستعلية [illegible]
ذلك [illegible] سبب الإمالة [illegible] المنفصل [illegible] يكون منفصلا
بالألف [illegible]
[illegible] وما [illegible] ذلك [illegible]
لانفصال [illegible] إذا [illegible]
[illegible] المنفصل مجرى المتصل [illegible]
يفصل بينهما حرف [illegible]

نحو عن يسارها مجلس ونحو ذلك وكذلك من رأى قبل الفا الرابعة والخامسة وقبال
كامع فيقولون عجلان ونحو ذلك من رأى نباعون ومن رأى سيما يعون ونحو ذلك وشانه
بعط بينهما حرفان ونحو من يراه بضربها ملوى ويجيرها سوكه ومنها ينحل
ونحو ذلك فيجوز ما يجوز منها نشيع ونحوه وفي زاد ذا على ذلك هنس
مطولا نقلا تذا ذهب فالوا يريد ان يضربها ملوى ويريد ان يضربها
بسوطه ومن رأى قال املوه فال ينقل مجتمع امتنوا كله لكف المستعلي
وان كان منفصلا **قال سيبويه** نصوا النهوى المستعلية
وعلمت كما غلبت في منا نشيط ونحوها وطارقة الباء عاقل
ومعا عيلان طارقة الما. والالف مرحوة بعد ميها كانعا. والالف
في ماعل ومعاعيل فالاول يمنع النصب ما يوق الالف ونحوه الحق ويرب
كما لم يمنع السما البوطف السنوصاد **اقلان قبل** إلم فقال
والكف قد يوجبه ما ينفصل هاتي نعودوا عنز ابن الحكم من ذلك فيقتضي
انه قد يوجبه ايضا فكان الله من فيه على التخيير او فيه وجهان عن
العرب فيحمل به من هذا الاول **قال يقول** ف اراد جيبي
موجودا في لفظا مال فيها مالة وذلك ان المنفصل يقوى قوة المتصل
ولم يطرد اجراه مجراه وانما هو تشبيه يقع في الدرج كما قال
سيبويه وايضا فان من كلام العرب ان يميلوا الدرج ويميلوا
اذا وقفوا فيقولون اراد ان يضربها زيد فيميلو فلما كان هذا من
كلامهم قال بالاعتبار الانتقال فيه ضعيف ايضا ضعفا. ان هو [illegible] هكذا
هكون سيبويه او بعض العرب يقول قبل القاسم بالامالة فقال
يحول بين المنفصل المتصل ولم يقو على النصب اذ كان منفصلا
يضعفه وقد استعلا مد طفت عبارة الناظم الوجهين فاستحق

عبارة

٦٢

عبارة وهو هذا اكثر من اهل التسهيل وذلك انه ذكر في هذا او نسبت
ان مالة الالف يوتى ان وهو بعد عن الالف بعضه فالوا يوتى من ما منها متطفيا
فيطفى من قوة العبارة اذ قال القاسم ونحوه مسما ولقا عود ما شمع
ونحوها وبحسن كذلك وكم من مطلقة بحرفه ابو هذا النظم اعدى
واشمو بحر لفضا التسهيل ثم

**وهو امالة انتفا سبب بلا . داع سواه كعماد او تلا**

يقول هو السبب السادس من اسباب امالة الالف المتطرفة
ان ذكر وهو انتفا سببية للمال وانما ذكره منفصلا عن الاسباب ثم
وكان حقه ان يعقب او يقدم ذكر جميع الاسباب ثم يذكر بعده ذلك
الموانع لان الموانع لا تحصى تنتهي كيف هذا السبب لانه لازم لكل
مالة من حيث كان مجرد انتفا سبب الممالة اذا الا ينظر ان
مالة مانع اذ لو كان ثم مانع كان مانعا للالف [illegible] انتفا سبب
تعو لكن ان يفتحان اقا مالة الف المنقلب [illegible] المتكلم فهما
وسمعها هذا سببا الالف المتطرفة لانه ما لم يكن ثم
مانع من حروف الاستعلا نحو ابن سما فاقل [illegible]
للالف ان ولم يصح ان امالة فلا يحتاج [illegible] الالف الثانية
لزوال سببها وهو امالة الالف ولم فلما كان ان مرعلو هذا الى انتفا
ثم ذكر هذا السبب الذي لا يكف اصلا بعد ذكر الموانع تنبيها
على هذا المعنى وهو لطيف من التفهيم وفيه ايضا وجه اخر
وهو ان امالة انتفا سبب المذكور يضعف في قوة عن هذا
سببا ما ذكر قبل وان كانت عند سيبويه قوية فجاء بها
لان انتفا سبب لا يقوى قوة غيره من الاسباب فلذلك جعل هذا

أيضا آخر ذكره ولم يشرع كلامه ما يقتضي تشبيها بما قبله وقوله وقد
أمالوا لما في بعض يحتمل أن يعود على الفتح فيكون معنى والمعنى أو النحو
فيكون معنى فيجعلوا الفتحة سببا من أسباب الإمالة فيكون
على هذا إمالة بالقياس فيحتمل أن يكون والظاهر أنه العرب وبعض
العرب أمالت الألف المجرد طلب الفتحة سبب فيكون الجار في
الكلام لا سببا غير ذلك وعلى هذا أيضا لا يكون على وجه موقعا بس
وجه إذ لم يقل بنحو الإمالة لمجانسة ولا ما يتسع بالقياس
ولا عدمه وكأنه أراد بذلك للناظر في المسئلة لا شبه محل
الاجتهاد إذ لم يثبت السماع فيها كثرة يقطع بالقياس فيها
فيقلها وجوز فخرج عن عهدته وعلى أنه قد اتسع بالقياس
في التسهيل على ضعفه وفي الروضة ما عارض من يسبب الإمالة
إلخ ما لم يستند ذلك إلى السماع ومن قال سيبويه وقالوا معزا
فأتى من قال من قال عمادا أما كيهما جميعا فخالف وقد القياس **وقوله**
بلا داع سواه صفة لمعنى الإمالة في ... الفتحة كأنه يقول
لا سبب للإمالة إلا الفتحة فقط ما ... وجود داع
سواها فإن مثال ذلك بقوله كعمادا وتلا وللقياس في مواده فيذهب
الفاليون نفسيهما **وأخّرهما** أن ... الألف عمادا في حيثية
في الوقف ثمال الفتحة سبب الألف قبلهما وكذلك الألف قبله بعد
عمادا إنما هي اتصالها بعمادا على ... التعليق كلامه للفتحة
سبب بالكلمة قبلهما ... أو الفتحة سبب من غير
في الكلمة والمنفصل إذا ... الكلمة ... وقد أملت إلاع
زيد عمادا أملت في المنفصل إذا قلت أقام زيد عمادا وتلا

أملت



أملت في الألفات الثلاث وهذا التقسيم يتعلق معناه مرطة كتبت
مازا هذا الموضع وفيه نظر إذ ما عدا وتجوه إذا وقف عليه فإمالة في
لغير فيه لا إشكال فيه فيهما فإلا ولي لمعنى فيهما والغاية للفتحة سبب
ومثله هذا ... وتمادا ونهما وغلاء معا وتعالى وتعالى وحد
اشتبه ذلك ومن ذلك في الكتاب العزيز قراءة روى عن أبي عمرو
فيما ها بحو ... كما في سورة والنازعات وسورة والشمس
ما إمالة في الألف التي بعد الهاء بين اللفظ والكسر وكذلك روى عنه
أيضا إمالة في العين من قوله تعالى مجراها ومرساها مع أن إذا
كان الفتحة سبب للألف المتقدمة وكذلك إذا أمالوا نحو كسلى إمالة
في الألف الأولى لتحصيل سبب في الألف الثانية وكذلك نحو جمادى وجمادى
ونحو ... وبخامى ونحو ذلك فيميل في الحرفين معا ومن المسموع في ذلك
ما روى عن الكسائي من إمالة أنعامه والنار والسيبويه والكتاب
من النصارى والنخاسى واليسارى وكسالى وسكارى في جميع القرآن
في ... في حرف الخمسة إنه إن يلقى بها نقاعا وروي عنه أنه قال
إنما أخر ... جمع يا مالة ما قبل الألف فإذا أخرت على الفاس
مخففتهما وقالوا أمصاري وأمالوا الا يعقوب ما قبلهما من الصاد والميم
فهذا كله صحيح وأما ذلك إنه على الناظم تنبيهها على أنه ثمال الأمه
أيضا إذا اكتنف بعمادا طلبا للفتحة سبب في الكلمتين مع أنه
حمله على هذا التقسيم قوله في التسهيل ومن الإمالة من يسبب
الإمالة لمجاورة الماء ولكونه إلخ وما أصل أخره طلبا للفتحة
سبب فيه على أنه أراد ذلك ... ها كان الفتحة مغلبة عن وإذ
فلا موجب فيهما للإمالة فيما الفتحة إلا التي عمادا إلا في حيثية الفتح

أميلت اتباعا للألف قبلها ولهذا عبر عن هذا بعضهم بغير صحيح من صحيح
**الثاني منهما** أن الألف تلك قبلها الياء بالطلاق واعتبر المميلين منهم لا ن
مالا فيه واو وعمر بعدها ياء ومالا فيه ياء في الطاهر الإمالة ومن نحو كلام
الناظم في الذي يشار إلى هذا ونص سيبويه وغيره على هذا المعنى وإنما
نحو والحق في بيع نظائر الواو ونظائر الياء في الذي هما بدو ان ومعال
**وأما** النوع منهم الزيت بعد من يحدد وأصل الواو والياء فيبدلو نحوها
وان كان في الفعل ويحدد وأصل الياء فيميلها المميل منهم وإذا كان
كذلك لم يكن لجوابه تعليل حظ فيما لما فيه من كيف والعمل في الإمالة لذلك حيث
وهذا التعليل أن الألف في ذلك وهو فيه فاء وهذا ما في الفتح سبب لـه
ذلك سواء يكون تعليله على هذا التقسيم مما فعل به لما ظهر **الثا**
**نية** على تسليم ما قال لا يستقيم له هذا التسليم التمثيل به إذ أصلت
عماد أن تلك وأصلت أصوات بها التي يحفظ أن الألف الثانية في الرح
لأنها الألف التي يوجب حمل بين الألف الثالثة ما فيها سبب ما
لأنهما لا زال لو كان وعلى التقسيم الإمالة أن الألف الثالثة
مما سبق للثانية الإمالة مما سبق للأولى لقوله لو كونه
أن يجاور ما أميل لما للفتح سبب فلا يتنزل هذا الفعل على قوله
وأما كله مع في التقسيم على الظاهر أنه فيه ونظائر سبب وبشرطها في
بعضها لبعض نحو والنحو والجلال لما يسمي ماء ودعاء ربه وما على
أنه للإمالة في هذا التقسيم فإذا انقسم كلام الناظم بهذا الوجه
ما ذكروا التقسيم الثاني يتنبه به إلى بعض الشيوخ ولا
بنية من ذكروا في بعض شرح هذه لما هو نفي وهو المراد في تعليل
قول الله تعالى والنجم إذا تلاها فذهب بدرك رحمه الله علوان

إمالة

إمالة الفا سبقه لها حرف إن قرأ ولي إمالة والموجب قبلها وهو المراد
بقوله كعماد والثاني أن يكون بعدها وهو المراد بقوله تلك فالأولى والمو
جب فيه متصل بالألف تحتها وبعضه بالعكس الضحى ومقصود بهذا
الشيخ رحمه الله أن قوله تعالى والشمس وضحاها ليس فيها
موجب للإمالة من الموجبات المتقدمة وإنما أميلت وقع في الفواصل
مع قوله والقمر إذا تلاها وما بعدها وموجبها إمالة فيهما فلم ما أراد
أن يميلوا لها فالفتح سبب ووصلها والموجب فيها بعد منه صلى
وبقوله المفتوح التي وفي عماد فيلي متصلها فالفتح إلى أول الفعل
سبقه من ذكر إمالته لمناسبة ما قبله ولمناسبة ما بعده وأيضا
من ذكر متصله بالإمالة على وقد ذكر ومتصله عنه وما قاله أعلم
الله من ذكر أن علته بهذا العوض لغير ما جواب عنهما **أحدهما**
أن إمالة الألف لم تلك منشئ التي قبله وبعد جوار وقائم مقام اللغ
الراء في شيء به وليس في التعليل على هذا **والثاني**
أن ما ذكر أنها وما يقال الذي يكون واجبة ذكرها للإمالة وهو عنها
إمالة الألف سبقه ولما يذكر وقراءة بعض من الإمالة وترى فيها لهما
وأن تمثيل يعضده في غاية التعويل على الطوال الناظم لم يقصد
فالظاهر أن هذا التقسيم غير مخلص والرد يجد والله أعلم في تفسير
هذا الموضع وجه آخر وهو أن يكون قوله وتلك إشارة إلى نوع آخر
من الفتح سبب وذلك أنه يمال الفتح سبب الإمالة وهو المشار
إليه بعماد ويمال الفتح سببا المقتضية للإمالة ومعنى فتحة الألف من
تلك وهو الذي أراد بالمثال ويمكن ذلك أن يكون تمثيلها قال
الألف وهو الذي كان ما يمال لسبب موجب كما في هذا يقول

بقول الله تعالى ومنها ما بين العين بسبب تسوى الفنا سببة لكن مناسبة
الممال فانها تكون واجبة لا تمام من حيث فيه امالة ذلك الممال كما
اذا فتحت الفتحة قبل الالف كفتحة اللام في تلا اذ لا تتصور امالة الالف
الا بامالة الفتحة قبلها مثلها بلغني جزء منهما ولم يتعرض الناظم على نحو هذه
المسئلة لانها معلومة ضرورة فانها تكون غير واجبة ولكن على الجواز
كامالة فتحة التاء في تلا وهو موجود في كلام العرب ومن ذلك في القران
الكريم رمى حيث وقع نحو راى ابن ... ورش ... كما مر امالة فتحة
الراء والهمزة محاجرة والكسائي في راى بحر وابو ذكوان وكذلك ورش
لكنها ... وكذلك نادى في ... امالة النون والهمزة
مع الكسائي ... ولا شك ان امالة فتحة الفتحة الا ولى موجب
لها الا انها سببة لا امالة الفتحة الثانية وسموا المعنى ... 
نحو ... ومعنى ... في كلام العرب واما نحو
... امالة فتحة ما قبل الهاء ... امالة
الفنا سببة الحاجة في اعتبار ... امالة الفتحة
قبل الالف ... الهاء ... كما تقدم معنى
هذا التقسيم ... امالة الفنا سببة على
الجملة وذلك من ... عليها من النحو ...
... الورد ... امالة الفنا سببة لا ... على
... الى ... معمول ... في الفنا
... امالة الفنا سببة ...
... ذلك ... امالة
لمال الفنا سببة ... امالة ... الالف ... الفتحة

قال

الفنا سببة



لمال الفنا سببة الفتحة ونلك من امالة الفتحة للفتحة وكان التقسيم
العقلي يقتضي وجهين اخرين احدهما امالة الفتحة للالف وذلك
لا يكون لان الفتحة التي قبل الالف تابعة لها وبينهما الهاء ومن ثبه
على معنى ذكر والثاني في هذا ومعنى امالة الالف للفتحة وهذا
لم يرد فيما ... الثاني ... في هذا الحكم
مقام التقسيم ... من حيث ... اعتبار وانه لا يجوز هذا
المنصوص لسيبويه ... ومن ذلك من ... امالة فتحة
الزاي الكسرة الراء ثم ما لا يقوى بمعنى الكسرة على امالة الالف لان
... الالف فيها ... امالة الالف لا تمر بالالف لا ... بالالف
كما ... من الحروف المستعلية
... كما لا ... الالف للكسرة كذلك لم ... امالة الزاي ... نص
سيبويه وتعليله ... في هذا ... امال
الالف ... الفنا سببة امال الالف ... لا امالة الزاي ...
سه وهذا خلاف قول سيبويه وكان سيبويه يجعل الفتحة في
ذلك ما ... كما كانت الطاء في ... وان كان نف
مكسورة وكان الراء المكسورة ... على
ما قبلها فقال ... لا ... امالة الفتحة للالف
امالة الالف للالف لان امالة الالف ... امالة الفتحة ثم ...
امالة الالف للالف انما ... امالة الالف والفتحة التي
قبلها بخلاف امالة الفتحة ... امالة الفتحة ... امالة
لا امالة ... امالة ... وكذلك ... فيها
... الصحيح اذا ... سيبويه ... الشاطبي

امالة ... واما الفنا ... الخ

انبه الناظم فاذا انتفت بعد كان كلام الناظم انما هو منبه بتعميم النوعين
المذكورين فيهما اما امالة الالف للالف او الفتحة للفتحة فيخرج عنه امالة
الالف للفتحة كما ذكر .

ولا تمل ما لم ينل تمكنا . دون سماع غير ها وغيرنا .

هذا الجزء بيان ما يمال من الكلم مما لا يمال وهي ان ما لا امالة انما
تكون في الكلم المتمكنة فلا تدخلها الا الامالة ولا يجوز لك ان تميل شيئا
منها بالقياس من دون ان تسمع ذلك فيها لانه اسم موجب فيه كجميع
ما لا امالة تدخلهما فيها سماعا ومما جاء انني هو حيث انها بعد ومنا الشيء
هو ضمير المتكلم ومعه غيره هذا ما قال على الجملة واما على التفصيل
فيشتمل على قسمين بان الخبر الماء في مراده بالتمكن وهو كمثل
المغربين وصف مراد جاف الاسما . والمراد به الاعراب فاذا جاء شيء الا
الاسما . المتمكنة فانما يرجون المعرفة انتفع لتشبه الحرف كي يرد
دعوى في نقيض ذلك واذا تبنت هذا جاء في قوله ما لم ينل
تمكنا واقفة على الاسم دون الفعل والحرف عجز ذلك لعله التمكن
واذا كان كذلك ورد على الناظم سؤال وهو المسئلة اتفاقية اذ ذلك
ان يقال اذا كان هذا فقصر على الا ستثنا . من الاسما . فغير تفصيله
او يبقى حكم الحرف والا فهو على الامالة ما والهما مع اذا سمع
استثنا . مالم يتمكن من الاسما . عن حكم الا مالة جرى الوهم الى
الحرف والى ما يتصرف من الافعال ما يعود التصرف في الافعال
نظير عدم التمكن في الاسما . والحرف ايضا قد نقول فيهما لا امالة
وقد لا نقول واذا كان كذلك كان كلامه غير مرتب بالمقصود والجواب
انه انما يعترض بعضا للاسما . خاصة ولذا استثنا . منها واما الافعال

والحرف

والحرف فقد ظهر من اشتمال التعريف وكله في هذا الباب فقصره فيما
من اجل كلامه الا مقالة الامالة الى الغير بعضها سببه ودعوى ذكر الحرف والاسما
فلما لم يستثن من الامالة شيئا دل على دخول الجميع في حكم الامالة مطلقا
اذا وجدت اسبابها كعسى فانه فعل يمال ولم يتصرف بعرج
الا ستثنا . منه صحيح ولما لم يرد من الحروف شيئا دل على دخول جميعها
راسا وايضا فانما امتنع الاسم غير المتمكن من الامالة لتشبهه بالحرف
فلو كان يجوز في الحرف امالة ولا كان لا امالة نوع من انواع التصرف في الكلمة
التي لا تمال الف نصري المقلوبة الى الياء . والعلة تصرف والتصرف
عين ذات في الحروف على ما سبق ذكره بعد قوله حرف وتشبيهه من الحرف
بري فاذا ما امتنع من الحروف انما امتنع لتعود ذاك ما الحق بالفتح للقرار
دليلو له في قولهم اما الا ما معلوم هذا وانما احتاج الى ذكر الاسما . فقط فيبقى
انها على قسمين وهي المسئلة اتفاقية متمكن وغير متمكن فالمتمكن
هو الذي تدخله الامالة مطلقا وغير المتمكن لا تدخله الامالة مطلقا من حيث
كانت الامالة نوعا من التصرف والحرف وما اشبههما ليس فيهما
تصرف لكون فعف الامالة فيهما على غير مطرد وغير مطرد فاما
المطرد فمعه الا سمين المذكورين فيهما وها واما غير ما اقتضى ذكره فهما
دال لا امالة فيهما مطرد وهذا ما لم يكن عليه ذكر من جهة انها فيهما
كثيرة وذكر مع ذلك بالقصر الذي فاء انت فيه الامالة غير المطرد
فقال ولذا لم يتزال حرف او غير المتمكن سوى الاسمين فلا تمال
اما الذي من السماع ولعله لذلك جران بعض سماعه فيه وقد قال ما جاء
من ذلك دال الفتح للاشماء اما لو فقال لا نعلم تشبه بضميرهما وجمعهما
وتحقيق بها المتمكن فكان الضمير منفصلة واما لو فلا ايضا نحو قوله تعالى

ان ذلك معتزل وقوله ان شئتم قال سيبويه وان تكون مثل الحج
واني كذلك مال وانما يقوله ظاهرا ما يعني من عيسى واما الوا ايضا منى
نحو قولك متى فعلاج زيد وذلك لانها ظرف بمنزلة مجرى الحروف المعربة فمعنى
ما في معاملة متى واما انا فانا معنى وان كانت تشبه الحروف ما انها
الى المتمكن اقرب لانها انما تكون كذلك على حرفين وحسبها حين تجرى
ذا صوات لا مراد معا واستعمالها كذلك دون تركيب معو حلف من
معنى الجهة معاملة الحروف ما دل ونعف في الكلام مركبة حين تجرى
بعد اسم الاسماء مغلقة باذنا ودارا ونحو ذلك مجعلها في حالة الوقف
اقرب الى نحو اجواتها فملة ثمه وشبه ذلك مما هو من حروف فما بال التمكن
في وضعها حالة التركيب الا ترى الى وضع لعشر في الثلاثة منها دال الجمع كان
ولا شك ان معنى مغلوا صوابها فيكون في معنول الامالة مثل المتمكنه
وقال ابن جني انما قللت فيها الامالة من حيث دخلت
بلى وذلك انها تقف بنفسها بمنزلة الكلام واستقلاله بها وتمنع ما عدا
غيرها الا الاسماء المستقلة بنفسها من حيث جازت امالة الاسماء
كذلك ايضا جازت امالة بلى الا ترى انك تقول هل قام كذا فتقول
بلى ولا تحتاج بلى ان تكون جوابا مستقلة الى شيء بعدها مثلا فانت
بنفسها وغيرها لا تحتاج الى الاسماء الاسماء في جواز امالتها كما امثل
نحو اني ومتى وكذلك ايضا اذا قلت الا يا فما تعرف الحروف يا
بنفسها ولم تحتج الى شيء بعدها ولا الى شيء تعطف الفعل به فيضعف
ونلطف بذلك الانطاع على الامالة المؤدية لغيرة الكلمة وشهر فيها هذا
وانما نحو ذلك ما رويناه عن قطرب ان بعضهم لا امالة ما امال لا وانما
امالها لما كانت جوابا قائمة بنفسها معنى بذلك فلحقت بالفعل

باب

باب ذا سماء ولا معال ما معلقة كما امثل بعزلا وجه امالتها وهي حروف
نجا انه ما قاله ابن جني فان قلت مبنى الى قضية تقرير امالة
بعض الافعال ومعهو لهم يما نحا فارا طاقا انه من ضعيف المتمكن امالته
فيما سر ويحكون ومثل سر امالة الاسماء المتمكنة اي من ضعيف غير المتمكن فيكون
من الاسماء انها تستقيل معا التام قال يجوز انها من خلاله
في قسم غير المتمكن لانها عنوى من حيث استعملت استعمال الاصوات
دون ضعف وضعها لا يدخلها اشتقاق ولا تصريف ولا نوزوج يدخلها
من معنى الله هكذا ما يدخل المتمكن جازت تعني المتمكن من الاسماء وبيمين
ذلك ان امالتها تعني موجب اذ لحسن من الفعال على رابعة منفعلة من
شيء مثله على ان تكون منفعلة عن باب منها التي لا بل هي كلمة وكسما
ونحو بهما وبذلك جعل الفعال سبب الفعل سر فيها بعد انتركيبه ان تكون
من باب طويت وشويت لا من باب حييت وان سمعت فيها الا
مالة لانها لا تدل على اصل الياء اذ لعسر انها اصل يجوز ما ظهر من
لفظها وسبيلها السماع ذي التصريف اولاها الاسم تعا اوود جسم
مالهم في معا وما من الامالة انها جمهرا منفصلة ومعا ما امال انقلابه
مقام الجزء منه الا ترى ان سبب امالتها انما هو جواز اما انحل به
مطلوبا ومعا كسر بالوجه وبناحيتها والامالة فيما انحل به
مطردة مكتوبا ما في ذلك منه وبعنوا الطاهي وقالت ان لم تكن الاكلام
على كلمات الامالة في الالف اخر منيرة الامالة حيث وقعت
منعوت عن الالف وذلك ان كانت مقال
والثبح مطلقا كسر رابع طرب . امالة لها بسم من مقتضب الكلف
بذلك عليه معا القا نصف يعني . ومنه اذ امال عن الف
فاعلم ان الحركات ثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة ايضا

الكسرة فجاز حيث عرف صوالا مالة لا را مالة من حيث فتحها وعن بعضهم
ابي عامر اذا اصطلح لما بعد نحو بعد ملا بجد دخولهما بعضا **وَإِمَّا**
الضمة والفتحة فيهما اللفظ يمكن ذلك فيهما بان تنحو بهما نحو الكسرة
كما نحوت بالالف نحو الياء ومن ذكر الامالة فيهما انحو ورش لكن انكر بعضهم
من ذكر للضمة امالة فلا عرف الفتحة بالذكر فيحتمل ... كما فعلها ومن ذكرها
نحو جبر **وقاف** عن ذلك بان لا امالة فيهما ما دون ... وقد تستقيم
في القياس **فال** اي حيث ذلك فلعله يستقيم الا ترى كسرة فحل
وعجب وفلة نحو من عمرو وابن بور **فال ابن** ... في النشر
انها امالة ما كانت تجب في القياس وان ضعفا انها امالة معروفة البحث
جهة ان ذلك فلعله يستقيم الا ترى ... مثل وعجب وبجح وفلة نحو من عمرو
وابن بور فال ابن ... انها امالة ما كانت تجب في القياس كما تجب
امالة الفتحة نحو الكسرة في شيء من الضم لان الضمة لا تقرب من الكسرة
كما تقرب الياء من الالف ولا تقرب الضمة كما تقرب الواو والف معتل
معتلة كما ان الفتحة ما تتبع الكسرة الكسرة فيما ان الكسر بعضا البعض
بعضا بين كما كان نحو ننه عجب وحبيب فيما بينها وانما هو على حد انحو ى
واجوف كذلك امالة الضمة في المنع نحو الكسرة على حد قلب الضمة
كسرة في معجزة وكذلك لو كانت امالة دون تكلم بعذر المتعلقة بامالة
الضمة نحو الكسرة في رد وان ذلك لعل لا امالة الا انه على بعضا الفعل المجهول
لا للاثنا كلمة بعد الضم نحو قتل وضرب ومن الضم ومن عمر ومن اجل قاله انه
يسمى في النشر في موضعه نحو نعم امالة على الفتحاء فحول ...
الخاتمة ذكر بعضهم ثم رجع الى كلام الخاتمة ما علم انه ذكر امالة
الفتحة سببين **اخرهما** وموضع ان مكسورة بعدها **والثاني** وموضع
من اثنا نحو فهو عليها بعدها ولم يذكر سببا ثالثا لانه معطلا فيه من

ذكر

ذكر بعضهم قبل فيهما امالة الفتحة لسبب ومن نحو في بعد ذلك وابن الجزري
وموضع الراء المكسورة بعدها **فَعَوْلُهُ** والفتح قبل كسر راء في طرف امل
ذا الفتح منصوب على المفعول لقوله امل وقيل مفعول اسم فاعل من ... و
نحوها من الفتح وفي طرف في موضع الصفة لراء والتقدير امل الفتح كائنا
قبل كسر راء متطرفة وبعضه ان الفتحة لا الذال ومفعف قبل مكسورة
واقعة في طرف كلمة ... انتهى ومن انشع هذا الكلام باب العلة في
امالة الفتحة الكسرة انها واقعة على الراء من جهة من شبه **اخرهما**
الكسرة ومن نحو في احكام الالف كونهما علة ايضا **والثاني** كونها في راء
لا في غير هذا وبنحو معنا بها تحصيل الكلام على العقود المتعلقة
بفعل الحكم ودعوى بعد المسئلة فيها تشتمل على عقود **اخرهما** كون
الفتحة الممالة قبل كسر بعد البعض يجي شبهين **اخرهما** ان الكسر
انما يكون علة في امالة الفتحة اذا كان بعد الفتحة والفتحة قبله فلو
كان الكسر متقدما والفتحة بعده لم تجز امالة الفتحة كما هو وقف من رأيت
بنعم وجمع ملة لمحل فتحة العين **والثاني** كونهما متصلة بالكسر
لم يفصل بينهما حاجز هذا يعد التماثل للقسم رفع له والفتح مثل
كسر را وابطالوا كان على كلا والتعطيلة نحوا كانت مع فصل
بينهما ان لا تقوى لترك النسبة كما انه عن معروف فيتحملها وضع المسئلة
فلا عن موضع الاتصال عن كلامه وعلى هذا فلو كانت الفتحة غير
منفصلة بالكسر لم يدل على مقتضى حصول كلامه كما اذا قلت من
عمرو ومن مضر ودع طهر وما اشبه ذلك على هذا اللام عنوى و
كان ذلك لفعل الفتحة من الكسر فلا تقوى الكسرة على امالتهما
**والعقيد الثاني** نحو الكسر في راء وذلك قوله فقط كسر راء فحسب
الكسر الى الراء من قوله ان غيرها من الحروف المكسورة قبلها فيها

كما اذا قلت من الدلطب او من السلم او من الحراء ونحو ذلك فلا تميل فتذكر
والنون. فهو ان شئت اخفيتهما في بعض البابين لما فيهما من التكرير من مكان الكسر
فيهما كسرتان وتقويت على امالة الفتحة فقلبتها الفا كما امالوا الالف
قبلها الالف لان الفتحة من الالف **قال الدمير** في باب ما يمال
حرف لا يعرف له التكرير الذي فيه ولا اختصاصه باحكام ينفرد بها منها
انه في بعض الباب من امالة ما قبله اذا كان مكسورا وحمله فتحة
ومن ذلك امالة الذي [illegible] فيما تقع حرف الاستعلاء من اجل الكسرة او مع
معنى [illegible] الراء لكنها اختصت في بعض المعنى وفي ما اختصت به
في بعض الباب بخلاف غيرها من الحروف **والموضع الثالث** ان تكون
الراء متطرفة في اخر كلمة وبعض الغير فيه شيئان احدهما انها اذا
كانت مفتوحة متوسطة فلا تمال الا قبلها وان كانت مكسورة فلو قلت نعم
مستمر او [illegible] او نحو ذلك لم تمل الفتحة لاجل الراء و
كذلك ان كانت [illegible] من في اخر الكلمة فاذا
قلت عملت عمل رباح لم تمل فتحة اللام على مقتضى كلامه **والثاني**
ان الراء متصلة مع ما قبلها في كلمة واحدة اذ لا تكون الراء في اخر
كلمة [illegible] وما قبلها من بعض تلك الكلمة فلو كانت منفصلة نحو
عمل رباح او [illegible] ونحو ذلك [illegible] لم تمل [illegible]
[illegible] ومثال ذلك من [illegible] ومن [illegible] ومن [illegible]
[illegible] ومن [illegible] ومثل [illegible] لقوله [illegible]
[illegible] مواضع [illegible] الا [illegible]
[illegible] الفتحة [illegible] نحو [illegible] والفصل
بينهما [illegible] او [illegible] ان يكون [illegible]

نحو



نحو من عمرو ومن بكر ومن عمرو وما اشبه ذلك **قال سيبويه**
وتقول من عمرو فتميل العين لانها ساكنة ثم قال بعد هذا
وقالوا [illegible] كما قالوا من [illegible] فلم يعتبر حرف
[illegible] نحو من [illegible] ومن [illegible] وما اشبه ذلك
وحكى سيبويه عن العرب [illegible] كما قالوا من الكافرين
[illegible] اذا كان [illegible] في المنفصل [illegible] المتصل [illegible]
[illegible] امالة مع [illegible] كان [illegible]
كان [illegible] فلا تجوز الامالة فلو قلت [illegible] او [illegible]
او [illegible] لم تمل [illegible] الفتحة من الكسرة [illegible] مع [illegible] كما
ان الكسر [illegible] الا في [illegible] وبعض [illegible]
مال [illegible] من [illegible] بعضهم **والموضع الثاني**
[illegible] او نحو [illegible] في اخر الكلمة [illegible]
[illegible] من [illegible] عمل رباح [illegible]
[illegible] رباح [illegible]
نحو سيبويه [illegible] الامالة في [illegible] الا انه
من الامالة نحو [illegible] ومن [illegible] الامالة فيه
[illegible] الامالة [illegible] سيبويه [illegible] من [illegible]
[illegible] امالة [illegible] وهذا [illegible] لا [illegible]
كان [illegible] امالة مثل [illegible] مع [illegible]
[illegible] معنى [illegible] فاسم [illegible]
المنفصل **والموضع الثالث** [illegible]
في [illegible] الامالة [illegible] وجود الراء ومن [illegible]
[illegible] ساكنة [illegible] مثل سيبويه في باب ما [illegible]

من الحرف ومن موضع الراء بعدها مكسورة ما عثر على الراء في التنزيل
دون غيرها ذكر المسطر بدار كالتيها على ذلك مثال الحركة في الراء. ومن
نحو الحرف مالبعض عن بها علو ذلك وضع بين عليهما فلتفت له ولم
افتح في باب الحروف المائلة التي كانت التي قوة ذلك المعنى حتى
جاء بالراء لكونها بالتكرير بحروف انف وهو جميعا بقوة الى الفتحة
بعدها منه لغة الالف وانت قد تميل الالف لكسرة من غير راء نحو عالم
ومالي ما اذا جاز ان تميل الكسرة في غير الراء الالف مع ملكها ان يحا
او تميل الفتحة بلا بها كان ذلك في الفتحة اهيمن لعلمنا عن الالف
ما اذا اتى في الا قوى كان انا فيها في الا ضعف اخرى فجعلنا مثل
من يعلم ومن يعمل كم هذا الفعل سريعة ولكنه من الراء
لكونهما **قلت** يجوز ما قلته اعتبار من حركة الالف فتحة
نا. تحسب ونحوها ولا را. فعناك ما نعم ابي ما ذكرة وهو
نحو على صفة الامالة فيها البعض غير راء وقد نسبه لسيبويه
وله في موضع اخر من الفرق امالة اشد ان يعني الا تكف تجعل
الفاهم الراء. تبرك من مثل الامالة **والموضع الرابع**
انه لم يذكر حرف من حروف الاستعلاء بعدها وقد كان موضعه ذلك
لان الراء المكسورة في هذا الموضع مع حروف الاستعلاء ما لم
حال بينهما فيها عن سببها الامالة وذلك اذا وقع حرف
الاستعلاء بعدها نحو من الشرق ومن الغرب وان اقبل
مثله قبلها فيها نحو الشمس والقمر اذ يلزم فيه التصعد
بعد التسفل ومن نحو النسكر اذا قصد له وحال بكسرها فيه
عن التسبب وذلك اذا وقع قبلها نحو من الضيع ومن القطر

ومن



وبالجعظر ومن الخ ومن الصعق ومن العصر ومن الغرم وما اشبه ذلك
ما لا امالة فيها البتة ولا اثر فيها لحرف الاستعلاء **والجواب**
عن الله عنه اضرابه ولو جعل العلم فيه ومنه المنفصل يجري على
السماع لانه سبب يجري مجرى ضعف كما كانت الكسرة المعترضة
لا تمنع الامالة وذلك ضعف فان ولي حرف الاستعلاء لم ينحط ولا
تشك او مثل هذه المتمثلة داخل تحته ما ذكر اذ لم يعتبر العارض.
من فتحة فيجعل على كل ما ذكر في الباب من الله سبحانه والتسبيبات
وقد تقدم بيان هذا الذي يعجب في موضعه ونحو هذا يجاب عن
الرابع فانه من ذكر ما يمنع من حروف الاستعلاء وما لا يمنع
وتقدم ان المستعلي اذا تقدم على الراء المكسورة لا يمنع كطارد
وخارج وقد نقل سيبويه هذه الحروف هنا منه لتنهما اذا
كانت مثل الاطاء وبعد الراء. واما اذا اتى في حانه يجب
التسبب كما قال في مارق ونا عن مطول لها فيها فلم يذكر
في ذلك انها لا له وانما ذكر ان فيها لتقدم ذكره وعلى هذا
لا اشعار للمثال البتة لانه مع التنعم على ما يتم الصحيح ومن هنا
هذا نحو الابطال اذا كانت الفتحة على الراء والكسرة على الراء
فلا يرجح الامالة وانما ذلك للراء المكسورة تمنع الراء
وان الفتحة عن كسر الامالة فتميل نحو بشرر ومن الضرر ومن
السرر ونحو ذلك وهو مقصور على قلبه في هذه الامالة عن التفخيم
يجوز اما التثنية فان غالب الامالة فيها مع تطرف الراء. فلا علم
ان الراء كانت الراء فيه متوسطة فما يجمع مطلع العجائب
عليه ما خرج عن الغير يا تنزاه المتطرف واما الثالث

فالذي ذكر الشيخ رحمه الله ان ذلك مختص ولذلك مثل بنحو ابن عمرو ومن مثله
تحسب على انهما لم يسمعا من العرب وانما هي من باب كنهم حرف
المضارعة وانما نقل انهما من باب الامالة من اتبعا رسمه فالغا ثم جرى
على من ذهب الغاسر وكاف وسيبا وسيبويه ونحو بعه وكلامه

معطوف على كلام متعلق

وقوله هل ذهب الكلب من فاء التمثيل فالله يسر فعل مع الالف من
من الفعل متصله وهو على حرف الموصوف اي هل الالف مرادا بسم وهو
بمعنى ان خف ونكب جواب هل وهو من تصغيره منونة كذا في
رفعهما عنهما والكلب جمع كلبة وهي المشقة في الشتاء والنتاجية
منه فكان الفا لم انه حتى تنقله بكم بريد هل الله بسم الله تكن
منونة تزيغ عنك المشقة والتعب فيه وهو حركة ما ربه في
كلام من امر الوصل والوقف قوله فالكلام الذي يليه بها الالف تنبيه
في وقف فقول الشيخ الثاني من ابيهما في امالة الفتحة وهو
دفوع بها الفا نيه بعد مرسها والذي يحتمل ان يكون صفة حرفها من هو
مبنيا للمفعول ذكره ونحو الفتح ويحتمل الفتح الذي يقع قبلها.
الفا نيه في الوقف بها الا بعد ما كما يمالا اذا وقع قبل راء مكسورة
ويحتمل ان يكون الموصوف نحو الحرف على الجملة كانه قال الذي
يقع قبل بها الفا نيه وبول على نحو قوله بعد اذا ما كان بعض التعب
فانما الظاهر ان يكون الله يستثنيه من التعبير من الموصوف بالذي ونحو
النحل من الكلام لا يصح كان يراد بعود على حرف ونحوها وقع عليه
الذي ووصف بها الا لو يكفي فيه انه لطوله امالة على العرب في
المراد فاتبعه لان امالة الفتحة امالة للحرف الحركة بها **قال**
سيبويه وسمعت العرب يقولون ضربت ضربة واخذت اخذة

م

ثم علل ذلك بانهم شبهوا الها بالالف فاما لما قبلها كما امال ما قبلها لتب
ولم يجعلوا الف التشبيه لكون انهما تشبهتا بالالف الفا نيه وذلك
للتشبيه اللفظي والمعنوي اما المعنوي فمعنى الفا نيه الذي دل عليه د
كلها حرفهما واما اللفظي فلان كلها حرفهما اذ ولا ما قبلهما لا يكون
مفتوحا ولا فيهما عنهما في المخرج ونحو افنا الحلق في الصفة ونحو الخفا
ولا كلها حرفهما في الوقف لما كان له يعقل الحركة يعتبر بحسنا وجه
من التشبيه بينهما. الفا نيه والالف الفا نيه والثلاثة انها حروف منها
وجب ان يكون فتحة في الوقف لانها في الوطا ومخرج الفا ما بين طرف
اللسان واصول الثنايا فقوا خلف المخرجا واختلف الصفة ايضا
والفا محركة خلاف الالف ما ذا تعين في الوقف صحتها من الالف مثله في
الوقف ولا امالة فيها لغة ثانية للعرب كما ذكر سيبويه **قال**
الشيخ في امالة ما قبل الها في ضربة ونحوه لغة ما تتبعه في البصرة
والكوفة والموطوها في بعضها وهي البها. فعلى هذا عليهما الا امالة
يعتبر في **احسن هاء** في الفا نيه نحو ضربة ونعمة ورحمة
واخرى والحلة ومنعة وتركيب ما التشبيه فاذا كانت للحا نيه
فلهما لم يكن التشبيه بالالف الفا نيه فان لم تكن للفا نيه
فيبطنها في امالة لانها تقتضي معنى وهذا نحو المفعول
المنفعون ومن ذلك ايضا ها الغر ان اذا طالها. السكت للكسا
في امالة نحو ماليه وما هيه وحسابيه ونحوه قالوا والبه
دفعه تعلبة واجار ابن الانباري وعلل بالتشبيه اللفظي الذي بيني
بين الهاء. وبها الفا نيه في الوقف **قال** بعضهم ونحوا
عمرو مثل امالة كتابيه في التنزيل فالكلام يثبت امالة

لهما. الاستعلاء لتفخيمها والتأخر عنهما في الوقف ومن نحو ابغض وجه
اختصاص ذلك الامالة بالوقف وقوله اذا ما كان غير الف مخرج لمثال
قبل الهاء. يعني ان ما قبل الهاء. انما يمال اذا لم يكن الفا كالفتاة نحو
فتجليه فان كان الفا فيقتضي مفهوم الشرط امال الهاء. لا تخفض امالة
في ذلك الالف ومن المفهوم صحيح فان الهاء. لما نحو ملفنا كما ان كان
معهما ما يقتضي امالتها ان مثل نحو مرضاة ومزجاة ونحو ملهاة وان
يقف على فتحهما نحو قناة والفلاة اذا وقف عليهما اللام وان
كان والصلاة وما اشبه ذلك ومن نحو الكلام على ذلك ومن
التقسيم على ان من قول الذي نحو اليه وحمل كان عليهما ما ان
كان الفتح كانه قال كذلك الفتح الذي يليه ها التانيث مجمى
كان لا يعود على الفتح لفساد المعنى بل على الحرف المجموع
من بينها والكلام ونحو غيره لا من الضمير يبغي التفخيم
مقتضى كلامه في مقتضى الامالة وذلك انه الكلام فيها القول ولم
يستثن فيها شيئا فيكون فيه في بادي الراي محتملا لاخرتهما
الحمل الثاني في كلامه ولكن مقتضيه القياس في هذا الموضع
وهو ان يجري حكم الامالة فيما قبله حرف من حروف الاستعلاء
او الراء. او غير ذلك من غير استثناء. نحو حقه وبررة وقبضة
وبسطة وعظة ونشأة ومرفة ومنخة وحصة وما
اشبه ذلك وانما كان القياس مقتضيه لهذا لان امالة
الهاء. هنا محمولة على الامالة للالف الثانية وقد تقدم ان
الالف الثانية كالالف المنقلبة لا يمنعها المستعلي الذي قبلها
على ذلك يكون ما حمل عليها الالف وانتم جبر حملوا الالف التي في

على



حمل الالف الثانية امالوها وان وقع قبلها المستعلي نحو راسب
عليه هكذا. سيبويه مع امالة عمنا رحله ونحو ذلك مما سمع
امالة وسمع لا استقبلوا على ان لا امالة فيها بالحمل على الالف الثانية
ممكن ذلك بها. الالف الثانية كلام الناظم قابل لهذا الحمل وجار على مقتضى
قال فصل من نحو في امالة الفتحة لكسرة الراء. وان
المستعلي فيها كما ان اذا وقع بعد الراء. وعين كما اذا وقع قبلها
على حد ما رسمه قبل في امالة الالف ونظير كلامه بهذا لذلك فلا برهن
حمل كلامه بعضا على ذلك التفسير ايضا وان كان كلامه على عمومه نعم
صفا عي وله فيما ومعمول حفف نصره بعض الشيوخ بان التفسير
في بعضها الا طلة وما ذكر ان هذا عمم مستغنيا امكان بحمل على
استثناء. وقد ان يستعمله ويسوي الحمل الثاني فيقول ويقول فاطمه
وبسطه وغلطه وصبغه وصرفه وحرفه وغير ممال لكن المستعلي
وكذلك الراء. نحو بررة وكدرة وعمرة وبنى طر نعم ننقول التي طرحه
الجهاد في مذهب الكسائي. وان لم تكونوا بغامر كل وجه لكنهما
يسعفون كلامه اجيبت عن هذا بان في كلامه
ما يعين الحمل الاول وهو قوله اذا ما كان غير الف وبيان
ذلك انه انما اتى بقوله كذا الذي تليه ها التانيث والذي صفته
عموم مكان يشمل التخصيص بها نحو كما ضابع السؤال
لولا انه عم ما عدا الالف بقوله اذا ما كان غير الف ان يحبس
في جميع التي وجب الوقف فيها قبلها. الالف الثانية ما يخرج عن حكم
الامالة غير الالف فخرج بالتخصيص عن هذا المعنى عن حكم
التعميم نحو ونعفو على الحكم في التعميم في المستعلي

وغير ما عدا الالف والياء فلو جعلناه على عمومه فيدخل فيه السهو المعدول
استثنينا. حروف الاستعلاء والراء. خاصة لكان رجال من مذهب
النحويين وكان رجال ابن خالويه من مذهب القراء اماما فى وجه على مذهب
النحويين ومن كان منهم واماما فى وجه على مذهب القراء فان مثل ما
انما ينبغي عند القراء من مذهب الاسماء. فى الامالة وغيرهما
للقراء فيه لكن بعضها ومنها بعضها من غير امر الخالفة موافقة العباس
ومن فيها اظهر رواية رويت عن الكسائي. فى تفخيم بالتجسيم فى
جميع الحروف فانما انهم استثنوا الالف وظاهر بعض ابن مجاهد
ومن التفخيم عند ابن نافع واعلم انهما على ثلاثة اقسام
فمنها لا يمال البتة وذلك حروف الاستعلاء المصمتة ويزاد
عليها ثلاثة احرف وهي الكاف والعين والحاء. فلو الامر لكان
له من خاله فعاليها والعين والحاء. عند الكوفيين من حروف الاستعلاء
ويجمعها قولهم خص ضغط قظ وقسم ثان ما كلام
وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها بيتا مختصر
ومنها ما لا يمال بالا حال ولا بعد ان حرف يجمعها
هيا اكرم منها الا انها فطلعها كسرة او ياء ساكنة او ساكنة
فعله كسرة ونحو فيها ونحو ذلك هذا من مذهب القراء ونبسط
واحرف من الطرف بعض وموافقة لما ذكر في السهو العلم لها بحال

## التصريف

هذا العلم من الشطر الثاني من شطري علم النحو ونحو
اعظمهما واشرفهما عند اهل صناعة النحو ولما فيه من العبارة
الدائرة عليهم في نثرهم من كلام العرب ولا جل ذلك فيه تخفيف

من



من اهل النحو بين التاليف على الاستعلاء والمازني والمبرد وابن جني
وغيرهم من لهج به واعتنى بالنظر فيه وقد اطنبوا في شرحه لما
هو من ذكره في مواضعه ولم يجد الناظم التصريف وكان من حقه هذا وقد
حده في التسهيل بانه علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من اصالة
وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك فقوله علم هو الجنس لان في
اذا التصريف المراد هو من جنس العلوم وقوله يتعلق ببنية الكلمة
هو معرفة ابنية الاسماء والافعال واعتراض ومن تلك الابنية
موضوعة وربما عن جا بحوف ذلك وما هو فيها من حروف من زيادة او
نقص فيه وكيفية بناء ما يبنى منها الى طول المقياس فيها او
مسموع للمغرب والا منها ونحو ذلك وقوله وما لحروفها
من اصالة وزيادة اي وما لحروف ذلك انما ينبغي من اصالة يعني
حيث تكون اصولا لا زوائد او زيادة يعني حيث تكون الزوائد
في ذلك انما يعني ما يزاد وما الذي يزاد وما الذي لا يزاد وقوله
وصحة واعلال يعني بالصحة ان الحرف يحل موضعه لا يطرا على الحرف
في بناء من ابنية الواو في سواد واسود وبالاعلال التغيير
اللاحق عن موضعه اما طرا كالواو في قام واقام وعاد يعيد او
الحرف في باب هو موقوف ونحو ذلك وقوله وشبه ذلك
يعني كالقلب والنقل فانه لا يقال والحذف في جمع نافذ
وحذف واو يوعد ونحو تعود ونحوه وما اشبه ذلك
فيه سوى مثل اجزاء التصريف قد نبه عليها ومع ذلك
كله هو علم التصريف والكلام في هذا التعريف مجال ارتفع
وليس هو المقصود هنا فقالا انه لا يتعلق ببعض الناظم وانما

تعلق بكلمة منه تغيير لفظ التصريف على الجملة قبله جاز لك ان
به ثم او في الحقيقة لفظين فهما الصرف في قوله من الصرف [illegible] والتصريف
في قوله بتصريف صورة الظاهر انه اراد بهما احوال الكلمة في هذا
واللفظ المصطلح عليه انما هو التصريف لان الصرف ما استعماله لفظ
الصرف بمعنى الاصطلاح اعتبارا بحال المعنى وصرف الى مصدر التصريف
[illegible] في صرف الى مصدر الصرف وانما سمي هذا العلم تصريفا
من التصريف الذي هو التقليب تقول صرفت الرجل اذا
قلبته تنقلب فيه بالزيادة والنقص. وصرف اليوم تقلبها شمالا
وجنوبا لانه من حال الى حال فهذا العلم فيه [illegible]
اخر اتهما [illegible] متعلقة [illegible] التصريف [illegible] الوجه
ذي في الانواع العربية مثل العرب ضرب يضرب وضارب ومضروب
واضطرب وما دار مثل ذلك تصريف الصور الذي هو الصرف وما
يتعلق بها [illegible] هذا العلم فيتعلق بعوارض التصريف [illegible] في الزيادة
والنقصان والصحة والاعلال وشبه ذلك فعلم العلم
المتعلق بهذا التصريف تصريفا تسمية له باسم متعلقه
الجهة الغالبة فيه فيما يزنه وهو النحو. [illegible] كلام العرب
بالقياس. مثال بعضهما والتصريف في الكلام بنحو من صرف
العرب والذي هذا المعنى داخل فيه وعمدة حقيقة التصريف
المبوب عليه اذ قال التصريف هو ان تاتي الى الكلمة الواحدة
فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك ان تاتي الى ضرب
فتبني منه مثل جعفر فتقول ضربب ومثل قمطر ضربّ ومثل
درهم ضربب ومثل علم ضرب ومثل ظرف ضرب فهذا الذي

الى



التي تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة [illegible] بعبارته وعلى ذلك نص
في كتاب [illegible] والعرض [illegible] بان التصريف على غير
اخر منهما الا ادخاله فيتفقه في كلام العرب ولما تداوله بعد ومثله
لما ذكر في [illegible] ان التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه
ومثله بان يبني من نحو [illegible] مثل [illegible] مفعول [illegible] ونحو
ذلك مما [illegible] راجع الى معنى [illegible] الصحيح وربما جرى
المثال [illegible] مثل ذلك ما [illegible] التي ذكر انما هو من معنى التصريف
المصطلح عليه لكن على تحديد [illegible] ان يطلق عليه صرف
[illegible] عليه اصطلاحا فانها لا تحمل على هذا
ما [illegible] يرجع الى تقسيم كل واحد منهما ولما قال

ش

ضرب وتقسيمه [illegible] هما سموا التصريف [illegible]

ف[illegible] اولا موضوع علم التصريف وموضوع كل علم ما يبحث
في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كما تقول موضوع علم العروض الشعر
وموضوع علم اللغة مفردات كلام العرب وكذلك تقول موضوع
علم التصريف الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وما ليس بالاسماء
متمكنة والافعال متصرفة فليس بموضوع له فالاسماء المتمكنة
والافعال المتصرفة يبحث في هذا العلم عن عوارضها التي
تلحقها في التقلبات من الزيادة والنقص والصحة والاعلال
بالقلب [illegible] وما شابههما [illegible]
وشبه ذلك [illegible] ان التصريف لا يدخل الحروف [illegible] ولا يدخل
ايضا فيما اشبه الحروف [illegible]
[illegible] التصريف فيهما [illegible] لانها مجهولة [illegible] موضوعة [illegible]

لانها مجهولة الاصل عوض عنه وضع ربما اصوات لا تنقلب الفا
العين واللام اذ لا يعرف لهما اشتقاق ولا تصريف فلو قال ان هذا
بل ما مثال فعال او فعول او فعل او نحو ذلك من الفعال تنف
منقلبة عن الف اذ لا يمكن مثال بقوله او تفعله بالتسمية او الاسم سمية
مجتنبين من جهة تشابه ربما الاسماء المتمكنة من التمثيل بالفعل ما
وبني على اصلها من الحرفية فلا تصرف ولهذا المعنى المعتبر كانت
الالفات في اواخر الحروف اصولا غير زوائد ولا منقلبة عن واو او
ياء نحو ما ولا وحتى وما وشبهه فلا نقول ان الالف فيها منقلبة
عن الالف في عصا ورحى ونحوهما لانها لو كان اصلها الواو والياء
لظهرت لسكونهما كما ظهرت في مثل كي واي ولو واو وهلوا
اصل الف الواو لغلف من كما طلقت لواو كي ان الياء لغلف عن كما
فلف كي لانهما انما تقلب اذا كانت متحركة وقبلها مفتوح على
بانه في موضعه او نحوه التصغير ومنع الحروف بما كلفه كلام هلا وبل
وذا الفرق ونحو ذلك التركيب منقلبة وابدالها قال فابدلها ربما الف
في اواخر بمعانيها بوجه لا الزيادة وربما قالة انما نعرف بالتصريف
والاشتقاق والحروف لا يكون ذلك فيها فعرفت في الحروف ونحو
ان التصريف واحكامه لا يدخلها **وانما** ما ان تشبه الحروف
فهو منحصر في صنفين من الكلم **احدهما** الاسماء غير متمكنة وهي
التي تشبه الحروف من جهة من الجهات التي تقدم ذكرها
في باب المعرب والمبني وهي اربع شبه معنوي وشبه وضعي
معنى الحروف كاسماء الشرط واسماء الاستفهام ونحو من ومتى
وشبه وضعي وهو ما وضع وضع الحرف في كونه على حرف واحد

او على



والعلوج وهو ما بينها حرف نحو مثال ما هو على حرف واحد الفا
في حيثما وحيثما والكاف في ضربك ومنك ولك ومثال ما هو
على حرفين وهو ما بينها حرف نحو ضربنا وضربنا ومنا وبنا وهابه ضربها
وذلك مما الا سمية على اوجه كاملة وشبه افتقاري ونحوها
كان مفتقرا الى غيره في بيان معناه كالاسماء الاشارة والموصولات
والظروف ايضا مما فيها اصل وضعها مفتقرة الى ما يبين معناها
وشبه من جهة عدم تصرفها كالنائب بالعوامل مثاله مه وصه
ونزال ونحوه وما اشبهه وسماه اسماء الافعال فجميع هذه ما يشبه
الحروف لا يدخلها تصريف كما قال انها منزلة منزلة الحروف
الا ان الهمز وان في وفاد وهن سواكن ربما ... كحمل ومل وهن وكم
ومن ومن ونحو ذلك تصغيرا وتكسيرا ... في متى واذا وانى واما
في اما ك وانى وجميع ما فيه الف منها الا عين منقلبة من ياء
ولا واو وكما ان الالف في متى وكلا غير منقلبة ايضا وهمزة ربما اسماء
تشبيه الحروف كما قال من كل وجه **والصنف الثاني الافعال**
غير المتصرفة ومعنى انها لم تختلف ابنيتها لاختلاف ربما زمنه
نحو ليس وعسى ونعم وبئس ونحو الا ربعة انما ادعو كم
فيها افعال الخبر بما بعضوا هنا ربما افعال هلا اصلها وان ... كان
الخاص كفروهم انها حروف معنى وبعلامها ومن جهة المعنى
وكذلك ليس ولما ونحو ذلك عن ليس انهما حرف اعتمادا على معرا
دخولها لما وكذلك سماع ربما مجالس في الحقيقة نوال على معنى في
غيرها مما كانت مثلها في امتناع دخول التصريف فيه وقوله
بري اصله بري محذوف العين مضمر ومثل مغرابه الكلام شاذ

من كونها نحي. ونحو من ذلك قليلا وهي لغة وتحتمل أن يكون
مبنيا في كله مع معتلة ما ضعفا سهل تقديره وقف عليها بالاسكان
وهو موضع لفعل يريد لك من كذا ويريد من الرجز بناء **ولما**
نفى التصريف عن بعض من الفعل بقى ما عداهما من حيث التصريف من ذكره
ونص على ذلك فيه بقوله وما سواهما بتصريف حري ومعناه
فلو قال أي حري بكذا وحري بكذا وحرا به أي خليق وقمين
وجدير به وحقيق وقمن وقمين كلها بمعنى واحد ويعني أن ما
عدا الحرف وشبهه من الكلم من حيث التصريف والذي هو سوى ما ذكر
نوعان **أحدهما** الأسماء المتمكنة ويعني المعربة نحو رجل وفرس وكتاب
ونحو **والثاني** الأفعال المتصرفة ويعني المتصرفة أنها يتبعه لاختلاف
أزمنة نحو ضرب وخرج ومات ورمى لأنك تقول ضرب ويضرب واضرب
وخرج ويخرج واخرج ومات ويموت ومت ورمى ويرمي وارم وصل
انتهى فيه من النوعين وقع الغزالي في علمها أنتم بالأصالة والزيادة
والصحة والإعلال ونحو من العلا والقلب والتعويض فنقول ضرب وزنه
فعل وحروفه كلها أصول ومات وزنه فعل وأصله موت تحركت
الواو فيه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ومن ذلك يموت الياء
فيه زائدة لتقول على الوحي أنها ... وكذلك تقول في الأفعال وهذا مثل
ذلك في الأسماء أيضا فتقول زيد وزنه فعل وهو ثلاثي كله أصول
ودار وزنه فعل وأصله دور تحركت الواو وانفتح ما قبلها
انقلبت ألفا وسماء وزنه فعال والألف زائدة والهمزة
أصلها الواو لأنها من سمة من سما يسمو فانقلبت همزة
لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة وكذلك يقال في الأسماء المتمكنة

ولك

٧٧

لك أن تنظر في اشتقاقهما وتقضي فيهما على ما تقتضيه صيغته من وزن
أو شبهه. إنه تعالى معجز طمح في التصريف بعض من النحويين وأشباههم
من النحو عموما وتبعوا أن على الناظم تعاد ذلك من أوجه سنة **أحدها**
أنه أغفل إخراج الأسماء الأعجمية عن حكم التصريف والقياس فيه
عرضها من أيضا من اللغة لا يدخلها التصريف كما لا يدخلها اشتقاق
**قال** ابن جني ما ما الأسماء الأعجمية مجهول حكم العرب لا
تمتنع فيها من التصريف والاشتقاق وذلك نحو إسماعيل من الدفعة
أدعى بينة قال والذي إذا صار من كلام العرب لا يكون فيه الاشتقاق
ولا يسوغ فيه التصريف يعني التصريف العربي مع أنه عربي
فالامتناع من هذا الذي يعني به أحرى لمعرفة ما بين العجمية والعربية
الثاني أنك لا تقول إلا أنه علم ولا لاسم عجل ونحوهما اشتقاقا ولا
تصريفا كما لا تقول لعمر وعمرو ونحوهما لا من هذا وأصل ذكر أو من أين يقول
أو ملتبس من قوله تعالى ومن مثله تعالى فيلتبس الجمع من ... ربتس
من [illegible] النحو وأدب رتبها من لح ويعقوب من العقبى والعقاب
فقط إذ لو كان ذلك لكان عربيا مشتقا ولوجب الصرف فيهما لكنهما
لا تنصرف فلعل ذلك إلا اتفاقا الذي في قول الناظم **فقط**
تنبيه إن أيا قابوس أو عمرو ولم قرأ على زيد من أي يسمى
ما كان من [illegible] التعريف لا نحو لا لأنه [illegible] جار [illegible]
وعامر من العقلاء الملتبس لا صرف يقول العلم إبليس وإسماعيل
فيها مثله ومن [illegible] لما لا تمكنه ذلك [illegible] يسمونه وفي وسم
انتهى ذلك قال ولكن يقال النحو كان شبه الأسماء من ذلك
الحرف لكان حكمها كيف وكيف كما أن يسموا وحتى لو سمي
بهما لكان من أعرابهما كيف وكيف وإذا تثبت هذا وما دعا الأصالة

والزيادة في حروفهما والحذف وربما علة او القلب وربما بدا الغير صحيح كما انه
يسوغ ذلك في الحروف فهو اوجه مما يريد على الناظم لانه لم ينص على
لغير الحروف اذ لم يتصرف في الحروف ولاجل ان تشبه الحروف اذ ليس فيهما
وجه من وجوه تشبه الحروف وانما تشبيههما الحروف فيما في امتناع
التصريف لا في غير ذلك وربما كانت مبنية لما مبنيا لشبه الحروف
من الاسماء اي بعينه **والثاني** الاسماء الموغلة في البناء لم تستعمل
مركبة لا يدخلها تصريف ولا تمثيل بالفعل . والعقبو واللام وماذا حرف
على ذلك ولا يحكم على شيء من حروفهما بالاصالة ولا زيادة ولا انقلاب
عن شيء لانها اشبهت غيرها في تشبه الحروف وانما هي
كالتكلم بالمعجم اذ المعربة اذا وقعت كلمتها نحو اخوانها رملة شبه
اربعة حسنة وسمار اخوانها مجهول تعرف ذلك زيد عمر في ضاله ما
تشبه الحروف من هذا وكذلك اسماء حروف المعجم الغلاة تنعم نحو
الف جيم دال الزاي كاف لام ميم وما اشبه ذلك وكذلك التسمية
يعني ايضا ولا يحكم او معادل فيهما انها معينة لا زال الفعل . والرابع
هما رصرا حكم في المركبات لا من احكام المعجمات من حيث او اجتمعا
ماذا لم يتصرف من الحروف ولاجل انها تشبه الحروف فيتعنى كلام
الناظم في عدم التصريف فيهما لقوله وما سواهما تصريف حتمي
وذلك غير صحيح بل التصريف فيهما ممتنع لانهما كالاصوات المنقطعة
وتشبيههما بالحروف مفقود وما تقدم فيه اللغات من انهما
تشبيههما من ذلك تشبيهم غير موجب للتصرف بكماله من وجه في
ورابعة تشبيهها بالحروف كما تقدم . انما **والثلث** — الفعل
او الحروف فقد دخلها احكام التصريف من الزيادة والحذف وربما قال
وغيرهما وان لم يكن لها تمثيل بالفعل . والعقبو واللام نحو ذلك ابدا العين

العين

٧٨

العين من ها . حتى نحو عتى قصو من الاسماء من نحو الى نحو من لدى ، الرعنة
اعون نسبة صرف من فرمعا مثل لغة البيت وو غير ، او نحو . لغة مع
يرى على حج . ومن نحو اباي نحو . ويقول من ظرب قيما رضا
ومن قال لان الالف لعله ربما ونين انما زايدة لقولهم عل ابا ما الحروف مكتفي
نحو حرف الالف من ها . في قلم وحرف الف ما جاء في قال لو الام والنه
ونحيفة رب نحو رب تصغيرها لعيب بحيث وكذلك ادوات
والاكوكا وكذلك قالوا في منزل من مزيد وسو وسوا وتسمى
في سوف وكتبتي من هذا وكله من باب التصريف بمعنى الوضع دخله
من اول تشتقا ومنه على مذهب ابي حنيفة اذ جعل مادة ز ع م
جارية كلمة الله تشتقا وعلى نعم حروفا بيان والتصريف
وجعل الحمة والتنجم وربما نعم وغير ذلك راجع النفي وكذلك
مثل جعل التنجيل والتحميل وغير ذلك من المستعمل في مادة
ب ج ل مستعملة من جمل بمعنى نعم وكذلك هكذا من قولهم سما
كذا من لغة في ابي قلت اي لو لا وانشا . من هذا النحو
والتصريف النحو تابع لهذا بل هو مكتفيه بجعل الناظم الحروف
بها من التصريف ومن طاهر مع هذا . ثم مثنى **والرابع**
ان تشبه الحروف من الاسماء . فقد دخلها التصريف واحكامه
الذي او مثوها والتي والتي فقد دخلها التثنية والجمع
والتصغير وتبع ذلك من احكام الزيادة والحذف ما هو
معلوم في ابوابه ومن قال لو انه ذا انه فعل من مضاعف الفعل .
وانه محذوف اللام وهو مع ذلك مبني لشبهه الحروف واسم
اصل الشعار اذا والنعم من الفعل . ابن لناه من الواو وكذلك
قال ابو اسحاق وه اباك نعمه لما شتقا من ربما ونفي

وعلى الحكاية والمعنى فيه فقط كقولك تعبر مع انه مضى منه وبقي
لون في الوقت والزمان مقرون من الزمن وفي زمانه مقرون من الملابس
وان الذي يستعمل من الله. والتسميط خرج من انواع الاجال ومنه
مقرونة من قبلها اذا كانت اسما نص عليه الاجماع ولذلك نقول
اذا صح انه من قبيل المضمر وكذلك فعلوا فيه من قطعت اي
منقطع للاحرف وكذلك ما فعلته قط اي فيما مضى وانقطع من عمري
ومن اجل ذلك تعرضه الاشتقاق وفي الاصوات فجعلهم لهم هلماث
بالاستلال خلف لهما معلولا وكذلك نعماث وهاهاث وتثنيه ذلك
والاشتقاق والتصريف منه اجنبيا وحيث دخل احرفها دخل
ذيل اخر بحرف الالف اما وغوص ماذا وقطف فلقف اما زبيب
ما وقع فيه خلف اما وعلى ان ما معا تثنيتهما في الحرف ان اذا وقع بعد
ها نحو هاتا نحو انا اجمع واعف واذا تضعف امثال قولهم تكم
نجمع به وهو يقول حرف وشبهه من الحرف حتى ما بعد الرابع تعا
وفيه انشاء. فما سبيل لا تفقهم فيها على السماع في نحو او في
التصريف ان اخلى الحرف والثاني مسر ان لا تعلل عنها
التعرفة من اقتضت وضعها من احكام التصريف للاسما التي تشبه
الحرف كما ذكر وهو الذي تجمع مع قولهم ان المبين اصلها اللبس
الوزن كما قالوا على في علم ثم الزمو معا الاسكان واوا فيه وحرف
العموم لبيعت من كونها حرف علة كما فيه وهو في بعضا وقلة
وقالوا ان الف عسى ما وان اصلها عسى بعد لعل عسيت
وقالوا اما تغلغل انها تترك فعلا وانفتاح ما قبلها ويجوز
امالتهما كما بيناه بحالة منه ومن الامعا التي يجوز فيها الامالة
فعل نحو عسيت وعسيتم وقالوا في نعم وبيس اصلهما

نعم

٨
79

نعم وبيس على وزن فعل مثل شهد وشهد بنحو لكنهم فعلوا بهما ما
يفعل بما كان تحرك هما من الفتح وان التسكين فعل وحلبهما حرف من
حروف الحلق كتشهد وشهد وشبههما من الافعال عند التصريف وهو مع
ذلك من جملة الافعال اذا كانت له من جملة نحو ما اعزاه وما ابهاه
وما اشقاه ويبني من الافعال ويجوز ومن جملة انواع من احكام التصريف
فيه مع ان الخاتم فراخرج من الاشتقاق. من احكام التصريف و
تقسيمها فيه فيما التصريف الذي لا فعال يحسب الازمنة من ذلك بعض
التصريف له جميعه ومن ذلك فيها وجوه اخر من التصريف ولا يشترط
في كون الكلمة متصرفة لا تخلو من وجه من وجوه التصريف وهو انتقال
وجودها في كلمة واحدة بحيث لا يجعل وجها لا ومن ذلك فيها فيهما لا
كله فيه ما ذكره والسادس شران تشبه الحرف على وجه يشبه
احدهما ان يكون في اصل الوضع كما تقول ان الضمائر والمبهمات
واذ واذا الشرط موضوعة على حرف على التشبه بالحرف وجعل فيهما
منو غلة في شبه الحرف لا تعرب ابدا الا باستثناء التسمية
بهما والثاني ان يشبه الحرف في الافتقار الى [illegible]
اصوله فيه حرف من اذا كان زمانا على اصله من الاعراب ويستثنى
من ذلك ان تعلق شبه الحرف كالمنادي والمبني مع لا والمبني
لقطعه عن الاضافة الا فانه الى معنى وما اشبه ذلك لا اسما.
انتهى ما قاله رحمه الله وامر الغنيمي فيه الذي يمنع من التصريف
او من جملة … لما انتهى فيكون على التمكين كما وجه من جملة
التصريف احكامه ويجوز … على وجه ما لا علة فيه
فيها وبالزيادة كذلك وبالقلب ولا بد ان وجه من الوجوه لا من
جهة ويجوز ما ليس فيه كان ذلك في الغاية وكلام الناظم يقتضي

انه حالة النطق لا بد فيه من حروف اذ قال العرب وتسمعه من العرب يجري
ولا شك ان يا زيد ولا رجل ونحوهما مبنيات ولا بناء عند الا التسمية
العرب ومن يعرف التسمية يعرف الانواع بالحروف في مواضعها فاقتضى
ان التعريب ممتنع او يدخلهما والبناء به جهة وبهذا ما نعو
**ولا يقال** انما اراد التسمية باطلاق فيه كلانا نقول المعرب لعلمه
مما يجيء بهذه الصفة ويجاز به في التسمية الا من سواء كان ويعلمه
من انواع الاسماء المتمكنة ولا شك ان المنادى المفرد والاسم لا المبني
معهما اسماء متمكنة **ولا يقال** انهما غير متمكنة الصفة فالاعتراض
عليه لازم **والجواب** عن هذا ان العجمي يتبع اللفظ فيه
بالنسبة الى هذا المعنى فان اللفظ يعرف النطق به فيه مشكل
وذلك ان العجمي يدخل في كلام العرب والعرب اذا تكلمت بما لم تتكلم
به على وجه تغير اما بتغليظ فيه وتبديل حرف او تغيير من الاسماء
الاعجمية الى حروف من كلامها وما تقول النحاة [illegible] علقته معا
فقياس العربية والنحويين واللغويين يسمون الحرف العجمي في كلام العرب
معربا ومن تخلف كثير منها الى ابنيتها حتى صيرتها كالعربي
اصوله ومنها ما لم يعرفوا على ذلك فيه فتركته وجعل المصير
ما اعرب من الاعجمية على ثلاثة اقسام احدها ما غير ووقع
ادركنا له والحق بابنية العرب والثاني ما غير ولم يلحق
بابنية كلامهم **والثالث** ما ترك على حاله في العجمية
فمن [illegible] قالوا درهم [illegible]
بار [illegible] واسماعيل [illegible]
[illegible]
ويلحق فيه [illegible] بالعار [illegible] **والثالث**

بخ

١٠

بحق خراسان وحمزة لموضع دلكم ومعناه الزعفران والذي كان من معناه
الزرد **قال العجاج**
كل امرئ مستبيتين تسمانه كزرفة الرفاد [illegible]
وقد يجوز بهذا المعنى غاية البيان مما كلام الاسبراع ما يختص
له وقال الفارابي يعني ان التعجيم على او ابو لواد [illegible]
الحركة كما يعجم في الطامة اذا قالوا معنى ونحو زمانه تعجيم مثال
[illegible] كما يعجمو في الطامة [illegible] يبلغون
به النطق وقال يبلغون به نطقا [illegible] مثل ذلك ثم قال معنى معلول
ذلك ما يعجم فيها بهم وما يلحق من التعجيم والابدال والزيادة والنقص
لما يلزمه من التعجيم فالحد ما ذكر الاسم على حاله اذا كان
موضوع فيهم كان على نطقا بهم او لم يكن فالمراد ما عجم العرب التي لم يلبس
موضوع معهم ولم يجيء على نطقا بهم ومثل جميع ذلك بما مضى بعضه
واذا كان لم يكن مفرد خالع كل منهم واستعمل لسانهم ونحو
فيه غير ذلك مما يحتاج اليه من جمع وتجنيس وتعجيم ونسبة ونحوه
مما لم يستعملوا منه كما يستعمل من الاسماء الا قياس التي من اصل
كلامهم كقولهم درهمنا الحجازي اذا كانت كالدرهم ورجل مدرهم
قالوا مزرج من الزرجون **قال ابن جني** وفيما يسمع يقول المزرجون
**قال ابو علي** ولكن العرب اذا اشتقت من الاعجمي خلطت
فيه **قال الصحاح** وهذا الا مستعملا من قوله
[illegible] سائر الاسماء من ذلك لما التعريب فيه اجراء
له مجرى كلامهم وان كان فعلة عنوان عمن لهم ان الاشتقاق من
اسماء الاعاجم فلما جاء ذلك كذلك قبلته من العرب بعد التعريب

للدرج

فيه داخل أحكامه عليه كما عمل سيبويه في ابراهيم واسماعيل حيث
حكم على الهمزة فيهما بحكم الزائد وحكم المبرد عليها بحكم الأصلي ومن نحو ذلك و
حجته أنهم يجرون الأعجمي على حكم كلامهم ما كان من أوضاعه لا ينفيهم كالواو
حكمها وإن كان في الأصل خارجا عليه أحكام ما قارب بناؤه من أبنيتهم ولذلك
ادعوا أن من المبرد في ابراهيم واسماعيل الخطأ بين الفساد من الهمزة
في نحو هذا الحقه لا أنه كما حصل ما لم يدل دليل على الزيادة وبقي
الأعجمي مع هذه ولابن جني في كتابه المنصف على هذه المسئلة كلام
هو أشير نظام من كلامه المنقول فذلك فمن وجود ذلك فمن تكلم على هذه
ومن يومئ من الأسماء الأعلام وأنه وأنه فيما سماها مراد ومراد فقال ما
قلنا ان نحو ابراهيم الأعجميا والحكم ببيان بيمثل ابن جني حيث فيهما
ما هو العرب مثل هذا موضع بنفسها وفي وجه العبلة وجمعها الأمر ترى
انهم حملوا موسى على انه مفعل حملا على العربي كما حملوا الموسى من الحديد
فلم يخالفوا بينهما وحكموا أيضا في نحو ابراهيم واسماعيل بأن الهمزة فيهما
أصلية وحملاه على كلام العرب في من حيث كان الزيادة لا تلحق أوائل بنات
الأربعة فصاعدا الأسماء الجارية على أفعالها نحو مدحرج ومسرهف
ولم يحطوا بين العبلة فيما بينه عندهم وكذلك حكموا أيضا
بزيادة الألف والياء في ابراهيم واسماعيل حملا على أحكام العرب من حيث
كان هذا حمله في الأصول على العرب لأنهم الأفراد [illegible] وبينهما في نحو وبين الله
شنشنة في العرب ومنعهم أن يجعلوا الأعجمي المحرم فيه ويحطوا أيضا
بين العرب والأعجمي الصرف وتركه منهم وبعضهم إيصال العجمة مع
العلمية خاصة فما الأصول من الحروف والعجمة والأعجمية لا يخلو لا تخلو له
بعض وزن بينهما الاتزان أن ذا خالف لسان العرب الأعجمي الحروف العربية

حروف

حروف ... الحروف التي موجود فيهم ... فيه وتقرب من مخرجه ثم ذكر
مثال ذلك ما ذكر سيبويه من الأمثلة وختم الكلام على المسئلة والغرض
من التنبيه أن يعرف المسئلة لا ما قاله في كتاب المنصف بأنهما
من زائد في كلمة ... أحكامها على أحكام الكلم العربية فلا يخالفه
بين الحروف في كلمة ... فيما قال في شيء .. أي لم يجري ما هو عليه الأعجمي إذا كان
بنية لا ما جرى على أبنية كلام العرب وأما من ... فلا يحكم عليه فيه بإبراهيم
وسمعوا ... وطرد وأجروا نحو ذلك من أبنية الخارجية عن أوزان العرب
لا يبنى عليهما ولا يحكم على انتما من أبنية أصله وعلى ... ذلك كله
ما دخل العجمي بالنسبة إلى العرب فلا يحكم فيه ... أن يكون نقضا لقاعدة عامة
وبالله التوفيق قال ابن جواد عن الثالثة أن الأسماء الموضوعة
عن أبي حفص ... سائر الحروف ونحوه وكلامه هنا مع من
ما لا يحتاج إليه هنا فيقال في هذا الصناعة إذ تكلم على نحو أسماء
حروف المعجم أعلم أن هذه الحروف ما دامت حروف هجاء غير معطوفة
ولا موضعة موضع الأسماء فإنها سواكن الأوائل في الإدراج والوقف
وذلك قولك ألف باتا ثاجيم خاء دال ذال إلى آخرها وذلك أنها إنما هي
أسماء الحروف الملفوظ بها في صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد نحو ثلاثة
أربعة خمسة ستة ولا يخول لها أن ... ولا ... ولا جار وإذا جرت
كما ذكر ما يجري الحروف لم يعرف حرفها ولا استقرها فيها ولا تثنيتها ولا جمعها
كما أن الحروف كذلك وبذلك على كونها بمنزلة قول ... وغير ... وشئ
وبخو ذلك أنك نجد منها ما هو على حرفين ... منها ... نحو
با تا ثا ظا ولا نجد الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني
منهما حرف لين ... في الحروف نحو ما ولا وبا ولو وأو وأي وكي

فلان ... الحروف ... مبنية غير معربة لانها اصوات بمنزلة صه ومه
وايه وغاق وحاء وعاء ... فوقعها مواقع الاسماء غير معربها حتى
تنصبها وترفعها كما تفعل بالاسماء. وذلك قولك اول الجيم جيم واخر الكاف
دال او يسمى الكاف الف وثالث الشمس ميم. وكتبت ياء حسنة وترك
العطف لانه نظير التهجية فتقول ... حتى ... قولك الجيم ياء وكاف
راء فتعرب لانه ... وذلك الاسماء. العدد مبنية
ايضا تقول واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ... عند ما حكاه
سيبويه ... ثلاثة اربعة ... ثلاثة ...
غير مردودة الى الفاء. وان كانت ... اربعة ... 
على ... وبينهما ... العدد ساكنة ... لما ... 
عليهما ... [illegible] ... على ... 
عليه ... الفاء ... عليهما ولو كانت كالاسماء المعربة ... 
... ثلاثة اربعة كما تقول ... 
... موضع الاسماء ... وذلك قولك ... ضعف اربعة
وسبعة اكثر من اربعة ... الاسماء. ولم ...
لاجتماع ... والفاء ... فيهما ... 
المعجم اصواتا غير معربة وانها ... الحروف ... 
... ولا ... الحروف ...
في شيء. ... 
طا. او كاف ... 
... ولولا ... الحروف ...
من الاسماء. ... 

الى

الذي ... وجاز فيه ... والفضاء على
الجانبين ... انهما اذ ... جاز فيه غير ممتنع
منه ... ما ذكر ابن جني ... من الاسماء الموقوفة مبنية ...
بالاصوات والحروف ... به في التشبيه ... بعضها على
... لم ... الخاص لانه
... الحروف الموجبة للبناء. ... 
... الموقوفة على ... عليها كما تقول
ذلك في ... الاسماء المبنية ومن حكم عليها بالبناء ...
... كما قال ابن جني والمشكلة ...
... ذلك ... فلا ... الخاص لانه
... وانما ... 
فيها بكلام سيبويه قال في فصل ... الموقوفات الحروف
... التشبيه المذكور ... والكناية قال في والفواتح
... الفواتح ... على الفعل
... الاسماء الافعال مبنية لكونها ... 
... وكذلك ... الاسماء ... 
... فلم ... الى الاتصال
... ولم ... 
... ذلك انما ... التركيب ... 
... 
ذلك ... والفواتح على الفائت
... من النصب ... ونزد ... فلم

فلم يعتبر وايضا فيكتفي من ذلك معروف انه من قبيل اللغات المختلفة
لا انه تصرف فيه فلا يرد على القائل وما زعم ابن جني من ان هلا تشتقا من
فيها معنى صحيح ومن يضيف ذلك في الكتاب المسمى عقود وربما تعارض
في علم الاشتقاق وما له بغناء معه ابو علي قول المصنف **والجواب**
عن الرابع ان ما برح الاسماء المبنية من التصريف فلا يرد عموم لا
ينبني عليه ولا يستثنى من القياس العامة مع انهما لم يكونا في اغاطيهم
فيهما الى ذلك ما ما الاسماء الاشارة والموصولات ما فيها من التثنية
المتمكنة للاسماء لانهما توصفا ويوصف بها ويدخلهما التحقير من
احكام الاسماء المتمكنة فلما كانت كذلك جاز في بعضها ان تشتمل
بالمعاني ويدخله التحقير والزيادة وغير ذلك فعزا في جنبها الاحكام
الى المبنى فيبني شبه ان ذلك فيهما لا يقاس عليه غيره وايضا من
قال ولا في الزوائد انما لغات في الهمل لا تغير فيه فيها وما قاله ابو
اسحاق في اياك فيبني على انه عنده اسم ظاهر لا مضمر ومن من الكلام
على ذلك في باب المضمر واما اللذي واللذي ففيهما لغات في اللذي **فقال**
انها يسمى لا يهمز الاسماء في حكم الحروف غير مشتقة فاللذي مثل
اللفتا واللذي بمنزلة ابا ولبيس الله من اللذي كالقاضي من القاضي
وذلك مثله بيتها ومعه بمنزلة باب في حد سمعوا به لو سمعت
بالله في مثل من حرف الباء فلفتاه مثل ما بي ا وفي قول من اشتقها
فلفتاه كعقاهو فلولا انهما لغتان ولما كان ذلك كذلك ومن نص
على انهما لغتان ومنها بنتا وما زعم ابن جني من ان الله تشتقا من
الاصوات معنى صحيح ايضا ومن يضيف ذلك في الاشتقاق
واما الذي في انا فلم يضيف من بركة في تغير الحمل وانما حذفت

في الوقف

٦٢

في الوقف لبيان الحركة كما حذفت فيها. الا ترى انك تقول لبيان الحركة الا
ترى انها تسقط في الوقف حين تقول انا افعل واما في ... نا مع
مجرى باب اي الوصل تجري الوقف ومن من ذكر بيتا وفي باب الوقف و
ليس ما يجوز الوقف لبيان الحركة مخصوصا بمتصرف دون غيره
فلما جهة كل على اخرى حركة بناء غير متمكنة بحركة اعراب كما ذكر
ذكره ومن حكى فيجعلونه اوجه الخ من يغب فالله بالالف بربر
فالذين حوا الحركة بالالف كما قالوا ايضا انا انه بالهاء. فلا حجة
في هذا على من قال الزيادة في المبني مخالطا ورد في المبني من هذا
القبيل فيقتصر به على ما ورد فيه وان كان فيما ليس فيه متصرف
كما في ذا ونا والذي والتي في حالة التصغير والجمع ونحو ذلك ومن
من بيانه **والجواب** عن الخامس ان الافعال غير المتصرفة
لما كانت من وانما التصرف التي هو نحو تصريف الفعل وراسم
ومفعوله بالوضع جاريا حوله من معاني الاحكام النص بعينه ملغى
ومطرحا في جنب ما فيها من ذلك بمنزلة ما الغي من ضروب التصريف
المتعذر منه للنقص على الاسماء غير المتمكنة وبعض الحروف
لقلة ذلك البعض وندرته وخروجه بخصوصه عما معروف مفهوم
لا يمكن ان يكون جوابا على طريقه في التسهيل من استثناء
الافعال غير المتصرفة عن قول النص فيه فيها وفعل التعجب
ليس منها بالنسبة الى هذا الجواب لا قول النص فيه جيبه من
حيث هو فيهما من افعال غير متصرفة ومورد فعل حيث يجب
الا على الا من حيث يجب التصحيح ومن وجه وما اشبه
ذلك واما اذا بنينا على طريقة النحو بفتوى الطلبة في القول في ذا

في الافعال من غير استثناء. منها ما لا عبرة له على وجه ويعتبر الجوار اعتبارا في
بعض الشيوخ ان لم يلتبس على كل منهما في التقسيم ميل حيث احلوا الجميع
من غيرها. التقريب العوامل في دخول التقريب في الافعال نحو يقصر دل
ذلك على المنصرف منها فمن جرها جاء بهم بذكر امثلتها من الافعال
وراد ان الافعال لا يزيد على بعضها على ما مضى ولو ذكر لزاد الا عند ذلك عليه
ما ينقضها الا ان يجاب عنه بان قوله جرت وتشبه لا تدخل فيه الافعال
غير المنصرفة لان تشبه الحرف انما يطلق على غير المتمكن من الاسماء. الاعراب
ما لم ينصرف من الافعال مقدر عند بعضهم على ضعفه **والجوار** ب
عن السماد بان يشبه الحرف على قسمين ايضا معنوي ونحو [illegible]
اراد وكلام فيه صحيح واعتبار [illegible] ومن غير مراد له لانه ان تعرب يرى
لا كالمرئي ما لنا دي المصنوع [illegible] نعيسه من شبه الحرف
اعتبار ما يجري على التقسيم. لان الاعراب تعتبر المعربات كما تعتبر الحضرات
لكونه يجري عليها الاعتبار التقريب في [illegible] المخفوض لها كما نت
متناسبة الحرف للمنادى والمبني مع لا وما اشبه ذلك تقدير
[illegible] محصول له في كلام الشارح الا انها. لانه تعرض على صفة التمكين
ثم لم يعتبر بهما الناظم ولا اعتبره ومن امن يكون له عذر

ولم يستراح شيء من قوله شيء يجوز فاما التقريب يحوي ما غير

انه حراك الكلام في ابنية الاسماء. وابنية الافعال كما نت
[illegible] ابنية التقريب من حيث كانت مرجوعا اليها
[illegible] ابنية ما لم يحذف منها ولا [illegible] عليها ولا ينقص منها
ما زاد عليها [illegible] الا [illegible] من كلام العرب وان نقصت
علمنا انها محذوفة واحد من [illegible] الاشكال علمت ان الاعلال

اخرجهما

اخرجهما واذا اردت ان تنقص من كلمة على وزن احرف ما يخرجك ان تعني
الامثلة ببنية العرب وعلى عود حروفه من غير زيادة ولا نقص فلا
تتعدى تلك الاوزان وبلغ من ان تكملوا في الابنية المجردة والمزيد فيها
الا ان المجردة يعني الاصول والمزيد فيها فروع فلذلك اقتصر الناظم على
المجردة وايضا فان ابنية المزيد فيها كثيرة جدا بحيث لا يسع ذكرها
الا في الكتب المطولات ولا يليق بالمختصر [illegible]
ابنية المجردة فانها منحصرة في حصر ما ذكر وجملة ابنية الاسماء
المجردة على ما حصر احد وعشرون بناء. منها للثلاثية احد عشر
وللرباعي ستة وللخماسي اربعة وجملة ابنية الافعال المجردة
ستة ابنية للثلاثية منها اربعة وللرباعي بناءان وكلها مذكور
على الترتيب ولكنه اتى بها على غير ترتيب [illegible] اجملها
فلان [illegible] على التفصيل [illegible] ان الكلمة [illegible]
[illegible] وانما [illegible] من الثلاثة [illegible] **وقوله** فاما التقريب
مطلوع الاسم والفعل لما تقرر [illegible]
يرى **وقوله** يحوي ما غير استثناء. من قوله فاما التقريب يعم
[illegible] من الاسماء او [illegible] الافعال والتقريب فيها لا يجري [illegible]
فانه [illegible]
وعلى [illegible] ذلك [illegible] في الاسم والفعل [illegible] الاسم
على [illegible] واحد [illegible] لكنه اقتصر [illegible]
[illegible] والله [illegible]
[illegible] لكنه اقتصر [illegible]
ولكون [illegible] كما تقول [illegible]

اذا حذفت الهمزة ونقلت حركتها الى الهاء كقولهما مقلفه مسوّ
لك وفي نحو سيبويه على انك اذا سميتها بأبٍ او اذ او اخ وهي الحروف
المنقطعة من لام أب واخ فقلت أبٌ واذٌ واخٌ ماذا وطلف
د بعضها الف ابو حل فقلت ذو فم ما ذا وجا. ذو فرح وما اشبه ذلك
بقوله كله وهو مرد رد الى الثلاثة في الشعر بين ذلك الى التصغير
والتكسير واما بقا ذو على حرفين فهو اكثر نحو برود وسه وغد
ودد وكذلك اخ واب وحم وهو وشج ودم وما اشبه ذلك واصل
ذلك كله الثلاثة كقولهم ابروده ماه واستخاء وقالوا غد غدو
ودد ددًا مقصورا واما نقا. الفعل على حرف واعوف منه فه وشه
وله وعه وقه ونحو ذلك من وفى ووعى ووشى ووشى ووليى ويلى
ووعى يعي ووفى يفي واصلها على حرف فهو مثل عوز وولهو وسى
وقل سبح وقل وكل وهو قسى كلها من عرو ووزن وكل ووضع وافر
واكل وامر ومن ذلك تتميم ما طعنا كلها الثلاثة وليس منها ما
اصله اقل منها وذلك انه لا يكون اسم مطوي على حرف واحد والمضمر
يبتدا به ويوقف عليه ولا يكون فعله ولا جزء نحو لا يستقل له
ولا يوطا الى اللفظ ولا فلا يقع الكلمة الواحدة حرف واحد اذا سماه بحرف
بطلب بالحركة والوقف بطلبه بالسكون والعرب اذا حرف لا يكون نيها كما
نحو كاء حالة واحدة فله من اذا دخله تبتدا به واخر يوقف عليه
لكنهم في قولهم بقيتم وا على الله تنبيه [illegible] الطاهر فجعلوه
منزلة الحرف وما اشبهها على حرف فهو تنوين نحو [illegible]
وما ولا يسع ابو اله من العوز [illegible] ولذلك سميت بحوله
ادركم لم نتركه على حاله فمتى تحذف الياء. والواو فيه بقول الخلاف

ما لم يسمه

ما لم يسم الحرف من الله سمها. كالظرف ما في الظرف وضعف على ان يكون
منقطعة بما قبلها وغير مستقلة بانفسهما ما يخفو وابيها الحرف
والحرفين واما المحض فيه العزو على الفعل والحرف ونحو الله طلع فيهما من
معوز الى الثلاثة ونحو على الا بنيته واما الفعل فلا يكون على
حرف واحد لا طه ولا على انفعول من منه ما يضارع الاسم ونحو
المضارع وايضا الفعل يتصرف مثل الاسم ويبني اكثر بناء كما يبني
الاسم في الثنى نجيب ما يعفى به ولم يجعلوا به بالاقتصار على ما دون
الثلاثة لما اد يعوزه العلة توجب ذلك بعيدا وجه سيبويه به
مستقلة الفاكهة **وقوله** ويستدل ان من خلقه نئ برئ اذى يحتمل
امرين وهو هنا الي ليستدل عن بها يكون ويحتمل ان يكون الاسم ليستدل
اللفظ وراي نئ مفعول ليرى الثلاثة لانه بمعنى يعلم ونحو يبر
انما عن منه برئ اذى من حذفه نئ وفي بعض الله بيننا. ينظر
ونحو ان صيغة من صيغ الجموع وهو قد قال سيبويه ما عن اصيغتهم
او المعنى انما المنتهر واقف المنتهرات ما نهما لو حوادي الثلاثة
ونحو التصغير عن حي ما انه ليس كل منتهر يكون ادى من خلقه
ثنا او حرف مثل المنتهر يكون ما عنا فيصير الى الثلاثة ومن يكون على
اكثر من ذلك فيصير الى اخرهما بقول في فاعوذ فاز ومعنى ومسفوح
ومغوار وغلمه وذلك وعن نحو ما اشبه ذلك ولا ونحوه
في التصغير ولم قال ويستدل على من خلقه نئ برئ فاما لم تم
ما رد من يبه من حيث حذف منه **والجواب** عن هذا
ان كلامه يعطي بقول المعنى الصحيح اذا فعلت ما ومعنى نئ
نئ موصوفة لا موصولة كانه قال الا يرى فاما لم يتم يعيد اذى
من الثلاثة الا ان بحو والتصغير في نصها وانما ان لا تعبير

المجموع واذا لم نعرف مصغرا وعلى مثنى ما يرى ادنى من ثلاثة وهو
صحيح **واعلم** انه قد تحصل من مجموع الكلام ان ما لا يقبل
التصريف وهو الحرف وما اشبهه من الاسماء وهو ما اوغل من الاسماء
والافعال فرتبه من علو اوله حفظا انه لحرف وذلك كما هي ما والحرف
من ما اي ما على ضعفها على حرف واحد ومن حرفين وعلى الثلاثي كمن ذلك
ما اشبه الحرف الا ان ما تشتمل ابنيته لم يحرك لعدم اجتماعها الى ذلك
بخلاف العامل المتصرف فانه لا بد من ذكر ما تشتمل ابنيته من جهة
واحفظ ما تشتمل ابنية الحروف خمسة ما جاء كونه على حرف واحد
مثل الباء التاء والفاء السين واللام الجارة واللام بمعنى ولام
التشبيه وكاف الخطاب الهمزة عن الاستفهام في نحو ازيد
والواو العاطفة والفاء العاطفة والباء العاطفة والجواب بمنه
ومن الاستفهام ونحو ذلك وما كونه على حرفين فمثل من وعن
واو ولو وكي وان وما وما النافية للتشبيه ومن ولم وان الشرطية
والنافية وان الناصبة للفعل والمفسرة نحو لن وفي والها
ولا النافية والطلبية ومثل بل وما كونه على ثلاثة احرف فمثل
الى وعلى وخلا وعدا اذا انجر ما بعدهما في الاستثناء والا الاستفتاحية
والتحضيضية ونعم في رب اسم والتصريح في ذا
الجوابية ومنذ اذا وان وابو وليت وعلى وحرف ولما الجازمة
ونحوها وما كونه على اربعة احرف فمثل كلا وحتى وهلا وكان
ولعل واما ومثله ولولا ولوما ونحو ذلك وما كونه على
خمسة فمثله لكنما ونحو ذلك هما والاسماء المشبهة للحروف ايضا
تكون على حرف واحد نحو التاء في ضربت وضربت والياء في ضربي
والواو في ضربوا والنون في ضربن والكاف في ضربك ولك ولك

ومزيد

ومزيد والهمامة بعده وله على [illegible] من ذلك من النحو بعد ونتكون على
حرفين نحو هو وهي وذا النفي للاشارة والموصولة والتي موصولة و
من وما الشرطيتين والاستفهاميتين في غيرهما ومنهما ولنا
وهما في ضميرها ونا وتا في الاشارة وذو والموصولة وعلى التسمية و
صه ومه وقط وقد بمعنى حسب ويكون على ثلاثة احرف نحو هما
ونحو تيعب وانا ولدى ومع وحيث واذا وبلى ومتى وايان وال
بله وامس ومنذ على الثلاثي ويكون على اربعة احرف نحو اولاء
اسم اشارة او موصولة وايا في اياك والذي رأيت ومناع وبابه
واجمع في اسماء اذ ويكون على خمسة احرف نحو ابا ورويدك
وهيهات وحيهلا ومهما ونحوها فيما علمت وهذا اخر ما يكون عليه
الاسماء المبنية في الغالب المستعمل وما بتركيب فتنتهي
الى اكثر من ذلك نحو خازبازو وحاث باث وخاز باز وما كان
نحو ذلك **قوله** حرفين من الاسم والفعل اقل ما يكون عليه
من الحروف **احذ** وذكر لها اشياء وما تنتهي ابنية مجردة
وذكر ابنية لها معا لكثرة لكنه انفرد بالاسماء **فقال**
ومنتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا
معنى التجرد التعري من الزيادة فما ليس بعضه زائدا يسمى
مجردا ويجرد الاسم على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه
ما ما لم يجرد من الزيادة فمنتهى ما بلغه من الزيادة خمسة احرف
وانتهى المجرد من الحروف ما تركه ونحوها ويكون ثلاثيا نحو رجل
ومد وصبح وفرس وجد وابل وفعل وعنق وقفل وعنب وما اشبه
ذلك ويكون رباعيا نحو جعفر وقمطر ودرهم وبرقع وجخدب
ونحو ذلك ويكون خماسيا نحو سفرجل وجحمرش وجردحل

وقد جعلوها اسما لشيء ذلك ومن ذلك قولهم الغاية كما قال ابو ذكري فهو
من مذهب البصريين فيقول ما الكوفيون ومن قولهم ابي ابو محمد الاصبع زائد
حرف على ثلاثة فيقيمه زيادة فما زاد ما جاء في على ان جعفر احرف
نحو جعفر فيقيمه زيادة حرف واحد واقول فقبول من مذهب الكسائي
الى ان الزائد هو الحرف الذي قبل آخره في وزن فعيل فيحتمل ان زيادة العين
الرابع الزائد هو الآخر لان قولك رباعيا بمحل زائد فيما يقيمه
زيادة حرف فهو ومن شأن البصريين فيقولون الصحيح لان الزيادة لا تتبع
على القول بما لا دليل عليه قاله طلاب [illegible] آخر وتنويه ان
الهمزة الاصلية لكونها كالمعنى تسمى [illegible] وعلمنا بالهمزة
او لاحقه لم ملتفتوا مع الهمزة في حروف الاتفاق من غير فهو كانت ان
آخر مثلا مع احرف ثلاثة الاخرى وفي الاول نصف لعامه ابتغى.
بكلام العرب او العرب فيضعفه في اللغة لعلة الزيادة ولا يرمضهم لها
بنى كونه او الهمزة زائدة في كما تزيد وكذلك ما تشبه فقولهم يدل
على ان زيادة فيها وجه يخرج في [illegible] جعفر انها زائدة وليس فوجبهما
دليله على انهما كالهمزة في الآخر ومن هنا قال سيبويه من زعم
او الراء في جعفر زائدة او العين ان يقول في وزنه فعلل فعفعل
وان يقول في علم فعلو وان فعلال [illegible] واذا ابدل يقول في جعفر
فعفل وفي علم فعلم لانه في علمها كسائر حروف الزوائد
فلا يرمضون [illegible] كما تقول فعل في آخر ومفعول في معمور
ومفعول في معلوم وكذلك ينبغي له ان يجعل الجيم من [illegible] من
في فرزدق وان يقول في علم **قال** سيبويه [illegible]
هذا النحو فعل [illegible] ابن زيد [illegible]

ومن

٨٧

ومن التنبيه بعض الكلمة فيبين منزلة على ما سيجيء بعد ان شاء الله تعالى
ولكن الجمهور منهم لا يجعلون ذلك وان اختلفوا في الزيادة وحجتهم
في الزيادة انهم قالوا اجمعنا على ان وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل
فعلّل وقد علمنا ان الهاء [illegible] ولا في واحد منهما
ان الثانية والثالثة زائدة [illegible] على ان جعفر وقلنا ان الواو في
سفرجل **قال** الجعبري على البصريين ان الاصل زائدة انما
هو وضع من [illegible] فيحوزه انها اصطلاح منهم فيقيمه ان [illegible] وان
يقولوا وزن الامثلة يقيمون فيها الحروف الزائدة [illegible] فيقيمه
فيجعل الموضع الذي اصطلح عليه على كلام العرب فهذا لا يمنع له من
اصله وايضا فيقيمون لما اختاروا التثليث [illegible]
حيث نعرض له الثالث ان شاء الله تعالى ما نحن الذي [illegible] تقول
ما ان نظرة الثالث من مذهب البصريين مع انه امر راجع الى معنى
اصطلاحي لا ينتفع علمه في احكام العربية كالكبير فائدة واما
الذي يرجع معنا [illegible] كما قال [illegible]
ربما [illegible] نحو افكل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
وما اشبه ذلك **قال** سيبويه [illegible] على ثلاثة
احرف فهو اكثر الكلام في كل شيء من الاسماء والافعال وغيرهما
من [illegible] وذلك لانه كانه هو الاول
نمكن في الكلام ثم ما كان على اربعة احرف [illegible] الخمسة

ومعنى قوله للسكون في الفعل الثنية ولا بتكسير تمامه الجمع لانهما
الغاية في الكثرة فان في الكلام على مثله ثلاثة احرف وعلى اربعة احرف
وخمسة للزيادة فيهما ولا نقص وقال العلماء زيادة اقل الثلاثة في
الكلام ما الثلاثة اكثر ما يبلغ بالزيادة سبعة احرف وهي اقصى
الغاية والجمهور وذلك نحو اشهيباب فهو يجي على ما يبقى
الثلاثة والسبعة والاربعة تبلغ هذا نحو احرنجام ولا تبلغ
السبعة الا في مزيد المصدر واما بنات الخمسة فتبلغ بالز
يادة ستة نحو عضرفوط ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة
والاربعة لانها لا تكون في الفعل [illegible] وانما [illegible] يقول قال [illegible] على
هذا [illegible] من ان الكلم ما اقتصر على الثلاثة مجردة وما جاوز الخمسة
فمزيد فيه [illegible] ما قال سيبويه وهذا مبني على امرين احدهما
تعليل [illegible] في الاصول على الخمسة وفي الزيادة على السبعة
وهو ظاهر والثاني ان الذي يزاد فيه حتى يبلغ سبعة وما لا يزاد
يقتصر في الزيادة عنها وكلاهما ما يتعلق بكلام الناظم اما الاول
فظاهر واما الثاني فان الناظم لم يظهر من عبارته ان الثلاثي والربا
عي والخماسي جميعا يزاد فيها حتى تبلغ السبعة لانه قال
وان يزد فيه والضمير راجع الى خمس الذي هو [illegible] منتهاه
الخمس في قوله ومنتهى اسم خمس ان تجردا فيقتضي ان الخماسي
ايضا [illegible] في الزيادة [illegible] عن هذا [illegible] عائد
على خمس الذي [illegible] الجملة والاسم على الجملة [illegible] فيه الزيادة
الى سبعة ويبقى [illegible] الزيادة لم يذكر [illegible] انه
[illegible] الزيادة ولم يعين مقدار ما يزاد في بنات الثلاثة

77

وفي بنات الاربعة وفي بنات الخمسة وقد بين ذلك في التسهيل
في الاسم والفعل فجعل منتهى الزيادة في الثلاثي من الاسم والفعل ثلا
ثة ومن الاسماء اربعة وفي الرباعي من الافعال اثنان ومن الاسماء
ثلاثة ثم قال ولم يزد في الخماسي غير حرف من قبل الآخر وهو مجرد
او مشفوع بمثله [illegible] ونبه من جعل لانه واصطلحه ولا
[illegible] فحصل ان الثلاثي يزاد فيه اذا كان اسما حتى يبلغ
سبعة وذلك اربعة احرف نحو اشهيباب ونحوه من المصادر
ولم يذكر سيبويه غيرها من حيث كانت الزيادة في [illegible] من علة
على الزيادة في الفعل الا طاله في التصريف للافعال فالفعل
يزاد فيه الى ستة كما سيذكر ان شاء الله تعالى والاسم لا يسر
[illegible] درجة لذلك فيما جرى على الفعل كان في الثلاثي
ونحو المصدر اذ ليس في غير المصدر من زيادة تبلغ هذا المقدار
وذكر غيره [illegible] ومعلوجا ونحوه من الاسماء المجموع
[illegible] على هذا الوزن وذلك كله قليل والرباعي يزاد فيه ايضا الى ذلك
الى السبعة وذلك ثلاثة احرف لكن في المصادر نحو احرنجام
لاجل [illegible] في الثلاثي وذكر غيره الزيادة في غير المصادر نحو
[illegible] وهو قليل كما قال في الثلاثي واما الخماسي
فلم يبلغ [illegible] فيه الى السبعة لان ذلك انما كان
في الثلاثة والرباعي لمقاربة الفعل بخلاف الخماسي فانه
غير جار على فعل ولا مقارب له فلم يبلغ ذلك وانما زيد فيه حرف
[illegible] به زيادة واحدة نحو عضرفوط [illegible]
[illegible] وما اشبه ذلك وقد حكى [illegible]
[illegible] وقوله فما سبعا عدا

سبعا مفعول يغزو اي ما غزا سبعا ومعنى عن اثنا وزيد الغزو
عليه عزو او عدوا انا اي نبا وازيد طه مكانه يغولها نبا وزيد
باذنه سمع احرف مفعول بها ما جاء في زيادة نما. الغاية نحو
اشهيباب ومن عملاته او زيادتي تضعيفا وجمع تصحيح نحو
اشهيبابا وفي عملة نما دوا اشهيبابا بات ومن عملا انات او
زيادتي الخمسة نحو اشهيبابي ومن عملة في خط التسمية ذلك معنى
معنى معقود به مجاوزة التسمية بلا الاسم باو على سبعة احرف
لا يعنو الزيادات لحينئذ من تغير البناء. وانما تعرف التسبيع
المنفصل المفعول الزيد الوقوف اذا كان الاسم على خمسة احرف فا سبعة
نعا. الغاية او على ستة انما هو السداسي منها علامة التثنية
او الجمع المصحح لم يعرف منه نسم. في التصغير والتكسير كذلك عن نها
كما تقوم في ذكره وانما مثلها هو على سنة او ما او سبعة لا يحزم منه
لا طلع ويعنو الزيد بروايتهم من قالوا في سعة طله تصغير حبة وفي من زدها
من زداد وفي سبع حلامنا سبعين جا منا فيجزمون لا طلع وليس
ذلك من اجل انها علامات المعاني واو العرف الغاية نعت علامة ابنا
ولم من قالوا في من مزي في بغي مجزم مع انه كذلك له مثلها وغير
زعم النحو يونس وعم الناظم انه لا يكون على ما خذ احرف ولا اكثر من ذلك
ولم يعنو اسعوى لا حرف لانها تقوم في المنفصلة **قسم آخر**
في بيان ابنية الاسماء فلا نهيا وربا عيها وخماسيها اخص المجردة

## قال

في الثلاثي واو بدوا بنفعل بالفلا ثية

وعين اي الثلاثي ان افتح وضم واكسر وزد تسكين ما تبيع
ومعتل العين والمكسر يغولها ضم واقع تصغير معتل بعمل

عين مفعول يطعمه ثلاثية لا وعا التي هي افتح وضم واكسر

والعامل

يجم مفعول

كانوا يستشغلون البناء المشهود في. اي هذا الجمع مجمعهم نهما
كانا فيه التصغير مسدى اي في التصغير لزيادة نعلم الغاية مثال
ذلك من هذا تعليله لم نقل الصحاح وغزال ولم تعلم مثال السباعي ومن
يحملون على الاصل مثالوا صحارى لانه طلعا فيها عليها. وحيث ملة
ينبغي ان يجمع لانه ملحق بسيداح والملحق به لا يجمع مكسرا
ما الحق به. قال السمين اي فكما لا يقال في الجمع سراديح دون يا.
وانما يقال باليا. فكذلك ما الحق بهذا وسمى هذا التعليل الخمس
التغير بن منصف التسبيع. مع بقا ونفسها اذا فرزته.

## وانشعر فعا التي لغير ذي نسب جدد والتزم بفتح العين

جدد في موضع الصفة لفعلى اي لغير ذي نسب مجدد وعن ذي نسب
هو الاسم الذي فلحقه يا. النسب ومعنى كونه جددا اي احدث
في الكلمة بعد ان لم يكن فيها نحو كرسي وعبقري وعشي مثله كان
اصله يعني ونفسه ثم احدث فيها اذان المقدمة نحو بر المعتاء
فجاء موجودا فيهما بعد ان لم يكن ولا يراد بها. فعالى المشهود البناء
من ابنية المجموع يجعل في الاسم جمعا لما كان مع المجرد انما هو لحقه
با. النسب عن المجرد فانه انما ينبغي ذا النسب لغير كونه
مجدودا فلا نقول في عبقري فيها سوى ولا في بطمي بطاري وعلى هذا
مفولهم اناسي ليس بجمع لانسي والفعل في فصيلة مبنى ضبا سى
وانما هو جمع انسان واصله اناسين فالبدلت النون يا. كما ابدلت
في ظرابي جمع ظربان ومع منه انه اذا لم يكن النسب مجددا لا يكون
بابه سفاسفا مراعا الاستعمال العرب العظيما معول الذي جمع بهذا
الجمع فيها نحو ومثال ذلك بالاصل سى مباد البناء. بر مجم لم نعمل معنى
زائدا على الرفع لا والاخم بسبب نحو كرسي شتم شفعاء ومثال ذكرى

كرسي وكراسي وبختي وبخاتي وقمري وقماري وبردي وبرادي وانا تشبيه
وانا مبني على قول من جعلهما معطوفة على التشبيه فالواو بمعنى الغائب
بالتشبيه ايضا مادر فيسمل ما مر بقوله بالكرسي وعنه
حصل المقصود بقوله الجمع في تشبيه مجرد ما يجوز حسب ام لا ما يريد
في الموضع من دونه وذلك ان قوله الجمع في تشبيه مجرد يشتمل التشبيه
فتشبيه اجرى ما كان تشبيه مجرد وهذا تشبيه مع شك وانما
ما لم يكن تشبيها الملك [illegible] وجمع مثله بجوهر علمهما
انهما عين في تشبيه مجرد اذ ليس لهما تشبيه مجرد فلما كان
العموم محتملا [illegible] الجوهر بعض التفصيل [illegible]
فيما الجود ايضا مفرق [illegible] التفصيل [illegible] كان تشبيها عين مجرد
بغير [illegible] وهما كونه مثله [illegible] كونه [illegible] الغير فيها الوجهان
ومعاني [illegible] بالكون [illegible] بالتشديد للتغير [illegible]
[illegible] ولا [illegible] اراد [illegible] بعل اراد بكونه
مثله [illegible] تقبيه [illegible] تشبيه كما اذا شبهت
رجله [illegible] فانه [illegible] بالعلية [illegible]
[illegible] مماثلة [illegible] مثل [illegible] ومعلية ومثالة
[illegible] نقول [illegible] كما [illegible] فيما زاد
على الثلاثة [illegible] فاصدا اذا [illegible] مرتب اما بتشبيه [illegible]
بالتشبيه [illegible] وكما اذا شبهت [illegible] وملف [illegible]
ايضا واما كونه [illegible] كلما ظهر [illegible] اذا [illegible]
[illegible] في الجمع [illegible]
[illegible] التشبيه فيما ما ذلك واذا [illegible] طهر [illegible]
لا [illegible] التشبيه عليهما وقوله تشبيه [illegible]

الحمل

الحمل جنبها للعرب جاريا على فيما ترك منها عين جارح عن ذلك ٩٠

ورجع الوجه تشبيه انقطها في جمع ما يجوز الثلاثة اربعا
[illegible] يسمى [illegible] بالصنف [illegible]
والرابع التشبيه [illegible] دون [illegible]

لما كانت المثلية معا على وجها عبارة حال تشبيهها تختلف باختلاف
المجموعات وانها المجموعة كثيرة تختلف باختلاف الاصول
والى ذا يرجع اختلاف الزيادات في انفسهما كما على وجه الوجها على
وهو اعلى منها على وجها واولها على وجها على وعن ذلك مراتب جملة انفع
معنى راجعة الى جميع انهما وكانت لا تنضبط الا بانعدام اعطى
مبهما كلها يشمل جميعها [illegible] ذكر منها بعد ما [illegible]
[illegible] كلها كعلى وجها [illegible] يدخل تحتهما اشباه اذ كان جميعها
[illegible] مخالف لصورة معها على نحو كالمعاني والمعالي ثم [illegible] على ما يعني
بقوله ورجع الوجه تشبيه انقطها الخ [illegible] المثال الذي هو
على وجه الوجها التشبيه فما هو على [illegible] خاصة كما على منها على
[illegible] مثلة جمع [illegible] والثلاثة ان زادت
[illegible] على الثلاثة [illegible] [illegible] [illegible] ستة او سبعا او
ستا [illegible] كونه اراد [illegible] التشبيه [illegible] على [illegible] مثله [illegible]
منه اذ لو اراد ما التشبيه [illegible] لم يكن ثم غير
ذلك التشبيه له في [illegible] والعدد [illegible] اراد
بالتشبيه [illegible] فانه [illegible] كما اذا [illegible]
[illegible] او [illegible] فانك تقول [illegible]
[illegible] ولو اراد [illegible] جزا [illegible]
التشبيه كثيرة جدا كما تعرفه [illegible] التشبيه

ما كان على زنته فيه خلاف فمنه كل ما زاد على الثلاثة وهو المقصود
واما كونه جمعا لما زاد على الثلاثة فلا بد منه لان الثلاثي لا يجمع على فعالل
وشبهه فاخرجها بقوله ما فاته نادر غير معتد به كقولهم في اهل اهالي
حكى الجوهري عن [illegible] انه جمع من غير لفظه [illegible] وقالوا
ليلة وليالي وكيكة [illegible] وكياكي وهذه عند النحويين
جمع لجمع [illegible] على [illegible] وليلاة وكيكاة وعلى انه
من جمع ليلات [illegible] على اعتبار ليلات وقالوا
ارض واراضي [illegible] بوزن [illegible] الشريف التنسي
وانما [illegible] لم [illegible] وكذا [illegible]
[illegible] مما زاد على الثلاثة قالوا والدعل
فيما زاد على الثلاثة [illegible] في العدد [illegible] هذا الجمع [illegible]
منه [illegible] الجمع [illegible] على غير ذلك
[illegible] هذا [illegible] بقوله من غير ما
مضى [illegible] على هذا النوع [illegible] ما قبل
الجمع وغير ذلك [illegible] على [illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] مطبعة ومطابع
ومطبعة [illegible] وروبة [illegible] في الله [illegible]
الكلام عليه ولم يجعل [illegible]
من غير ما مضى [illegible] على
عني [illegible] ذكر في هذا [illegible] من غير ما مضى
اخراج ما تقدم [illegible]
وشبهه فيكون المخرج ما تقدم ذكره من شبهه فعالل اذ من مضى
[illegible] فعالل ما كان مثله [illegible]

عني

عني ما مضى ذكره والثاني او يرجع الى ما مر من قوله في جمع ما فوق الثلاثة
ان نعني بعضه من الجموع [illegible] المخرج كليها من نحو الكلام على
جمعه كا [illegible] وفعالى وفعالى [illegible] من [illegible] الخمسة
ومعنى فعالل وفعالل وفعول [illegible] كانت او [illegible] وفعلى
[illegible] على الصفة [illegible] وفعلة [illegible] وفعلى وفعلاة
[illegible] وفعلاة [illegible] وفعلة وفعلى
[illegible] نحو [illegible] والثلاثي [illegible] وغيرها
ومن نحو [illegible] بقول الجمع على فعالل [illegible]
[illegible] سبب من نحو [illegible] فاخرجها منها
جمع على فعالل [illegible] ولم يذكر في الخمسة [illegible] بقية [illegible]
ومعابل ومعالي وجعالي ومعالي [illegible]
[illegible] على الثلاثة [illegible] في [illegible] واخرج [illegible]
حوائج قال الشاعر انشده صاحب الصحاح
نهار المرء امثل حين يقضي حوائجه من الليل الطويل
والمبرد [illegible] انما [illegible] حوائج [illegible] انه [illegible] في ذكر
الله [illegible] وانما [illegible] حاجة [illegible] العرب [illegible] وتواج
[illegible] في [illegible] اذا [illegible]
ومن نحو [illegible] الكلام على [illegible]
[illegible] لفعالل [illegible] هذا [illegible] جمع الى [illegible]
الناظم من الجمع [illegible] نحو الثلاثة [illegible]
[illegible]
[illegible] كذلك [illegible]
كذلك لم [illegible] الناظم [illegible] ولا [illegible]

ونجمع ونجاعم ومثل ذلك زبرج وزبارج ودرهم ودراهم وجحجل وجحاجل
وجندب وجنادب وفي الصفة عنبس وعنابس وسجرع وسجارع وسلهب
وسلاهب وما اشبه ذلك واما الخماسي فنحو سفرجل وجحمرش وقرطعبا
وخنفشيا تقول سفارج وجحامر وقراطع وخنافش وكذلك
الصفات ايضا نحو جحمرش وصهصلق وفرزدق تقول فيه جحامر وصهاصل
وفرازد ايضا ومن العرب من يقول فرازق اذا حذف لما بين مخرجي الدال والقاف
اذا تكلم عليه التكلف اذ يعتد الدال شبيها بالتاء واما المزيد فعلى ثلاثة اقسام
ثلاثي مزيد ورباعي كذلك وخماسي كذلك ايضا والبناء واكثر ما الثلاثي
المزيد فيه ما حكمه زيادة واحدة للالحاق بالرباعي ومنه ما ليس
كذلك فالاول نحو عثير وعثاير وخروع وخراوع وجدول وجداول
وجوهر وجواهر وشبه ذلك وشبه هذا البناء فيما يلحق به يمنع او جواز
وحشو ودروحه من النوع الثاني نحو سلم وسلالم واكثر ما كان ولبوع
وابادع وتنضب وتناضب وتنضب وتناضب ونحو ذلك من
صح ونحو ذلك ممن ونحو ما اشبه ذلك ومنه ما الحق بالخماسي
وما يحصى نحو عنكاء تقول عناكي وفي حضرموت حضارم وفي ضفدع
ضفادع وفي قنفد قنافد وفي فضلة فضايل ونحو ذلك
وسببه في حذف بعض ما دخل على الاصول وهكذا الكسر بحسب
وكذلك الرباعي المزيد فيه بمعناه بحذف المزيد وكذلك الخماسي المزيد فيه ايضا
نحو عزامي تقول فيه عزازم وفي مزيد يكسر على الكسر وفي مفتعل مفاعل
وفي مستفعل مفاعل وفي مرادف مرادف وفي مفعوعل مفاعل
او فلا يتم وفي منقعر منافع وفي مفعول مفاعل وما اشبه
ذلك ثم في هذه الجملة نظر وذلك انها عربي صحيح بارد ما العرب تستعمله
فما سوى الخمسة المتعوضة لما زاد على الثلاثة فظاهرها ما عدا ما تقدم

حكم



حكمه فيقتضي او مفاعل نحو طومار وطوامير وما عولا نحو شمل وشماليل وما عالا
نحو خزاز وخزازيز ومنه عالا نحو سفلا والا تجمع على مفاعل تشبيهه بما عدا
ما تقدم وكذلك يقتضي افعلى نحو حبلى وافعلى نحو ذفرى تجمع
على مفاعل تشبيهه ايضا وانما تجمع على مثال الفعالي والفعالى
واما فعلاء ومفعلاء نحو قوباء وعلباء ومفعلاء نحو حولايا فلا تجمع
على مفاعل من غير تشبيه بالياء ولعل كذلك الاسم على فعالى ما لم ينقص
ان في ما تكلم انما يجمع ما كان من الاسماء على مثال فعيل وفعول وشبهها
وما كان على افعل وفعلاء ما ليس على مثل ابيض ومن هذا على ذلك
في انه يستعمل في مطابقة اهل العربية ومثل ذلك ايضا في الجمع
ذكره ما ليس من نحو كوكب وجورب ونحو ذلك شبيها به
الموضع الذي يستعمل اذا كان فيه ما يقتضي شيء ولا يقع
فيه حكم وكذلك ايضا نحو حبالى وحبالي وصحارى وصحاري
وما يجري مجراه من الصفة نحو ثمان وجواري وجار وجوار
لا تقول حار وانما جعل تحول نحو وكذلك فعلاء نحو قوباء ومفعلاء
نحو علباء وحرباء لا يجمع اذا على فعالى لكن نحو قوله تعالى
وعلى بيوت ما حول بالواو وكذلك ما اشبهه مما وجد من
عرا عن وجه الثاوي من الصفات الزايدة على الثلاثة
وما تقدم لا يجمع على مفاعل شبهه وارى مرفوعا على
السماع وذلك الصفات مما عدا ما ذكر وقد ذكر ذلك على
كل ما كان من الصفات جاريا على المذكر والمؤنث بلفظه واحد
يكون خصصا بالمؤنث فانه جمعه على الاصل بالواو وعلى مثال
وتبعيضه كما اطلقه من الطلاق والحايض وكل ما كان فيها مؤنث بالتا
اذا اريد المؤنث ولا يؤنث اذا اريد المذكر فيجمع بابه القسم

بالواو والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث ولا يجمع على فعاعل
الا شذوذا او نادرا وبعضهم ذلك بالفعيل نحو ذلك مُفعَل ومُفعِل
نحو مكرَم ومكرِم فبابه الجمع المسلم وشذ من ذلك منكر ومفاطير وملاقيح
ومعاطير ومو سر ومياسير وما كان من فعل المؤنث بلفظ التذكير
والكثير مما يختص بالمؤنث كما قال الناظم فيه صحيح ومنه مفعول
نحو مضروب ومقتول لا يكسر على فعلا . من امثلة التكسير فما
سمع من ذلك عن او يكسر على فعالل وشبهه وانما بابه التصحيح
لا كلهم قالوا مكسور ومكاسير وطعون ومطاعين ومجهول ومشاهير
ومشائيم قال الله عز وجل [illegible] الحضرمي [illegible]
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
وقالوا مسلوخة ومساليخ ومكسور ومكاسير وشبهه مما لا يسمى .
الخامس نحو من هذا الوزن كعمود ومقاريد ومنه كل صفة على مفعل
او مفتعل او مستفعل او منفعل او مفعال او منفعل وبالجملة كل صفة
جارية على فعلها فبابها ان تجمع جمع السلامة لا على التكسير
على الفعل ومنه فتعل نحو سفيرو منيف وشطيون هو مما لا يجمع
على فعالل وشبهه ايضا وانما له التصحيح او يجمع على افعال نحو امواة
وامثالها فما سوى الانشاد نحو تمثال وعباد ومنه مثال امال [illegible]
التصحيح ولا يجمع على ما قال الناظم وكذلك فعال نحو حسان
وفعال [illegible] قالوا على ان عواد [illegible] بالا سما . لانه على
يصير مع الا الفعال نحو اجمال قــال [illegible]
عن هذا الا على وزن الفعيل ولا على وزن الا كفعال
وقــال الشيخ
لا على وزن الى الوزن فعال ولا زائد من استفعال
وكذلك

وكذلك فُعَّل نحو جُبَّأ ومفعَّل نحو زمّيل بمعنى كلاهما فبابه التصحيح لا ٩٢
التكسير وكلام الناظم كما ذكر يقتضي انه يجمع على فعائل وشبهه وهو
غير صحيح واما مفعل ومفعال ومفعيل فيجمع على مفاعل وشبهه قياس
فيه اذ لا تدخله التاء . فتقول مطعن ومطاعن ومهزار ومهازير وقــال
يطردان في اسم تكسيرهما . بخلافهم بقولهم ملغى على ان منهم
يجمع مطاعين على مفاعل لان التاء لا تدخله فيجرى كله فيه جائز
مرحله ثالثه وذلك من حيث شمل كله من اسما سم رباعي يقتضي
انه يكسر فيما سوى ذلك ما رقيه وكذلك الا نقصير فيه والتعبير كذلك
بل ذكر الشيخ ابو علي الا لو جمعه التصحيح ان لا يكسر الا يكسر مثل
بقل تكسيره لما يلزم من حذف حرف اصلي من الكلمة وهو سفرجل
عبرت وكتوريه بقول الشيخ ابو علي المختار الا على استقراء وفيما نقله
شيخنا القاضي رحمه الله تبعا لقول استقرا بعضهم وذلك ان يقال
لكم كيف يجمع سبع جملة على صورة نحو جعع امضو لعطاف وجنيفر
يقول سفارج فكان العرب لا تجيب ونحو ذلك يقول لا رابع
عن كسبه واقتطاع جزء من الكلمة مفرد فيه فيستعمل الحاق
فيه شرط جمع السلامة فقول ابن هم عن سائر بيتج الى جمعه
كبعض زيد وبعض فقالوا وعلى ذلك اكثر ما جاء من الجمع ما ذا
حملوا على هذه الا بقول جمعه وهذا الذي كان كذلك وكان جمعه
مختص الا شعب ولم يجئ في كلام العرب لا فعلة ومثله في الناظم فلا عهد
جواز الجمع غير سفرجل ما الله عنزل [illegible] ومعزيات عن بعض
ما فيه ما جاء من عاد وعلى ما ذكر فيما يحكيهما ما عنه الا من كلامهم
وذلك انه تكلم فيها على الجمع فقال الخ و لنتوقف سفرجل
الجمع بعد ذكر على الرباعي الخ وفي الخماسي ذلك الحرف ان يعني

مفعول صفة الجمع. فإذا جمعت بمراعاة موضع جمعها، فمفاعل وما عدا هو
ما على وزن ذكر، وأرجع على ما هو على وجه حكمه وفيه ذكر أيضا وكذلك
ما عدا في حكم ما علا، دعوتي شبههم وهو على ما هو على جز ما ذكر النحو
مفعول حطابه حكمه من الجمع على من أعلى ذكر زيادة فعل الأخير ما ذكر
من أن منطلقة في هو على ما يشتمل ما كان في حين نحا وأما فوما. وكرما ونحو
منها ملتبس معالي فيه باطراد لما من أعلى منطلق نسبي وتجاني
بمنزلة الجاء. تبرج على السمو ونحوه زيادة ونحو زيد معا في سي تجابي
بطرتي معالي فيه على أصله بخلاف النباني في قول من المعرد على
منوبا. ونحوهما تنيف فعل الأخير من نحو تخفيف لزلك على ما ذكر
بعد وإذا نيف كان على تشبيه معا عمل كقولهم أرجوا هو ما لا ينتقي
إذا فلتف من أبين اجتمع با. أرجح فيه أن نقاع أحد امتاع الأخرى
معطار ومعالي والأدغام وبعضا يجز أصل بخلاف الإدغام في أسي
ما تعلق أصلها ملتبس من أبي وعلابي في معالي في التخفيف وأنها
منقلبها عمل ملولو أخرج من با. ونحوه من معا ومعالي وجاء بعلة
في التنفيس من الجمع تبينها في معالي ما عنها بالطاعة وهو
مجملة بعضا فيه التخفيف على منزل في العزل مع لا دما إذ لابد
في منزل الجمع من حرف الألف الأخير فيقتضي حرد الأصمعي عليها
وأما الاسم الرابع فلم جواب عنه إلا أن يكون وقع لها بالقياس
في جمع ذلك الصفات على مجال الاسم شبههم ومنزلة بغير ومردود على
من قال إنه الأول هو استخفف بالتصحيح وكونه في الأطار
للجمع أفعلان أخف من الثوب عليه ذلك حصر الاستخفاف.
وحيث حصر الاستخفاف فلا يجوز إجراء القياس لأنه نقض الغرض
ونقض الغرض ممتنع على ما ثبت في الأصول انتهى. الحال الصفات انتهى

زادت



زادت على الثلاثة من تفرع جواز التصحيح فيهما في باب المعرب والمبني
فيحمل قوله تنقاس في غير ما مضى بحرفه ما مضى في هذا الباب وغيره
من جمع التكسير على مفاعل وفعاليل ومفاعل ونحوهما مما تفرع
من فصل أنه على ما فرع من تصحيح مطرد ومن التكسير الذي هو
في مفاعل نحوه وهذا مما حكي في الأعشى أن حمله على ضعفه والله أعلم
وأما الأعشى فالنقل فلم جواب عنه فيه أيضا الإلزام بقول
بالقياس فيه كما تفرع فعل بقول الأصمعي ما جمع بالواو والنون
أو بالألف والتاء. تسعة من قوله كله **ولما** انتهى الكلام على هذا
النحو وكان فيه ما لا يخرج عن حروف بعض ومنه تفرع من صيغة التكسير
على معال لأن شبههم وبعدها عن علة من في الخماسي وما فوقه من
المزيد وسوى. كان من الحروف الأولى كلها وبقائه زوائد **احذف**
منز ذلك وانتزالية الحروف الأصلية منها أو من خماسي مجرد إذ لا زائد
من خماسي منقول بقوله (نبغ) والمعنى جزالة نعالف اجزاء الزوائد
والحرف من الاسم الخماسي الذي جرد ومعنى كونه مجردا أنه خال من
الزوائد وأبو علي زاد من الخماسي الذي أطلق الرابع نحو عزالي وحرد كمس
والثلاثة نحو صحيح وفعلم رهو لا يتبعني منها الأصل بل
يتبعني الأخير على حالة فيا بقا ويحذف ما عمره من الزوائد أبو علي طابعيمي
الذي بمنزلة الشبا. الاسم منقول عن أحد ومن الكسر وخامس وكعافل
ونحو ذلك ولا تقول عن أبيك ولا من أبيك ولا خامس في ععافس
لما يوجد الاسم من حرف وما أصلي من عمر حاعو فإن قلت
منقبض مجموعهم الخماسي عن المزيد على الأصل ولا يجوز منه
ذاخ وتبيين كذلك وما الخماسي الأصول إذا لحقته الزيادة حذف
أيضا الأخير مع همزة حرطبيل وخنفقيق تقول عطارب وعرا طب

بتغرب

قوله

وفجاخثا ولا تبقى الخامس اصلا لان بنية التكسير لا تقوى به

انه انما يجريان بجرى واحد في الخماسية هذا مذهب الزيادة بعد ذلك يكون

فيهما زايد من حرف في حذفها ما الخامس الحرف عوض بهو الزيد في ذلك ووجه

الخماسية التي سمي بهما خماسيا من ازيد فيهما فعل بعد ان ما الخامس

عن الجرد ما كان على جنسه اي مع لم تنتج د عوض بين ولو كان ما بين الخامس

سمي عن الجرد ما هو تعوض جوه د عن ضميله لم يكن خامسا ولم يطلق

عليه لفظ الخامس اذ لم يستفد ... وادا الطويلة الخامس

ادار باعي في كلامهم ... واتى د في الا صوان هو مما ادمج عن

هذا فهو الطلاق وكان ما اذا قيد ... على ما قيد ... دبالا صول

او اشتراك مع الزوا بين فيا الخامس ... من جوه من فيما الخامس

المجرد قوله الاخرانه بالغيا ... اي فيما نبها اذا جعله

فتقول في ... وفي ... 

وفي ... قلعوا ... وتقول في ... 

عطارد وفي ... فتحرف الذي هو ... اما عرف

الزايد ... انما قال بالغيا ...

الغياس ... والتصغير موضعه ... الا ... 

... الكلمة ... 

... والتصغير ... 

بنية التكسير ... الا ... 

والتاج ... 

... التصغير ولا ... في التكسير ... 

... وكلا ... كلام العرب كما قال الخليل في التصغير

قال الو كتف ... الخامس لا احذف منه شيئا لثقلها ... 

لم يكون



لم يكون ... بفيما ... وانه لم يكن من كلام العرب يعني ان

... الغياس ... ما ... الخماسي

كانوا ... بنية ... او التكسير

والتصغير ... التصغير ... لان ... 

دخل ... التصغير لان ... الا فعال ... الا فعال انما تنتهي

في ... الله ... كتف ... اذا

... الخامس ... الا ... قوله ود

... 

... لم يتحقق ... يحقق ... لم يدخل الخامس

... كان ... التصغير انما هو ... الا اربعة

... التصغير ... بنية التكسير والتصغير ...

... التصغير ثم ذكر الناظم ... 

... وان كان ... لم يكن كذلك

في الحقيقة ... التشبيه ... 

... الخامس ... التكسير ... 

... الزيادة ... 

... واذا كان ... 

على ... 

... الزيادة وكذلك تقول في

... 

وما ... والتشبيه ... 

... لو ... 

... في ... 

... في الحقيقة

كالواو الساكنة ما قبلها لأنهما من مخرج جميعا ويعني مثلهما في الحذف
التثنية والجمع فقالوا في مروان ومرزوق وحمدان حذفوا الواو والأخيرين
وما أدركه رابع فما من حروف الزيادة فإنه لا يحذف مع آخره كعثمان
تقسيم الحاء واللام من حروف الزيادة فإنه وكأنه يقول إذا كان الاسم
مجردا وما قبل الآخر ليس من حروف الزيادة في الصحة كالواو في مرزوق
فالواو تحذف مع ما تقدم في الصورة والصفة وذكر اللام فيه
تحذف الواو من تميم ذو حبيش أو ما قاله ابن عصفور خلافا لـ
سيبويه إذ أجاز في قمطر يحذف ما قبل الآخر مع أنه
من حروف الزيادة لكونه رجح من القياس وبما جرى عليه الشاطبي
ولم يأخذ الناظم بقول ابن عصفور وهذا ملاحظ في الغاية على مذهب
الجمهور وعلى كل حال يحذف ما قبل الآخر فلطول سوا كان من حروف
زائدا على كل حال ويحذف ما قبل الآخر إذا كان من حروف الزيادة ولا
منه إذا كان ويقتضيهما ولم ينبه الناظم على هذا الذي بينهما بل
أجاز الوجهين على خلاف نبه عليهما بعزمه أنهما غير مقيسان ويبين
في الجواز ذلك على عادته في بعض المواضع حيث يطلقوا الجواز
في كلمة وإن كان أحدهما أولى من الآخر ويغرب فيما واعتبار
صحيحة التي تصحيح الذي نبه عليه يسمى أن ما قبل الآخر
لا يحذف مطلقا فلهذا يقال في سعيد جلنار جلا في جلنار جل
وهذا أجاز الكوفيون في الترخيم حذف ما قبل الآخر كيف كان
فيقولون يا سعي لأنه سعيد وكأنه قياس على مذهب [illegible]
زيد وحذف [illegible] الصحيح أنه لا يجوز في ترخيمه إلا
تكسيره وأجاز الكوفيون أيضا والله يعفر حذف ما قبل الآخر
الحرف الرابع أن كان يشبهه وهو من الزيادة في الصحيحة أو في الصفة

فيقولون



فيقولون في جعفر يا جعفـ وكذلك ما كان مثله وهو غير صحيح أيضا
إذ لا سماع فيه والقياس يأبى ذلك لأن ما في جعفر ليس بحرف
ولا مثل الحرف والتعيين إنما يلحق الحرف أو ما يليه فقال سيبويه
ولا يجوز في جعفر حذف الميم وإن كان قد زاد لأنه لا يستثنى
أو يكون بعد الميم حرف يقتضي الحذف في الترخيم كما كان ذلك في حميد
وإنما يستثنى أو مثال حرف اللين بحسب العضو لأن الرابع يسهوله حتى
يلحق الثلاثي مستقيم بن تروح فإنما حذفت التي أن تروح عمن حيث انتهى
حرف الزوائد لأنه مستثنى التخفيف وهو يمنع المجاوزة وقوله
دون هاء به تم العدد احتراز مما كانت لما ذكر أوله حرف الآخر ثم
عطف عليه حرف ما قبله فإنه لم يحذفه مع حرف زائد
أيضا من مع بعض الأسماء بقوله دون هاء به تم العدد أي أنهما
في الحذف منفصلا فبما وله مثله زيادة العدد أراد به أنها تسع المذ
كور وإنما حذفوا ما قبل الآخر لأنه التخصيص بغير حتى زائد إذ
من عادتهم إبقاء ما على الأصل كما يفعل بالآخر حلال إذا أبعد
من الآخر كما قالوا حارث وقائل صح وفيه والله طيه وفوق
لكنهم قلبوا الواو وأن لعن بعدها من الآخر وكما قالوا أصاح وحوائج
تعوض من الآخر فيه يقلبون الواو أو إلا ما قيل له مفعا و قال
السيرافي من حذف الزايد مرزوق ولم يحذف فيه جعفر لبعده
مما من الطرف فالوا يحرف التفات بو يبه في التخصيص ضرورة وفي
نحو منصور ترخيم زائد رابع قال أبو حيان وأجاز أبو عمرو والأخفش
تشبيه بالزوائد إذا كان من جنسهما أو من مخرجهما ولما أتم
الكلام على حذف الحرف زائدا على آخره ذكر حذف الحرفين الذين يعقبان
وزاد الحادي والرابع أحرفه قال في تعليم الثلاثي الترخيم.

التاسعة

العادي اسم ما عمل على عدد الشيء . يقول اذا جاوزه وهو صفة لو
صوف محذوف تقديره وزائد الاسم العادي الرباعي وزائد منصوب
بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره قوله احذفه والرباعي منصوب
بالعادي اي العادي الرباعي لكنه حرف احترازا من المنسوب للمجرد
ثم لم يظهر الفتحة فيه اكتفاء بما ذكر فيما هو في الشعر كقوله فسول
ردنا عليه الفاصية ونبه حرف الوزن بالمستحسن في العادي
في الكلام نادر ومنه اليه ... ومن مراد ... ما نطق وانها البكم تكتفوا
باسكان اليا . وجميع ما ذكر على الفرد ابدوا الى لغة في الزاي كقوله
مكان من ام الى من تقبرا كالزنز تبق زيته ما طبعوا
ومعنى الكلام ان ما كان من الاسماء زائدا على اربعة وذلك انما سمي
وما فوقه ما دام الزائد فيه مع الحرف ... يحذف مطلقا سواء كان زائدا
على الاكثر من ذلك او سواء كان في اول الكلمة او في وسطه او في اخرها
وسواء كان الزائد حرف لمعنى كمجمع اذا كان حرف اللين فقد
في ما ذكر لا تحذفه الا ان تعتبه وان كان الاسم ... والرباعي اما
الرباعي مفردا فيه على ان يحذف منه شيء . ... فيه فتقول في ما ...
اما جلوح صرف صعارف وفي ... وفي تقضب تقاضب
وفي عنصل عناصل وفي ارجى اراج وفي جرحل جراحل وعلى هذا من
سنة التكسير مع وجود الزائد بعد ... ذ تدعوا الى حذف شيء
ما ذا زاد على الاربعة ... حرف لان ... التكسير لا تعود به
لا تتعدى ... كما تقول في ... يحذف الزائد اذا كان زائدا ...
اذا حرف ... الكلمة والمجرد الزائد ...
ما واحدا وثانيا ... وذلك ... الكلمة ... قوله

وزابر



وزائد الرباعي اسم ... ما ذا كان ... حرف منه ...
واحد ... فتقول في منطلق مطالق وفي مقتدر مقادر وفي مسلم
مسالم وفي محبنجي محاجن وفي ... وفي ... مكس
ما ... الاخر ... فتقول في ... مقاد بسل
وفي ... اللين
... والحالم تقول لا ...
... اللين
واذا كان ... منه ... فتقول في
... وفي ... وفي
... مقاد وفي ... ذلك ...
... الخامس
... التكسير مع ... فتقول في ...
... وذلك ان
... الرابع ... ان يكون الرابع ... اللين
... التكسير ... اللين
رابعا ... فتقول فيه ... رابعه اللين
... فتقول فيه ... وفي ... و في
... ذلك ... في ...
... قوله وزائد العادي الرباعي احذفه ما قوله وزائد الرباعي
احذفه ... المعنى ... ان ... الرباعي ...
... الرباعي ما كان ... وكونه
وفي ... مع ما فيه ... الرباعي بعد
... ذلك ... في ... قوله ...
. لا بارك الله في ... اللين مطلقا

فيما تعرف معه الدعاء في قوله ما لم يكن لبنا اثر الرفع فيما مستعملا اجراما
او بعد الحكم منتصب على كل ما كان على وجه الاوله شبيه بما تعرف او فاعل
معمول خبر منه مفعول ومجاز ومعالي عن ذلك فيكون جمع فاعل وطو
ما روها بهو بسرونه رأيت ونحو ذلك داخل تحتها في موالد التعرف
في قولهم انهم وظوهم وهو السبب يسرونه اربعا لمخصص كلامه في
مواضع الاكثر من اختلفت فيه ولا يكون هذا الموضع ومن بعضا معه
كما تعرف التنصيص عليه قال قلت ويظهر ابطال الحكم جار
في معانيه جمع هجا المفرد لانه كما سمع ما قبل ان حرف لعموم منقض
الا بحرف حرف اللين منه فيقال هجار وعلم بجهة الفاعل فيه نقدر عليه
به قد يجوز في ونقول نعم كان على ذلك وعليه ها. هجار تي
بالتنصيص بيد لانه لما خصه الفاعل يحتج عن ما تنقضه هذه الفاعل
كان موضعا مستثنى منهما من غير ان يجعل كل انه فرضوا الجمل على انه
استثناء. نصه على الحكم فيه اذ لو كان على ظاهر يبقي الحكم وقد مر
في النحو فيه ان المحذوف هي الالف الزايدة لا الالف الثانية وكذلك
نحو من هذا ان علما [illegible] وهو [illegible] نجمع على معالي لانه دار كان
خاسيا مفرد مع حرف اللين فيه فعل الالف فلا نحذف فاذا جمع فعل
عليه شي مجتمع ما او مفرد غيرا من اجماع ما في فيها يجعل على شي مع التي
فيه بالعرض كما تقول في قوله ما هو التي [illegible] ايضا المسئلة
الثانية ان حرف الالف المعنى لا يمكن ان يكون زايدا ويدل على ذلك من كلامه
قوله ما لم يكن ثانيا فيما لم يكن ذلك الزايد عاد ان لا من كونه زايدا لو
كان اصليا ويقال ذلك في الالف يكونهما منقلبة عن اصل وهو يسهل
في الياء والواو لكونهما يكونان اصلين بانفسهما فلا يجوز انهما نادرة
كحنفا [illegible] فيقول فيها [illegible] ولا [illegible] فعل [illegible] نا. [illegible]





دون منع عاد ونقول فيها بر ومفاتير مزان لم ذهب عنه وكذلك تقول
في مسمى ادعزا بر ولا يقتضي زيادة الف لا يعقل اصلية لا زايدة وكذلك
بهيبة انه كسر التي معها على الياء فيه زايد فلا يجوز ان يجمع لسلة
ظني يجري الزايد المسئلة الثالثة ان قوله لبنا ان يريد حرف اللين
الثالثة ولكن لم يكن ما لم يجر من الجزم له ما كان من الزوايد الياء فيلعبها
مفتوح نحو فلك كنهور ورقلوب وسنور وعلبو وسكنيف ونحوه
وشبه ذلك ما يدل كما تقول في جمع فعلول فعاليل وشبه الافعاد بالتعبها
لعلة شبه الجمل كذلك تقول في كنهور كنافير وفي قلوب فلا يبث
وفي سنور سنافير وفي علبو علابي وفي سكنيف سكانيف وفي
سرب سرابيت فلا تحذف حرف اللين لانه زايد وان كان غير حرف
من لانه اذا حذف منه الحركة اذا كان مفتوحا وكسر ما قبله في
بعض ضبطه [illegible] الفك [illegible] حرف المد فيها انعاد اذ لم يخرج التصغير
عن جمعهما واطهما في فعالل وشبهه وعلى هذا تقول [illegible] اذ فسرت
مثال فعول وقلنا مفاعيل بالياء ان عرف ان كل حرف حرف الواو الثالثة
فيه هنا [illegible] بعونه ذلك في التصغير جعفر مفرد وقال
لا نهما ينبغي خمسة احرف ان عرفنا الواو فتصير بمنزلة فعلول [illegible]
ذلك واما اذا عرفت حرف الواو الاولى فتقول معافين بمنزلة عراجين
اذ لم تقع زيادة ان اقعد فيها الثاني لا كل طله والفاعل يقتضيه ان حرف اللين
هذا علة سواء كان مع ما اذ غابا اصلا او عن اصل الا كان غير مد في
اما عين الوضع مفعول [illegible] اما المدغم [illegible] اصلا متعطوف [illegible] تقسيم
والادغام الدخل به الزيادة لتستر على الفك من [illegible] زيادة نار
زيدنا مواكب [illegible] ونذر با [illegible] اهيج فعله حرف [illegible] ومعقول
اذا نيف من التقوا مثل [illegible] بنا ان يبن [illegible]

بلاله ولى اطيه وهي مقابلة الراء من حمير ولعل الثانية هي
الزايدة للالحاق وهو خروج ما حرف الواو من معمولة احوايها مرادا خرى
فلم يبق الا دغام فيهما ان قالوا اطيا فيكلله (المرعود) فلا يخفى كلام
الناظم اما اذا كانت الواو والياء من عينه ان قالوا في اطي ما يفعلوا على
ان العمول يحرف لانه كواو كهنور فيفعول في معول الذكور مقاوم
بالياء من حيث هو ادغام وصيح اذا ثبتا من اليمع منظر تغيا على
موضع الاول بقيا فيفعل نقول فيها بيح فلا تغيره وان كانت من عينه
اذ ليست الياء ان قيل من فعل الياء. ولى اطيته في مقابلة
الهاء من حمير بقيا والثانية هي الزايدة وعودها لمعول من وجه
واما المرعنة ان قالوا اطيا كعطود وصيح فيفعول على مقتضى
الناظم عطاء ويرد فيها يبخ لعيسر الله وهو من نص الذي هذا الذي
رابعه وا دزا يدة بعضه في عطود وكهنور وكما لا يجوز في كهنور
دال تعال الكفا مصبي كذلك لا يجوز في عطود ان عطاء وكذلك الياء
على هذا نصبه والمفعول من يعزا عنه انما ارابعه في التصغير ولا
يتكلم في جوابه في التكسير لان احدهما عين الجمع تحمل على الله في
ومذهب سيبويه ان الواو لا يقعي وانما تقول في عطيمير
التصغير يجري التصغير بعود يجوز عطيمير والعرد بقول المرعنة اد
قالوا طيا على هذا نصبه والمرعنة ان قالوا عيزا على ان الواو بوي
عطود والياء بوي في صيح وغيرهما زيادتها ملا يقع مع الواو
الثانية والياء الثانية عيرهما ولا يسقف وان مقولات معيج
كذلك بولعل وعوع الرا. فقبل الواو في صيرورتها. فقبل الياء في
مرفعها. فلهذا كان قول سيبويه اولى وجمع عوامل والاخفش يقول
بين ان سيبويه مستنصر ذلك الى السماع لانه قال في التصغير

واذا

واذا حقرت عطودا قلت عطيّد وعطيمير لانك لو كسرته للجمع قلت
عطاود قال الاخفش يقول لانك لو كسرته للجمع قلت عطاود
نوعيد وجعل قول سيبويه احفر اد كذلك من قول العرب والخليل
راجعا الى السماع لا الى المعرفة والذي رجح انما هو قول سيبويه
وهو الذي ذهب اليه في التسهيل وهو راجح لا ريب لان الله طرح حرف
الليل التغير بينهما بقوا وبكون زايدا ساكنا فاذا تحرك ممتنعي لم
او يبقي محركته واذا ادغم فيه امتنا. حوابعة الثلاثي تحصيهم
فاذا كان مقويا ومنع دا سهل عليهم حذف وكيفية سقطها لا سم
ساكن زايد فاذا كان ملحقا بالاصل يرجع ذلك ارحجم كما
تضاعف اصولها دانى الى كونه مقويا معركتها عن حرف اللين
ان ابدع فيه لذلك حذف الحرف المدغم فيه وما قاله الاخفش يقع
محتملا فان كان قاله من قول عنه وان كلة هذا ذهب اليه الناظم
بطيفي حيهم لان حرف اللين لا يتعقبه من حوف باطلا واخ الامر
انعادي وهذا مقوي ما قلنا والله الا دغام لا يمنع المسئلة
الرابعة او قوله حالم يك لينا يقتضي ان الحرف فيه لا يجوز ذلك
فيه اذ لا يعقل الاسم بالاسم امكوك في فقد يكفيها دال بالهم حرف
سم احب كما ان يحطم بنا عن حوما تقول سيبويه موقوفه
ذلك الاحصيص بالعوام وزاد العوام بن مخرج عن ورد وسما
التصحيح علمه ارشدا. العيع الباب يعمر تقول وهو باب التصحيح
المسئلة الخامسة او قوله الالف الزخفيه امكال العطي لا
يقال العطوي فاما الا يتكال للعطي فيقال صم العا يرعوا الى
لان الصم في ضم اما ان يكون سوا دابر على الذي وبحانه ريدا
الحرف المحفوو وهذا غير مستقيم لان الحرف لحبس هو المحذوف
واما ان يكون ما برا على غير الحرف فاذا دل يتعقولي دون ضم

وكان حقيقة المعتل لسكون الذي خفف به أي الذي خفف الفعل ولا
يقال المحتبي الذي مررت والحول ــــ انه حذف الضمير
المجرور بالحاء. واما نحو مررتم وكم ضرورة والمعنى على حذف به وقيل
ذلك فورود في الشعر مثل ما انشده الفارسي في الضمير زيادات
معلقة لا لا والذي جئ ما بأن اخوك عمرا ان [illegible] عنه حوان
أي جئت ما بأن له فحذف ضرورة ومثله لذلك في الكلام ممتنع بقوله اي
كان خفض مبنيا للمفعول وإنما [illegible] ومبنيا للفاعل على ما مر من عنهم
جيرا لحذف الذي خفض الكلمة قبله اشكل العلم [illegible] دنانير نحوا
الرجل. نحو [illegible] مررت به [illegible] نحو [illegible] الله تشكل الرباعي
المعنوي عطفا على [illegible] انه من يحمل ضم العود على ما عول الرباعي
مولا نسما. وهو مولد بارعا دي مكانه يقول الشيخ [illegible] الذي خفض
الفعل انما يسبق به واذا كان كذلك يجب الحمل [illegible] شيف [illegible]
بكون والذي الحرف الذي لا يحرف بكون [illegible] أكثر من حرف واحد ذلك
فهو حولها ما دل الحمل الذي بنيتها فيه [illegible] الله فيه وإنما هو فعل
ما فعل الله وكذلك نحو جعفري وحنبلي واجعى [illegible] وبعض
وبحتري وخطاري شغاري [illegible] ومتبوع قاعدة تقول
حواليقي يعافير واعاجي ومفادير لا حذف الواو الثانية
ولغاغيز ونغاميج وحطاطير وشغاميز ومصابيح [illegible]
وكتبم من ذلك فليس اللام الثانية فيه ما فعل الله في معول الخاتم
الذي الغز فلما فيه ما نرى في الحواشي ـــــ او جميع ما ذكر
[illegible] بالنسبة الى [illegible] فيه فبلانه من داخل
وايضا فانه مثل الالف بالنسبة الى صيغة جمع التكسير لانه انما
تكسر الاسم الثلاثي ما عرفته بعدان يحذف ما يحتاج الى حذفه نحو
برازخ [illegible] تحوج به [illegible] التكسير [illegible] من عيبه

سيبويه

لا يلزم

سيبويه فيه جعفري وحنبلي وما ذكر معه يقول ولا يجوز فيما معه
ما يقع فيه الى الحذف وهو الا لك فيها اي الياء وحذف الدال
الثانية من معدود وحضي في السقوط من معدود [illegible]
من هذا قول الشيخ [illegible] بها الا حولها خلافا [illegible] والله
اعلم ثم ذكر ما يحذف من الزوائد اذا اجتمع منها اثنان وما كثر وكانت احد
حذف حذف البعض فقال.

والسين والتاء كمستدع ازل . اذ ببنا الجمع بقاهما مخل .
والميم اولى من سواه بالبقا . والهمز والياء مثله ان سبقا .
والياء لا الواو احذف ان جمعت ما . كحيزبون فهو حكم حتما

يعني ان الحرف يستغنى عن بقائها في صيغة كان الجمع اذا كان فيه زايد
واحد يخل بصيغة فعالل فيحذف ما كان فيه زيادتان وقبله
من حرف احداهما وكذلك ان كان الاسم فيه زيادتان او زيادات فان
قبله من حذفهما معا ان كان فيه ثلاث زوايد فما زاد [illegible] زيادتين
ويبقى الثالث واذا تعين اي يحذف الذي يحذف دون غيره قبله
بقا. المتعين حذف الحرف [illegible] يوجد به ذلك وترجح احدهما
على الاخر في الا يعلم ان كان فيه مرجح او يقع التخيير اذا امتنع الترجيح
ان [illegible] المرجحات والاوجه المذكورة في الترجيح [illegible]
التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول [illegible]
للالحاق [illegible] ان يكون [illegible] ذي المعنى
مقابلة [illegible] حذفه الى [illegible] في
[illegible] فاما التقدم [illegible] وكذلك [illegible]
[illegible] بالعين والباء. [illegible] ولا [illegible] فتقول
[illegible] والدد وكذلك [illegible] ولا تقول [illegible] ولا [illegible]

لتقربهما ادغمت والفاء . ومثل ذلك ارزح تقول فيه اراذح فتشبث
العلم لتقربهما واما الثاء مثل عاذ من الظلم [illegible] كذلك
الحاصل على ما يا [illegible] ان تخرج الواو وتمعنى الهاء ما منفصول كذلك
على مثال كما الله راموا ومن حروف [illegible] فيما نحو بينهما بخلاف الا في
فلو حرف احرى اللام مع مخلف كوا بلى بنف فوا انت ما هو من
مما نحو بينهما على ما هو بخلاف ذلك وهو مخالف لما سيذكر في
عنفتج ونحو لذلك لما كانت الواو في كوا الطرف شبيه بالتاء
فجعلها سيبويه مخالفة للام مثل جمعهما واما الدلالة على المعنى
فيه مفعول والميم دالة على اسم الفاعل بخلاف النون فكانت اولى
مع انه جيح ايضا بالتقرب والنون منفصل فكانوا يكون ذلك مدغم
تقول مطرى في مغفور مفاد روكذلك تقول على من يعيا به مثنوه
في مجلس تا الا ان الميم زائدة لمعنى وما هو من العاء . زائدة لمعنى
معنى والمبرد يعضل الحرف المبحوث الا على حرف المعنى فيقول
جلبيب فانه مجلبا ملحق بحرج ولا يجوز في من حرج الا
حرف الميم [illegible] ما الحرف معنى [illegible] فيقابله اطرحو
كانت الدال فانوا ومن يعها سيبويه اولى لانه احرى العاء . [illegible]
زائدة ومثال [illegible] اذا لم تكن فيه صفة
اخرى [illegible] ليس فيه معنى يا شبيه وانما
[illegible] الميم [illegible] فالوا [illegible] الميم بالتقرب [illegible]
[illegible] اذا لم [illegible]
المبرد في [illegible] ما نفث الف الغاية
لانها لمعنى وكذلك يقول في [illegible] حمار [illegible] حمار [illegible]
[illegible] المعنى لم [illegible]

في التفكيك

١٠١

في التفكيك اذ لم يكسر وانما [illegible] سيبويه مخفي في الفم حين
والتجنيس على من [illegible] في التفكيك لو [illegible]
[illegible] سيبويه في حرف العين [illegible] لانهما [illegible] لبعض
قال ابن الضائع لا [illegible] لا يحتاج الى علامة [illegible]
علامة في اسماء الا [illegible] علامة [illegible] الى [illegible] واخر
[illegible] على [illegible] العين [illegible]
وهو من [illegible] قال سيبويه لما كان [illegible]
[illegible] في ذلك [illegible]
[illegible] بينهما [illegible]
قال ابن الضائع وهو [illegible]
[illegible]
[illegible] الميم لانها [illegible]
[illegible] بينهما [illegible]
[illegible] لانهما [illegible]
[illegible] بينهما [illegible] لانهما [illegible]
[illegible] اولى [illegible]
[illegible] سيبويه على [illegible]
[illegible] والواو [illegible] واما المبرد
[illegible] الواو [illegible] واللام [illegible]
[illegible] اللام [illegible] زيادة [illegible]
[illegible] قال ابن الضائع
[illegible] سيبويه [illegible]
لا يجوز [illegible]

ما حقها أن تنصب وجعل الواو بإزاء التنوين وهو حذف اللام كما حذفت
في قرنصب فلم يبق لا لاما ويعتبر نصب والواو للام تنبيها ويعتبر نصب
فالمحكي ومحققها قابلية الوصف ولي منه يكون محققا باختيار فيه جر
فحل حذف اللام من حيث قولنا هو حذف الياء. ومن قرنصب بدون جر
مذهب سيبويه يكون بعد أمر باب الذي صح يكون المضارع للانتهاء ومعه
أيضا مازح به سيبويه حذف الياء. والتنوين يجعلونه وعوضه
إذ قال فيها ... وعلى جواب الشيخ والزجاجي من جوب سالمين
فيها فحذف الياء. والتنوين وكذلك غزو ... ومجيء فإن يقول عزادي
وعلى قائله بما انتصبه ذلك وأما التنصيص بكونه لا يؤدي إلى مثال
غير موجود فمثال استنصراب واستخراج تقول تخاريج وتخاريج
متحرف بعين أنه حالة بعد حاله براءة ... وتنوين الأصمعي
أبطل وتنصيص أيضا. لأنك لو لم يعنف الأصمعي حذف الياء. فعلت
سماريج وسطا به تكار على مثال سمعا عمل وسمعا عمل مثال
غير موجود وأما إذا حذفت الياء. فإن الأصمعي فإنه يقول على
مثال فعيل وفعل عمل مثال موجود نحو ما فعل وفعل فيعف والى
نوع ويعتبر الشيخ مذهب المازني في تصغير انطلاق ويجوز في الثاني
والتنوين ومفعول انطلاق يكون في التصغير لطول ما يكون فيها عبل وفعل
عيل غير موجود فحذف الطاء ليعود مثاله موجود وهو مذهب سيبويه
أو فيجان نطاب يكون الذي منه وإن كان غير موجود وهو أيضا ... 
الموصوف بأن استخراج استنون فيه الصبر وأيضا في جواز التنوين
في كل ما هو منهما مكان حذف التنوين ولي فقال مقاتلة هذا المعنى أن
يكون مرجحا فالوجه أن يحذف ما لا يخل ... إلى حذفه فلذلك ... 
التصغير ليس ... بل ... لا يلتفت إليه كما أن الذي ... 

في جميع

في جميع الأسماء على نحو ما ذكره على الأخفش وإن أدى في اللفظ إلى مثال
غير موجود كما جمع لفظ بشار يا ذكرتم ثم احتج عليه بما في كتاب التصغير
من شرح الجمل الكبير وهذا موضع بسط ذلك علي ومنهم واحتمال .
وأما منع المثال الغير الموجود فمرجح على الجملة لا ... مع اعتبار جواز التنوين
في كل ما هو من مواز ... وجوب كون الجار ... في التصغير مما علقه إسماعيل
ابن ... عن أبي العباس قال ... أبو العباس قال ... لما الف ... 
عن تصغير انطلاق ومقال الطلبي لأنه ليس في الكلام ... 
في ... لأنه ليس في الكلام ... ذلك للرماني
... المازني ... أولئك ... إذا
... قلت فقال ... وقول المازني ... وقول الرماني
... إذا قلت ... 
... إنما ... 
إنك إذا صغرت ... قلت ... لم ... 
وكذلك ... 
وقول الرماني ... 
... 
... 
... 
... فإذا كان ... 
... 
... قـال الفارسي ... أبو الحسن
على ... 
العباس ... سيبويه ... 
وأما الذي ... حذف المحذوف ... حذف ... 
فمثاله ... 
حرف ... 

دون حذفهما إذ كان يبقى في الاسم معهما على كل نسخة أخرى ليس ما فضل
داخل حرف الموصوف بصفة التكسير باعتبار ما ثبت من الحرف ولو حذفت
الياء لم يحتج إلى حذف غيرها إذ كانت الواو واقعة قبل الآخر فيه
فيستقيم بنية التكسير معهما وكذلك فيستطيل بالك نحو
المنو فيقول فيه لما لم يغن حذفهما عن حذف الياء لقيام بنية
التكسير ولو حذفت الياء لم يبق بحر حذف النون ومثل ذلك
زنت الياء بالإثبات دون النون ومن هذا كثير ولتسميته وبه شر
جميعا فإن أخذ هذا يعني ... المشهورة عند النحاة في بني
وإن ذكر التنبيه لشيئية المزية من جهة المعنى أو من جهة
اللفظ أو من كونه لا يغني حذفه عن حذف غيره وأما هذا الفصل
حذف أربعة أحرف التي جيء بكونه لا يوجد في الوالد خلاف المعنية
ومثال غير موجود وذكر قوله والتمييز والنفي من مستفرع أزل
التي يقع إنك إذا كنت ثناها هو على مثال المستفعل مثل مستفرع
ما نحو ... لأنه ... وهذا ...
باعي ... إلى ... وذلك ...
التمييز والنفي على أنه ... دون الميم لأنك إذا حذفتهما ...
مثال ... فيقول ...
على موجود في الكلام ... نوع وهذا
... قوله إذ ... الجمع ...
... الميم مع النفي ...
... على ... موجود ... الميم
والتمييز ... موجود ...
... إذا حذفت ...
بنية ... معنى

دن



وفرقها الفاعل أولى من سيبويه بالبقاء وهو المرجح الثاني لكون الميم دالة
على معنى اسم الفاعل والمفعول وهي دالة على معنى أولى بالإثبات
مما ليس كذلك ما زلفت ثم قال والميم أولى من سيبويه ومن جعلهم
له ذلك من تحقيقه ما يحذف من مستفرع إذ قالوا المستمرع التكسر
من مستفرع أزال الميم فيحذف ولا يبرح الطاء وإن هذا الكلام فحصل
لا يحتاج إليه ما بدأت إذ ذكر لتبين حيث فصل من جعلهم
لعدول أصحابها التخصيص على بقاء الميم ... إذ لو لم يوجد ذلك لعلم
من العلة جواز حذف الميم مع التمييز وإبقاء النفي لأن ذلك أيضا
لا يخل ببقاء الجمع لمقابلة على نحو فعالل موجود فكان يكثر قوله
والتمييز والنفي إذ غير مقصود في نفسه وهذا قطاع نفسه
إذ زاد الهما بفرض لما قال من الله خلاف المعنية ولوجه آخر وهو
حذف حرف المعنى من غير ما يؤدي ولا ضرورة فلزم نحو على اتفاق
الميم والنفي فيه التخصيص على التي جيء بالدلالة على المعنى لا بالمو
من حيث أنه يلزم مما نحو ذلك بقاء الميم لم يحتج إلى بقاء هذا المعنى إذ يد
على ما ذكر من الله خلاف ... ما إذا نص عليهما ما دام العلم ينصرف إلى
وجه خلاف ما نحو وهذا هو الدلالة على المعنى وفي نحو مثل
أمثلة ذلك والمانع التي أنه نص على ذلك لم ... بالمعنى
كل ميم موجودة أول الكلمة دالة على معنى في مفعول ...
في منظومة ... بل ... ولا زيد ... الأمر
والعامر ... المعنى على ...
... على أنه المعنى ...
... دون
... على الميم ...
... معنى ... مبنوثة

٦

للا للعموم على حد من رأيتا في منطوق نحوه **الفرع الثالث** الصفة المشبهة
وذلك قوله والفعل والفاعل مثله او سبقها بعد ان الفعل والفاعل مثل
المبهم في كونها احوالا وليس بالفاعل موضعهما كما كانت المبهم اوليس
بالفاعل موضعها كما كانت الفعل والفاعل فهو سبقها عن تمام الجزاء بين
ومثال ذلك ما تقدم من المفرد وبالمفرد والجمع وبالجمع ما الفعل
والفاعل اولى بالاثبات لفرع الصفة المشبهة **ما دام** لم يحصر بين
الحرفين وانه صحيح بالصفة على كلام النحويين الاعلام لا يعتبرون
ذلك في فعل او فاعل ولا عبرة بما يطلق ان المعمول له فاعل كان الناظم
مخالف لكلامهم **ما يجوز** ان قال الناظم صحيح وذكر
له وانه صحيح بالمعمول لانكاد نقول ان في مفردين المثال تقوله تعالى
وهو الذي ما ذكر في كونهما في الكلمة للاشتراك ويعرض اعرابه ضعيف
من جهة انه [illegible] وهو مرجح ضعيف واما عن مفردين فغير صحيح
السموع بعطف انه صحيح به كما قال الواو فقد [illegible] يجمعون الفاعل
ان الواو اشكال في صحة الفاعل بالمعمول ولا اقل من ان يكون المعمول
مكانه فلذلك ان الجمع [illegible] من بعد النحو [illegible] مكان يكون [illegible]
فيجعل تماما [illegible] والصفة اذ تكلف [illegible] الصفة المشبهة النحو
دخل الا [illegible] النحو بحيث لم يقولوا ذلك في نحو [illegible] ودليل
على عدم اعتبار الصفة المشبهة وهو ما اعتبار [illegible] ولا
[illegible] في [illegible] النحو [illegible] والفاعل وكلاهما
[illegible] لم [illegible] اذ ذلك
[illegible] [illegible] اذا [illegible]
لكن [illegible] ان صحيح بالمعمول [illegible] واما
[illegible] للمعمول [illegible] ذلك [illegible]

ذلك

١٠٤

ذلك وانه اعلم ان مجرد الصفة المشبهة احوال لا يبدل من الحقيقة
وهو بما قبل الصفة المشبهة او الكلمة مالم يعارض ما عارض لا بد ان الاول
الكلمة [illegible] من حروف المعاني كبعض التعريف وحروف المضارعة
وكالمبهم الدال على الفاعل والمفعول وكذلك قال الواو اسم مثنى الجار
والمجرور معمولا فلا يختلف نحو الناظم لو احتفظه ان كلامه [illegible]
موضع المبهم من اسم الفاعل لان اصله الفعل [illegible] الصفة المشبهة
انه اراد الناظم ان لم يرد في الصفة المشبهة على ان ابدل [illegible] وانما اراد
المعمول او الكلمة [illegible] في نوعه من الموضع **الفرع الرابع**
كون [illegible] بعض حرفه عن حرف [illegible] وهو قوله والفاعل لا
الواو حرف او صفة ما يجيء من الفاعل فمعمول حرف وما هو قوله
[illegible] بالكاف بجواز ما كان [illegible] مثل [illegible] كونه
[illegible] [illegible] [illegible] اذا [illegible]
حرف الفاعل [illegible] الواو [illegible]
[illegible] عطف [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] وكذلك نقول [illegible]
[illegible] [illegible]
وكذلك نقول [illegible] من حروف النحو ايضا [illegible]
[illegible] [illegible] ك
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] وهو نقول بحرف [illegible]
وهو [illegible] الحجة [illegible] ما ذكر [illegible]

وعليه فيهما نظر من سواه وفيه له فيما ذكر نظر ولا يحتاج اليه وذكر ذكرها
يحتاج اليه **اما** ومن نوع التذكار ربله ومعنى المرجح اذا جز انما اعتبر لعرع
شاع بصيغة التكسير كما ذكر انفا ومعنى المعنى راجع الى ما ذكر الحولة
الالاتي اكد لو عرفت وادخل بن دوحمها لتعلق مجاز من معه منح بعد
الغالب فلا نعارض لمن شرا بنها مرة كما انك لو زكيت ان الله مع المضا.
من مستفرع لو عرفت واحوالهم تبع بصيغة التكسير قبله من بعض
معنا وذلك في محصول الكلام **واما** ذكره ما يحتاج اليه فانه تزكى
من مضمون ما ذكر انما سرطة ثنة انشيا. التحرك ومقابلة الاصول
والغرد حرضوا سعالنمو بيعها وذكر ذلك من العول با شيما.
لا يعول بيعها من كون اعتبار معنى الا مو في التكسير وفرا عنه ح
ها علوما تعرف فيما انها **والتوابت** عوالا والاراينو عصى
وارى انا من معا والى نشى. واحو ذكرهما افتحو بن على انواع دخل
واحد منهما ما تعجم في ذكر **وعن الثالث** اي معنى الفعل لمن ليس منصوب
الا منبعا. وانما خصوا الاثنا بالجلب عن لا عشاق والمشهور
منها والتنبيه على جملة من المسائل وايضا فالنفي ذكر في النص وربما
في الموضع او ما ينفي من معها واما ما زكى فلبس مثل ذلك والله اعلم
**وقوله** والله معون التامون مستفرع اذ خلفه ابى على الركاب
وذلك لا يجوز ذاته النص وذ اذ لا يفعل العرب بكاله سعود ولا ركعت
على كل الطم ولكن لما كانت الركاب تعطف عنى مثل عمو مكلف
معاملته كانه قال من مثل مستفرع ومثله في التنبيه قول الجن
ورعفا بكالعمل واعومتي اذا ونفاركا ما حرى وتماما — عاد به النفسي
**وقال** امرؤ القيس وبيرون لعمر بن عمار الكلبي
ورعفا بكا بواديها بجنب وسطها تحكي به العير طوا ان تنعي

وقال

١٠٥

**وقال** قطام البجانستعي انتشوى سبحو تبه وحال العانف كما بن تعبق
وفيه كتبه في الشعر **وقوله** اذ ينها الجمع اراد بينها. مقيم ومعنى
عادته في اكثر معنى الفعل ومنه في معزى الشطر بن ثلاثة مواضع
ومعو فيما سرح الشعر والبوح انجا مخلو تجارة عزمر له من معنى العنوع
تعرفهم معمول التيم على المفعول مواضع كتبه **وقوله** من سراه باد هذا
انجار على سعوى على رابعه في نضرب سعوى وبها. سواء عاير على الجم و
معو نزل دين نت وكلولد العيني في مثله نيم ايضا والغالب في سيعلا
جمع انتشمنه عاير على النطق والعفا. **تستم** ذكر موضع التنكا مبنى
تبع الزيادة نحو **فعلان**

**ومجر وابل ريه نزى • وكلها خامها كالعنبري**

يعني ان النحو بين جعلوا الذي قبل الى برنوع معنى الذي التي يهو سر نزى
مبني اجيبها فيجوز ذلك حذف النون دون الالف ويجوز حذف الالف
دون النون فتقول على الله والنسا انزح نقول على الغا نسرا د وكذلك
كلها خامها واشبهه مثل العنبري ولكن ان تقول فيه كلا نسو
وعلاد ومثله منبطي تقول فيها في ارشمنه وهما لى وكذلك
العكمنبي والقرنبي والبرنطي والسمبري والسمعني ومه
اشبهه ذلك ومعنى الا سما كلها تماما وحذف النون والالف فيهما
ملحقتين معا ما سعفونا في معنى الوصف فالوا الذي رحيف
النون بالتعزيم ورحيف الالف بمعنى الحركة فتكاما نامطارها
في العرب وذا بها نت سعواه قطا اتيا ذه مجمرا فالوصف ابقاعي
تبعون في الناس النحو العربية مثل سيما الغاية اولا ثم جرحها فيهما العنصر
واعمر وفوا الاشعار وبيسراهما خارجا عن حد ما سعالنمو نبهما
ما سعفنوا بالا ذلك ولم يرجع احدهما على الاخر بوجه هو الذي يجب

الا والاخر من نوع بوجه. اذ جعل سيبويه ما كان في معناهما من ذلك فلفسوة
انك مخير ان تقول فليسية انت مخير ان تقول قلينس ومن حذف الواو
وقلنسية فيهما ومع ان النحو نوجه بانه من الواو وبالنون و
من ذلك عند سيبويه عبارة كما تقدم في وجه التحقير في الاعجمي
بانهما زيادتان وقعتا ونقاربها انهما للبسط للالحاق وكما ان النون
الزيادتان في حبنطى فيها انهما للالحاق وفيها في التحقير وبعض
المسائل [illegible] والحذف فيهما موكول الى نظر الناظر في التحقير ولذلك
اكثر ما يكون التحقير فيما اشتمل الناظر والشيء نرى من احوال
التصغير وعلل التصغير. وربما تشتمل من زوائد والتصغير بتعويض
لا في علم ولا في [illegible] وراء العقعقسي

سريعا وسعيا خارج منقطع [illegible] في الرحا [illegible]
كل [illegible] [illegible] [illegible]
والعلقوى [illegible] وربما تشتمل [illegible] وقال الله [illegible] العلقوى
[illegible] من كل شيء. فـ [illegible]
[illegible] العلقوى [illegible] [illegible]
والعلقوى [illegible] فـ [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
وهذا [illegible] في الجموع وسقط له [illegible] معنى [illegible] التصغير
علمه [illegible] بعض [illegible] من [illegible] لا [illegible]
[illegible] على ذلك [illegible] باب التصغير
ثم ذكر هذا [illegible] وباسم التوجيه. التصغير

فعيلة افعل الغلة [illegible] اذا صغرته [illegible] في قول
فعيعل [illegible] فعيعل [illegible] [illegible]

التصغير

١٠٦

التصغير عند النحويين عبارة عن تغيير ما بالحرف ما يشعر بواسطة على امر
قلة فيه معان بتصغير ذات ما يتوهم عظيما او تقليل ما يتوهم كثيرا
او تقريب ما يتوهم بعيدا وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك
المعاني فاذا قلت رجيل فهو بمنزلة قولك رجل حقير واذا قلت
دريهمات فهو بمنزلة قولك دراهم قليلة واذا قلت دوين
السماء فهو بمنزلة قولك مكان قريب من السماء. وربما انه لما كان هذا
التصغير اخص من الوصف واختصر الناظم رحمه الله تعالى بالتحقير
[illegible] الى [illegible] بل احد معاني التصغير فلذلك لا يرد عليهما
وذلك كما هو كائن في فعيل وفعيعل وفعيعيل [illegible]
[illegible] بقية الصور [illegible] بالتحرك
والساكن بالساكن لانه [illegible] بالباء
[illegible] كما فعلوا في التصريف الذي [illegible] في التصغير وزنه ومثاله
فعيعل ومثاله في التصريف [illegible] التصريف
[illegible] بالتضعيف
على [illegible] والعيب واللاحق [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] ومثل التصغير في هذا المعنى
ما تقدم [illegible]
[illegible] بالتحرك
[illegible] التصغير وذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
اذ قال فعيلة افعل الغلة [illegible] فعيعل [illegible]
ما [illegible] [illegible] فعيلة [illegible]

ما مثلنا فيه على هذا فتقول في رجل رجيل وفي زبرج زبيرج وفي مقبل
مقيبل وفي صعصع صعيصع وفي محرنجم حريجم وفي سفرجل سفيرج وفي
فدوكس فديكس وفي قنفخر قنيفخر وفي جحمرش جحيمر ومثال البناء الثلاثي
تقول إنك تقول فيه فعيل كما تقدم الحكم فيه لك لما حذفت الألف
ومثال المزيد فيه بياء التصغير ثالثة زائدة رابعة قد حذفت
إلى أصلها من الثلاثي لزوالهما ما وجب قلبها إليه وهو نحو صغير
فعليها ما تقدم مع بناء التصغير التي ساكنة من قبل إدغام مقيل
حزي والقول في الحروف الثلاث ما يسقط فيه بناء التصغير
المعنى التصغير إذا سقط فيها ذلك ومثل ما تصغير إذا زيد بالزمن
وما فيها من المزيد ومثال ما فوق الثلاثة يوزن فتقول فيه درهم ودريهم
كله حتى تجمل معنى بتصغيره تحصيل أحكام إذ لم يجر حل ما فوق
الثلاثي بحسب ما يجوز. التصغير فيه تحلى وحد أو سمع رواه
مسموع وما كان نحو ذلك لأنه يجيء بانتهاء الثالثة أو مراده
معنا بالثلاثي المجرد من الزوائد كما مثلنا أنه يرد الثلاثي إلى أصول
وإن كان قد فيه زيادة كانت وأن طول حكم هذا ربما على الثلاثي
ومن نحو هذا في التكسير وأيضا ما قام بوزنها معنا ما كان ثلاثيا
باعتبار اللفظ وإنما جاء هو الزائد بعضه المثال وما غير ذلك فقد
خرج عن أصله بالشذوذ فلم حكم بتصغيره تبعو وكذلك القول في
الرباعي نحو معصفر على ما كان كذلك فمن الذي يجيء تصغيره فلو
كان الذي نحو مثاله وما نحو الرباعي على ذلك التصغير إلا ما يستثنى
فيه من الأحكام العارضة الرابعة أن مثاله من بعض الأفعال
على ما كان منه كذا مثله جعفرا ودرهم منكسفا وأصلهما الإعراب
فما كان منه مع التي يجيء تصغيره فلو كان الاسم غير متمكن



فلا يجوز تصغيره نحو حيث وكيف وأين وأي وإذا ولو وما أشبه
ذلك وإن كان قد ثبت وقع في الوجود ما كان من غير المتمكن
بأن نحو من ومن وكم ونحو ذلك فلا يجوز أن تقول حييث ولا كييف
ولا نحو ذلك لأن التصغير يشبه الحروف والتصغير نحو من التصرف
وهو مفقود في باب التصرف حرف وتشبيه من الحروف يسري
مجرى بعضها بالمثال على سبيل بعض على الإضافة وما جاء من
التصغير في أسماء الإشارة والذي والتي من الموصولات فمعلل
خلاف الأصل ويسمى في ذلك فيه إن شاء الله تعالى حيث
يذكره الناظم الخامسة أن التصغير إنما يكون فيما يقبل معناه
ودل على هذا قوله مجعله أصغر الثلاثي إذا صغر نحو من ...
أردنا تصغيره وإرادة التصغير إنما تكون حيث يكون ذلك
المعنى جائزا فيه وحيث يكون الاسم قابلا لمعنى التصغير
لأنه المطلوب في تصغيره فإنه يقبل التصغير على صغير أحدهما
أن يكون ذلك من جهة معقولية معناه فالمعنى معنى الحروف
من الأسماء مثل من وكم وما نحو ذلك لا يقع فيه الأشياء
لأصل الله تعالى والعموم والتصغير يقارب ذلك لأنه تخصيص
بوصف من الأوصاف أشد كلي أن يكون عليهما معنى التخصيص
منافي لوضعها من جهة المعنى وكذلك هو منافي من
جهة اللفظ لأن وضعها وضع الحروف والحروف لا يقبل التصغير
ومثل هذا الظروف المضمنة معاني الحروف كمتى وأين ... بتصغير
من جهة مناقضة اللفظ والمعنى كما ذكرنا فيهما لتضمنه الحروف
ومن ضعف على الله تعالى ومثل ذلك عمر فإن العموم به لا تذكر
إذا أطلقنا عمر فقد فلتعرف ما بينهما وليس بداية التصغير

الا مثل ذلك يعني ان التصغير في الظروف انما يكون فيه التقريب واذا اخلفنا
زيد قبيل عمرو فمعناه انه متقدم قليلا فمعنى التصغير فيه وكذلك بعيد وشبهه
مما يقتضي التقريب ومنه غير [illegible] التصغير بخلاف مثل
ما ان المماثلة تقل وتكثر بخلاف غير فانه لم يسمع تصغيره . ثم غير
شبه .. اي معنى [illegible] والخصوص معنى اي تقول هذا اكثر مماثلة
لمثل من غيره واقل اي تقول هذا اكثر مغايرة كذا قال السيرافي
ويقع بالمغايرة كونه لم يسمع وايضا فانه ليس في المعنى وسوى
غير متمكن فلا يقع وكذلك حسبك لا يجوز لانه في معنى كفاك
وكفاك فعل لا يصح تصغيره فكذلك ما في معناه ومن هذا النحو اسم
الفعل علاوة [illegible] نحو ما اشتملت الالفاظ بين مقام الفعل فانه
لا يصغر لانه يشبه الفعل فلا يجوز رويد زيدا فان كان في معنى المصدر
جاز لانه اسم [illegible] لم يسمع معنى الفعل ومن ذلك الاسماء
المختصة بالنفي كاحد وعريب وكتيع ودبي وكوري ونحو ذلك لان
معناها التعميم في النفي والتصغير يناقض التعميم ومن ذلك ايضا
جموع الكثرة قال ابن عصفور لانه كالمنافي لتصغير [illegible]
[illegible] تقع على ما [illegible] والعشرة الى ما لا نهاية [illegible]
[illegible] تقليلها [illegible] ذلك لا [illegible] عدد قليل
وتكثير ما لا غاية [illegible] بخلاف جموع القلة لانها تقع على العشرة
فما دونها ما ذا [illegible] ان العدد اقل من العشرة ولا يتصور ذلك
في جموع الكثرة والقلة [illegible] موضوعة [illegible] خارج عن
معقولية المعنى [illegible] انواع [illegible] ما امتنع تصغيره
شيء من الاسماء العلم واسماء [illegible] وكتب الله تعالى وغير ذلك
مما هو معلوم [illegible] ولذلك لما اراد سيبويه تصغير المضمر

فصل

التعجب . فصل عن ذلك ما يقبل التصغير فقال كان مستطيلة [illegible]
وكان مستطيلة [illegible] وذلك كالحرف والفاظ ما قبح منه
استغناء الحرف عن تصغيره بتصغير غيره كالاسماء . اما علم وما
اشبهه من الاسماء . اما [illegible] وذلك كاد [illegible] واما [illegible] وما
اشبه ذلك والمنتهية الاعلام امس واخواتها [illegible]
[illegible] استغنوا عن تصغيرها بتصغير [illegible]
والشهور قال ابن الضائع [illegible] سيبويه فيما زعم انه
لا يقع السماع لانه قال [illegible] لا يقع الا في
اسم علم [illegible] قال ابن الضائع يعني انهم استغنوا عن
تصغير اسماء العلم بتصغير اسم [illegible] عليه وعلى غيره وذلك
يوم الجمعة [illegible] الاسماء . لما كانت اعلاما
لا [illegible] بالمضمرات واسماء [illegible] لانها
تقع على كل [illegible] فقيل [illegible] فلا استغنوا
عن تصغيرها بتصغير اسم [illegible] والبعد واما امس
وغدا فهو في ذلك لا [illegible]
[illegible] امتناع تصغيرها [illegible] الاسماء . بتصغير
غيرها من [illegible] ومن هذا النحو هو
المانع في النوع [illegible] من الاسماء . [illegible] لكن
لما كان ذلك [illegible] عن سيبويه
[illegible] مع السماع [illegible]
[illegible] تصغير لا [illegible]
[illegible] التعجب [illegible] تركيب
[illegible] فانه [illegible]
[illegible] وكذلك الا اسم [illegible] تصغيره

ثانيه وان قلت انه يصغر تصغيرها فان ياء التصغير لا تلي [illegible]
ثم جمع الجمع يصغر تصغيرا مغيرا فحذف منها [illegible] اعطاه فيقال
الثالث من كل رباعي فالياء للتصغير [illegible] **وقوله**
فعيعل اجعل الثلاثي [illegible] التصغير بمعنى التصغير
اوليهما الثلاثي من الثلاثي نحو [illegible] اي صير اسم الثلاثي فعيلا
**وقوله** اذا صغرته اي اذا اردت تصغيره كقوله تعالى اذا قمتم
الى الصلاة وقوله فاذا قرات القرآن فاستعذ بالله **وقوله**
فعيعل مع فعيعيل اي مثالا [illegible] ما تقدما [illegible]
لما ما والثلاثي مجرور [illegible] على الثلاثي **وقوله**
كجعل درهم دريهما اجعل ايضا فعيعلا بمعنى التصغير وهو مصدر
[illegible] الفعل المضاف الى الاخر مفعوله وهو الاول ودريهما
نحو الثلاثي [illegible] او بمثابة
التصغير [illegible] الا بعينه الثلاثة
وما كان على [illegible] اكثر من ذلك [illegible]
الرد الى بعض الثلاثة وذلك انك تصغر على فعيعل نحو [illegible] وعلى
فعيلل نحو [illegible] وعلى فعيعيل نحو [illegible]
وعلى افيعال نحو اجيمال وعلى فعيعلة نحو [illegible]
نحو [illegible] وعلى فعيعلو [illegible] وفعيعلات
نحو [illegible] وكثير من ذلك
[illegible] الرد الى [illegible] الثلاثة وانه يصح في الجميع
لم يصح في [illegible] قال [illegible] سيبويه [illegible]
الثلاثة [illegible] التصغير [illegible]
[illegible]
والتشديد [illegible]
الثلاثة

109

الثلاثة فمقتضى انهما معا [illegible] ولكن سيبويه ولكل
ما جاوز على الثلاثة فعيعل مثاله فعيعل وفعيعيل لتحصل
فعيعل وفعيعيل وكذلك في [illegible] فعيعل وزن
فعيعل [illegible] وفعيعيل فذلك كله غير ممتنع وكذلك مع
قبله [illegible] **والجواب** عن [illegible] الا بعينه الثلاثة
[illegible] وما خرج عن [illegible] لسبب
كان [illegible] الثلاثة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على اسم على
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

المذكر والمؤنث فمن ذلك العنبل ايضا اذ الكلمة لم تجر عليهما وانما
المضعف نحو القصور والصور لا يكون زائدا على الثلاثة كما يزيد في الفاء في ذلك
كله وهذا كله كلام في الجموع [illegible] عن التثنية اما التي [illegible] يلي هذا
فيه تنبيه ان موضع مفاعل لفعيل هو موضع مفاعيل او [illegible] ذكر هنا
حكما جليلا انه يقيس مفعلة حكم مستثنى من ذلك كالعزمة لما بانه تفصيله
في ابوابه فيما قبله اعني اسم الكلمة.

**وما به لمنتهى الجموع وصل ... به الى امثلة التصغير صل**

هذه ما عرفت مسألة مختصرة فيهما تفصيل كثير لم يصغه الذكر له في
باب التكسير وبناؤه حكم التصغير على حكم التكسير هو اولى [illegible]
[illegible] اذ كان [illegible] احكامه على احكام التكسير
فيقول يصغر على كذا لانه كسر على كذا ولا يعكس الحكم فيجعل
التصغير اصلا للتكسير وكان الناظم لما [illegible] من باب التكسير
ولم [illegible] عليه باب التصغير واحال في احكامه على باب
التكسير تنبيها على ان التكسير يكون [illegible]
[illegible] رحمه الله تعالى [illegible] احكام
التصغير الى احكام التكسير وحمله [illegible] عليها الا [illegible] فالنقول
[illegible] ولا تقول [illegible]
[illegible] الا ان التصغير [illegible] على التكسير من جهة
ان التكسير [illegible]
لا [illegible] والشيخ نحو المكسر والمصغر فيه [illegible]
الصفة [illegible] بالتصغير [illegible]
حتى [illegible] عليه [illegible] هذا ما [illegible]
الجمع [illegible] والجمع [illegible] للتكسير [illegible].

مثل



مثل [illegible] من حيث هو جمع [illegible] والمفرد فانه
[illegible] التصغير [illegible] العرب [illegible] فيه على احكام
المفرد الا [illegible] منه [illegible] اذا [illegible]
منه بنية التصغير [illegible] بالهمز [illegible] المفرد
[illegible] التصغير لم يكن [illegible] ما [illegible] ولا
[illegible] الى [illegible] بنية
التكسير [illegible] التكسير اصلا وجعلوا
التصغير [illegible] الناظم [illegible]
[illegible] الى [illegible] بنية الجمع المتناهي [illegible]
[illegible] التصغير
[illegible] في [illegible] ذكر
في [illegible] التصغير [illegible] على
[illegible] ما [illegible]
[illegible] وانما قال لمنتهى الجموع [illegible] الجمع المتناهي
وصيغة مفاعل [illegible] صيغة منتهى الجموع [illegible]
كله [illegible] الى الجمع على مفاعل [illegible]
ذلك نحو [illegible] بنية التصغير [illegible] بنية التصغير على
مفيعل او مفيعيل [illegible] على [illegible]
الى [illegible]
في [illegible] التكسير [illegible]
[illegible] وصيغة [illegible]
[illegible] جواز [illegible]
[illegible] وكذلك [illegible] ما جاز [illegible].

مما تقول في الثلاثي فيه وكذلك تقول فيما فيه من الخماسي زوائد بدل كل ثلث
زيادة واحدى حرفيهما نحو عزيبع في عزابع ومن يكسر في جرو كمثل
وان كان رباعيا ونظرت الى الزبرج فتقول عفيعل عفيعل وبه
عفيفج عفيفج وعلى هذا التصغير الذي مر انه حسن والله سبحانه اعلم
وعلى هذا اذا صغرت الى حرف اصل الزائد بدون نظرت في اوجه الزبرج
المتقدم في التكسير من حيث انه حذف الى جوح والثبت الزائد
فتزيح بالتعويض فتقول في التزاد وبلغود البرد وبليبرد نك تقول
الاد وبلاد وما الدلالة على المعنى فتقول مفيعل في منطلق اولانك
تقول مطيلق وبكون الا شاذ من بوده ان المثال الجمع موجود او الى كسيم
تفتيتنه التصغير كما في سفيرج في سفرجل واحتاج سفيرج ومسيبرع
لانك تقول سفارج ولا تقول بسراع ولا سفاتريج وتكونه لا يخفى
حذفه عن حذفه فتقول في عنيد بن حنيديد كما تقول في ابن
ومعنى الله بعدة معنى التي ذكر الناظم فيما تكسيرا منه جياد وسواهن
انما الشبه وفيه ايضا الدلالة على التصغير المقيس في هذا الحرف
ونحو الاب يكون الذي يدخل فيه ليعود ابدا مثل الخ فان كل ما لم تغيره
مثل تغيرت لانه يرد عليه الى الهيئة التصغير كما يرد عليه الى هيئة
التكسير فكما تقول مفاعل كذلك تقول في مفيعل وهذا معنى
الموضع الذي يفعل فيه مفيعل ماطعا. وما عدا ذلك مطرد فيعل
فاذا اعتبرت الاقسام في قوله اوله مفيعل مع مفيعل ... فاعل
قال ... او بعد الحكم لا يوقر بينما لانه انما قال من
لا تفتقر الخ ... طالع بعضه او تصغيره ان كان لا تقول بالمراد
تصغير تكسير ... وجه ما حذف منه وسواهن فلنقل لعين سمع
احكام الحذف بل ... نشأت فلم يرهل يخف مراده قال
امراده

امراده اعم من هذا لانه قد يقع في الباب وقبل هذا ما يحذف منه
وقاله اذ يجئ ازيد من حرف الرباعي يحذف لانه اذا لم يبق لفظا بعد
التحقيق رباعي فانك لا تغيره بل تتركه بحاله لانك تكسر ما قبله تقلب
ياء فانه على هذا الوضع يتنوع الى انها حذف بصيغة التكسير وكذلك تقول
مفاعل عليه احال الحذا بين ما عدا الرباعي يحذف اما ان يكون لفظا بعد الحرف
رباعي فانه يقرر على حد ما ذكر في التكسير ومن يقع هذا الباب
او مفيعل يحسن فيه ما بعد ... التصغير فله بدل تقلب حرف
الموضع. او لم يبق كذلك وفيه ايضا ان حرف العلة قبل الاخر يبقى
فيه من الله وطالب ما اعتمد في التكسير من كونه زائدا اصلا ولا
منقلبا عنه وكونه حرف لين رابعا من فتقول في كنهور وفلوب
وعلنقو كنيهير وفليليب وعليقيو ولانه لا يقع الا في الموضع
اذ ما اطلقا ... فتقول في عصفور ... على ...
وهو الذي ذكره التصغير هذا كله ممثل عليه ... المثال
... اربع ... بعضوا شكلا من جمعة قوله به الى المثلة التصغير
... جمع ... مثلة فيظهر انه اراد جمع ... مثلة مفعلة ومفيعلة
ومفيعيلة واذا كان كذلك فهم منه ان الحذف قد يكون ليوصل
به الى بناء مفيعل وهذا غير صحيح لانه اما بناء فيه مفيعل
او مفيعيل لا يجوز ان يحذف منه شيء حتى يصير الى مثال مفيعل
لانه حذف من غير ما بين تماما انهم لم يحذفوا من نحو قنديل البناء
ليتوصلوا به الى مفيعل ... وانما بنيا على مفيعل ومفيعيل
ان جمع للمثلة من الناظم عن سعر ... قال
كله احاله على ما تقدم وسواهن ... الرباعي
احرفه فما قبل ... باعه لا يحذف ... وكذلك نبت ...

ورجوع الرباعي إلى فعيعل لا يجوز إلا بحذف زائد حتى يصير ثلاثيا فهو
حط له وفعيعله لا يصح له فيما عدا الرباعي مما فوقه وإنما يدخل في جملة ما
أنه أطلق لفظ الأمثلة وهو جمع على التنبيه منها وهما ما عدا فعيلا
وفعيعلا. منه في النحو أو ما يكون له أصول أفراد عند العلماء. أصولا ومثال
الناظم يجتنب في مثل هذا لا أفراد ما ظاهره في التمثيل الأول و
لمنتهى فعاعلا ويوجد به في الثلاثة وإلى مفاعل بحاله طالبي
أمثلة التصغير بها وطابقه المنتهى الجمع وما بمعنى الجزء وافقه
على حرفه المقصود باب التكسير ثم أشار إلى [illegible] النحو قوله

مما حذف معناه إن وجائز تعويض يا قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

يعني أنه يجوز ما ذكر في التصغير والتكسير مما حذف فيهما عائد
إلى التكسير والتصغير المذكور يريد قوله وما به لمنتهى الجمع وصل
الخ وبا مقصور من يا. وهو حذف في تخفيفه ما في التكلم وإنما
حكى عنه [illegible] ما. يا هذا وعادة الناظم إذا كان يقول إلا المحذوف
يجيء به في مواضع كثيرة منها ما تقدم ومنها ما يأتي ويجمعه أن لا يسم
الأصغر والأكثر إذا كان حرف منه شيء. حرف وأعم ما كان زائدا
كان المحذوف أو أصليا وهو مقتضى إطلاقه فإنه يجوز أن تعوض
من ذلك المحذوف يا. فطلالم ب أي فعيل ما قبل الآخر ويجوز أن تعوض
ما يقف [illegible] ذلك ولذلك قال يجوز لم يقل يلزم لأن العرب إنما
[illegible] على الجواز لا على اللزوم فتقول في سفرجل سفيرج وفي جحنفل
جحيفل وجحافل وفي مستدع مديع ومداع وفي عطيرد
عطيرد وفي عطر مط عطرب وعطارب وما أشبه ذلك

ومنه قول ابن المعلى

ما زال الناج المدلج فينا وما [illegible] منه والحمام من سعف النخيل

وإنما



وإنما أتى بالياء. حين لما حذف كأنه عوض منه لأنه على وجه لا يخل
بصيغة وأمر من التصغير والتكسير بل يجيء بها. التصغير
مع وجوه العوض ولا يكن مع بقاء. العوض منه ونبين ذلك ما
في المد مثل المد. ولذلك لم يعوض الحرف الزائد إذا كان في ذلك الموضع
إذا كان حرف لين ولم يجز حذفه وإن كان خامسا ولا تعوض بنية تصغير
أو تكسير بخمسة أحرف لأن فعاليل وفعيعيل وشبههما لا يقبل بعدها
بها. ذلك الحرف وفي قوله فيهما فائدة حسنة وذلك أنه متعلق
بالحذف وإذا كان حذف بعض الاسم بسبب التصغير والتكسير
يعني أنه يكون محذوفا قبل ذلك ثم بان التصغير أو التكسير
بعد أن سقط أن يعوض بأن العرب لا تعوض في هذا الموضع وذلك
أنك لو صغرت سفرجلا بالمحذوف من سفرجل في التكسير
سفارج وفي التصغير سفيرج لا يجوز أن تقول سفاريج
ولا سفيريج لما علم بأن المحذوف [illegible] لأن المحذوف في حكم الثابت
وعلى هذا تقول في التكسير مخففا [illegible] في مواضع
في النحو على تقدير أن أصله متعلق بأنه محذوف [illegible]
ولا تقول [illegible] على قول من رد المحذوف في التصغير إلا الياء.
عوضا مما حذف وقد زعم الجرمي أنه يجوز أن تقول [illegible]
على أنها عوض على رد المحذوف كما تقول سفيريج قال

إن الطابع وهذا حمزة ملكا لا يعرف إليها. إنما تعوض من المحذوف
بسبب التصغير إلا إذا كان الاسم محذوفا قبل التصغير فلا
يمتنع أن يكون عوضا مما حذف في غير التصغير فالمراد حذف
الزيادة للعوض إنما يمتنع أو يقال تشبيه نسيخ وما قال
بهذا الناظم ويعوض بالعوض في التصغير مما حذف قبل التصغير.

لم يثبت فلا ينبغي أن يقال به أصلا وعلى هذا يجري القول في تكسيني
سيجيء هذا ما نص به الناظم من قوله فيهما اختار غيري حسبما حكي
الشيخ زجولا الا أن فيه نظرا من جهة أخرى وذلك أنه أطلق القول
بجواز الوجهين والبقاء على ظاهره ولم يشترط على إطلاقه أن لا يكون حرف
منه لا جل الفاصلة ينبغي أن يتصف على قصره فيجري أحدهما ما يجيء
ذلك فيه وهو جميع ما تعرض من ضمير متصل والثاني ما لا يجيء ذلك
فيه كالذي أخذ الغائب مثل هما رأيي إذا أخرجت الغيبة
ما ذكر نقول [illegible] كما ذكر بعد ولا سبيل الى نحو بعض الباء فقبل
ذلك لان الأصل تطلب بعضه ما قبلهما والباء فيما [illegible]
فلا يجيء أن يقع فعلهما ما تقرر من أن المفعول يطلب [illegible] وكذ
لك ما كان نحو قولك على مذهب سيبويه حيث يخرج الا [illegible]
فنقول فلا يجيء أن يقع على الباء فعل [illegible] الغائب كما أن
الغائب ومن الجزء الذي لا يقع منه حرف الزوائد [illegible]
[illegible] لان الأصل هو [illegible] لما [illegible] على أول حرف
الزوائد كله والمعنى في ذلك [illegible] . [illegible]
ما عرفته فيما خلاف حكمهما **والجواب** أن المعنى بعض
لما كان فيها أن الغائب [illegible] لا ينبغي أن يطعن [illegible]
على ذلك فيه [illegible] الى الذي عليه لان الأصل الغائب في [illegible]
فلها حكما مخصوصا بها في ذكره ومن الغائب معروف في
المنفصل وأيضا فليس من [illegible] ولا [illegible] إذا من جهة المعنى
على الحكم من كلامه [illegible] وأما [illegible]
فليس الحرف فيه لا جل الفاصلة ينبغي أن [illegible] فيجري منه
وإنما هذا الحكم فيما عرف لا فيما عرف مطلقا [illegible]

ادعط [?]



عطا . وسما . على مذهب سيبويه لم يعرض فيهما من الحذف حيث
[illegible] أدلهم بقوله في الباء [illegible] في الاجتماع الباء . انما
فكلامه صحيح ومفهوم كلام الناظم أنه إذا لم يكن من الاسم نسبي
في الباء يجيء فلا يحذف المنون وهو ظاهر لأنه انما يرى [illegible]
وعوضا وليس هذا يجيء ولا ما يعوض منه وهذا الذي مذهبنا
هو مذهب أهل البصرة وقد ذكر في التسهيل التقسيم منه
أنه يجوز أن يما [illegible] على [illegible] مطلقا [illegible]
الباء . فيما يستحق أن يثبت فيه وإن [illegible] على المعنى [illegible]
فيه الباء . العين [illegible] أنه لا يجوز فيه [illegible]
إلا أن يستقر ذلك فيجوز [illegible] [illegible] ولا [illegible]
بهما الوجه الثاني [illegible] وسواء كان [illegible]
عن ذلك ويجوز أيضا أن [illegible] [illegible]
إلا أن يستقر فيها أنه تعدى العرا .

وفي اختيار لا يجيء المنفصل [?]

علمت أنه [illegible] سوابغ [illegible] فيها النيل .
وأن [illegible] . وأما ما كان من نحو ما تعدى
سيبويه [illegible] بالعوض [illegible] الباء . [illegible]
[illegible] . [illegible]
[illegible] . [illegible] . نجمع
[illegible] كذا [illegible]
[illegible] معروف [illegible]
[illegible]
[illegible] . [illegible]
[illegible] سيبويه
من قول الشاعر زدو .

● تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف ●

جمع صيرف ويروى ايضا نفي الدراهيم كذلك بزيادة الياء وقال

ابو الفتح منهما امثال قبل وعين الصيقل وهذا كله عندهم من ضرب الضرورة

في التكسير ولم يتعرضوا لما كان في التصغير على هذا الذي في التصغير

فلا ادري هل هو فيما لا يجوز فيه ام لا وان ذهب الفارسي فيه الى السماع

فلا شك او اكثر ما يسمع فيه هذا التكسير وقد قالوا فيما هو عندي

في التصغير شاذ كما في طابق وطوابيق وخاتم وخواتيم ودوانق

ودوانيق واما التصغير فقلما سمع ذلك فيه وحكى سيبويه

في تبع وخواتيم لانه حكى عن العرب اغطاط بخافات فجعلهم في تبع

مصغر عليه وقالوا ادرع وذريع وصحيح وصحيحيم وفي عكسه

قال الراجز — قد شرب ابو العمير وقبيلها فلمحاف وابيكر بخال

وهو تصغير دراهم فيما يسمع دريهيم والمعنى من هذا كله بما

ذهب اليه المصنف ان ذلك كله مسموع لا يقاس عليه وهو مذهب

سيبويه ومن انتمى اليه لظهوره من جهة القياس وقلته

من جهة السماع والى هذا المعنى اشار الناظم بقوله

● وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما ●

يعني ان كل ما جاء عن العرب مخالفا لما ذكر في البابين معا باب

التكسير وباب التصغير من الاحكام فهو حائد عن القياس موقوف

على محله والحائد عن الشيء هو المائل عنه وعن غيره فيقال

حاد عنه يحيد حيدا وحيودا وحيدودة والمعنى بهذا الكلام

التنبيه على ما خالف ما تقدم من الشروط لا فائدة فيه التصغير

والتعويض عن المحذوف خاصة وهو الفصل الذي ختم به باب

التكسير والفصل الذي افتتح به باب التصغير لانه يعني كل

ما خالف



ما خالف جميع ما ذكر في البابين من الاحكام التي تقدمت لانه لو عنى

ذلك لكان معناه لا نعلم قطعا انه انما ذكر من احكام التكسير

وفيها سماعه ما هو الاشهر والمحتاج اليه وكذلك في باب التصغير

لم يورد فيه من احكامه ما جملته في رتبة على مقدار ما قصد اليه

بحسب هذا المختصر اخلى بخصوصيته استيعابا لاحكام التصغير

مما ذكر وهذا الكلام ومقتضى رد جميع ما لم يذكر من احكامها معهما

الى السماع ونفي القياس وذلك باطل قطعا بحسب ما مر بحسبه

وبحسب قصده هو والله اعلم ويمكن ان يكون قصده بهذا الكلام

التنبيه على ما جاء من التصغير والتكسير على غير قياس واحد

فيحفظ ولا يقاس عليه نحو ذلك في التصغير قولهم في المغرب

مغيربان وفي العشية عشيشية وفي انسان انيسيان

وفي ليلة لييلية وفي رجل رويجل وفي صبية اصيبية وغير

ذلك مما ذكره سيبويه وغيره ومن ذلك في التكسير قولهم رهط

وارهط ذكر اراهط وكراع واكارع وحديث واحاديث وعروض واعاريض

ومكان ومكاكن فقد ذكر سيبويه وغيره ما نبه على هذا المعنى في

كلام الناظم ايضا وهو صحيح اذا نظر الى المعنى المذكور والحمل على

هذا يرد على هذا النوع من السماع ونوع منها على غير قياس

عبادة بالعكس كما ذكر ويرد على هذا ما تقدم في التصغير

كما تقدم ذكره ويرد على هذا ما تقدم من تكملة ما يحتاج الى العوض في

البابين معا نحو قولهم عنكبوت وعناكيب في عنكبوت ونحو هذا

فيهم ان لا يعوض منه ذا كان فيه في التصغير والتكسير

حذف اجازه النحاة سمع جاء وكثرته ولا تأجيل وجوابا

والشبه ذكر عنه لا تقول العرب فيها الا اذا اجازه سيبويه

سميهم جلد وسميهم جلة وسميهم له وفي تثنية كمحيثين به وكمثبتين وفي
باملي نحو بغلة وبو بعيلبه وفي جرجر ما جر مير ما وجر ميرا ميو
ويعز ذلك كما مر في **لفظ با التصحيح من فعل علم. ثم بين ان من فروعه الفاء**
**الثبت. كذلك ما مر في افعال الهمز ادمى سملى او ما به النخس**
لما كان الناظم رحمه الله تعالى من فروع اول الباب اوائل ما هي فيه
معرفة له معيجعيل ومعيجعل وان ما بعدهما. التصحيح بكسر تمد
اعطاء مثاله وكان ذلك حكما ضابطا لا بد من تصحيحه اراد ان يعو
ان ذلك لعيسي كلها زاد على الثلاثي بلا مزيد ولم اجرا ان ونحو
عوض التكسير وذكر والتكسير نحو الا مثله وكذلك ما كان من
الثلاثي مزيدا فيه فيه ما. الفا تثبت مجاري فيهما على اربعة على
الجملة والفلو نحو الفاء الى الفابع وعلم الفا تثبت نحو كلا منه
واشغ معفا وجبا ونحو مكاوع فيفته والغنم ومعنى كلام
ان الفتح يجب للحرف الذي يلي ما. التصحيح ونحو العبو الفا تثبت
في معيجعل والملاع وفي معيل في مثال التصحيح اذا وقع ذلك الحرف
قبل الحرف سنة الشيما. ونحوها. الفا تثبت الى الفا تثبت والمز
الى يرى قبل الى الفا تثبت الفتح طارئ بتسميتها نحو والى امثال
الذي نحو جمع والى معلاة **جاثما**. الفا تثبت من اول ثبت قوله
فبل علم ما ثبت ما وعلم الفا تثبت في كلاهما جنس حرف ثبته
جميع كلامه ونحوها الفا. ومثال الفتح لا قبلهما من ذلك في
صحفة طنجة وفي مزينة ضرينة وفي علبة عليبة وفي سورة
سرير ووجه بروز الفتح طالع لان الفا لم يسبق من اول الكلمة
ولا بنية الكلمة كلها معنى انها فلقا ودعا عامر الفا تثبت
ما له مع نحو صور الاسم لا الفا. ونحو لا بد من فتح ما قبلهما اذ لا

بكون ما قبلها. الفا تثبت سواكنها عن الالف وكذلك حملوا فا.
الفا وتثبت للاعلال وبعضهم الفا تثبت على ما ذكر سيبويه
ومعنى معاملة الفا. معاملة الفا من الى كسيبويه وغيره والصرر
والعفو بها **واما** الف الفا تثبت من اخلة ابطا تغير قوله علم ثا
تثبت والفتح لا قبلها ابطا لا زم فتقول في صبلى صبيبلى وفي بشرى
بشيبري وفي ذكرى ذكيبري وفي دعلى دعيلى وفي سلمى سليمى وفي
علقى عليقى وفي غرثى غريثى وما اشبه ذلك. واما فتح ما
قبلها وكان الله علا ان تغليما. كما هو فيما سر التكسير جملة الالف
الفا تثبت على ما بعد اذ كانت الالف علامة لها كالفا. معاملوها
معاملتها وابطا عليه فوا بين الف التانيث والف الفا تثبت اذ
كانوا يعنون نحو علا الى ارهط وفي دعرى مثنو ما دعيم وفي علقى
معنو علقيوها الشبه ذلك على مثلها اذ كانت للفا تثبت
لا العفو ثبت بعضهم الالف فمن كوا ما قبلها مفتوحا وعلى نحو
الفا عن غير الحكم في عبارى على من بعدها سيبويه اذا حذفت
الالف لما ولي ما نحو حصين من فيطن ذكرى وبشرى فتفتح الالف الفتح
للفا تثبت قبلي الحرف الفا الى الفا. التصحيح فيعمل جميع فعل
فتح الراء. **واما** من الفا تثبت فمعنى الناظم بها الالف التي
قبل الفا تثبت وذلك ان ما قبل الف الفا تثبت الفتح والله
السكون فيما قبلها بعد الحرف المذكور في موجب لعطا الحرف الى
على ان في التصغير وما بعدها كالف الواحد ونحو الحرف
تطالب فتح ما قبلها ونحوها بعدها. التصحيح لا يبطل الالف
ما قبلها الا مفتوحا فتقول في حمراء حميرا وفي صفراء صفيرا وفي
سوداء سويدا وفي حمراء حميرا وفي عذراء عذيرا وكان ما صل

بكون

أو تنقلب بعد الهمزة ياء مع الهمزة كما فعلوا في التكسير فقالوا أثافي
لأنهم لم يفعلوا ذلك لأن همزة أثافي شبيهة بالفاء من جهة الفاء.
ثبت وتلو الكلمة غير معتمدة عليها وأيضا ما زاد والأربع فلو تجيء إياه.
لعب الممدودة المنقلبة عن الياء أثافي وتجيء ألا بالألف الممدودة المنقلبة
عن الياء أثافي كما قالوا نحو الألف المقصورة التي للإثبات ثبت وأنت تثبت
للفاء ثبت لأنك تقول علقا. علقيوه فوبا. فو بيوع حرب. وبيي
فلو قلت حبرى لا التكسير لها من الأمثال حبحي أو البعر وأولى وأما من
أفعال مصبو فوله كذلك ما هو من أفعال بمبو من مفعول يسعو ويسبق
طلة ما وأفعال بينهما على الجمع كأجمال وأعوال وأمطار وبعضه أن الحرف الزائد
مثل الياء أفعال وهو جمع الكلمة حكمه أيضا تزد منه فتقول في جمال
أجمال الهيا أحوال الحمول وكثيرا إذا سميت به تقول أفعال أيضا لأن
فيجعل أن تقول في تكسيره أفاعيل فتقلب الألف ياء. ولا علة له
أفعال جمعا ومع المسمى به على أنها وأصل الصفات الفعل فيه مثل
يعنى بكونه جمعا مفردا على الجمع كذلك كان جمعا على أصله أو مسمى
به وإنما لم يكسروا أو يقلبوا الألف ياء. تجمع قول بعضه ويجوز أفعال
المعد المكسور والعلة إذ كتفت إنما تقول في استكثاف استنتيعب.
على قيا سوائها كبيعة نجلاء مثل أنه إذا كانت صفة أفعال التكسير
جمعا ولا ينفعني بعض التسمية علامة مثل أن يجوز فيهما علما كما قالوا
بعض بني حارث غير معجم إذا سميت به ماء حسل أنهم قرءوا أول
أما عليها أفعال مثل وعلى قياسه أن يقال أحمد حيمل كما قالوا نعام على
من يجعل الذي قالوا سرا أحمق ماء جراب أن يقولوا على ما قلت
لخلف في جمال جيمال الأخير لم يقولوا أجمال مثل أحمال أو به جار
يجيء ونحو ذلك لأنهم لم يجيئوا على فعال على ما قاله وجه أفعال بينهما





العين كما نفرق بين المفرد والجمع ويقول ما حكى نعم لقل منهم به ويحيى
وأما من سكّى ومنهم قوله أو من سكّى ومثله التحويل فمنه أنه يبلى في
أيضا فتح الحرف الثاني له. التصغير إذا كان من يسمو الحرف الساكن أو وصل
نحو في رصعة الحقيم فتقول في سكرى سكيكر أو في عطشا وعطيشا في
وفي عطشان وعطيشان وما أشبه ذلك ومثل سكرى وإن لم يكن من
باب فعلان وفعلى تشبيها على أصل العلة في الباب وذلك أنه لما وجب
لفعلان ما تفرع من ترد في فتح ما قبل الألف فيه تغيير . على تحقيق حرف
وجب أيضا ذلك لفعلان وفعلى الذي مثل الحاكم تقبل صفته لما تفرع في باب
ما لا ينصرف ومن أجل حكمهما وأصل الذي أشبه أيضا كل منهما على مثال النو
بدل من الهمزة تجعلوا أما قبل الألف والنون فيها. على تحقيق التصغير كما
فعلوا ذلك في فعلان فقالوا سكيران ولم يقولوا سكيرين كما لم يقولوا في
حمراء حميراء وإن جمعوا التحول سكيرى أو حمراء كما لم تكسر العرب تكسيرا
بخلاف به فعلان وفعلى مجهولة في التصغير لأنه شبيه به كما دخل
لها أيضا حكم صنف امتنع دخول فا. الثاني ثبت على أنه وذلك في حال الحقيقة
والتكسير بالألف به فعلان وفعلى مضموم الياء مثلا هو الوصف
المعنى في فعلان وفعلى الذي اشتهر إليه الحاكم بقوله وما به التحويل في
كونه علم هو البدو كل ما كان على فعلان وما يعني ما جمعته العرب على فعالين
فإنه يعني من عرب الغناء سبع كسرها فيما بعد. التصغير على ما أعطاه
كله من أوله فتقول في حوما رجوم فتقول ظهريا ذي العرب لم تأتي
به بالألف والنون بالألف والنون في سكرى وإن لم يجمعه المعرب على
فعالين ما ثبت من عرب سكرى فتقول سحيكى في عيان في حماوى كما
قلت في سكرى في سكرى ولم يقتصر بعضهم إلا على فعلان المفتوح الفاء.
فلم يكن في المكسور الفاء. والمضموما وأيضا يكون في كل ما كان فيه ثني

الاصول لان في الف ونون زائدتين شبها وقد ذكره ابن خالويه سعدان اذا كان مثله
فيقول به عثمان وعثيمان وليس فيه تعويل لانه يقال عثمان ويقول به سلطان
سليطين ثم قالوا سعلاة سعيلية ونقول في عمران عميران لانه من العرب لم
تجمعه على فعالين ونقول في سرحان سريحين ثم قالوا سراحين
وفي ضبعان ضبيعين لانهم قالوا ضباعين وكذلك لو سميت رجلا بتنزوان
لقلت تنزيان لانهم لم يكسروه على فعالين بعد فتنا ونشاء فقلت
دريبيق قالوا دراشين **قال** سيبويه واعلم ان كل شيء كان
اخره كاخر فعلان والذي له فعلى وكان عدة حروفه عدة حروف فعلان والذي
له فعلى تؤنث فيه ثلاث حركات اوله ثلث البعير اصلعف وكانه
اول يتغابنون ولم تكسره للجمع عنفي بحصر على مثال فعالين نحو ضبعان
تحقير فعلان والذي له فعلى لم تكن فيه التنبيه الذي ببنيه وجبه
العين للثانية نحو ذلك انه العابث لم نحو على ان من هذه
الاشياء اذا سميت به محكمه حكم ما سمي به ولا تخرجه عن حاله الى غيره
فاذا سميت بسرحان قلت سريحين ولو ابطنا اذا سميت
صبحان وقلت سكيران فاحرج وامر فعلان بعمة وبعرطان ذكر
كله نحوه يعني من الفاظم وما به لمقتضى الجمع النحو وجزطهم منه
ان كان يجمع على فعالين بحوا كان علما او غير علم محكمه بعد ابن
لما ظهر وما نحو كلمة العار يجمع في الابحاح من ان سعرا وسرحان
بصحاح انهما ان الف فيقول سعيبرا وسريحينا وقال سيبويه بذلك
شيئا ولم تنقله من اسم الجنس الذي سمي به لانك اذا سميت
به شيئا لم تخرجه **قال** السيرافي بعد ما ذكر يعني كلام
سيبويه وان كان شيء مجهولا جمعه لم تغلب ان الف في التصغير
كما في ورقاء وفي فرجات وورقاء وعلى هذا جمهور النحويين واجاز مع

الذي



الذي به النحويون هذا كله بسلكه اذ ينقص شبه ان الالف والنون والابقى انها تبيت
والشيء مقر على ذلك التسمية كون العرب لم تجمعه على فعالين استعمالا لا باله
ان على الموضع ومن زعم الشلوبين على ما حكى عنه ابن الضائع ان هذه الالف
والنون لا تثبت في التصغير الا في فعلان وفعلانة او ما يشبههما جمعه
تمتنع صرفه وهو العلم ما عمل في الاثر انما على منع الصرف ولم يعتبر
امتناع جمعه على فعالين وهو انه اعتبر سيبويه وغيره **قال**
ابن الضائع ونقض على الاستاذ ابي علي ما يخرج بخصم ما ذكره سيبويه
من اعتبار التكسير جمع بعضه ورد جميعه وزعم ما يخرج فارق عن خلاف
نص سيبويه وعن الذي انك تقول في ضربان ضريبان ومثل هذا فال
من تحقير الاسماء فيه اكثر من منع الصرف بقولهم في الجمع من ابني
مغيرة لعماني صادي ومثل هذه قال سيبويه ان جاء شيء بكسرها
ولم نعلم العرب تكسره فتجمعه تحقير فعلان والذي له فعلى نحو
حكى ما ذكر العار يجمع في الابحاح في سعوان وسرحان وان سيبويه
نص على انك تقول في زعفران زعيفران ومثل ظربان نحو تصغيره فعلان
حيث ترى فعله صرفه فقط لما ثبت في مثل زعفران ومثل هذا الكلام
من **قال** ان كلام الفاظم فيه اخفاء الحرح في هذا العلم تخفيه
وذلك ان العلم يمتنع صرفه للعلمية والالف والنون مع العلمية ومن
منع سيبويه ذلك تشبيه ان الالف والنون بالعين الغاية يقف واذا كان
كذلك وكان فعلان واذا سمي به يمتنع صرفه لتشبيه فعلان بالعين
فعلاء فيصغر اذا لم يجمع ما قبله في جمعه على فعالين او جمع جمعه
على فعالين مثل سرحان واذا سمي به سريحان وكما يقال في عثمان عثيمان وهذا
راي ابن الطراوة في المسئلة ولم يرتض من هذا سيبويه وغيره
فغير بعض هذا من كلام الفاظم نحوه وما به النحويون فيه ما كان من نحو

عثمان ونحو ما سمي به من فعلان ونحوه، وصف المحال واجتماعهما في شبهه
بالف والنون وشبهها بالفعل معا . الا ترى ان نحو ... لا ينصرف مع العلمية
وايضا امتناع صرف العلم دال على تحقق الشبه بخلاف ما قبل
التسمية فان الشبه لا يتحقق فيها اذا امتنعت العرب عن جمعه
على فعالين فحينئذ يظهر الشبه وصفه فيكون على فعلى ونحو فعلان
فقول العرب جمعت العلم على فعالين تعارض ما اجمع ابن جني في
سلمان وسلامين ولا في عثمان عثامين قال ابن جني سألت
الشجري يوما فقلت له كيف تجمع ذكرانا فقال ذكارين قلت
فسرحانا قال سراحين قلت فطحانا فقال طحاحين قلت فعثمانا
قال عثمانون فقلت له هلا قلت ايضا عثامين فقال ايش عثامين
ارأيت انسانا يتكلم بما ليس من لغته والله لا اقولها ابدا
فانظر كيف لم يجمعوا العلم على فعالين مع جمعهم في سرحان
بعد التسمية وانه لا يجمع على ... فكذلك لا يصغر على ... تجمعه
ما لم يأت سماع من العرب وهو معدوم ... فعلان ...
لم يصغر على ... وكذلك ... ايضا سرحان ... الشبه قبل التسمية
لا يصغر على ... ولا ... سرحان ... ويسمى به ... هو
ما كان ... بقوله ... التحقيق ...
به ... لا يجمع على فعالين ... منع الصرف ايضا وكذلك
فانا نشير ... الشبه بفعلان . ولو كان المراد ... لم يعم ...
... ذلك ... من الشبه ...
... على فعالين امتناع الصرف واذا ... 
كان ... امتناع الصرف
فيما فيه الالف والنون ... بعد الاقتصار

على

على ... الجمع على فعالين ... الكريمة ... سيبويه
... اما سيبويه فقال ... فلفظ سرحان ... سمي به
لغلبة رجل يسمى علقى علقى ... معزى في امرأة اسمها
سرحان ... لا تنصرف ما ... على اصله وان لم ينصرف
... الشبه ... اذ ... لو كان ... ابطل
اذا ... سرحان ... رجل ... يصغر ... بالغلبة ... في الكلام التي
... وينطلق ... تعريفه وتكسيره ... 
... علقى ومعزى ... سرحان
... علقى ومعزى ... التسمية ... على فعل
تقول ... ومعيز ... على الاكثر في الباب
بخلاف سرحان ... التسمية ... على فعالين
... تكسير العرب ... على ... التكسير
... تسمى به ... فعالين
... التسمية لا ... منع التكسير
... سيبويه في باب جمع الرجال والنساء . واما عثمان ونحوه فلا
يجوز فيه ان يكسر لانك لو ... عثامين ... عثمانين
ولا ... عثمانون ... عثمانين ... والعالب
... عثمانا ... العرب ... على فعالين
... ما ... سيبويه ... على ... في
سرحان ... التسمية ... في
عثمان ... سرحان ... جمع
منع الصرف وانما ... الشبه ... الصرف ... الشبه بالفعل
... اعتراضه واما ما قاله الشلوبين ... لا ...

تغيير بعد التسمية والتنكير إنما يكون على اعتبار وجود المعنى في
ما غير إليه من العلمية ويتيسر به [illegible] الله تعالى [illegible] إليه فقبل
التسمية كما لو [illegible] إطلاقا [illegible] يمتنع تجرده من التاء ومنهم من
أجمع فيه ما [illegible] لانتقاله إلى العلمية وإن [illegible] بعد التسمية [illegible]
اقتضى ما جرت فيه [illegible] الاحتجاج عن [illegible] كلام الناظم والتزام
زيادة في التسمية [illegible] الحاجة [illegible] يغلب على النظر [illegible]
ابن مالك وإن كان النقط أظهر فيما تقرر والله أعلم وفي قوله أو من
سكن أو فتحه على كسر النون بعد الألف لابد من زيادة [illegible]
سكن أو فتح [illegible] أيضا لأن التسمية إنما يعتد بنون الألف
والنون و[illegible] الثاني نيف إذا كان نيف زائدة لا أصلية فلو عرض
[illegible] ذلك على اعتقاد أصالة النون [illegible]
[illegible] إذ ذاك بمنزلة [illegible] كما [illegible]
فيه [illegible] الألف [illegible] بعد [illegible] الألف والنون والعين
الثاني [illegible] يجري عليه ما يلزم فيحكم بعدما التصغير أن يكون [illegible]
الاسم الثاني من المركب [illegible] ثانيا [illegible] في لزوم [illegible]
حضرموت وبعلبك ونحو ذلك فيحتمل [illegible] ذلك [illegible]
الناظم [illegible] بأنه [illegible] وذلك غير صحيح ومن ذكر الثاني
فيما له [illegible] التصغير على الجملة عشرة مواضع [illegible] أن يكون
حرف إعراب أو [illegible] ألف [illegible] أو [illegible] أو علامة
تثنية أو [illegible] جمع [illegible] جمع المؤنث السالم أو ألف [illegible]
[illegible] والألف والنون [illegible] من المركب [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] وما عدا [illegible]
المواضع [illegible] التصغير فيه من الكسر

وأما

١١٩

والف التانيث حيث مدا . وتاؤه منفصلين عدا .
كذا المزيد آخرا للنسب . وعجز المضاف والمركب .
وهكذا زيادتا فعلانا . من بعد أربع كزعفرانا .
وقدر انفصال ما دل على . تثنية او جمع تصحيح جلا .

فما فوق [illegible] الباب أن [illegible] ومجيعل [illegible] لما فوق ذلك
من رباعي أو خماسي أو شبههما وكانت ألف التأنيث الممدودة وتاء التأنيث
وياء النسب و[illegible] والألف والنون [illegible] لما يلحق بالكلمة
فيعد من جملة [illegible] معدودة [illegible] وكان من مقتضى ما تقدم أن
بنية التصغير [illegible] موجودا [illegible] أن [illegible] الزوائد
المذكورة موجبة [illegible] صيغة التصغير [illegible] يحتاج إلى تنبيه
من ذلك [illegible] لما تبقيه النحاة. أحدها ألف التأنيث الممدودة
وذلك قوله وألف التأنيث حيث مدا وقوله حيث مدا احتراز من ألف
التأنيث المقصورة فإنه يذكر حكمها وإنما [illegible] مما هو منفصل
عن الكلمة [illegible] الألف الممدودة لا [illegible] التصغير
[illegible] التصغير فيها [illegible] لم [illegible] كأنها [illegible]
بعد [illegible] التصغير [illegible]
الكلمة وذلك قولك في حمراء حميراء وفي [illegible] وكذلك
تقول في [illegible] وفي [illegible] وفي [illegible]
وما أشبه ذلك وإنما كان ذلك لأن ألف التأنيث الممدودة لما
[illegible] مجاز [illegible] ساكنة [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] إذا [illegible]
والتاء لا [illegible] لما [illegible] وبعضها [illegible] الألف المقصورة أن الألف
المقصورة حرف [illegible] إذا [illegible]

يجوز بعض أحرف وسبعة لنزرة ذلك إذا تكلم على الألف المقصورة أو فيها.
انتهى تعالى قال في فقد نقول إن التصغير كله أبنيه وعلى قياس
التكسير ودعم يجوز ومن قال في التكسير فيجوز لو رجع خفيفها فيها
فيقال نحو ارتفا. ألف التأنيث تبينت لهما أن تكسر ما قبلهما
ثم تاء هو مجاز عليهما الجمع في ذلك بل منع في كسر ما قبلها. ألف التأنيث
حذفت فلم يكن وجه لثبوت ألف التأنيث في التكسير لدخول الفا.
كذلك في خلاف التصغير وقد ظهر من كلام الناظم ظهورا بينا حيث
أطلق القول في عوض ذات الألف الممدودة منفصلة على أن كل واو مثل جلولاء
وبراكاء. ومن ثناها بعض هذه الصور كأن الألف لم تكن وأنت لو صغرت
مثل جلولاء وبراكاء ومن نيف ما لك تقول جليلاء وبريكاء ومن ثنا تلحق
ذات الف فحي. فقيل جليلاء وبريكاء ومن ثنا وهذا نحو من قال الم
واضح لماذا نقف الذي بان ألف التأنيث أصالة في حقد فيها مبلغ
على ذلك أن يقال جليلاء ومن يكي ومن نيف ثم يقال في التكسير جلالي
وبراكي ومن أتى دامطار به يفتح فيها فيصح ما قبلها فيقال
جلولاء وبراكاء ومن بقاها هذا الثاني لأنه من نعت أن كل نحو
ذات الف أن يصح ما قبلها وصيغتهما ويعضد المعنى رد على سيبويه
من همه في أنه يقول جليلاء وبريكاء ومن ثنا فيجوز الجمع الغالبة
وقد حكى ابن الناظم عن المظفر بن أبي ذؤيب في بعض ذلك وقال
النوادر فيها سر المبرد صحيح وأنه لا يلقى إن يكن سيبويه قاله
ذلك أبو العباس الطاهر إن سماع من العرب. فقال ابن الناظم
ولو كان سيبويه سمع شيئا من ذلك ونقل الف العباس السماع
لنص على السماع والذي يقع لسيبويه في صورة العباس ومن رح
الناس من يقول سيبويه وهو الذي ارتضى في الفاسد

عن

عن السيرافي وغيره أن ألف التأنيث الممدودة لما تشبه بالفا.
من جهة التأنيث وفي نفسها مالزمة بعدما كان النسج واحدا ولذلك
لا تثبت المقصورة في التصغير إذا زادت على اربعة التصغير كما تقول
ولها أيضا تشبه بما هو من نفس الحرف بدليل قولهم حمار وعذاري
فاجري بنيت مجرى ما هو ملحق بالأصل وهو الذي فيها كانت معه
ذات الف ذاك وجعجعوا الزوائد استعمل في تصغير معا
فعيل التصغير فعالل حروف الف التأنيث صارت الهمزة الذي هي
كألف مبارك فجرى مجرى الزوائد كألف مبارك والزوائد تصغي
الناظم في التوجيه أن التصغير مجرى كل واحد التكسير
ومن قالوا فجرى الف التأنيثية في التكسير ولذلك
يكون في التصغير وإنما وقع الف التأنيث
قلبها في التكسير كسر ما بعد ولم تقلب في التصغير
لما استنع كذلك الف التأنيث
سيبويه حار على أبي العباس المبرد
بقوله حذفت في التصغير كما حذفت في التكسير وهذا التوجيه
مقتضى من كلام ابن الناظم
به في شرح الجمل. الثاني من ذات الواو في التصغير
منفصلة. ألف التأنيث وذلك قوله وذات منفصلة عرفت
الفا. مع ألف التأنيث الممدودة منفصلتين عن الكلمة تقديرا
وإن كانا ...
... 
بنية التصغير كذلك ...
وسائر ...
...

فتقول في طلحة طلحي وفي دجاجة دجاجي وفي حلوبة حلوبي وفي سقيفة
سقيفي وفي محبوبة محبوبي وفي سلجمانة سلجماني فلا تحذف التا.
كما تحذفها في التكسير حين قلت سقايف وفي ... حلايب وإنما كان
ذلك في باب التصغير بخلاف التكسير لأن التكسير لم يجز وأصله
زيادة على مثلها لأن لهم مفروضة عن ذلك وذلك أنهم إذا أرادوا
جمع ما فيه التا. كان لهم مثال آخر من الجمع تظهر فيه التا. إذا أرادوا
ظهورها وهو الجمع بالألف والتا. فكان لا يستغنا به إذا قصدوا
ذلك أولى من التكسير وحذف التا. فيبقون ما يرتبها أو يكسروا
الصدر ويزيدوا التا. وكذلك اختلف أمثلة التكسير وحصلهم
الصدر في التصغير لذلك إذ لم يردوا حذف التا. ولهي دالة على معنى
وليس للتصغير بنا. إذ يستغنى به كما كان ذلك للجمع فلما
جاز في التصغير أن يصح الصدر ويزاد بعده حرف المعنى ولم يجز
في التكسير فرقوا بينهما في تا. التانيث وكذلك في العدد الممدودة
وفي يا. النسب مع ان اليا. كجزء المركب من صدره فان
سيبويه والفقها. بمنزلة اسم ضم إلى مثله فجعلا اسما واحدا فالذي
لا يحذف ابدا لانه بمنزلة اسم مضاف إليه والتا. لا خلاف في معاملتها
معاملة عجز المركب من صدره لا خلاف في ذلك سيبويه ولا غيره
كما لا خلاف في التا. من المركب يقولون في حلوبة حلوبي
وفي سقيفة سقيفي فخالف الالف التانيث فان لها شبها
بما هو من نفس الكلمة كما تقدم الثالث ... يا. النسب
وذلك قوله كجزء المركب ... للنسب يعني ان ما زيد في الكلمة من
زوايد انما لمعنى النسب فيمن هو زايد ايضا فيما هو منفصل
عن الكلمة فتصحح الصدر وتلحق الها. أي فتقول في حمصي وبصري





وفي ما كحمصي بصري وفي زبيري زبيري وفي مرزي مرزي وما اشبه ذلك
وعلة ذلك ما تقدم في تا. التانيث وما يرى من ان تا. التكسير لم
يجز واصله زيادة على مثلها لانهم مفروضة عن ذلك إذ لم يكن لهم
ما نراه عن التكسير الى التصحيح كجمع ... وجمع ... خلاف
التصحيح وايضا ما تقدم من شبه يا. النسب بتا. التانيث وقوله
إذا يظهر انه لا حاجة فيه لان يا. النسب لا تزاد الا. إذ لها الاسم
اخص بمعنى النسب فلعله اراد النحو من نحو ... وما ... ولان
التا. يعني المتصل حقيقة اليا. المشددة الا حقيقة إذا ما ما زاد
عوض من احدى اليا. بين الف مقصور الى ... انه لا يحتاج لا يحتاج
ما يخفه يا. النسب بل يصحح في لفظها على ... وملكة قد
تقول ... فلذلك تقول ... انه ... على
على النسب فقر ... كانها تنوب الدالة على النسب لا اليا.
فتقول على ... في ما ... وفي ... ونحو ...
... وان كانت عوضا من احدى اليا. ... في غير موضعها
وايضا فليست بيا. النسب ... إذ هو عوض منها والعوض
لا يكون هو المعوض منه ... من ... على احد ... لا
ولا مقصور ... كلام من النحويين ... الرابع
عجز المضاف وهو المضاف اليه وذلك قوله وعجز المضاف والمركب
يعني ان المضاف اليه حكمه مع المضاف حكم تا. التانيث ويا.
النسب يعني ذلك في انه لا يصح ... الصدر وما هو المضاف العلم
... في التصحيح في الصدر فتقول في غلام زيد غلام زيد
وفي طاهر عمرو ... عمرو وفي ... وفي ... العم
... العم وما اشبه ذلك وسمي المضاف اليه عجزا لانه اخر الاسم

وعجز كل شيء مؤخره وهو مقابلة الصدر وصدر كل شيء أوله فجعله زيد
أو امرؤ القيس فهو مركب الاسم فيه من كلمتين [illegible] ثم [illegible] فيه [illegible]
صدرا والثانية عجزا لحصول معنى الصفة فيهما وانما عبر بالصدر
لأنه المقصود بالتصغير ونحوه الذي هو المراد بالعجز وأما المضاف اليه فإنما
هو معرب ومخصص [illegible] ذلك علامة زيد علم هو المقصود بالمعنى وزيد
من زيد لتمييز به العلم وكذلك عبد الله وامرؤ القيس وأتى [illegible]
ما في الأول فيه ما ذكر وإنما أراد بالنية التصغير معه إنها والعلة [illegible] له
تغيير العدد الذي من المجاز لا تشترط ذلك ثم ما جاء في التصغير من نحو اسم
كذلك [illegible] ونحو ذلك فيه من العلة [illegible] لا [illegible] الياء ولا
تبنى عليه [illegible] الأول [illegible] الياء هو من [illegible] ويجوز [illegible]
العرب كلها [illegible] أنه أجاز أن يقال [illegible] على لغة من
أضاف معدي كرب [illegible] فقال معدي كرب وقال في
حضرموت على لغة [illegible] أن تقول حضر موت [illegible] فقال
العرب إذا أضافت [illegible] بالمعلول فجعلوا الذي كان فيه
هو الاسم [illegible] قال

والعلم [illegible] [illegible] او [illegible]

قال [illegible] [illegible] ولم يذكر [illegible] ما جاز
[illegible] العرب لا تقول [illegible] وأن الله جعل
[illegible] مثل [illegible] المركب وهو [illegible]
ذاته من [illegible] لا [illegible] عليه [illegible] والمركب [illegible]
[illegible] من المركب [illegible] وعجز المضاف والمركب [illegible]
[illegible] من المركب [illegible] التصغير لا [illegible] الصدر
ثم [illegible] فتقول في حضرموت حضيرموت وبعلبك بعيلبك وفي
[illegible] بيت لحم [illegible] وما أشبه ذلك
وكذلك

١٢٢

وكذلك تقول في خمسة عشر خميسة عشر وكذلك أخواته ووجه ذلك
[illegible] الصدر [illegible] بمنزلة المضاف والذي بمنزلة المضاف إليه إذا كانا
[illegible] ثم قال كأنك حقرت عمرا وطلحة زيدوا أيضا فيما تقول
في المضاف [illegible] العرب لا [illegible] اسما من [illegible]
[illegible] مما [illegible] الذي [illegible] المختار والرأي
[illegible] العرب ومن [illegible] العجز [illegible]
[illegible] بعلبك وهو من [illegible] بعضهم يقول في
التصغير [illegible] بعلبك [illegible] مع اعتقاد التركيب
وأجاز أيضا أن تقول [illegible] بعلبك [illegible] وكذلك
قال في تصغير حضرموت حضيرموت وحضيرمي وهو [illegible] ما جاز في
ثلاثة أوجه تركيب [illegible] تصغير الصدر مع
[illegible] تصغير العجز مع [illegible] الصدر [illegible] أيضا
[illegible] وهذا كله لا تقوله العرب وكذلك أعوض
عنه [illegible] في [illegible] فلم [illegible] فيه [illegible]
وعلى كل [illegible] المركب على وجهين من تركيب
مزج وذلك نحو بعلبك ومركب تركيب إسناد نحو تأبط شرا
و[illegible] مركب [illegible] هو [illegible] فيه ما تقدم
[illegible] المركب تركيب مزج [illegible] تقدم مثاله وأما الذي هو
المركب تركيب إسناد [illegible] فيه [illegible]
[illegible] ولا [illegible] ولا [illegible] من [illegible]
مثال [illegible] وكلام [illegible] تصغير الصدر [illegible]
وليس كذلك لأنه حكاية والمحكي [illegible] وتأبط شرا
[illegible] وكذلك [illegible] وما أشبه ذلك

والاسم معا لانه تصغير وابقاها بالاسم الا والعجز بالزيادة تزيد في آخره صغرى لان
التصغير بعد الدال على المراد بتصغيره فلا يجد تصغير بعضه دون
بعض فلا يكون تصغيرا **والجواب** ان المركب عندي انما اراد به المركب
تركيبه مزج فلم لا ان ذلك لبيس في الاصطلاح الا مركبا الا مع تركيبا
وانما يسمى مركبا ما كان مثل بعلبك وحضرموت ونحوه فكذا قال
النحويون **فان قيل** ما الذي يدل على ذلك من كلام النحاة ولعل
ذلك ليس باصطلاح له **فالجواب** ان من كلامه ما يدل على ذلك
ما تقدم له من تركيب المزج في باب العلم حيث تكلم على ... [illegible]
علم ومنه منقول كفضل واسد ومرتجل كسعاد وادد
ثم قال وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا
فقوله ما بمزج ركبا ... على المحكي في المذكر تركيب وابقي
موضوعا قوله في باب الترخيم والعجز احذف من مركب وقل
ترخيم جملة وذا عمرو نقل وهذا تعرض الشيء على هذا المعنى واذا
كان كذلك فما كلامه الا تركيبه عند غير محصور لانه مخصص بما اراد
فيخرج المحكي اذ امر كلامه **فان قيل** يعني علمه انه لم يذكر
ولا تعرض في تركيبه معنى والواجب ذكره **فالجواب** انه قد
تعرض له تنبيها الى اخر ما به من حكم التصغير لكونه غير قابل
لصيغته **السادس** من الالف والنون الزائدتين في آخر الاسم
اذا كان قبلهما اربعة احرف فذلك قوله ومكثر زيادة علان
من بعد اربع يعني ان الالف والنون الزائدتين يبقى بعدهما ان
حكمهما ... ما تقدم من تصغير الا بعد سالم ... [illegible]
فذلك تقول في الذكر اذا كانتا بعد اربعة احرف كاف ... [illegible]
المثال ... فتقول على مثال زعيفران كانك صغرت زعفر ثم جئت
بالالف والنون ولا تلحقهما تغير فيقع طيقبعة ... [illegible]

لا فائدة

١٢٧

لا فائدة بقيت انه صغرى كما تقدم في التكسير وكيف تقول في تصغير
كما تقول في عامل لا كثير زكرياء وعمرويه منصرفين ومثل ذلك في ان
تقول فيه عمرويه وفي عمرويه وعمرويين وفي اخواتها في جميعها
وما اشبه ذلك ولا تثني لهم اذ تكون الزيادة في آخر بعد اربع لانها ان
كانت بعد ثلاث فقد تقدم حكمها فقل في مثل سفرجل اذا كانت بعد خمس
مثله برهرهة ومثل ... فانك كنت تقول بريهيم ح
فتحذف الحرف الخامس وتقوم بما يقوي بلا بد كما كنت تقول ... [illegible]
... ما يحذف محذوفة الا ترى انك تحذف الحرف الخامس ... [illegible]
... مثل طميل فتقول عن بطمب ... فتقول ... [illegible]
... تقول ... اذ ... الخ ... من ... في الكلام فقد زعم
ذلك كله ولا ... بالتصغير ... ربع احوالا ... [illegible]
تعرض من ... وكذلك ... [illegible]
... [illegible]
... من ذلك النحو ... الالف والنون ... [illegible]
... تشبيه الالف والنون بالالف الممدودة قال
سيبويه وانما ... فقط ... [illegible]
... جعلوا ما فيه الالف والنون من بنات الاربعة ... لة
ما فيه الالف انما ... من بنات الاربعة كما جعلوا ما هو
... من بنات الثلاثة ... ما فيه الالف انما ... من بنات
الثلاثة لا ... من بنات الاربعة ... [illegible]
... [illegible]
الالف ... [illegible]
او النون ... الالف ... الساكنين والضعف الموردي
الى الضعف ... والالف ... [illegible]

ما ترك له المورد إلى أنهما نعتا لما نعتت الأولى وقوله في بعض النسخ
ما بعد الألف رفع والياء جر ونصب لأنهما تتركهما بأن لا أن حرف الإعراب متحرك ثم تثنيتنا
بأن لا التعطفة مونثة فيه من بين أن أعنيا أن تحصل التثركيب والثانية
السابع عشر أن الألف والنون والياء والنون أو البين علما التثنية
وذلك قوله وفي أن انفصال ما دل على التثنية أي فيه بعد ما تبين العلة فيمن
كأنهما منفصلتان من الكلمة متنقلة عن الكلمة كأنهما لم يكونا فيهما
ثم ما تتبعهما منفصلان في زيدا وزيدان ومن معلم أن يعيا وفي فتنة
بلا رخير ميلا ومن هيئتها وهيئتها وأن هيئتها في حقيقة
حلقا ويستعين حقا ومائلة تعملها كمنقلب ما علمه فيل التثنية
ثم ما يتحولان عليه ميقول لما أشكل ولكن المؤدي إلى ما ندرة الله في
التصغير نعم ما لكن تزيد لقولك منفصل إنما وقعا في نتاج
نعيما وفي أعيا وأعينا وفي دنا ودينا وكذلك مع الياء
والنون في النصب والجر هذا كله يدل على قوله وفي أن انفصال
ما دل على التثنية وانتفى أنه الدلالة على التثنية ولم يقل وفي
انفصال علامة التثنية نقيض أنك إذا صغرت المثنى فجعل
ان تسمي به ما رحلته ما قال يعرب كان العلامة منفصلا ما تقتضي
حرف تصغيرها فلذلك تقول في تصغير جاريتين جويرتان بتشديد
الياء فلم يغير تصغيرا لأنك لو صغرت جوارا لقلت جويريين على
هذا دلالة لأن الدلالة على التثنية باقية فيما تسميه
بالمثنى حكمت له بحرف. أي على مقتضى المجموع لأن الألف والنون
إذ ذاك تدل على التثنية فيغير التصغير الاسم على حرف أعنيان الألف والنون
في زعفران منفصل في تصغير زعيفران بتخفيف الياء. لأن الألف
والنون كالألف الممدودة فصار كتصغير حمراء. على مذهب

سيبويه

١٢٤

سيبويه فلا تقول إلا بريكا قال سيبويه ولو سميت رجلا
جوارين ثم صغرته لقلت جويريان ولم تثقل الياء لأنك قد ضممت معنى
التثنية وإنما هو اسم واحد وعلى هذا لو سميت بحضرموت
أو بمولبين لقلت حضير أو حضيرم ومثله والها فعل التثنية فتنشغل فيقول
حضيرا وفصيلة والها تثنية ما فيه التاء في سيبويه والمبرد
نعيما على أنه تشمير فيقول في دجاجتان دجيجتان وسميت
الثلم تنتسي كان الأليف إذ ذاك مثل ذي التاء ومن تعرف أن التاء
لا يعتبر بها في النسب مستوى إذ الخلاف في ذلك الموضع لا هنا
ما ذكر بعد المعنى لم يعترض ما ظهر من كلامه فيما تعرف إذ
كأن تركه منه التزام من بعض المبرد في قوله والعين التا فيحيث
مررت بصادق منعطفين عشرا ومن نقل عن المبرد تخالف سيبويه
به في بعض المسائل كلها ما إنما يصح هنا وأن يسمي به على جهة فقيل
التسمية به لا يقع فيها ذا الانفصال في الجمع لأنه يخالف في الألف
الممدودة وفي الألف والنون والتشبيه منفي بها ومن نص على
ذلك في المقتضب فتنبه على هذا التقسيم أنها رجح بمن الخطوة
هنالك والمجموع هنا إذ المجموع هنا الأول على مذهب سيبويه
فلا بد من التاء ولا أحد الموضعين وذكر بأن هنا أن الموضع الأول
لم يعترض فيه إذ بها وحكم جلولاء وشوى مثل كون الهمزة الممدودة
بعد كل المنفصلة ذكر أحمد ولا تشديد أو شيء جلولا وبراكاء ومن هنا
أعلى في المتصفة التي جاء فيه مثل التا بعد ما جعل أعنيان أن التاء
وأن بعدها الألف الممدودة في جلولا نصر وحكمهما على مذهب
سيبويه أنهما في تصغير الانفصالها أنهما إذا أتت وجهيمى
كما تقول في تصغير بزي من كلامه الذي بعيد وإذا كان كذلك وأحكى

الفائز أراد

ان يكون مخصوصا بمعنى ذلك (رحمكم الله تعالى فهما لكم) اعتراض ومال اعتراض
معناه لا يعطي دلالة مفهوم بل يعطي ان ما ... قوله متضمنة
دالتنا على معنا ... كما ... ما لو كانتا عن ... على معنا ...
ملتبسا ... معهما كذلك ويعني ذلك مسكوتا عنه لانه ليس ...
... المعلمة بحسب مخصوص بهذا ... وجودنه في ... الجمع
بمعنى كلامه والله اعلم بمراده ومن يكون ... النا وبابه بهذا الوضع
على بقاء الوضع ... وقوله ما دل على متضمنة
لا ... الدلالة في ... الدلالة على المتضمنة
مبعض الكلام مراده ما ... علامنا المتضمنة ... اذا ...
لفظه المثنى المسمى به ... على ظاهر كلامه ... مواد
... مذهب المبرد ... ما والنا ...
دا دل دائما اعلم **النسا من** الواو والنون والالف والياء والنون
الزائدين على الجمع ... قوله او جمع تصحيح ... بخلاف
دال على جمع التصحيح ... تبقى ... ما قبلهما على
انه ... فتقول في زيدون زيدين ...
... مسلمون مسلمين ...
زيدون ... فتقول في ...
... ما ... في المتضمنة
... قولك ...
على مذهب سيبويه فتقول ...
بالتنوين على مذهب المبرد ... ولا ...
الموضعين في هذا المعنى ... على النا ...
ما اذا ... لم ... لا تقول ...

علي



على مذهب سيبويه كما قبل في ... لانه ... ليس جمعا
لقلته وانما اسم واحد ... مجرى الجمع في الاعراب وانما ...
كما يقول المبرد ... على ... كلام ... انه مخالف لكلام العرب
اذ ... العرب ... فلا ... جميع العرب ...
في ... كلام ... **والتابع** ... والنا.
... الجمع ... قوله او جمع تصحيح ...
... في جمع التصحيح ... الواو والنون ...
في ... وفي ...
... بالتنوين ...
... في الواو والنون ولا فرق بينهما
**قف** ان سيبويه واذا ... بعموم ...
... اسم رجل ... ودجاجات
... الكلمة ... ولا ... عليهما
كما ... على ... ولكن ... الى ...
الجمع ... الاسم ... تغييره عن شكله ... اذا
لم ... الجمع ... اذا اردت النسب
... اذا لم ... فلما كانت ... الجمع كذلك
... النا ... معنى ... اذا
سميت بهما ... كما ... في المتضمنة ... هلا
... في موضع الصفة ... الجمع ... جمع تصحيح ...
**ما رفع** ... هذا الوصف ... الجواب ... او ...
... او جمع التصحيح على ... جمع تصحيح ...
على ... بابه ... هو جمع التصحيح ...

الكلام في هذا الجزء فصيح ذكره وجمع تصحيح بقوله التخفيف جمع تكسير
جار مجرى جمع التصحيح وهو كل ما حذف منه حرف معوض عنه الواو
والنون كسنين وعضين وثبين وبنين ونحو ذلك فإنه جار مجرى
جمع التصحيح والجمع كالمرتبة الخفيفة واتفق فيه أن الواو والنون
عوض من المنفصلة من الكلمة فيكون ثم ثبتت بعد تصحيح الصورة فيما
عوض من المحذوف فإذا أضيف الاسم فيه مع [illegible] المحذوف فإذا أدرك
العوض وهو الياء والنون وإنما لا يجتمع العوض والمعوض عنه ثم
رجع من جمعه الواو [illegible] جمعه وهو التبع بالألف والتاء
فيقول في سنين سنيات وفي عضين عضوات وفي ثبين ثبات
ما دام تجاه الواو والنون [illegible] بسبب التصحيح فصار
كأنهما كالجبر للمنفصل من الكلمة فإذا حذف الواو والنون
في جمع التصحيح [illegible] على هذا الحذف بقوله [illegible] أو غير [illegible] عليه
سنون [illegible] لأنه لم يصح فيه لأنه ليس من المهمات [illegible]
كثيرة في باب التصغير بالنسبة إلى هذا المختصر ولأنه إذا [illegible]
من غير ذلك فهو من [illegible] علمه فإنه بقول الفاكهي في نظمه
انظر [illegible] على [illegible] ما ذكر [illegible] فلم [illegible]
التصغير عليه [illegible] من الفاصل [illegible] بعد [illegible]
رحمه الله تعالى [illegible] المسألة في التسهيل [illegible]
وما حذف والعوض الثالث [illegible] والعوض منه زائد على أربعة لم يثبت
[illegible]
[illegible] أو لا أن الياء الثالث إذا [illegible] بعد [illegible] أحرف فإنها
[illegible] كما [illegible] الثالث والياء المحذوفة [illegible] الياء والنون
[illegible] بعد ذلك أن الياء المحذوفة [illegible] الياء والنون [illegible]

بعد

بعد أربعة أحرف كما تقول [illegible] أو [illegible] أن الياء المحذوفة أيضا [illegible]
لو لم [illegible] الحكم فيهما وإنما [illegible] الياء المحذوفة وللياء والنون
[illegible] الثالث [illegible] والتصغير بعض [illegible] الياء المحذوفة إذا
[illegible] زيادة على أربعة أحرف [illegible] خامسة [illegible] سادسة [illegible]
[illegible] أصلا [illegible] فتقول [illegible] وفي [illegible]
وفي [illegible] **وقوله** [illegible] على أربعة على
[illegible] خامسة أو سادسة فتقول في [illegible]
[illegible] وفي [illegible]
وفي [illegible] وإنما [illegible] الياء [illegible]
التصغير [illegible] الياء [illegible] الثالث
[illegible] الياء المحذوفة [illegible] بالحركة [illegible]
[illegible] المقصورة [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] الياء [illegible]
[illegible] إذا كانت [illegible] خامسة [illegible]
[illegible] معاني [illegible]
[illegible] الأسماء [illegible] فإنه [illegible] وقد [illegible]
[illegible] **وقول** الفاكهي [illegible] والتصغير [illegible]
[illegible] الياء [illegible]
[illegible] إذا [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] الألف [illegible] التصغير [illegible]
الثالث [illegible] الياء [illegible]
[illegible] الثالث [illegible] الياء [illegible]
[illegible] الثالث بعد أربعة أحرف [illegible]

انما يتحول حكمه كما اختلف في مرخم حرف بعد قاف فلتعلم لاي شيء.
ومع الترخيم بقاؤها بخلافه فيما تقدم فانه لطول الكلام في حذف الالف
منهما قد يجوز ان ذلك له طال انه لم يرد بقاها من حذف احرى
الزايد بوله الخاصة بصيغة التصغير اما الالف الاولى والثانية فانها الفا تانيث
فيهما زايدتان فهو ترك اخذ بهذا بالتعريف وبهذا بالتثنية وذلك يقتضي
الترخيم فيه جمل ذلك افضله الحذف فيهما مع ما تقدم قال فلتعلم
ما اولى الحكم منه اذ اختلف له ما بين جميعه اذ كان عوض نحو الفا عوض
في ابيات التكسير ويتبعهما بيانا انهما فيها وشرح وجه الترخيم
فيهم وجهه الترخيم بهذا اذا كان فيهما ذكر في هذا الباب او ما
وطلبه الى جعل الذي تشبهه من الحرف عما لك تطرحه الى الصيغة التصغير
فيشمل هذه المسئلة ايضا فحط هذه ذكر او هذه المسئلة فهو تقدم
حكمهما مكانه اعادتهما على بعضهما فهي من الا فقط والمفا
منقول للنظم وهذا المانع فلا يجوز اولا جمالك فهو علمه
عادته في هذا الكتاب انه لا يانه بما يوهم نقض اراده فيشمل الكلام به
ما يرى وانه فحط بعض الكلام ارجح قول بعض اصحابنا انه لما تقدم
انها في الف الفا نيث حكمها لازما وهو الحرف خاص او يتوهم ان
هذه المسئلة مستثناة مما تقدم من الترخيم ما فيه بعض
او كون الحرف في الف الفا نيث انما هو حيث لا يعارضه شيء
الترخيم بل يبقى الترخيم وجه على بابه والكلام المحذوف على ما سبق
فلولم ينبه على هذا المعنى لتوهم هذا الحكم المذكور فانه لما تقدم
من الترخيم والفا نيث او الف الفا نيث بقيا وان كان حكم الترخيم
فيهما بعد ما تقدم له ما يعطي الحكم بانها تعطى لزوما وذلك
او الف الفا نيث حرف معنى وقد تقدم من انشارته الى ان حرف

المعنى



المعنى مرجح على ما ليس بحرف معنى على ما شرحته بقاكره وثبت
ايضا الالف في عبارة الترخيم على ما نص عليه سيبويه وغيره فصارت الفا
عوض الفا نيث في ترجيح حرف المعنى مرجح منه في عبارة الا جمعوا على
اتمانه فيهم مستقصى لانه حرف معنى ونحو عامر مثله وبقاها
فيه واحتج من الفا نيث عبارة بثلاث من من جرح ابن عصفور او غيره
اذ هذه سيبويه او الحرى الى بابه نبوة اذا كانت لمعنى والا فهي
لبست لمعنى ما في تقريب ابنهما تنقيف ما طول على سيبويه
القول في الترخيم بيت ما هو ليس بمعنى وما ليس كذلك وقال
هو سيبويه في الترخيم ما زعموا حرف الالف الا ولى وابقا.
الف الفا نيث اعتبارا بان الدلالة على المعنى منع المبرد وقال
ابن السراج حرف الا ولى المبرد واختار ابن عصفور وهو كلامهم
على ما عوضهم لان من انتصر لسيبويه رد على المبرد بانه لو كان
كما يقول في قلنفوى قلنفى فيخرج التحقيق في عمولى عمول
لا كون العرب لم تقل الا عمير وقليني محذوف الالف لانهما فيها
على ان يكون الالف المعنى الفا نيث غير معتبر اما لا نه ذلك المعطى
وامادين ذلك من الفا وبلاغه ولم يخالف المبرد الا فيما ناقض من
عبارته فيما اذا هو لا يخالفه ويخف وقد ناقضه الى الفا وقيل
فقال بعضهم انما حذفت الالف وان كانت لمعنى لان الفا نيث
بعضهم من الفعا. وايضا فهو عوض سيبويه بمنزلة الف عبارة
بعض الحروف فلا يعتبر بها في الحرف كما اختار عيسى الالف عبارة
الف هو ان يرى لغير معنى وقال بعضهم انهما وان كانت لمعنى
لما تقدم فيه وكان من ضعفهما الذي ضعف زيتهما فيجري. واعلمها
بالحرف لا طائل ذلك وقال الاسمر في انها حاز من حرف الف الفا نيث

لانها تنزلت ما هو من نفس الحرف فيما كان على خمسة احرف وقال
ابن الضايع كون الالف للتانيث امر لفظي لان التانيث لا يحتاج الى علامة
ملفوظة فقد يستغنى عن علامة في اسماء الاعلام من التانيث بعلامة والحرف
الى ما واخر اصرح فلذلك تسامح في حذف الالف على الذي يعوض من الالف
ونحو من مذهب ابي عمرو ثم ذكر علة سيبويه ومن تعوض ذلك ما ينبغي
ترى طاب صبا ري من التراع والاشكال ان اراد ان يحملوا بحذف الالف
مما يقع من مجانسة . على ذلك لما ثبت فاحذف التخمير بها . على الحد
بحذف التا وبلا تا وايضا ليحملوا من مذهب من مذهب سيبويه لامن
مذهب المبرد وهو واضح اذ لو تمسك على حذف الوفاء لزم الحذف المذكور
فتبل حذفوا وحذف ما بين ثالثة والرابعة بما كان عنه عجز من حول
مذهب ابي عمرو في حذف الالف ونحو بحذف التا . فيها وذلك لانه ضم
في حصيبو منه الثالث ومنوا ان يقول حبيبة فحذف الف التانيث
ثبت على شرط العوض قـال سيبويه ما قال ابو عمرو وحكا ان يقول
حبيرة وتجعل الها . بدلا من الالف التي كانت علامة للتانيث
اذلم يصل الى ان تثبت ولم يرد عليه سيبويه لكن الفارسي قال
حبيرة لم يسمع تصغير حبارى وانما هي كلمة اخرى قـال
ابن خروف معناه عندي وبلزم ذلك في نظايرها بعض ان يكون التا
حيث عوضا من حرف لم تاذنه ان تكون كلمة اخرى عمن ذا ولبي
وهذا حسن صحيح والذي عليه الجمهور من مذهب سيبويه في التخيير
ما اراد الناظم او حذفنا من عنه فيهما وقول الناظم وحذفوا
تصغير حبارى كذا يبين من هذا العقد فقط بل هو مثال كلي يرشد
دخول ما كان من نحو ارطى وارابي وجلادي وخزامي وقراسي
وتعامي وما اشبه ذلك فيتخير في تصغيره بما ذكره فيهما

وكذلك

وكذلك الحكم اما يا باب ابقاها اذا كان العوض الف نحو عشوري تقول
عشيري على ثبت وعشير ان حذفت وانما نقل خلاف المبرد وابي
عمرو فيما كان ثالثه مدة له في غير ذلك وقوله ما در تقسيم منه لبيان
بموضع المسئلة عمرة واحتمالها يبتغي ان يترك التقسيم عليها لمن
فيها من الحوابر الخصيصة للكلمة والمكلة لعصرى والعجارى طابي
ومحرف التشفوا العالي وتشبه الى ذي بيف .
• ترمني ما طراف الغار وعيبها كبعر الحبارى احظأتها الاحادل •
واردد لاصل ثانيا لينا قلب فقيمة صير قويمة تصب
وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم
يعني ان المصطفى ذكر فيه الناظم في هذا ربع من الاسم المصغر من الاعلال
في القلب وغيره وما حكم ذلك في التصغير وما يرد من المحذوف في الحكم
وما لا يرد وجملة ما ذكر فيه من الضبط بل ثلاث احوال فما حكم الحرف
الثاني اذا كان حرف لين منقلب في المكبر لموجب من ان التصغير
والثانية ما حكم الالف اذا وقعت ثانية غير منقلبة زائدة
كانت او مجهولة الثالثة ما حكم الاسم المنقوص اذا ظهر في التصغير
الوجه ما حذف منه او لم يظهر يحذف معنى اسما بلا قيد اعتني به
لي مما وانتقص من تسامي في جوه ان علا على حذف الا ونحو ثمرتي
بعضها على حسب ما فصل فيها بحول الله تعالى المسئلة الاولى
فالمعنى وارددلا صلا ثانيا لينا قلب يعني ان الاسم المصغر اذا وقع
ثانيه حرف لين وكان قد قلب في المكبر وهو مما عدا الالف المجهول
كونه فانه يرد في التصغير الى ذلك الاصل الذي الذي دل
عليه الاشتقاق والتصريف في ذلك المكبر فهذا معنى كلامه
على الجملة وقوله قلب شرط في الحكم وهو في موضع الصفة لي لينا

فاصل في الكلمة من حاله الى نحو اخر وانما قال ثانيا ولم يقل حرفا وان كان الحرف
الثاني في مكان من الكلمة على الجملة لانه من يكون حرفا وليا لو اجتمع الثاني
ها. كميزان وميعاد ولا يرد موسر الى اصله على ما يتبين ان شاء الله تعالى
فلما كان ذلك لم يقلبوا بعيد حرف عين بل جعلوه نصفه في اعود لان ذلك من
المعتل بينة انه صحيح واما انه منفصل متحرك البدل الثاني فاصل وكان
في الكلمة ثانيا على نوعين احدهما ان يكون اللين في الاصل واوا فيقلب
يا لكسرة قبله وعلى نحو ذا. مثاله ويبر صيغة اذا اصله الواو لانه من
التعزيم فما دنه بله شك فتقول موقنة ولذلك قال معنيه قد صبر موقنة
نعصب لم يرد الياء الى اصلها واصلها الواو نعت لان العلة التي كان
قلبها قد زالت الواو يا. ومن لكسرة مثال الواو دون موزان النقبه التصغير من رد
الى اصلها لزوال العلة حيث قبلها وكذلك تقول في ديمة دويمة وفي قيل
من ولهه ريح رويحة لانه من الرواح وتقولون ارواح **فصل** .

. فنقف بالزمان انه لم يجمعها العرب يلوح عين بعال الارواح واليوم .
ومثل هذا ميزان ميعاد ومفتاح ونحو من الهمز ودامع عرو الوثوق
فتقول فيه من يرتزق من يعجزون من يشتعون وكذلك ما اذا اسمه الثاني
ان يكون الياء واوا فيقلب يا. لا ادغام في يا. بمعنى فتقول في طي
طوى وفي شيء شوي وفي ليس لوى فقلبه لو ما في كلمتها وويد سا
في رمى وما كان نحو ذلك نرددها كلها الى اصله واصله الواو لانه من طوى
يطوي وشوي يشوي ولوى يلوي لان الواو وانما قلبت لاجتماعها مع الياء
وسبقها بالسكون وقلبها صغت وصغت ما يا. التصغير ينبغي
من جهة رجوع الياء الى اصلها لزوال موجب الاعلال الثالث ان يكون
اللين مما في الاصل الا انه قلب واوا لسكونه مع الضمة قبله فاذا
صغرته فلا بد من الرجوع الى الاصل فتقول اذا صغرت موقن

فيبقى

فيبقى في موقن ميقن وفي موقع ميقع من اليقع على نفسه ميقوع
وفي موسر ميسير وكذلك ما كان نحوه فان قال القائل فيجوز غير ذلك
لان الياء لم تقلب واوا الا لضعفها بالسكون والسكون ما بقي من
زال فيجب ان يزال القلب فيرجع الى الاصل **قال** فيجيبه به وانما
. انه لو الضم الياء الساكنة بعد الكسرة فالجواب انه كذا فيجب
ان تشتغلوا وقال وفي بعض القول فقال الزما لما لم يكن ذلك في غير الجاري
انك تقول فيما يسمى **الرابع** ان يكون اللين بدلا من اصل الا انه قلب
الفا لتحركه وانفتاح ما قبله وذلك نحو باب ودار وما اشبه ذلك فتقول
بويب ودوير وكذلك من بلى وصوب واشباه ذلك لانهما من الواو لقولهم
ابواب وادوار وانما من الياء نحو قولك ناب نييب لقولهم انياب
وفي قال وقال الخليل فيها لانه من قولهم رجل قيل اي تخر الخيلاء
وكقولهم الخيلاء وانما رددت ذلك كله الى الاصل لان موجب القلب
انما هو تحركهما وانفتاح ما قبلهما والتصغير يزيل الفتح الذي قبلهما
فلا بد من زوال حكمه ومن القلب فيرجع ذلك الى اصله لهما

**واعلم**

ان قول الناظم وارددوا لاصل ثانيا لينا قلب يشتمل جميع من التقسيم
المتقدم اذ يكون قوله لينا حال من الضمير في قلب كانه قال واردد
لاصل ما كان ثانيا قلب حالة كونه لينا ويكون حالة مقدرة كقوله
تعالى ويجزنا الارض عيونا والمعنى ان الحرف الثاني من الكلمة كان لينا
ما كان من نحو او غير ذلك اذا كان قد قلب لينا اي صار حرفا لينا
فانك اذا صغرت الاسم ترده الى اصله تقول فيه شييخ والثاني
ان يكون قوله لينا بدلا من ثانيا والمعنى واردد لاصل حرف
اللين الثاني اذا كان قد قلب الى غيره وهو ضمير راجع الى اخر ما اه كان

حرف قلب

ما صار إليه لفظا أو عين لتقوى بعد الياء وهو صحيح وكلا الوجهين
يشتمل جميع ما تفرع من أنواع القلب هنا وفي صيغة صيوَر أصله الواو
ثانية حرف لقوة تقوى الياء. فالواجب كما قال أن تقول فوعلة بقلب على
التفسيرين لا ولو تقول أيضا فيعلة أصله حرف لقوى بعد الواو ودخله القلب
موجبه أن يرده إلى أصله أيضا وكذلك تساوي إلا نوع لا يكون يختلف
الحكم فيهما في حال الأخرى وذلك حيث يكون الثاني غير لقوى فيختلف الحال فيهن
ويكون لفظا فيقلب إلى غير المقوى فعلى التفسير لا ولا يشتمل كل منهما
نوعين زائدا على ما تفرع آخرهما ما كان أصل حرفه الثاني فيه
مضاعفا لا كمه قلبه حرف لقوى يستثقل الأمثلة الفعلية نحو ديّار
وجيزه كما أن أصلها ديوار فوزانه لا كتب قلبوا الأول [illegible] والأخرى
لا ولي ما. لثقل التضعيف والدليل على ذلك قولهم في الجمع [illegible]
ودنانير فيعيدوا إذا فصل التضعيف كله من أنه يرده إلى أصله فتقول [illegible]
[illegible] وقد يكتفى أن التضعيف الموجب للإبدال قد زال بالفصل به.
التضعيف [illegible] ولذلك تقول في ديماس [illegible]
على لغة من قال في الجمع دماميس وفي ديباج ديابيج على لغة من
قال ديابيج وأما من قال دماميس ودبابيج فالياء عنده عين
منقلبة عن عين ياء. بل هي بدل حرف بالأصل [illegible]
سيبويه والقلب [illegible] والثاني ما كان أصل حرفه الثاني فيه
همزة فتقلب ياء. وهي ياء تخفيفا نحو ذيب وبير إذا خففت
فلفظه ذيب وبير فـــ إذا [illegible] رحمه الله تعالى تقول
فيه فيعول مثل ذيب وبير [illegible] تخفيف مثال الأول قلب
الهمزة ياء. إنما كان [illegible]

بالتصحيح

١٣٠

بالتصحيح ويبقى إلى الأصل لا مطلقا لكن يستثنى من ذلك ذوائب
لقلبت ذوائب بالهمزة منها والهمزة إلى أصلها الذي هو الواو والهمزة لما كان
قلبت واوا في الجمع استثقالا لاجتماع مثلين بين فيهما ألف وفي
تصغيرها بالهمزة وكان بعض العرب يتبع ذلك الجمع الذي لا يطرد فيما إذا
صغروه إلى اللفظ أن يجعل مكان الواو والهمزة على ما كانت في الأصل
وعلى التفسير الثاني يشتمل كل منهم نوعين على ما تقدم فيما كان
أصله المقوى ثم قلب إلى غير المقوى وذلك نحو منقود ومقيس أصلهما
مفعول من القود والقيس [illegible] فإن عينه الواو ومن
[illegible] في [illegible] إذا أصله [illegible] في الثاني الذي هو تصغيره
مفعول [illegible] قلبها. فيقال [illegible] وفي لغة بني
الحجاز [illegible] القلب في الواو والياء. [illegible]
[illegible] ما إذا صارت ما. التصحيح [illegible] لم يبق لقلب الواو
والياء هنا. موجب [illegible] فيقول فيهما [illegible]
[illegible] الزجاج [illegible] ووجه
ذلك ما ذكر [illegible] الموجب القلب هنا. وذهب سيبويه إلى
[illegible] على ما كان [illegible] ذكر الفاء. عن
[illegible] إلى أصلها فيقول [illegible]
[illegible] وشذوذ ذلك واحتج لسيبويه بأمرين أحدهما [illegible]
بعض [illegible] لغة أهل الحجاز [illegible] القلب إذ يقولون [illegible]
[illegible] ولا شك أن التصحيح على [illegible] اللغة [illegible]
[illegible] اللغة [illegible] والواو والياء
[illegible] الثاني [illegible]
[illegible] والياء [illegible]

يجب لهما التغيير كثيرا ومع ان الفاء تثبت لغة اهل الحجاز وقد قال ابن عصفور
نحو ابتعاد او نحو مو نعودا و نحو علة ومجارت احوالهما تنقلب فيكون
الفاء تارة ... وا احرى ... اراد وان يغلبوها ... وما ينقض في جميع الا
حوال ... ما تنقلب اليه كثيرا وذلك الفاء ... ادركه ... ولم يمنع لو ا
فليستبد الفاء لانه بعد معنى موجبة للتقلب فيلزم ان ترجع الى الطبع
... الفاء وانما الموجب ما ذكر ... ما سيبويه
ومن تبعه والزجاج ومن تبعه ومن الزجاج ... سيبويه ان
يقول في الجمع منها ... ومنها ... والزجاج وعلى الجملة فاذا كانت
العرب ... ومن جمع
... ومنها ... ان
منها ... الزجاج وان كانت لم تقل ...
ولا ... في موضع ... والظاهر ان ... عنهم
مسموع ... والله اعلم ثم ان كلام الناظم ...
... ما كان من الكلم ... عن شيء
ولا ... اليه شيء ... على ما كان عليه ... وذلك ...
من ... كان ... قلب الى ... او قلب اليه ...
على ... ومن ذلك ... قوله ... فيهم ... ان ...
... الفاء ... على ... ما كان ...
لم ينقلب ... لم ينقلب ... على ...
... الي ... وجه ... في ...
... في ... شيخ ...
... في ... على من ... الفاء ...
انه ... ان تقلب الياء وان ... فيعقل ...



في بيت ... في شيخ ... في ... سيبويه ...
ذلك وانما قال الواو ... سمعوا ... وانقلب الياء ... وقالوا
... الياء ... على ...
لان الفاء ... التصحيح ... الياء ... بالفتح
الواو لا تقوى على ... اذا كانت ساكنة ... بخلاف
المتحركة ... بالحركة ... لم ... بعد الياء
على ... لكن ... الجواز ... وقالوا شيخ وبيض
... ولم ... الكسر و قال سيبويه
... العرب ... بالواو ولا ...
... الواو ... على ... غلط ...
ومن حكى ... لغة ... العرب ... ومن ...
... وقول ... سيبويه ...
... فالوجه ... سيبويه
... قال ... سيبويه
... الموجب للواو ... التصحيح ... فقط
... ان ... نادر ... بعضهم ... لم ...
عليه الناظم و المعنى ان الفاء في كلام الناظم او ... الرد الى
... في التصحيح ... موجب ... عن ... صل
... لا ... والواو ... كسرة
لا ... الكسرة ... فالياء ... الكسرة ...
الفاء ... التصحيح ... الياء ... الى ...
... جميع ما ... التصحيح ... ومن ... تصحيح
قال ... في ما ... او ...

أو يكون على حاله يوجب قلبه حرف بعد أن صغرنا ذلك الاسم أو جمعته فزالت
العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع رددته إلى أصله ثم مثل ذلك بما
تقدم من ماء إذا كان موجبا الاعلال أو القلب باقيا في التصغير من الجمع
لم يرد إلى أصله بل يبقى على حاله وهو مقتضى ما يعطيه ما على المثال
من المعمول لأنه في موضع أولى فالواو والراء دلالة كونها زالت علة القلب
في التصغير فلا شك أن مقتضى أن العلة إذا لم تزل بقي المثال يبقى كما
كان قبل التصغير ومثال ذلك فيه مثلة سيبويه إذ سمى الخليل
عن قول عن مثنى من ذاتي فقال أوي فقال سيبويه عنهما فيمن صغرها
فقال أوي ولا بد من الهمزة لاجتماع الواوين فعلى هذا إذا صغرت
هذا بناء على التخفيف فلا بد أن تقول أويّ فيبقى الواو الأولى على
البدل همزة وتبقى الهمزة بعدها على نحو ... كما كانت ولم
يجعل التصغير شيئا لأن حاله قبله ومنع الإعلال بالقلب ما يعود
التصغير وذلك أن الهمزة الساكنة لما بدلت واوا اجتمع واوان أول
الكلمة فلزم همزها ولى على مقتضى الفاعدة اشم بعينه وكذلك إذا
سميت بفعل من أوى جمع وو ... ثم صغرت فإنك تقول
أُوَيْج فإذا صغرت قلت أويج ولا بد ... كذلك إذا سميت بأوادم
جمع آدم على أنه أفاعل من ... فإنك تقول في تصغيره أويدم
لما من قلبه الهمزة ألفا تبقى واوا وهو إنما هي مع الهمزة
الأولى وكذلك إذا سميت أفعل من أول من فعلت أمرت همزته على
أصل فعلت إذا صغرت سميت به فإنك تقول في تصغيره أويل
وهي مقول ... مثله لو تعين من أول من أو ... أوادم فقد بقيت
لعلة أمر وأدم ثم تجمع على أوادم وإذا صغرت تصغره كما تقدم وهذا
كله كما هو وكذلك تصغير كل ما كان ... لعلة ... أو همزة لا

منه

منه ولم تزل العلة الإبدال في التصغير فيبقى كما هو كما كان على قلبه ومعنى
ما تقدم فقد سبقنا ذا أيضا من المثال ومقول أنه يبقى بعد تصغيره علة
أخرى تقلب ... الإخراج عن ... ولذلك أنه إذا زالت العلة
ثم أخرى خلف التي في الحكم عن أصله ثم خلفتها علة أخرى موجبة لما
ما يوجب لا يرجع إلى أصله لمعارضة تلك العلة الحادثة فلا بد أن
تعطى حكمها وذلك أنك تقول الماء ولم يلاحظ والنهاء وبنائها
كان على المثال الماء همزة وأن من أصل الهمزة المنقوصة
ويكون مما الكسرة مغير عن جهة عن أصلها إلى الياء فإذا صغرت
ذلك قلت أمَيْوَاء وبليلي وأنت تنوي عين ذلك والهمزة بناء
بعد الكسرة ولا يزول بدلها فتعود الهمزة أولى وإنما تنجي
واو الإلحاق في التصغير مقول فتقلب الياء ولم ترجع
إلى أصلها إذ لا يستعمل الياء مع وجود علة الإبدال في نحو
المثال النوع مما قبله ثم ذكر ما يتعرض من فعل أو ينشرع عيير
عيبير وصفه أو فعلا الاسم إلى ... من عيبر فالواو فيه عيبير على
لفظه لا على أصله لأن أصله الواو من العود لأنه يعود في كل
سنة فكأنهم التزموا فيه البدل ... فقالوا أعياد مع أنه ... عود
من التزموا الياء فلا يرد التزامه في التصغير كما كان في التكسير
قال سيبويه وأما عيد فإن تصغيره عييد لأنهم التزموا
في هذا البدل فقالوا أعياد ولم يقولوا أعواد كما قالوا أمواه
... بمنزلة ... فأما تصغير في إنهما يتخففان في التصغير
نقول ... من هذا النوع ... إنما ذكر ما جاز أن يجيء في التحقير
من تصغير ... على ... من العرب ... تقول ... أنشوا
... ولا ... عند المباني

ووجه ترك الرد إلى الأصل كثرة استعمالهم إياها وحكى أنهم قد قالوا
أطوه وأنه الواو وحكوا أنه في الأصل على ظاهره من لفظه غير مسموع
عن علة [illegible] معناه من [illegible] ثم تكسيره أباء على [illegible] فقبول
[illegible] ومما سمع فصل ابن جني وكذلك [illegible] على
هذه اللغة أن تقول [illegible] وما قاله ابن جني [illegible] لما ادعى
ابن مالك [illegible] [illegible] اللغة أن تستعمل
لغة وما قاله ابن جني من [illegible] عليها وابن مالك إنما تكلم على
اللغة المشهورة ولا شك [illegible] وجعلوا [illegible] إنما
اختص [illegible] هذا الوجه [illegible] ثم قال [illegible] الجمع
مفرد ما التصغير [illegible] أوجب [illegible] الإشارة إلى أن الجمع
[illegible] للتصغير [illegible] الثاني أن [illegible] ما [illegible]
من هذا التصغير [illegible] للجمع [illegible] الجمع المكسر وإذا
كانت علة القلب [illegible] في الجمع [illegible] الثاني إلى
[illegible] فتقول في [illegible] أرواح فصل
[illegible] الأرواح والريح
[illegible]
[illegible]
[illegible] باب أبواب وفي
ناب أنياب وما أشبه ذلك [illegible] الأشياء
[illegible] الجمع [illegible]
[illegible]
[illegible] الثاني تقول
[illegible] ونحو ذلك وهو

تفرع



تفرع [illegible] إذا كانت علة الإعلال [illegible] قبله [illegible]
بقا. الثاني [illegible] فتقول في [illegible]
وفي [illegible] قلب الواو ياء. ومن الكسرة [illegible]
الجمع [illegible] وكذلك إذا [illegible]
لواحد ثم جمعته [illegible] الواو [illegible] الواو وعلى [illegible] بقا.
من [illegible] وهو اجتماع [illegible] وكذلك [illegible] الجمع
علة [illegible] الجمع [illegible] ومثاله
[illegible] فتقول في [illegible] وكذلك [illegible]
[illegible]
[illegible]
في الجملة [illegible] التصغير [illegible] التكسير وكذلك
قال [illegible] للجمع مفردا ما التصغير على [illegible] في الجمع لا [illegible]
له [illegible] كلام الناظم ما كان [illegible]
الذي [illegible] جمع [illegible] الواو وكذلك [illegible]
في جمع [illegible] التصغير [illegible] التكسير [illegible]
على [illegible] التصغير [illegible]
[illegible] ابن جني [illegible]
[illegible] كلام الناظم [illegible]
حكم التكسير على التصغير إذ ذكر أن كل ما ثبت [illegible] التصغير
فهو ثابت للتكسير كما تفرع [illegible] وابن جني [illegible]
وتبعت ذلك [illegible] ابن جني [illegible]
[illegible] عبارة الناظم مخالفة [illegible] وإن كان [illegible]

قالوا قلت ان مراد الناظم ليس اهل العربيا سهو وهو الذي ذكره الشيخ يوسف
بلا شك بعد ما حكم بجوده مكانه بقول الحكم في التكسير في هذه المسئلة كل
يحكم في التصغير ولا يلزم من هذا الحمل العربيا سهو فلا مشاحة عليه في عبارته
وقوله فيه ما دل بل من هذا الحكم المذكور من بيان ما جرى عبارته و ... بعد العلة
بقوله ان جميع الاحكام الثابتة للتصغير ثابتة كلها للتكسير وهذا
ما يشهد قوله ما لتصغير علم يعني علم من كلامه فيهما ونفي سري
المسئلة الثانية من الحمل بل الثلاث التي ذكر الناظم في هذا الفصل في
حكم الالف اذا كانت زائدة او مجهولة الاصل وذلك قوله

وألف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

يعني ان الالف اذا كان ثاني اسم غير منقلبة عن اصل بل كان زائدا تقلبها
عند التصغير واوا فتقول في ضارب ضويرب وفي دابة دويبة وفي آدم
على انه فاعل ... وكذلك ما كان ... ووجه ذلك ان الكلمة لا بد من
ضمه في التصغير واذا ضم لم تثبت بعده الالف اذ لا يكون بعدها ... وبعد الضمة
فلا بد من انقلابها فيهما وقلبها اما الى الواو او الى الياء والقلب الى الياء
اولى لمناسبتها للضمة ولذلك اذا سميت آدم المفتوحة بعد الضمة
صيرنا واوا لا الياء فمعنى ... في هذا الموضع ولذلك اذا صغرا
مثل شيخ ... على ... ابي ... ولعلها ... شييخ
... في باب ... فلم يعتبر الا ... اعتبار
... بالواو ... فلما كان ...
على هذا ... الالف ... الواو
... وانما ... الالف ... مزيدا
بحجة الالف الا على هذا الحكم ان المنقلب عن اصل الالف ما ... 

جار



ما في هذا الالف فهو داخل في حكم الثانية المسئلة الاولى واما الالف
الثالث فهو الذي نبه عليه بقوله كذا ما الاصل فيه يجهل ... 
على الالف الثاني لانه جعل الالف اذا كانت ثانية على وجهين زائدة
ومنقلبة عن اصل مجهول واما المنقلبة عن اصل معلوم فقد تقدم ذكره
فهو سوى الالف الثانية اذا جهل اصلها فلم يدر اصلها الواو ام الياء
فحكمها ان تقلب واوا وهذا يشمل قوله ما الاصل فيه يجهل ما في المسئلة
عن ... فيما كان له اصل ثابت للاكن لم يدل الدليل على كونه واوا
او ياء فيخرج عنه ما يجبر له من الالف اصل انقلبت عنه بل يعني حصول
بانفسهما كما اذا سميت بما ولا ونحوهما على ما هو معهود في التسميل ونحو تعرض
التصغير عليه وعلى هذا الحمل يشمل كلامه من يعني احدهما ما كان
من الاسماء المعربة المنصرف فيهما مجهولة الاصل نحو صاب وعاج والاخر
ان ... فصلا من هذا الباب الشيخ المعلوم اذ لم يدل ... دليل
على اصله ... على ما هو معهود الجماعة فيما اذا سميت بما
او لا او بما التصغير فانك تقول في هذا ... ولي ومي فيخرج على ان الالف
ما لم تعلم ... مجهولة الاصل ... انقلابها عن الواو او عن
الياء فمثال هذا تقول في تصغير ... وفي ... وكذلك
اذا سميت بما ولا وغيرهما من ... الافعال ... واذا والثاني
اسماء الحروف الموضوعة الجارية مجرى ... نحو كاف ولام وزاي وصاد
وضاد وذال ونحو ذلك فهي ... من المجهول الاصل اذا جعلتها
اسماء للحروف فتقول كاف ولام وزاي ونحو ذلك كانت مجهولة الاصل
فتقول فيها عند التصغير كويف ولويم وزوي وصويد وضويد ودويل
... اعتبارا ... والمناكان العلة
فيها الى الواو ... لو جعلها ... الواو اقرب ... للقلب

المنقلبة من الياء . واخف نطقا من كان القلب انما ادى كما تقول في موسى
هذا والنقاء او انها عن المنقلبة عند الجمهور ان الواو اغلب على
العين من الياء . ذكر ذلك سيبويه واعتمد عليه قال ابن جني
لانك اذا استقريت اللغة وجدت بابه اكثر من كون الالف في الى باب
ودار وبعا وغار وقام وطاع فهذا كله من الواو والياء . في هذا النحو
شيء قليل واذا ثبت هذا فالالف المجهولة الواقعة ثانية في معنى
في موضع العين فيعني ذا خلقة حقيقة وفي ذلك الغالب ويعضونها وا ل
في الاصل فمن حيث الى طلبها وعلى هذا النحو يرجع دعاء القائل معنا
هذه الاصل واحرنها ان حمله على ما لا يعرف مجهول مشكوله فان
فيه وذلك ان النحو بين حكموا على ما كان من كون لم يعرف له اصل بانه
من الواو ولا من الياء . فاذا اصله عندهم معلوم وان لم يكن معلوم منه
باشتقاق ولا نص يعرفه معلوم بالكثرة او بالحمل على النظير
او بغير ذلك من الادلة المذكورة في علم التصريف الدالة على الاصالة
والزيادة وغير ذلك من طرق تعرف بها معرفة اصلها واذا كان كذلك
معرفة علته حقيقة قوله ولا واو ولا ياء بل هي البتة فلما فانه لم يجد
القائل على اصل الالا وهو معلوم بكثير من الكلم والمعرفة بذلك وهذا
انما هو معلوم لما كان ليس بكثير من تلك الكلم وبقيته الكلام ولا بد
مجاز هذا النوع عند معجم والنقاد على تسليم عدم دخوله تحقيقا من
فلعله يفتح فيه مطلقا لما يقتضيه نظمه مثل الالف المجهولة تقتضي
فيجعلونها الف وغير مالة معنى الامالة معنى الف يستحق فيهما ما
ذكر من الحكم واما الامالة فلعله لا يحكم فيها ما قال ابن جني ان اصله الياء
فمنقلبة ما كما قال ابن جني فيما اذا دخلت به مالك تقضي على الالف
ما نفيها ياء . فالالف الجائز امالته فيه مجعول الالف المنقلبة عن الياء .

كما ترى

كما ترى فتقول اذا في تحقير مبيّن كما تقول في ناب نييب وكذلك كل ما
كان من الالفات الثواني مجهولا وما امالة سيبويه قلب الالف ياء .
والحكم عليها بذلك وبذلك تقول في تحقيقة مثنى مسمى به مثنياي
لاجل الامالة وهو نحو ذكره في باب التحقير وهذا السور
الياء . والتاء . والفاء . ونحوها يعرفها اخرى منها وما علم منها معدا لغة
ما ثبتت بها . فقولهم الف الها تو اخرا ما لم يعرف ما على ان حرف الواو
يا ما اشار لم يحو اذ ذكر على ان من الواو بعضها ياء منه وتبيين وجميع
ويشهد لذلك ان الاصل ما تقول لهم فيها من الامالة ولم يحكموا الالف بها
ما اصله الواو فيقولون نويب وثويب وحويب واذا كان كذلك
كان الواجب على مقتضى القائل عن او يقولون في التحقير بيبي ونيبي
وحيي ولا يقولون بذلك وحوي وطنهم ان الاصل وكلام القائل
مشكل وهنا موضع جواب عن السؤال الثاني وان الالف المجهولة
عند اهل الحق بقية من ما لم يقم دليل عليه من اشتقاق او نص يعرف لك
لا اشتقاق ولا نص يعرف بها اصلها جميع لا دليل والتمثال على ما
بيقين في تحقيق ان لا اشتقاق وما كان لم يقم دليل على تعيين
اصله من الالفات يسمى مجهول الاصل اصطلاحا منهم لم يعرفون
هذا الاصل نظروا الى ما كثر في تلك الالفات معاملة الالف المجهولة
تلك المعاملة فقضوا عليها بانها لم تخرج عن حقيقة كونها
مجهولة اذ دليل الكثرة تشبيهي وعلى هذا التفسير يحمل كلام القائل
فيما تقول مجهولة اعتبارا بما عليه اهل الاصل في الحكم على اصله حيث
تقتضي ما اصله فيها فهي على قلب الواو وفيه مقتضيه في التحقير
والدال في هذا الحكم ما اصله الواو من الالفات الثواني فلم يخرج عن حكم بغير
جواب عن السؤال الثاني اما اعتبار الامالة عند مقتضى

عليه في الحكم بكونها للعدد مثل قلعوا المعتل الفاعل ولم يستثن
سيبويه منها ما له من غيره وكذلك فعل الفارسي مثل ذلك لما ذكر انه جمع
مما تعرف قال وقياس هذا الباب على ان يكون من الواو يعني الاجل اولى او
على الغمر غلب لا ريب كونه كثير جدا وباب قصيف قليل ولا محل
على كثير واجب لكونها كانوا هذا قالوا معنى الجمع في نحو هذا فيما على
ذلك التي فعالوا بنيف وحنيف مثلا كانت لها حالة تجنيب لها
لا علة ولا خلك لها للغاية كانت مثلا انتقل على الفتحة لا لها فيها الياء
لم يبق فيهما دلالة على الياء كما لم يبق فيها دلالة عليهما في مثل فيه
من قولهم اماله ونحو ذلك فيجيء اذا دعوى لها تقلب على الواو وبهذا
النظر على هذا المعنى اعتبار من فيه في ترجيح قياس ابي علي وهو مبسوط
له في شرح الصفات مقتضى الخاطر بذل بذرا ابتا وتركنا اعتماد ذلك
الترجيح ومن جواب معروح فيه لما دفنه السماع وكلام النحويين
في اعتبار لها حالة في التخفيف ونحوها وعلى الجملة فالسؤال ههنا
اقوى لها ابراد والله اعلم المسئلة الثالثة في حكم الاسم المنقوص
في التصغير وما في ذلك عليه من الحذف وما لا وذلك قوله

**وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التا ثالثا كما**

انما تكلم في المنقوص وترك غير المنقوص لانه لا اشكال فيه في قوله في التصغير
مفعولي تكميل في التصغير المنقوص الخ ويعني هذا الذي [illegible]
المحذوف على [illegible] احدهما ما كان محذوفا منه حرف ولم يحو ما ثالثا التاء
نحو بعض المنقوص على حين قط لم يبق بعد المنقوص على اكثر من حرفين
والثاني ان يحوي ثالثا وان كان محذوفا منه ما التصغير لها ولا هو الثالث
على حرف ما يريد تكميله وتصغيره على ما انه او ما كان غير المنقوص
لان بنية التصغير لا تقوم بما قل عن ثلاثة احرف اذ كانت بانية لا تقع لها





ثالثة وبعدها حرف يقع عليه الاعراب ولا يكون في كلام اقل من ثلاثة
احرف وبعدها ذلك وقع الاعراب على الياء لا تختلف واختلف في التهما
مثله يريد من الرد للزائد واما التصغير الثاني وهو الذي يعني بحر المنقوص
على اكثر من حرفين [illegible] والاصل انما هو للمنقوص في المفعول منه
ولا من دون ثم حرف ثالث يقع عليه الاعراب وتسمل به [illegible]
التصغير مثل [illegible] فالناظم ما لم يحو ثالثا ما يحوي التاء ثالثة تكمله
هذا ما اراد على الجملة واذا رجعنا الى تفصيل ما اراد فهذا الكلام
منقول المنقوص [illegible] يحتمل معاني [illegible] احدهما
ان يريد المنقوص الحرفي المشهور عند النحويين وهو مذهب [illegible] الاخ
خاصة كيد ودم ونحو ذلك ومن يريد الى هذا المعنى تشطيه
[illegible] الثاني وعلى هذا الوجه لا اشكال في صحة ما قال
[illegible] على هذا في الشرح [illegible] الذي لا يريد [illegible] في [illegible]
[illegible] على من قال انها تنف وتشبه على من
قال انها [illegible] وكذلك عضيف او عضيهة وكذلك ما اشبه والثاني
ان يريد ما هو اعم من ذلك وهو المنقوص اللغوي من كل ما كان المنقوص الاخ
او من غيره وكلامه ايضا على هذا [illegible] صحيح لا [illegible] واما المحذوف
[illegible] لا [illegible] ذا [illegible] الى [illegible] لا [illegible]
في هذا الوجه [illegible] لما لا [illegible] فيما [illegible] لا [illegible]
على هذا الثاني [illegible] على ما [illegible] غلاف [illegible]
فاما [illegible] على [illegible] والاصل [illegible] وعلى هذا [illegible]
الا [illegible] والثاني [illegible]
لما [illegible] على [illegible] واشار الى [illegible]
و[illegible] مفعه [illegible] اما ما [illegible] منه عوض

ورنه ورقة وبابه تقول فيه وعمرو ورتبعة ورقيقة وفيه شبه
وشبقة وفي غيره كل مسمى بهما اضيف اكثرهما الشبه ذلك واما
ما نقص حرف او سقط حرف منه شية تقول فيهما شيتيه وفي صحو
مسمى به ممنوع لانه عند سيبويه محذوف من مثله وكذلك ان سميت
بستعل بصحنه فانت تسوء على او تبطل اصله من العقيم لا من النوا وهذا
التكميل الذي ذكر الناظم يحتمل وجهين احدهما ما فسرته به من
تكميله ما نقص من المحذوف الذي من اصل الكلمة وهو صحيح جار على كلامه
في التسهيل وكلام غيره والثاني ان يريد انه يجب تكميل
على جملة من غير اعتبار كونه من اصل الكلمة او لا واما الفصل فصحيح
الكلمة قبله ثنية فان كانت الكلمة محذوفا منها حرف وثانيها في مكمل
لا ينتصب اليهما كالاسماء المبنية واثر دف لغة على حرف [illegible]
ان عنى بهذا مراد له [illegible] قوله ثاني هو عين اللفا. ثم الثاني
فيهما باني التمثيل فيه او نبها. الله تعالى [illegible] وكذلك قوله
الكلام في التكميل [illegible] فانه لم يجز ذلك مستفضا انك تكمل لها
[illegible] ولا [illegible] فيه كونه من اصل الكلمة او من غيره [illegible]
من ذلك نحو ما حكى [illegible] عن حماد بن الزبرقان النحوي انه قال
في النسب الى شية شيوي [illegible] في التضعيف شوية [illegible]
اذ [illegible] من الكلمة [illegible] جميع ما [illegible]
وهو غير صحيح [illegible] في النسب لا يقاس عليه
قال [illegible] لا [illegible] في النسب [illegible] لا يجوز [illegible]
[illegible] وكذلك تقول في النسب [illegible]
[illegible] الى هذا الراي سيبويه في النسب [illegible]
على [illegible] التضعيف [illegible] على عبارة

الناظم

الناظم ان يوخر منها اذ يقال لو فصرها عليه الناس لعجز [illegible] اكمل
بكونه من المحذوف في الله [illegible] ذلك مجاز فيه اشكال والعذر
عن هذا انه منصرف قال [illegible] وبما اكمل هو من اصل الكلمة
والتكميل في خارجي اذ لم يكن لهما [illegible] فيه جبر ذلك
[illegible] وكانه [illegible] التكميل من اصل الكلمة على [illegible] وفي
[illegible] الخلاف اذ [illegible] على [illegible] واما
المعلم واما [illegible] كنا [illegible] انا [illegible]
[illegible] اذ قال [illegible] ثم الثاني [illegible]
[illegible] ثم الثاني [illegible] وعلى هذا تقول [illegible]
[illegible] على انه [illegible]
[illegible] سيبويه من انه محذوف منه
[illegible]
[illegible]
[illegible] ولا [illegible]
[illegible] وكذلك [illegible]
[illegible] مذهب سيبويه
[illegible] فتقول
[illegible] وكذلك تقول [illegible]
[illegible] التضعيف [illegible]
[illegible] وكذلك [illegible]
في ما كان [illegible]
في التضعيف [illegible] التضعيف [illegible]
[illegible] التضعيف [illegible]

وايضا فان العرب لم ترد حرفا الثا. نون يسرع ما سرح سماه هكذا العرا عن
الدسما . وفي الثاني ما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب انهم .
يقولون في بقار بقو بير على مثال فعو بعل وهذا نحو من موضع الخلاف فيقاس
عليه ما كان ورد هذا الاحتجاج بثلاثة اوجه احدها ان هذا السماع
عن يونس عليه عند العرب وانما هو شي . منقول عن ما سمعه فقال
سيبويه وزعم يونس ان ناسا يقولون بقو بير على مثال فعو بعل
فلم ينقله الا عن بعض العرب وذلك لا يكون حجة على جميع العرب
والثاني ان ما سمع من ذلك شاذ لا يبلغ مبلغ القياس عليه فلا
يبنى عليه قاعدة وايضا فهو مؤول قال سيبويه بعد ما حكاه و
فهو لا يعتد بالهاء وانما هو كما قالوا رويجل كانه صغر راجل
راجلا وكما قالوا اصيبية واغيلمة وقالوا ان نسمع من العرب نحوا
منه وبه يجيء بمكان في العشي على انها سروا ينوون او يقيسان
تصغير لا يرون انيسا وعلى هذا فيما سلكه على قول يرون او غيره مستعمل
كانه صغر واحدا وانيسة ومثله لذلك القول بقو بير واذا احتمل
هذا الثاني ولم يكن فيه دليل والثالث المعارضة نحو الذي نحو ناس
نو يسر فيمن لا ان يقول فيه انيس فيخالف العرب واما ان يقول
نو يسر فيخالف فاعرفه ومن يغار د عليه سيبويه فيقول في عينه
هذا المذهب فان قيل فيه ينبغي له ان يقول عيينا في عيينة وجعفا
وينبغي له ان يقول في ناس انيس فهم انما هم من الى اناس
فقد ضرح فيه هذا بعد ابيه الناظم ثم استثنى من البغس الثاني
الذي لم يذكره المحذوف الا ان يكون الحرف الثالث الذي يكمل به البنا
المصغر. وذلك قوله مالم يكن بتا الثا وهو السفعا. ص
ثالث معزو عليه فكانه يقول الا ان يكون البنا فلا تكمله الا ان يكون

الحرو





سم

الحرف الثالث تا. وبعضهم ها. الثا تبقى فانه لا يسوغ ان يكمل بها المحذوف
والثا. المستعملة ثنا. او احوال بها انت تسمى الها. نحو ضاربة وقائمة
فتقول الثا. لا يعتد بها فتقول في شية وعدة شيية وعدية
فيرد المحذوف لانها في تقدير المنفصل عن الكلمة ولذلك شبهها بالاسم
الثاني من المركبين وتعامل تلك المعاملة وقد قرر الناظم هذا المعنى
اول الباب اذ قال والتا تبقى حيث مر وتارة فيعطيون عن ال
والتا تبقى الثا. الا صفة له هنة وسنة وشفة فانهما وان كانت
في بنية الكلمة عليها وكانت ما صغة لصفات الا تشبيهها ثنا
الثلاثة احدها انه يرد الثا نيف ولذلك يطلق عليها سيبويه
في بعض المواضع انها الثا نيف وان كان ذلك تجوزا منه اعتبارا به
عليها وقد بين صفتها عنه في موضع من كتابه وانها كالثا. سنسته
ذنا. فعربت لذلك الناظم اخشى اطلقها وانها كانت مطلق الحرب
للثا نيف والكلام لعله زاد عليها انها الثا نيف فتشمله ما
لعله نعفا وكذلك في قوله ونا. منعطين عن اقتول بعينا في
التصغير اختة وبنية وهنية فترد المحذوف ولا تعتد بهما
عتبارا بنيا. الكلمة عليهما وذلك على مذهب غيره وكذلك
يكون ما فيها غير معتبر في هذا المعنى نظرا الى اصلها والى
انها لا تنقلب في نسبه ولا جمع ما الثا. عليها عند عالم ومخالف
واعتبر الناظم احدهما وهو انخالا لفعلي ونحو قال الجل قال في التسهيل
ولا اعتداد باجيبه من بينها . فانيف او ما به بعد صار لي احرا مما هو
را خرى لكان ابيعد لا يرجح جعل الثا لتا نيث في التسهيل
احدها فيما لا تنقلب كما تقدم وعليه ما اد هذا التقدم سوال
وتحرا نيه ينتقض ان ما كان على ثلاث سما. منقوضا وكان له في الكعبة

ثالثها هو أن الثلاثي إذا ردّ إليه ما حذف منه قبل التصغير أن يزيد الثالث
في إقامة بنية التصغير كيف تقول في أبوين وفي أسماء أسيم وفي
است ستيهة وفي ابنة بنيّة وكذلك ما أشبهه وهذا حكم ما سمّي
له رابعها أن الثلاثي الذي لحقته الكلمة من حيث كان ثانيا وبعده الالف [illegible]
بالساكن فلما كان أول المصغر وثانيه متحركان كان من المحذوف يصغر
الثلاثي [illegible] على حرفين [illegible] فكان من الواجب [illegible]
استثنى الثاني. أو يستثنى الثلاثي أيضا **والجواب**
أو يصغر الثلاثي [illegible] من باب لا من [illegible] إذ هو [illegible]
منها مخصوص بها [illegible] الثلاثي [illegible] اعتراض عليه بذلك
وأما تمثيله [illegible] قوله [illegible] الثاني الثالث فإنه راجع إلى
المنقوص الذي [illegible] الثاني وهي كلمة [illegible] بنية [illegible] أو اسم ومصغر
التمثيل [illegible] يستعمل [illegible] الثنائية على [illegible] أحدهما ما كان
محذوفا منه في حال الاستعمال والأصل والقياس الثلاثي ثم
حذف منه كيد ودم [illegible] ونحو ذلك [illegible]
حال القياس فيما [illegible] استعملت محذوفة
وهذا [illegible] التصغير [illegible] محذوفا منه في
أصله القياس [illegible] في حال [illegible] فهذا
المذكور [illegible] موضعه في الله [illegible] فليس لها أصل إذا
سمي [illegible] التصغير [illegible] تصغيرها إلى [illegible] والتصغير
[illegible] في [illegible] الأسماء المعربة وليس في الأسماء
المعربة [illegible] وهو محذوف منه في [illegible] هذا كذلك
[illegible] ما [illegible] منه وهو [illegible]
[illegible] فيما حذف لامه من الأسماء [illegible] هذا الشطر

لمثاله

فمثاله [illegible] ذلك أن التصغير [illegible] على حال [illegible] على حالة
[illegible] فيها التصغير وذلك لا يكون [illegible] بعد التصغير [illegible] عليها
لكن المنقوص [illegible] ورتبها عند التصغير التي [illegible]
في التصغير فيها [illegible] على [illegible] هذا المعنى وهو من المواضع
المشكلة على المشتغلين [illegible] ومن [illegible] في التصغير
على هذا المعنى إذ [illegible] التصغير [illegible] حذف منه [illegible] منقوص [illegible] في أصله الاستعمال [illegible] في
حال القياس [illegible] أولى من [illegible] أي [illegible]
لم يكن منقوصا في أصله الاستعمال [illegible] أصله القياس [illegible]
أصل حرف منه [illegible] حذف لامه وهو [illegible] أولى [illegible] حذف
لامه [illegible] على [illegible] حذف لامه [illegible] على
مثل هذا المثال [illegible] المنقوص [illegible] بعد التصغير [illegible] المنقوص
[illegible] ما هو [illegible] من [illegible] في [illegible]
[illegible] شبه ذلك بخلاف أن [illegible] من [illegible]
[illegible] أو [illegible] ذلك [illegible] من [illegible]
الذي له أصل [illegible] بعد التصغير إذا [illegible]
[illegible] التخفيف [illegible] في حال [illegible]
وهذا [illegible] على كلام [illegible] التصغير [illegible]
[illegible] المثل [illegible] التمثيل [illegible] ذلك [illegible]
كلمة على حرفين [illegible]
هذا [illegible] التصغير على [illegible]
[illegible] التصغير [illegible] الالف [illegible]
[illegible] على [illegible] في موضعه [illegible]

ذلك فاذا اعتقد ما انها اسم للشيء. كما الزم من بعدها فتقول
هذا ما باضتو وحيثيته يتفق عليه التصغير اذ لا يكون التصغير
الا مبنيا على اسمك يسبق الا بتمام الة اسمك يسير غير مفعول به
على ظن ثلاثة احرف تقولهم حال الاسم اسماء المعلوم وتقول كذا.
ودما. وذا. اسماء الخ وبه ما اذا حكم لم يحتج الى التمثيل لانه في الاكثر
كذا مثل مثال التمثيل غير صحيح على هذا التقدير وانما كان يكون
المسئلة او يمثلها بفعل وبلا ح وحروف وبحو ذلك مما اذا
سمي به يبقى على لفظه تمامها كما كان فعل الشيء تسميته فيتبين
ان هذا التمثيل في غاية الاشكال بمسوغ او بعتذر عنه
بانه لم يقصد الا مجرد التمثيل ومن غير نظر الى خصوص ما يسمى
يكون كانه قال كالاحوال التي جاءت على حرفين وبتمثيل
بقولهم مثل من وعن وبهي ذلك من المثال التي يجيء الكلام على هيئتها
لا ما تقول هذا بجبر عذر لهم يقعد في التمثيل اذ فرض رغبتي
ما من انه يا في بالمثل على ظاهر التغييرات ويرد عليه
مع هذا الاشكال لا يشتمل المثال على ذلك التشريك وذا مما
تعرض له في المعرب والمبني من قوله كالشبه الوضعي في
اسمي جئتنا وقصد بها ان بينا ان التي هي على حرف او حرفين
يعني واذا كان في ذلك بعد ما ذكر لم يسع محل الكلام على خلافه
ثم ان تعليقات كلامه تعالى في شرح جملة المثال ما يطلق به
ولا يدخل ما وقال بدخل كان ذلك ما يسموا به يقال غير
مكانه يستقيم وان قال نعم كان يسلما للاشكال معلق
تعذر في هذا التمثيل مع فال مثله وكل المقصود في
التصغير او حمل بجو عينه الفاظ الكلم وللاستفهام ولم يكون فيه

انتهى كلا

١٤٠

انتهى كلامه تعالى ومن بتر خبيث بجمع اكتفيا بالالف عن الياء الذي هو عين الفعل
هذا هو الكلام في تصغير التر خيم وذلك ان التصغير على وجهين
تصغير على اعتبار حروف الكلمة اصولا كانت او زوائد وهو عام
التصغير وهو الذي تكلم عليه من اول الباب الى هنا وتصغير على
اعتبار اصول الكلمة وعدم اعتبار زوائدها وهو تصغير الترخيم
الذي شرع في الكلام عليه وانما سمي تصغير الترخيم لما فيه من
الترخيم اللغوي وهو التسهيل بحذف الزوائد والتسهيل
بالكلمة على النطق بها ومن الترخيم الاصطلاحي وهو حذف ما
يسع الاسم من حيث مجرد الزوائد ما دام كانه يستحمل الحذف رما دخ
وقوله ومن بتر خيم يحذف الذي من فيه تم طفيف ويحذف ي و ح
والجواب اكتفى هو جواب ما يفعل الملاذ يحركون ويحل الشرط
مضارعا وهو جائز عند النحاة نحو.
من يكرني يسعد. كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد
ويحتمل ان يكون هو من جواب قوله واكتفى خبر وهذا لا نظائر من موضع رفع
على كل خبر او يعني و افعه ايضا على المعرب الذي يبيع علو وذلك ومثاله
بقولهم ان في تصغيره من المعرب او يحذف تصغير الترخيم ما انه ينبغي
ما الا طارو هذا الا ان بعضهم يحكي ان ذلك لغة لبعض العرب
وان حذف من يعرف الزوائد كلها ويرد الاسم الى اصله واما
على غير التصغير وهو الا ظنهم وكانه يقول من اراد ان يصغر
تصغير الترخيم فانه يفعل كذا وكذا وكانه محاذي كون الاسم
عند التصغير ما وارد تصغيره على الوجه الذي يفعل ولو اراد على
هذا الوجه الا ان عدم ذلك ايضا جائز وعلى طريقة التصغير التي
به سيبويه اذ قال العلم ان كان نهي في بنات الثلاثة

جمعه بحرفه او بجزئه في التركيب فتختص الكلمة على ثلاثة احرف لا
منها زائد فيهما ونحو وعلى مثال مستعمل مثل لكن ذكر ان فيها
دار بعض لمن له بيان ان التعليل في ذلك واما الوجه لما وال نحو ان
نكون [illegible] واضحة على العرب فيه ما بعد وبعده وقوله الحنون
بيانا التبعية في جمعهم للاسم الذي يرجعه ثم او قوله مثاله ما يشمل
منها بل ثلاثة اقوال اعطى حريجه ومعدومه ونحو ذلك.
تخرج في هذا التصغير الزوائد ونبقي الاصول ثم يا [illegible] او حرف
فتقول في تصغير حارث حريث ما نكت صغير [illegible] وفي اسود اسيود
وفي خارج خريج وفي استخراج تخيريج وفي [illegible] وكذلك ما
اشبهه ونحوا . في هذا الحكم اذا كان الاسم ثلاثيا اصول
رباعيها الحكم في الجمع واحد فتقول في حرج دحيرج وفي [illegible]
[illegible] وفي عصفور عصيفير وفي فعلول فعيلل ونحو ذلك
والثاني في الحذف والقول في كل ذي زائد فيه حذوا ذلك على الاصل ومعناه
يشمل نحو عصفور لما فيه واحد منها تقوله ما كان منها ابدل على معنى
اولا يدل عليه ما يحتج سواء . في مقتضى كلامه فتقول على هذا
في حبلى حبيل وفي زكريا زكيير ونحو ذلك فتخرج الالف والياء
ثم دالة على انها تخف لا انها زائدة على الاصول الكلمة والمسألة
مختلف فيهما على ما انشا وابيه ابو حيان في شرح التسهيل
مع الخلف ببعض ... في الحاد بعد ابيه الناظم بقا من جواز
حذف الزائد مطلقا ومنع من منع ذلك والزم بقوله اي ان في
الرباعي انه يستثنى من حذف الزوائد ما الثانيث ونحو مثل
علقة والف الثانيث والمد للتثنية والجمع المدحل
والف المعال في جمع التكسير هادكار الخلاف على ما انشا اليه

ابو

ابو حيان فلم ينبه لم ينسبه الناظم او يقول ان الفصل المجموع من الحرف
في تصغير التركيب لا يبقى لا يشمل حذف الزوائد من غير استثناء
اذ لم يفصل الا عرفي بعضها دون بعض ولا فصل الا ولو قال
من عاعا عوانها ومن الفصل انما يحصل بحروف كلها برع الكلمة من غير
استثناء . انتهى . وانظر الى ما بحثه على هذا الفرع من حيث حذف
في هذا التصغير بعض الاصل من الربعية ما زاد ابو زيد ذلك قولهم
وسميع في ابراهيم واسماعيل ما عليه واحد دال شذا كالتقطي
مجزوما مع ابراهيم وكلا اسماعيل انما الشذ كما البعكا من حروف
الزيادة واما من كونها مقيدا بتغير ما وقال صاحب المرتضى
دا خوار جرف حرف الدعيم اختلاله بالكلمة كما ان حذف الحروف لا على
اختلاله بالكلمة خلاف الزائد الزائد لا يدل على معنى ما نه غير مخل ما يجوز ———
او هذا غير لازم اذ لو اعتبر هذا لم يصح تصغير ترخيم من حيث كانت
دالة مع تعود على معنى مع الزيادة ولا تدل عليه دونه فتحذف
الزائد ويكون ذلك اختلال بمعنى التصغير ولم يمنع ذلك من جواز هذا
التصغير كظريف وعالم ومستخرج ونحو اسماء المصادر والزمان
والمكان نحو مضرب ومخرج وما اشبه ذلك واذا ثبت هذا
وانه غير معتبر بانها مع نبوت الزائد المعنى ثم منه دل
ما الزائد ان يكون كذا ما ذكر والنوع الثاني ما كان من الزوائد
من بعدما لتنوع بينهما ادى الى الزائد بالتضعيف الحكم واحدا بحصد
فتقول في صفيرد صفيرد وخرج النون وان حرى الزوائد في الموجود
في قعيرد صعيبر وفي معدحسين وخميسر وفي مستحمكا سحيمك
وما اشبه ذلك هكذا جاز هذا النوع سميته على اختلال

والمسألة الثالثة منع حذف الياء في قوله اكتفي بالله حل
اي فيهم الثالث الذي تغير به صيغة التصغير وهذا انما يتصور في الر
باعي فتقول في سفرجل سفيرج وفي جحمرش جحيمر ولا تحذف منه
شيئا لان العرب لا تنحو على حذف الياء في من رام الله فلا لا بنية
من غير ضرورة العلم لان يكون الخامس خارجا لا تخرج مع كماله بنية
التصغير فانه يحذف ولبس فحذو ما بني ضم مثل ... في التصغير
كله ومن تفرع ذلك فارها. ما حذف منه لما طلب مبتداه محمول على
نحو ما حكى سيبويه عن الخليل انه سمع في ابراهيم واسماعيل بريه
وسميع والقياس على مذهب سيبويه في تصغير التصغير ابيريهيم
وسميعيل ... على ان الهمزة بالزيادة وعلى مذهب المبرد ابيريه
واسيمع بناء منه على انهما اصلية ووجه التنبيه في ذلك تنبيه
اي على ما حذف الزايد اذكار وعلى المحذوف مكانه توهم زيادة ثم
حذفه وتمثيله بالمعطف وتصغيره عطيعا تنبيه على مسألة
رابعة وذلك انه مثل باسم ثلاثي وهو المعطف من اعلام ... الثلاثي
عنده جائز فيهما لا تختص بالاعلام فتقول في اسود سويد وفي قائم
قويم وفي الكل الكبير كما تقول في حارث حريث وفي فاطمة فطيمة وفي عامر
عمير وهذا من مذهب البصريين ونقل عن ابي الا ان العرب انما تفعل ذلك
في الاسماء الاعلام فاصغروا ما جمعها فلا يصح الا على غير الترخيم
وهذا الذي قاله البصريون وقف الى سماع وقبل الفراء اهل
المدينة والقياس وقال ابن الفاكه بل لا يتعدى على ... عن
الا بسماع بعض ما نزل في الترخيم في الترخيم الا ... الاعلام
ما نقل فيه لهم عن حمدون حميد وهو تصغير الحمد لهبير ...

وحكى

وحكى ابن الحاجب مثل تصغير ملبحو بردم وهو كالاد ولو من جهة الدوال يعون
هذا مثل ما ... بقياس علينه ولكن زعم سيبويه عن الخليل انه جايز في كل
اسم من بر ما جان فيها بما منه علم ولا بر دف الا علام محذوف وبعد
اي يكون ذلك فيها بما منهم مع كثرة شاهد قطيهم على الحذف مع السماع
ملا بد لهم في هذا من الحذ بسماع ... ثقة ملك ... الي اوالعم
اعلم والتصغير يرقع عائر على قرى في قوله ومن ترخيم بحذف والمعطف
في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه
من لدن راسه الى وركيه.

واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن
ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك دون لبس
وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

فقد تقرر ان المؤنث بالتاء لا تحذف منه التصغير مطلقا على
حاله قبل التصغير وانما ذكر الان حكم ما كان من المؤنث عاريا من التاء و
هل تلحقه التاء في التصغير ام لا وما في قوله ما صغرت واقعة على
المصغر ومعنى تصغير المصغر مثل ما صغر من مؤنث ثلاثي بلا ... في العبارة
بالمصغر تصغيره الترخيم في نحو وسعاد وذلك لانه في التصغير ثلاثي
اذا التصغير انما ورد على ... ثلاثي في التصغير التمييز بذلك صغرت
زينب وسعاد ... وترخيم الناظم ... صغر ما الحقتها فيه
ثلاثة احوال ... ومعنى كونه مؤنثا وكونه عاريا من العلامة وكونه
ثلاثيا ما بالتاء فلحقه علامة على ... ما ... التاء منقوله
ملحقوه من مؤنث لا ان المذكر لا حاجة له بعلامة وانما يحتاج اليه
المؤنث واعلم ان التاء تحذف المراد في كلام الناظم هو التاء نفس
الكلمة ... او بالمثل ... ذلك ان الاسم المؤنث

علم جمع بغير تاء يكون مؤنثا باطلاق فعلم كزينب وسعاد وشمس
وبعد رجل ونحو ذلك فممنوع لا نيف للاشكال فيه ويجري فيه الحكم
المذكور فيما يلحق التاء. عُلم انه صحيح وكذلك اذا انتقل المؤنث بعلمه
صفة كالمراة تسميها بزيد او اكالرجل ونحو ذلك من الالفاظ فممنوع لعل
محصول بها فيما يمنعه التاء. في الصحيح مثلا بل لانه اسم مؤنث حقيقة
ولا يراعى اصله لانه مسمى طارح ومنها من يعتبر الجمهور ونقل ابن
الانباري عن الكوفيين اجازة كان من اجلها. انتهى. على ثلاثة اوجه
ممنوع لا من الصرف مطلقا وجه وجمع بتحقق التاء. اعتبارا بالحال —
وعدم الصرف واعتبارا بالاصل فهو مذكر وما كان غير ممنوع فانه
بالتاء. في الاكثر ممنوع في بروح نحو ولهو وهند ودعد علم اسما.
ونحوها. جمل ونحو بحر وشرح ونعمة ولهو وبحصة وجميل
وجميلة وردح وردحة ونقول في شمس شميسة وفي عين عيينة
ونحو ذلك ما اعتبر التصغير. في طرح المتعلق كما اعتبر الجمع
الحقيقة في الوصف الثاني ومعوان يكون مؤنثا لا باطلاق ولا
بالفعل المشبه منهم ولا كونها مجرى على المؤنث ولا كلامه علقته مع
او اصله المذكر واعتبار [illegible] حكمه [illegible]
وذلك كالصفات الجارية على المؤنث [illegible]. كامراة حائض
وطامث ونصف وكذلك الوصف بالمصادر نحو امراة عدل وزور
وزور ونحو ما لا صلح منه الا تشبيها. انتهى من الصفات عمو
سيبويه جارية على المذكر [illegible] المصادر جارية على اصلها لان
الوصف بها وصف بالجنس وهو مذكر فلم تخرج اذا عن اصلها المذكر
فليس تانيثه في الحقيقة وان كانت جارية على المؤنث في اللفظ
فلم تحل تحت كلام الناظم اذ لم يتصف كونها مؤنثة بعد ومقتضى

او لا تحقيقها

او لا تحقيقها التاء. في الصحيح وان جرت على المؤنث فتقول في [illegible]
وفي رجل رضي وفي زور زور وفي صوم صوم وكذلك تقول في حائض وطامث
وطامث ونحوها اذا صغرتها تصغير الترخيم حويض وطميث
وفي نصف نصيف فلا تلحق التاء. اصله ومعنى التصغير في الوجهين
اصله سيبويه قال وسالته يعني الخليل رحمه الله تعالى عن تحقير
نصف نعت امراة فقال تحقيرها نصيف وذلك لانه مذكر وصف
به مؤنث الا ترى انك تقول هذا رجل نصف قال ومثل ذلك انك تقول
هذه امراة رضا فاذا حقرتها لم تلحق الهاء. لانها وصف مذكر
شاركت المذكر في صفته فلم تغلب عليه الا ترى انك لو حقرت الطاهر
لم تلحق الهاء قال وتصديق ذلك قول الخليل رحمه الله تعالى في الخلق
فلتحق وان عنى المؤنث لانه مذكر يوصف المذكر فشاركه فيه
المؤنث وهذا هو الذي الناظم من تقسيم التاء من المؤنث الى القسمين
هو المذهب الذي عليه كلام العرب ولم ينح كلام النحاة في ذلك
فلا يقطع او يعترض به المسالة وهاتي في المؤنث نحو جمع
جار في المذكر فمتى يكون مذكرا باطلاق فعلم كجعفر وزيد وعمرو وباب
ونحو ذلك فممنوع الا اشكال في عدم لحاق التاء. وذلك يقتضي
تصغيره ومثله ما نقل بعلمه بقصدها الى المذكر وان كان اصله المؤنث
كرجل يسمى زينب او ادعد او هند ونحو ذلك فلا تلحقه التاء بحكم
الناظم لانه ليس بمؤنث واصله من التاء نصف مفسوح بالنقل بحكم
عمرو وقتهم فلا تحقق ذلك وتارة يكون مذكرا لا باطلاق ولا بالفعل
الحقيقي وانما يكون مذكرا ما اعتبارا ما مع اصل اللفظ من النقل
كرجل وقتهم وذلك كالعين المراد به ارة بيته مانك تقول عينة
عيينة لانه انما سمي عينا استعارة من العين المبصرة لا ان المقصود



١٤٢

منه عيينة مجاز كالناب في نوعه فلم يطرح التاء منه بل ارتفع عيينة
بالتاء لا والمعمول به بعينه ليس في اللون الفعل فلم يكن لتنزيل التاء
وعلى الكلمة داخل تحت كلام الناظم وسمع النفور بريطة انه مخالف
لهو نسوة اعتبارا بالتاء طرحوا النقل الخفيف ويقولون في مدح وبراسمي
رجل فريحة وبريقة اعتبارا بالتاء وهو انه خارج من بعض العرب وحنيفة
في ذلك ما جا. من قولهم في اذن في اسم الرجل انه منقول نعله
مخيط ولكنهم اعتبروا التاء تراها قال سيبويه وعن هذا انه
انما سمي الرجل ما بلاد مصغر لانها مكبر ثم صغر فقالوا اذينة
قال ابن الحاجب وابن الحاجب على ذلك اولى الرجل انهم اذينة
لا يقال فيه اذن ونظيره من بعض بني نسر مع احنفا من بعض الاسما في ميها
نفرح واما وصف العرف ونحوه فانه خارج عن العلامة فلفو له عار في مسجد
عن علامة التانيث ما ان لم يكن عاريا عنها فمنزلة نحو المقصود فانه
محتاج الى ان تعاد بعلامة اخرى والعلامة انفي نحو كل منهما معنى كل
علامة تانيث سوا كانت قال والعالي مع فانه ان كان في الاسم او
حرف منها استغني عن الاتيان بعلامة اخرى نحو حمرة وحبلى وحمرا.
فاذا اذا عري عن كل علامة منهما فهو الذي يفتقر الى التا. احراز المعنى
التانيث وذلك قوله عليه واما وصفه بكونه ثلاثيا فاحرازا من نحو
ثلاثة وهو احترازا من الرباعي فالحاق الرباعي لتحقيق العلامة اذا
صغرتها تعم عليه من الشعر ونحو فاذا صغر زينب وسعاد
وعقرب وربما شرح نحو ذلك فقلت زيينب وسعيد وعقيرب و[illegible]
وفيه وانه بغير تا لانه ليس بثلاثي وهو في هذا الشرع بسبب
كون الرباعي ذا وسعه بغير تا وكذا اذا وصف واحد وهو
مقتضى كلامه وهو من بعض الجمهور وذهب ابو الله بنجارى الى

اى



ام ما كان ذا وجهين فانه يصغر بالتا. عند من يراه بينه فاذا صغرت
كراعا علم امراة قلت كريع وكذلك في ذراع ذريعة ولا تقول كريع
ولا ذريع واذا كان ربما جا العلم بالتصغير تصغير على من ذكر وهو من بعض
العرب وانما فتنع التا. عند شبه اذا لم يكن المونث ذا وجهين وما لا
يفتقر الى سماع فقصور اذا اجتمعت فيه الشروط الثلاثة لزم لحاق
التا. في انه صغرها ما استثني فتقول في يد يديه وفي رجل رجيلة
وفي اذن اذينة وفي سن سنينة وفي عين عيينة وكذلك تقول
في تصغير الخمس. اذا حذفت الزوائد من الثلاثي فتقول في سعاد
سعيدة وفي عقاب عقيبة وفي زينب زنيبة وما اشبه ذلك
لانه ثلاثي بعد حذف الزوائد ومعنى قوله مرخمه انهم اذا ارادوا
التصغير عمدوا الى الزوائد فحذفوها فصار ثلاثيا الا ان [illegible]
سعاد صار الى سعود وعقاب الى عقب وزينب الى زنب فكذا القياس
فيه واذا كان كذلك حمل التصغير على اسم على ثلاثة احرف
وهو مونث عار فتلحقه العلامة وكذلك تقول على هذا القياس
في سما. سمية وفي قضا. وعطا. وبقا. ونحو ذلك اسم مونث
قضية وعطية وبقية فقط لانه ما [illegible] ونحو ذلك اذا صغرت عطيا
وقضي وسمي على فعيل فعيل لانه رباعي لا كراهة [illegible]
الياءات [illegible] فيها مجموع الذي مجاز التصغير ثلاثيا ملحقا في
التا. قال سيبويه فلم يصغروا [illegible] فقالوا سمية
انهم الحقوا التاء مع انه رباعي فالجواب انها [illegible] في التصغير
[illegible] كان [illegible] على ثلاثة احرف [illegible]
صار بمنزلة [illegible] على ثلاثة احرف فان قيل
فالذي في [illegible] كلام الناظم فالجواب

في رجيلة
س
س

اذ تنزيله على هذا المعنى كاف لانه قال واخصص بثنا . الى نعت مذ
صغرت مونث ذا ثلاثة شين وهاء كشويهة . وعكسه . وزينب بحرف
عليه انه ثلاثي صغر لانه ما وضعت عليه بنية التصغير وهو
تولد من الثلاثة المراد على قسمين ثلاثي في التحقيق وهو المستعمل
وثلاثي في التقدير وهو ما حذف والجميع في القياس ثلاثي ويشمله
كلام الناظم القسمين ومثال ما اراد بقوله كسمي نحو قولهم
سميته والسموات ... سما وهي معلومة والسموم
المكمل ايضا بقال ... سمي ووجه محال ونحو ان لقا . في التصغير
اولها صار على مونث او ... وبعلامة التانيث مدا وما جا منه
دون علامة فكانه محذوف منه العلامة ولهذا كان الحقه الناظم
اذا حذف يرد في التصغير حكم الهمزة العلامة بحكمه مردود ... في
تصغير الثلاثة كما رد واللام الذي اقيم مقامه ... في بعض المواضع
للتاء المحذوفة من محل اللام قالوا ... فجعلوا هذا الوضع الذي
هو علامة ... السلامة عوضا من التاء المحذوفة كما جعلوه
عوضا من اللام في ... ونحو ذلك هذا مع التصغير
لم كانه يرد الشيء . ... واما الرباعي ... ربما ...
ايضا ... فيجمعها على انه مونث كما ... الثلاثي
قال ... لما زاد العدد استثقلوا التاء . ...
... الى ... عوضا منها ... المحاوج ... الثلاثة
... المذكر والمونث ... الناظم من هذا الحكم المذكور
ما كان من الثلاثي مردودا ... التاء . ... الى ... الاصل
... بالتاء ... الذي في ... على المونث الثلاثة
المنقوص ... الحكم التاء واما ... واذا لم يرد الى ... الكلام

ما

ماي ... بالمحسن ... وصغر ... كما يصغر ... ماي
المونث والثلاثة المذكر وكان هذا الا ... انه قياس سماع
اذ لم ... بل ... السماع ... بقوله ... 
دون ... ما ... او ... ما قاله كان ...
فعلم في التصغير ... الجملة ... التانيث
في تصغير ما لم ... موصوف ... علامة ثلاثي ... فغ
... المذكر والمونث ذكرا ... ... الخارجة عن
مقتضى ... ما ... اثر هذا ... انه تعالى ...
ما خلفه ثلاثة مما يقع ... التاء في التصغير
وذلك قوله ... وبقي ... لو ... في ... 
وفي ... ونحوه ... على ... من ... المعنى
ومعنى ... لا ... التصغير ... 
... في التاء في ...
والمعنى في الواحد ... من اسماء الاجناس
وكذلك ... لو ... لا ... التصغير ...
بالتاء ... في التصغير ... وكذلك
سمات اسماء . العدد الثلاثة ... وسبع وتسع وعشر
تقول ... وسبيع وتسيع و عشير دون تا . كذلك ما رقبل
انه ... لا ... كما ... التصغير ... لا
التصغير و ... التاء ... وكان الواحد ...
... ما ... التاء ما جاوزت او التاء ...
... لا ... التصغير على معنى ...
على ... المجموع وذلك ان اسم الجنس يستعمل على ...

١٤٥

اجريتهما على اطراد ففيه من الدلالة على خفة فعلة دون الجمع يجري على
الواحد منه ما اكثر والثاني ان يستعمل فيما هو جمع الكثرة كانك
اردت ان تجمع الواحد من الجنس فاستغنيت به عن جمع الكثرة بانه
الجنس فاستغنيا بالكلام فيه مرادا به الكثرة الا ذا في القلة تستغني
بجمع التصحيح ونحوه كلاهما تستعمل القوافي فيه نحو ثمرات وبونات والثا
نية للحجاز يجري التذكير للتميميين والتحقير بحيث والتابع قد فيه
بيت ذا الثنا. وجه مخالفة البيتين فلعله اراد التنبيه على ذلك
التذكير واحد كل واحد منهما يجري فيه ذلك الحكم المذكور والله اعلم
ثم انه نبه على ان تشبه من الثنا عوضا دون ما ذكر من جمع الخمس بقوله
ونشر فرزه دون لعسر [illegible] انه جا. من كلام العرب [illegible] الثنا.
في ذي جمع المؤنث الثلاثة ازعار مع عوض الخمس [illegible]
جميع ولا يقاس عليه ولا يجاوزها نعفو من الثنا عوض والذي خرج عن
الثنا عوض على الجملة على ما حكاه المفاخر ودعشر [illegible]
تعزى من اسم الخمس كشيخ ونحو عنب وبرد [illegible] ونحو ذلك
واسما. الاعداد الثلاثة نعت مثلاثا. وبني خمس وسبعة وسبع
تسع وعشر فهو سفينة العالكة والدعاسيح الثاني للخافية
المسمية فالواحد نصحح نبيه لما سمع من الثنا فيها الذي بنزل
ومو مذكر راعوه في التصحيح والثاني من العرب فالواحد نصحح
هريب ونحو مؤنث لما كان مصدرا وهو السعلب سميها به لكثرة
السلب جميعها مما راعوا فيهما علم بانواع الثنا. كما مثلوا في
الثناب والثنا سمع العربي من الواحد من يسر وذكر سيبويه في وجه
ذلك شيء. مذكر في ذا طلاع فهو على المؤنث وشبهه نحو ذكر
المراة ما انت ذا رجيلا ولم حلها انت ذا مرتبة هذا الوانما

حفت

حفت اي حالة المرأة مكوله عند ابن بشر وقال ابعده البرقيع يمكن
ان يراعى فيهما الصفة كانهما من ابن بشر من الرواة ذكر معنى كلام
سيبويه ونحوه من المشهور المعروف ونقله ابن هشام في شرح
التسهيل عنه بعد عن عمر فيه على المطالع مخشري قال الزيادة بالعربي س
المذكر فلغة من يسر واما اردت المؤنث فلغة من يسمه قال الشيخ
يعيش والتخمير يزيد قال الرهاوي ولم ارهن الا بالجمع فقد دعم
نحو ما قاله وابو نصر في كتابه السراج ان تصغير العرب من
ما ذا اردت المؤنث على الخنصر فلغة من يسمه ونحو نقل الثنف
مما ذكره ابو بهاء عن اللبك والعاشر الزرع ذكر ابن مما فيه صفر
يعني بها. مع انه مؤنث ونحو عن ابن بشر من معنى الواحد ربع قال الله سبحانه
رحمه الله تعالى علقه راعوا فيهما معنى الجوسر والثوب والجادي
عشر العرب فالواحد نصحح فيها عرب ونحو مؤنث فقال
عبد المؤمن عبد الفردوس
وهو النضات لعاد العربية ولا تشبيهه نحو سرادق
وكانهم يلحظوا معنى مفرج ورمطه اذا كانت من اسما. الجموع
والثاني عشر الفوس فالواحد نصحح فو بيسر فقال الشماع
نزكتهم حين فو بيسر بينهما وكانهم لحظوا الثنا في الاصل مصدر
فاسر فوس فيه سما وانظر في الصحاح ما والجوهري زعم ان الفوس
بزيد نف من انث فالفوب يسمه ومن انث ذكر فالفوبسر على
انها تسر والذي يفعله النحو بر على نعفو والثالث عشر العرس
فالواحد بيسر وعرب يسمه بالوصف جميع الثنا ثم ذكر ذلك العرا
ويعقوب وقد حكي انها تزكيه ذو مؤنث وانما صغر وهاب فيها
لانهم يلحظوا فيها معنى الرخا والفوز وعلى القول بان العرس

يراد بها الطعام رد على من قال بها وهو مذكر . والرابع عشر العرس
وهي الزوجة قالوا عريس كأنهم لحظوا فيها معنى العشير والصا
حب او الطعام . والخامس عشر الذود قالوا ذويد وهي من ثلاثة
فما فوقها الى تسعة وقالوا ثلاث ذود كأنهم راعوا ان اصلها الذكور
من ذاد يذود ذودا . والسادس عشر الحرب قالوا حريب مع انها
مؤنثة قال الزجاجي في الجمل وانما لم يصغروها بالهاء لئلا يشتبه بتصغير
حربة وعلى هذا التعليل [illegible] العشية المكبر [illegible] راعى
ذلك فيها . والسابع عشر القوس زاد بعضهم وحكى ابن [illegible]
قالوا قويس وكذلك الكسر قالوا [illegible] فرقا بينه وبين
تصغير قوسة [illegible] قسيسة
على انه [illegible] الى [illegible] والثامن عشر الشمول
يقال فيه شميل [illegible] عن الكسائي . والتاسع عشر
الغنم [illegible] انها تصغر بالهاء . ومن قال فيقول
غنيم وغنيمة مع ان الغنم مؤنثة لا غير كأنهم لحظوا فيهما وفيما
قبلهما معنى الجمع والعشرة والعدد فالواجب تصغيرها [illegible]
حدثنا شيخنا الاستاذ ابو عبد الله بن الفخار رحمه الله تعالى
عليه قال [illegible]
في [illegible] كيف تصغر [illegible] فقال [illegible]
[illegible] شيخنا الاستاذ ابو عبد
الله بن عبد المنعم [illegible] العرب [illegible]
[illegible] قال الاستاذ
رايت ذلك في الصحاح للجوهري [illegible] وعلى [illegible]
[illegible] في كتاب
المذكر

١٤٧

المذكر والمؤنث مجازا فيها على القياس ومن اسقطها منها انهم لحظوا
فيها معنى [illegible] . قال الاستاذ رحمه الله تعالى وهذا [illegible]
[illegible] في جمع هذه الالفاظ الشاذة عن القياس ومن [illegible]
لما يرى [illegible] فيها [illegible] والذي ذكر
[illegible] على القياس [illegible]
[illegible] من هذه الالفاظ الشاذة [illegible]
[illegible] عليه من [illegible] امرأة [illegible] وهذا الجنس
[illegible] للناظم وكذا [illegible] اسم الجنس
[illegible] الناظم واما اسما
العدد المذكورة [illegible] الالفاظ الشاذة [illegible]
بالعدد والله اعلم ثم قال [illegible] فيما [illegible] هنا
[illegible] وكذلك [illegible] مفتوح
[illegible] كقولك [illegible]
[illegible] في [illegible]
في [illegible] في [illegible]
[illegible] الثلاثي [illegible]
[illegible] على الثلاثي [illegible]
[illegible]
في [illegible] وهو على [illegible]
[illegible] الجوز [illegible]
[illegible]
[illegible] العيش [illegible]
[illegible] قالوا [illegible] فقال

وان تقول وعلى ظني ان الثقة ان ابن جني حكى عن ماء امية وقد
حكى ذلك ابن الانباري عن ابي العباس قال يجوز لو صح تصغير ماء امية وكذا
حكى ابو جعفر عن ابي [illegible] في قوله ودوحه بقول الدماء في الرباعي او بقوا
الكوفي المصغر الذي زاد فيها التاء [illegible] فلعله الا مستعملا ال
استعمال الله سماعا في ان يكون مخبرا عنهما او نعتا فاعلة اح
مستقرا فيما لم تفتقر تعرف الاسماء وصح وبقا فيه واجيهما
الترخيم فلم يرخموا في تصغير هذا النداء حمله على تغليب الترخيم
وهو [illegible] في مزاح ودراء النداء [illegible] لا كولها لم يجر عنهما
ولم ينتصر ما تعرف الاسماء التي يتقيمون فيها التعريف وينعت المذكر
والمؤنث كالوصف والاشارة وعنهما اذ خلوا النداء في تصغيرهما
وادى فاعل الكثر من ثلاثة احرف [illegible] على التصغير على النداء [illegible]
اذ لو لم يفعلوا ذلك لم يتميز [illegible] لما [illegible] وبقوا [illegible] كالعوض

**ما دخل** ان الضاهر [illegible] بالعطف [illegible] يسمونه كاعوض
الشذوذ لا يتسع بها او لو قال وشذوذ قال فيها فيه بقوا وشذ
ما يلحقه يتسع [illegible] في العامة لا يتسع به لو مع ان [illegible] سمع
[illegible] فيه العامة من الثلاثة اكثر وان سمع في
السماع مما [illegible] وان [illegible] من [illegible] اهل
[illegible] من الثلاثة [illegible] النحو [illegible] اول
[illegible] من القياس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الشذوذ في [illegible]
فكان يقول فيه [illegible] فيما زاد على الثلاثة مما [illegible]

ماقال




ماقال **ما بوابت** ان [illegible] الضرورة لا يقتضي [illegible] وانما يقتضي
غاية الغلط على الجملة واما [illegible] فمفعول له نعم [illegible] عن ابي جعفر و
لقولهم [illegible] الشعراء عن العجم اذا [illegible] وان كان
كذلك [illegible] الشذوذ [illegible]
يخرج عن [illegible] مختص [illegible] موجود فيما قال فيه وشذوذ
[illegible] القياس [illegible] النداء في [illegible] كما مر بيانه اول
[illegible] من [illegible] على القياس [illegible]
خارج عن مقتضى ذلك القياس والشذوذ [illegible] الخروج [illegible]
عن الجملة مكانه [illegible] فالحقه النداء شاذ عن القياس
خارج [illegible] واما الضرورة فراجع الى معنى الغلط من [illegible] الشعراء
يخرج عن القياس [illegible]
مقتضى القياس [illegible] فكان يعطه الضرورة [illegible] يتسع
يخرج عن القياس [illegible] ويعطه الشذوذ المتسع
[illegible] في باب وباب والله اعلم

**وصح واشذوذ الذي [illegible] من الخروج منها نادر**

[illegible] في [illegible] كلام العرب من [illegible]
في [illegible] الاشارة [illegible]
[illegible] من التصغير عليه [illegible] ما [illegible]
[illegible] الى العرب [illegible]
على ان ذلك شاذ خارج عن القياس [illegible] والشذوذ [illegible]
من كلامه على انه لا [illegible] اذ [illegible] على اطراد القياس
[illegible] عن [illegible]
[illegible] باب الموصول [illegible] باب اسم الاشارة [illegible]

الموصول المصغرين منهما الذي والتي وعني من باب الاشارة ثلاثة
الفاظ وهي ذا وتا وتي فجاء مصغرة شذوذا لانها لا حظ
لهما في الحقيقة وصغر واشتهر وذا الذي التي اي الذي والتي فتصغير
الحاصل منهما من باب الموصول فخرج عنهما ما ومن وذو
مع ما او من الاسم غيرهما منية ونحو ذلك من الموصولات **وقوله**
وذا بعد من باب الاشارة **وقوله** مع الفروع منها يعني الفروع
من الذي والتي وذاك التثنية والجمع على ما سيذكر بقول المصنف
ثم قال تا وتي وهو على حذف العاطف اي وتا وتي فانه قال وذا
وتا وتي مع الفروع منها لكن لما كان تا وتي وجها ان يعتبر
لغيرهما فذكرها بعده لو اتصغير وذا مع الفروع منها وتا وتي
مع الفروع منها ايضا بهذا رجح الكلام في هذا النظم ولا يقال
ان قوله منها راجع الى الفروع كانه قال مع الفروع المذكورة تا وتي
لان تا وتي ليستا من فروع ذا بل كل لفظ مستقل بنفسه
واما الفروع التثنية والجمع فنا مع ذا كالتي مع الذي ليس
احدهما فرعا عن صاحبه وايضا فانه كان يوهم ان غير ذلك ايضا
من الفروع الداخلة في ذلكم كذي وذه ونحو ذلك ونحوها سمع
اذ لا يصغر منها الا ما ذكر كما سيذكره ان شاء الله تعالى وهنا
يستنتج المعنى المقصود على ما ذكرته من التنصيص بالحاق الذي وذا
في التصغير من التصغير في غير الاسما. وما سمع تصغيره من
فروعهما فهو ما ذكر **اما الذي** فقالوا فيه اللذيا وفي تثنيته
اللذيان وفي الجمع اللذيون على رأي سيبويه او اللذيين على رأي
الاخفش والمبرد واللذيون رفعا كثيرا **واما التي** فقالوا اللتيا
انشد سيبويه للعجاج

بعد

. بعد اللتيا واللتيا والتي وفي اللتيين اللتيان واللتيات وفي جمعها
اللتيّا واللويّا في الذي يقال على ما يجب ان يصغر تصغير فجرى على جوبا
من بعد. الكلمة ومن التصغير على جمع نسخة او من لو قال اللويتا واللو
وذلك غير موجود ومن يعرفه المازني او يعرف اللات ان التابعة لا تهما
زايدة وحذف الاسم والمها جعلوا في اللذين اللتيا واما سيبويه فتبع
عنده او فهو لا ينقلب واما اللتيات جمع التي ولم يحف اول
عن ذكرها **واما ذا** فقالوا فيه ذيا وفي تثنيته ذيان وذيين اولئك
اولى وفي اولاء اولياء. فال
. يا اما اصلاح عن لا انا شر ولنا من هو لعا بكذا الضال والنسم
**واما تا وتي** فقالوا فيهما تيا فال الراعي
. الا فل لتيا قبل مرتبها اسلمي تحية مشتغل والهبان منيع
وفال الاخر ايضا.
. الا قل لتيان ما بال اهلها التلمو تخرج احمالهما
ونيرى تيا وانا بعدها وهذا شاذ ان لا يعتد بها
تنبيها يقول ما بقي في التصغير مما ذكر انه معترض عليه بقول من
اوجه **احدها** انه لم يبين كيفية تصغير التصغير مع انه مخالف
لما تقدم له من التصغير في اكثر ما ثبت من تصغير الاسما.
المعتمة حكم اولها باق او بقيها بل تترك على حاله من الفتح وهو
بيتها وبين المتمكن وعني انه فتحوا زادوا الف في اواخرها فقالوا
في الذي اللذيا وفتحوا اثانيه لا زيادة التصغير لا يكون ما قبلها
الا مفتوحا وزادوا. التصغير انه على ما سيعني وزادوا عوضا
في النداء. وزادوا الفا نزول على التصغير وكانهما عوض من الضم في
اول الكلمة وفتحوا ما قبل الالف كما يجب فقالوا الذيا والتيا

وأما الألف من نحو المرتجى على حالهما والمعتل الذي لما ذكر ومقلوب الألف
ياء وادغمت فيها ياء التصغير فقالوا اللتيا على القياس المذكور وأما
ذا فكان الأصل فيه ذيّا عند التصغير لأن الاسم الثلاثي إذا صغر رد إليه
ثالثه لا فائدة فيها التصغير على الجملة فكان يصغر أو تقلب العين ياء
وتزاد ياء التصغير بعدها وترد إليه ياء أخرى لتمام حروف المصغر ثم يرجع
فيها التصغير لم تخالف الياء التي تزاد في آخر الاسم المصغر ويرجع مثل
مثليهما فكان يقال في ذيّا لاكنهم حذفوا الياء المتعلقة عن المصغر رابعة
كراهية لاجتماع ثلاث ياءات أخر مع ... التي هي مقصورة الأسماء ولا فيه من
يفعلون ذلك في المتمكن كراهية اجتماع فيعدلوا الأولى أما نيابة بما جمعهما
حتى ذا فيما نحو واحد ذا ونيابه عن المعوض منهما وكذلك الذيان
واللتيا حذفوا الألف منهما ثم المعتل الأولى فعند وعند ابن هو عند
سيبويه كما يحذف في المعوض عن حذف الياء من الذي والتي والذي
من ذا وتا وعند الأخفش إنما حذف الألف لالتقائها بها لما كنه
مع علة في التثنية لأنها حذفت فيما قبلها ولا يظهر لاختلاف
فيهما في التثنية وإذا بطهر في الجمع عند سيبويه يقول اللذيون
واللذيين بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وعند الأخفش يقول
اللذيون واللذيين بفتح ما قبلهما كالمقصور في المعربات وهذا
كله مما ذكره أهل النحو في كيفية التصغير وما يتعلق بها
ولم يشر الناظم إلى شيء من ذلك ولا عرج عليه ولو بالمثال كان ذلك
من فهمه لفهمها على التصغير في المعربات أو معهما لحق مفتاح الأولى
والثاني (red) أنه قد يوجد ما أبدل
إلى السماع ونعني عند القياس وكان هو الأصح أنه قياس فيما ذكر
من ذلك على حسب ما نصوا عليه إذ لم يقفوا في ذلك على سماع



وقد رأيت خلافا في أنه قياس في تصغير اللذين واللتين وجمعهما وهو
مبني على السماع والثالث (red) على تسليم أنه سماع لم يجيء من أجمعهم
بلا ما هو أو بعض الأسماء التي ذكر وجميع ما عدا ذلك من أسماء التصغير
سماعا ولم يسمع كذلك أن هو الجمع وعن التي لم تصغر الذين واللاتي عند سيبويه
بل استغنوا عن تصغيرهما بقولهم اللتيات وما ذكر من قولهم اللويا
واللويتا فالظاهر أنه قياس ولا شك أو القياس في مثل هذا الباب ممنوع
لأنه خارج عن مقتضى كلام العرب إذ المبني يحق ما لا يصغر فما
خرج عن هذا فهو مردود على محله وكذلك اللويا في اللاتي لم يذكره سيبويه
وإنما يظهر من قول القياس كما ذكر ولعل أيضا من الأسماء لم يصغر
منها الذي أو ما وأعني من الجمع استغنوا بذلك عن تصغيره وفي
كما استغنوا في التثنية بتثنيتهما عن تثنية ما سوانهما والنا بكم
مزاد فلانغ فيما صغر سماعا وذلك لا يفهم منه سماع أصلا لا سيما
قالوا ذيّا وهذا أولى ما قد يحققه أنه تثنية نا لا تثنية في
بل عن مقابل الذي بل أن تقول أي لقالوا ذيا وأيضا وله لا أسبابه
عن هذا بأنه لما حذفوا الحرف الثالث أي في التصغير وجب فتح
الثاء لا بدّ التصغير لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فهذا كله فيه
من النظر ما ترى والرابع أنه قال وصغروا شذوذا أخرا وكأنه
بين أنه لا يقال فيه رأي على الذي سمع فيه مخففه مثل تقصير
في اللتيا علي من حقه المنقول وهو قوله نحو اللتيا واللذيا والتي
ولا نقول أين رأيت مثلا أن اللتيا مخلف وكذلك تقصير في الباء
عن قوله من هو لا يقول الظاهر الشيء لا نقول رأيت أو الميل الشيء
أو الشيء أو نحو ذلك لا وهذا مقتضى الشذوذ أنه يوقف فيه على
موضع السماع كما أنك لا تقول الطول بر الهمزة من حيث قالوا حرف

ما طولت الصدود ولا تقول مررت بعنيزة مثلا قياسا على قوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ومن ذلك ما له بعضي بل تقتصر في ذلك
ما ذا انتفت بالمعرفة الشاذة في غير ذلك الموضع المسموع ايقف
بها على القياس فتقول الكالي والوفي ومررت بعنيزة وما اشبه
ذلك وكلام الفارسي يشعر بانه قياسي في هذا النحو ولعله يريد
بل هو في نفسه قياسي نقول له انه في كلام فصحاء العرب فيه و
على ذلك انه في سيبويه والنحويون ايضا فليس في صفة الشذوذ
الذي ذكر بل هو في السماع كثير الا ترى ان كثيرا من النحويين يسوي بين الحسني
والمازني وغيرهما ممن سوا على ما سمع منه عنيزة كما تقدم ذكره وما
كان في نفسه ما نقل مثالا قياسيا فيه لا يوصف بالشذوذ والجواب
عن الثاني انه اراد بقوله الكيفية من جهة انه احال به على السماع
فلم يحتج الى تعيينه لان السماع يعين الكيفية اذا تبعه عن موضعه
فلا يقع فيه اشكال من هذا الوجه وانما كان يقع الاشكال لو
قال به قياسا وقول بفعل ذلك والجواب عن الثالث ان
سيبويه لم ينقل ما نقل قياسا فيه وانما اقتصر على النقل واما ذكر
واما فاسدا فبقي وهو ما تقدم ذكره في الفارسي اتبع سيبويه
ونحو ما نقل هنا والقياس كما تقدم في مثل هذا غير سماع فلا
اعتراض عليه في انها عن اهل الخليل وسيبويه اذ كان راجعا عنه والجواب
عن الثالث انه لو بعد بعض منهم انه مما ذكره الزمخشري وغيره على
انه سماع لا قياس وذلك انه قال في التسهيل بعد فرع عن المثنى
الذي والتي وغيرهما انه ذكر ما تقدم ذكره اول الفصل
فوالى ذلك من كلامه على انه مسموع من حيث قال انه ذكر بعد فيه
بها انما ذكر ولم يطلق القول فيها ذكر وما لم يذكره فان في هذا النظم

مع الوضع

مع الوضع ومن جملة ما ذكر في التسهيل بل بعيز كما في التسهيل
لانه احال على كلام العرب واذا اقتصر المسموع وجرى على ما ذكر في التسهيل
والعبث فيها نقل عن الاخفش وغيره ما يعطي شعره عن السماع
وكذلك ما قال ابن الحاجب انكار قوله في المسموع القويما والقوبا مسموعا
فيكون الاله فلا حجة القياس في هذه الا بها فلم يقطع بنفي السماع
فيهما وان كان ربما ظنه بنفيه فلذلك قال والا فالصحيح ما نقل سيبويه
من انه سمعهما . واما قول الفارسي تا وذا بان ذكر انها تصغير تا
لم يسر لنا ما يحفظه في تا التصغير ايضا اذ اطلقت تا وذيا وغير
اذا اولى به من انها الا كثر وفي قوله تا وذا ما يقتضي ذلك عن ان
يكون صغر او هذا صحيح لانه لو صغر لا التبس بتصغير ذا فيجز
الا عن ان لم يبين بين الجوز وعلته والجواب عن الرابع ان
الشاذ في كلام العرب على ضربين شاذ عما تقتضيه القياس في نوعه
وشاذ عما تقتضيه القياس نفسه فاما الشاذ عما تقتضيه
في نوعه فنحو من قولهم استحوذ واستنوق وما انه من اشتهر بالتصحيح
عما تقتضيه في نوعه من الاعلال وهو ما كان على استفعل مختل العين
نحو استقام واستطال ونحو ذلك ولم تقتضيه فيه قياسا وهذا
شاذ في نوعه يتبع السماع فيه مطلقا حيث استعمل وحيث
لم يستعمل فلا نقول استقام ولا استطاع وان العرب لم تقله
بل اقتصر فيه على التصحيح فلا يرد انها عمها في التصحيح مطلقا
وان كان شاذا الا انها اعتضدت فيه ذلك الحكم ونظيره في هذا الباب
التصغير من قولهم عشيشية في عشية وعشيانة في عشية من سماع العرب
فهذا عن حق فيها خرج النفي وان كان ذلك ما جاء فيها سماعا في
الوقف فلا يقتصر فيه من ذلك على موضع السماع لان العرب لم تستعمل

فيهما غير ذلك وقد تخلفتا من هذا القبيل اذ لم يقع في الموصول والمبهم
داعي الى ذلك فلا بد من الحمل بعد الامتناع له ولم نخرج في ذلك عن اتباع
السماع لا سيما اذا لم تخرج عن المبهم والموصول غير ذلك واما التثنية والجمع
فتقع في الكلمة نفسها فيهما الذي اعني عن التقابل وعلة ما تقرر
وذلك ان الاحرف الحروف تقع فيه نفسه اطلقت الحروف والحذف
السبع ما يكون معه ونحو فيما سمعه فلو قلنا ان الاحرف السبع فيما سمعا
على الاحرف الحروف لكنا قد خرجنا عن كلام العرب في هذه الكلمة اذ لا
تقول العرب فيهما الاحرف ذات حرف بخلاف الوجه الذي والحرب
اعتمدنا فيه ذلك التنوين فلم نحمل فيه فيما سمع وكذلك غير
في بعض الكلمة انما استعملته العرب غير مقصورة الا في هذا الموضع
مثله فلا بد ان يستعمل على ما استعملته من القبيل فيما سمع غير هذا
الموضع فليس يشترط التصغير في هذا الموضع بالذي نص على ما تعاله
كذلك في غير محل السماع لانه سماع ممتنع فتكلما كان من التثنية خارجا
عن فيما سمع فلا يلزم ذا فنطرده على محل السماع وكلما كان خارجا
عن فيما سمع في نفسه فمحول بختص فيه على محله هذه ما عول عليه
ما الله صلى وقاله في الخاتم صحيح وبالله التوفيق **النسب**

**باب كيا الذي سيزاد واما النسب وكلها بليه كسرة وجب**

ذا ما فيه والنسبة لفظان اصطلح النحويون عليها كلا فيهما على نسبة
الشيء الى الشيء بنوع من انواع النسبة لكن على نسب مخصوص
ومراد الناظم بكلا ويشمل ما يقع بعد هذا التغيير بعود لكل فوله ر
يا كيا الذي سيزاد والنسب فما مخصوص على المعلولية زادوا
يرانهم زادوا لي اذا الاسم يا مشددة تدل على نسبة ما لزيد
الاسم هذا معنى قوله للنسب اي لتنسب الى ذلك الاسم

معنى

ما النسب

فالنسب في كلامه على حذف الى المضاف لانه نص بعد للنسب الا اصطلاحي
فلا يكون ان يكون النسب في لفظة دالا على حال الاضافة وانما نص بعد
الشيء بنفسه ويلزم منه الرد والمتحصب في الحروف والتبع بيان
مكانه بقول الخسب الاصطلاحي بقوله زيد اي الاسم يا مشددة
علامة على انك تنسب لذلك الاسم معنى ما تتعلقه به من يا من
المتعلقين وهذا انما بقي بعض الشراح بقوله ان زيد اي الاسم
يا مشددة فيراد ولا عليها قول الناظم كيا الذي يسري وما بالكرسي
في اي الاسم مع يا مشددة وقوله علامة على انك تنسب لذلك
الاسم انما دل عليه قوله للنسب اي لتنسب النسبة معنى من المعاني
فقولك تميمي دله نسب ما يحققه الياء لتنسب النسبة الاول تتعلقه
به من جنسه نحو تميمي وكذلك بغدادي وزيدي ونحو ذلك **قوله** وما
كيا الذي يسري زاد وامجرى المعمول التشبيه به اي ان هذه الياء التي
الزائدة في كلمة مسيرة على النسب والمشهورة غير بيدها وهذا
نكتفيه على ان ما لعل النسب من غير الياء فهو قليل لا نسبة
الى دلالة الياء وذلك كقولك لما على غيرها بغير كاف اي ذات حيض
وطفل غير النقابل هو وكذلك لابن وتامر وفعال نحو بقال وعطار
ونحو ذلك ومعلق نحو نسج سيبرني ذلك كله ما الياء من المعتبرة في
الباب لا غير ما تم قال وكلما تليه كسرة وحب هذا ذكر بعض
التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب وذلك ان هذه الياء المشددة
فلزمها انواع الكلام اربعة تتغيرها بعد ما الا يرضها تغيير في
لفظها وهو وهي كسر ما قبل هذه الياء ومراد التي ذكره الناظم ولا يرى من
ذلك ما يكسر لفظ تغير لفظه فقط لما نسب فيقول زيدي وعمري
ومن نا طي فتكسرها فيقول ثعلبي اي الياء لانها طارئة

في الكلمة كلها . التنا نيث ، ونحو من ادم عنو باء وبهما صبر في الاشياء صفة .
برجع الفاعل كما زعمه الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو مررت
برجل حسن ابوه ، وحسن ابيه وجميع ما ذكر في باب الصفة المشبهة
مع اللام حكمه جار بعضه المنصوب وجر رفعه وابقاء على غيره اذ كان
مثل بها والباء . والافعال على المنصوب التبيه مما يعرف جار وافعال على
المنصوب معرفا كقولك مثله اسم واقع على الهوية المحروجة وغيرناطق
واقع على الامر على المنصوب الشبهاء ولما كانت هذه التغايير
لا رفعه لا يتعلق ضعفها بباب التنبيه الا والمقصر الناظم عليه
مع بزي غيره وذكر ما ذكره ارها مثلبه البا . المشهور ونحوه اي الكلمة كسرة
مع حما لا احب كان الاسم صحيحا او معتلا او علا او وهو كان لامر من ذلك
وانا كلوا الناظم علينها با . والوقف وهما با . او في اثنه فقيقة او حذف
احرا لهما في الاول نحو هذا في العبارة لا ينقطع اللسان بعضها ارتفاعه
والوقف بذلك في باب التعجيم مزيد والقول الموضوع يليه كاير على
البا . والبا في مثله كاير على ما وصولها . اي الاسم المنصوب

ومثله مما هوا اعرب وما نابت او مرتبة لا يقتضيا .
وان يكما في ذا اثار يكن دخلهما دالا او حزبها ضمن .

لما ذكر اولا التنوين اللازم للاسم المنصوب في كل حال الذي في ذلك
ما يلحقه من التغابير التي لا تلزم الا الموجب وذلك ان الحاق جاء اولية
تنوين عما كان عليه الا ما نعوض من التنوين ومثل تنوين زاد على ذلك
ما هو نحو لعلة مستقل عن شجعه لاكن هذا التنوين على ضربين
اخرهما تنوين على من استعمله في كلام العرب الطراد ، وقياسه وثاني
تنوين لم يطع له الاطراد بل على قصره على السماع وان غيره نحو المطرد
ما ما الا ولا جمهور اي الذي يجب على النحوي التعرض له من حيث هو نحوي

ونحو

ونحو الذي اعرف الناظم في الكلام عليه واما القا ملتبس للنحوي مع حيثيا
نحو نحوي وانما هو للغوي اذ كان شغل النحوي انما يتكلم فيما اطرد
له فيما خرج عن باب الا اطراد فاذا تكلم على المطرد علم ان ما خرج عنه
مقصور على السماع فلو لم يتكلم بنفع قوله الناظم لا سيما في هذا المختصر
وانما الاشعار التنبيه اي العابث الشعار على علاه نفع الاشعار التي
المشهورة انتهى وقد تعين ضد المنصوب وذكر بعض هذا الذي لم يطرد واو لعلم
في ذلك مصحوبه وانفعه ارباب المطولات واقتدى بهم بعض
ارباب المختصرات كان الفاسي الزجاجي وغيره وقع في ذلك
رعوبون في نحو بو ومن الناظم نعني على كل بنفسه لم يتعرضها وعبرة امس
مذكر بعض المسموع على صفة التمثيل والتنوبيه لما سمع وكل
في كل بنفسه على صواب ونحو الناظم بذكر التغيير بالضرب معتدل
ومثله الصحيح مثله كاير على البا . المشهورة وذكر اعتبارا بالضرب
وما الموصولة واقعة على الاسم الذي فيه البا . المشهورة والصحيح
التغاير على ما هو الفاعل عليه وما حوا ، كاير على البا . ايضا ونصبه
مثله ما عرب يحقق ان الاسم اذا كان في اخره با . مشهورة مثلها
في الكم يسمع عليه من موضع فيها عقرها وبا . المنصوب وذلك ان جاء الا
في با . مشهورة على صحيحا او هما ان يكون البا . المشهورة في اصلها
زايدة كما . المنصوب ان اصلها با . او زيد فيها معا كما زيد با .
النصب معا ونحو الذي اراد بعضا والتبه الشعار بقاله فيه وغير
اعطي وغيرا ونحو القاف من المقصود اذ قال ومثله ما حواه وغير
ما فعاله فعل بنقص التنبيه ازا بزيها وزيد معا وذلك نحو يسمى
ويغني ويرمي فلا تحرم الزا عطاه فيه الى نحو البا . المشهورة
ثم تلحق بها . النصب فتقول في النصب لن يسمى ويغني ويرمي

١٥٢

وكذلك اذا سميت بما فيه ياء النسب لا يكون تنوينهما اذ ها
هنا بالنسبة مستقلة كالمعنى في تشبيه في سيبويه فتنوينهما
ولحوقها ياء النسب انما العطف في ذلك كله قبل النسب
وبعده واعلم انه يقع الفرق بينهما من حيث الحكم بها ان ما
بعد النسب من قبيل الصفات المشبهة باسم الفاعل وانها
جارية على احكامها بخلاف ما قبل النسب فانه اسم جامد لا عمل
له والتاء انما يلحق بعد النسب منصرفة على كل حال وكان
قبل النسب غير منصرف مع انه اسم وتاء اذا سميت بهما
ثم نسبت اليهما فلتعلم ان التنوين في نسب منصرف كما صرف من اجلها
ومعاني بالذال اليها بعد ما وعلى انها يجوز القصوى انما فعل
التسمية ويجوز المعنى ان يقول سيبويه على ان الياء بعد
قبل النسب غير الياء بعد فعله ومعروف ما ذلك الحكم وامثلة
الوجه التاء ويقوله لانكون الياء المشددة تقع لغة في النسب
منهم بن زيد وسيرين بعدوا انما حرف الياء او غيرها يزيد ما ولم
يتعلق بهما ما يعلم من حيث انه لا انها زيادة ما وزيد ها هنا معا
حينئذ او غيرها ما هي لغة كل زيادة تقوم بزيادتها معا ولا يجوز ان يقال
في سيبويه تقوى على حرف ان من هي من مفهوم ما ذكر وقد وقع
لابن في وجه هذا الموضع من شرح الكتاب اوهما سرمهوى
تقوى وقال في موضع اخر ومن قال السرمهوى قال التقوى ولكن بعدوى
فلا لانهما لجنسها النسب وما قاله غير صحيح وباء السرمهوى
منبعطفها في الحقيقة لا اصل لها الطبقة ولا يجوز ان يرم القياس
بعقبه اولى تغيرها معا وانما عرضنا معا تشبيها في سيبويه
مداخلة زيادته في حاجة الى ان يرتفعا بعكس ذلك من اجل المسئلة

ويلزم

ويلزم عليه ان يجعل مثل هذا في كل زيادة تجري بيرنا معا كعلامتي
التثنية والجمع ونحو ذلك فالصحيح ما قضى به الناظم من لزوم الحذف
وهو مذهب النحويين ثم قال الناظم وتاء تانيث او مدته لا تثبتا
تا مقصور على حرف لم تمنع شرعت ثما بالحذف وهو مفهوم بلا تثبت
وقوله او مدته معطوف عليه في جواز تاء التانيث ومدتها لا يجوز
انما تقع في النسب بل تحذفهما فيه بل تحذفها انما التاء فانها
تحذف كما قال فتقول في النسب الى طلحة طلحي والى بصرة بصري
والى عزة عزي والى طلحة تقول طلحي في بصري والى عزة عزي وذكر
النحويون في توجيه حذف التاء ... ... ... انما التاء التانيث
مع ما دخلت عليه بمنزلة الثاني من المركب لانه زيادة على اصله مع
غيره وجه فكما ادخل ياء النسب لا تلحق بعد الثاني من المركب
فكذلك لا تلحق بعد تاء التانيث واذا كانوا انما يحذفون في النسب
الياء لياء ... اذا كان فيهما علامتا تانيث ان شاء الله تعالى
فيحذفوا ... شرعي ... ان ياء النسب تجتمع مع تاء التاء
بثقلهما ان كل واحد منهما يجري به مجرى الجنسي والواحد فتقول
بطلوي وبطلوي وزيجي وزنج كما تقول في بعض ... ونسج
والتاء ... ... على معنى النسب كمهلبي ومعها التاء
ومرجى ... ... النسب بالجمع حارث التاء عوضا
منها على ... واما ... ... ... منهما علامة تلحق ... ... تثنيا
تثقل ... ... ... ... ... الاعراب اليهما ... 
انما ... ... ... ... ... التاء ... ... فلم يجمعوا
بينهما لان الجمع بينهما كان ... ... ... ... ما هو
قال ابن الضائع ... ما ذكر ... ... الا وجه من المنع بينهما

ونحو الكاف في قوله في الضعف فالعائد لا بد من تعليل ما له ولي هاهنا
بعض غرضهم او الاسم المنسوب بعدها. التنبيه صحيح فيتخلص منها.
الياء تنقلب اذا جرى على مؤنث نحو العرب قحجمة وفي تسمية فقال
ملحوظ تخرج من الاسم المنسوب اليه علامة الياء بفتحه وعندي جعل
في النسب الى فاطمة فاطمي لو حذف اذا جرى على مؤنث فاطمية فتجمع
بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة فتخصيص مع ارتفاع. الياء تنقلب
او كانت للياء تنقلب في الاسم المنسوب اليه فيصير نعم يقع
على المنسوب زال ذلك الياء تنقلب له فيصير حكم الاسم حكم المنسوب
لا حكم المنسوب اليه فالحق حرف تا. الياء تنقلب من الاسم منطرد
ولم ينكسر [illegible] يشعر منه شيء. ولذلك وجب في اخت وبنت
حذف الياء. لشغفهما بها [illegible] الجمع بينهما التثنية وقول
الياء [illegible] فا نفيه [illegible] موضعه العمارة تا. الياء تنقلب في اخته
وبنته كما تقول له ذلك في باب النصب اذا انه عوضهما بالذكر
بعد بغول وحكي خلاف [illegible] فيهما فيصير بعد الموضع مغبوط [illegible]
فيجيء بعدها الياء. [illegible] على حكمها واما حرف الياء تنقلب معنى
زالت اليه للياء تنقلب لا حقيقة زالت حرفا [illegible] شبهتم
على [illegible] فيه [illegible] لا [illegible] في النسب ايضا [illegible] حرفيهما
على الاطلاق [illegible] يستثنى من ذلك [illegible] والياء تنقلب
لا يكون [illegible] رابعة فصاعدا ولا تخرج ثالثة ابدا واذا كانت كذلك
فنفي بالانسجام. اما رابعة واما خامسة واما سادسة واما
سابعة ونهى الغاية [illegible] لا بد من حذفهما [illegible] منقول
في النسب التي [illegible] صحاري [illegible]
وما اشبه ذلك وكذلك السادسة لا بد من حذفهما فتقول

في شغاري

في شغاري شغاري وفي [illegible] وفيه هو لا با
هو لاي وكذلك السابعة فتقول [illegible] وفي [illegible]
[illegible] وفي [illegible] ذلك ولا تنقلب الالف
والاسم [illegible] الالف [illegible] لو فالوا [illegible] روى
[illegible] ذلك وايضا فاذا كان الحرف في نحو حبلى [illegible] على
ما نص عليه سيبويه [illegible] اولى [illegible] او جب
قال سيبويه واما الزوائد اذا كانت خامسة فصاعدا فالحرف
لانه [illegible] كان [illegible] الاسم [illegible] كان الحرف فيه
[illegible] الحرف فيما كانت الالف [illegible] العرد كان
الحرف للزوائد اذا كان [illegible] ان يحذفوه في المنزلة [illegible]
[illegible] كان الحرف [illegible] اذا كانت الالف رابعة [illegible]
اعطي [illegible] فيهما [illegible] الاسم [illegible] على [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الياء [illegible] ان يكون [illegible] الثانية [illegible]
[illegible] المذكور انما [illegible] فيجد
لم يكن كذلك [illegible] الثانية [illegible] حكم ما كان [illegible] الالف
فيه خامسة فصاعدا [illegible] الحرف فتقول في [illegible]
[illegible] في [illegible] لا يجوز ان تقول [illegible] وذلك
[illegible] واذا كان الحرف في نحو حبلى [illegible]
[illegible] الحرف في [illegible] جعل [illegible]
[illegible] فيه [illegible] الحرف اذ [illegible] معاملة نحو
صحاري [illegible] حذف الالف [illegible] الياء [illegible] الحرف الثانية [illegible]
[illegible] وذلك قوله [illegible] ذا [illegible]
[illegible] ولا يكون [illegible] اذا كان [illegible] نحو تقول [illegible]

حبلى

الثلاثة اذا اصبح فيهم ليس بواو الا الف التانيث لانها تنقلب اذا كانت را
بعة في الاسم بمنزلة الثانية فاولى وجهه ووجهه من قد سمع عن عوض اعو
منها فلمب الالف واوا في قولك حبلوي وبشروي وبشري وفي ذكرى
ذكروي ونحو ذلك ووجه بعض العلماء قلب الف التانيث بالمنقلبة
عن الاصل اذا حكمها الغلب في الوجه المختار الحذف كما سبق
اثر ... فقالوا في ملهى ملهوي كذلك قالوا في حبلى حبلوي
وفي صحيفة الفروح انما قلبت حملا على الف الالحاق والجمع لفعلى
الالف المنقلبة عن الاصل وهي سيبويه انما ذكر ما تقدم اذ كانت
الف التانيث فرقبينها عليها الكلمة والكلمة تشبيه ملهى
ونحوه في الحركة والسكون وعدد الحروف فجعلوها عليه لذلك والثانية
حذف الالف رابعة كانت ساكنة والساكنة فيقول حبلي وبشري
وذكر في حبلى وذكري وبشري ومن السماع في ذلك قولهم في نسطى
نسطي ولا نشعر سيبويه لشاعر من جوبه •
• كانما يوم البصري يبغي من الطرائف وان اعفا وبالوجع •
وانشدوا ابو عمرو لا ومن يرع جمع •
• ويجلو بالقلع البصري ما صح ويخرج المعمور من قمنا الزفارير •
فنسبه الى بصرى بالحذف ومع الحذف اذ الالف رابعة عن اصلية ولا
ملحقة باصل ارادوا والا وبع فوا بينهما ويجعلوا الحذف هاهنا الرابع
عن الاصل ... انه اولى بغير من اسم الالف التانيث في ... الثانية
بعد ان تعليل سيبويه وبهذا يعني واضا مختلف الف التانيث في الحذف
على الغا. وهم نحوه وجوه حذفها لان تفتضا فيما بعلة تناسب الى
جوانا بخلاف ... فكان الحذف فيهما جاز الا واجبا **وقوله** فقلبها
واوا من فيهما حسن تسعونه عنه بحواره حمهم ولتشرع نعرع

ما تقدم

ما تقدم ما ينبغي من شانه بل الحظا من جهة المنسوبة ببعضها في الا
ستحسان الا انه معتبر عليه من جهة انه ذكر بعضهم من نحله
الوجه وكان من جهة اذا ارادوا الاقتصار على بعض ضعفاء بقتضي على ما
نفوا نسبه من غيره وبني الا قال في الا سبعة تما الى يتوحد بفعل ذلك
• بل ذكر الا فلون ذكر ما تقدم اكثر وانتم منخو ذلك الاولى في النسبة الى
• نحو حبلى ملانة الوجه الاول منها الحذف كما تقدم ذكره والثاني اتباعها
وزيادة الالف قبلها فيقول حبلاوي وو ذلك ولد فقالت العرب
في النسب الى دنيا دنياوي ودنيوي ودنيائي ونحو ذلك زيادة
نحو الالف بين هذه الالف والالف المنقلبة عن اصل اكثر اقوال
سيبويه وابقى على هذا معاملة الممدود كما سمعوا بينهما
في الجمع اذ قالوا في صحراء صحارى كما قالوا في حبلى حبالى والثالث
قلبها واوا من غير زيادة الف كما تقدم ويقوي الاول وقع الثلاثة في
الجودة والكثرة على قول الذي تبعه مالك ولا جود فها في قلبه الثاني
ثم الثالث وقول الذي تبعه انهما سيبويه في الذكر واشار الى
الف الى قول الذي تبعه في التسهيل من ان الحذف في الالف التانيث
مطلقا في الرابعة اذا قال وربما حذف الالف الرابعة كانت
لغير التانيث وقلبها كانت له ... من الثانية ... وعن ابن راد
ان الف منقلب لهما ومن الرابعة التي للالحاق ... في حبلى
نادرا اذا تعبيه ربما وحط زيادة الالف مع القلب اكثر فلعله من
الغلط وهو اذ قال و... التعقيب بما حط من الحذف والقلب
ما للابر... التعقيب ... مواضع لما ذكر ... ما ... دله في هذا
الموضع من وجهين ... انه ... فيهما و... والله
والثاني من الثاني انه نزل ذكر ما هو اكثر من ذلك لما قال على ان كلام

ع

تع

١٥٦

إلا فيما يشتق بأن القلب مع الحذف في الياء وخرج الحافظ منهما مقيسًا

وبأن في هذا الباب حيوة حيي ثم حيلة ذي وحيلوي وعن يعقوب عنه

يعقوب وجمع ان كان حيكفا ونحو أن هاذي من الوجهين مسموع مقيس

وان كان الحرفهما الثقل واشهر من ذلك لكون ذلك لا يخرج ان كان عن كونه

مقيسا ما كان لو غلبهما لعلة الحسن بمعنى الذي عنهما رواية فيهما ..

في النطق القياسي كما قال الإمام كلاهما عوض من الحذف والقلب على نحو

مستقيم اعتبارا بما ثبت به بالاصلية مثله نحو من تعلم ا ح

ابتداء قال ابن عقيل فيهما من فيهما بخلاف زيادة الياء من وجه موجب مانع

على وجه قياس بل من تشبيهه بتصغير ان النسب الاسما كجمع

كقولهم في ربيئة ربائي وقال تشبه ذلك ومن هنا يخرج الجواب

عن الله عنه افعل انه مانع لما خرج عن ان تم القياس لم يعتبر وجعله

داخلا تحت قوله ولكن قال سيبويه مقررا: على ان يتعلق به

فتحصل انه من نحو كما في اقسام الياء لان الياء في اول الاسم على

ثلاثة اقسام زائد للنصب ومنه اثنين في موضع يصلح ان يقع وزن سبق

للاصلي ومقلبة عن اصل وحكمها في كله ما تقدما

**لشبههما الملحق والأصلي ما لهما والياء التي قلبه بعدما .**

**والياء ان جاز ان عاد الكسرة بالمنقول صاغ عن ل .**

**والحذف في الياء ابدال الواو من قلبه وحق قلبه فاللفظ بعد .**

الحكم في تشبيههما عائد على الياء التي تقع في الكلمة ومعنى البيت هنا ان

جمعها وان يكن يقع ذا ثاني سبكه وجمعه ان كان من الياء المنقلبة الزائدة

للالحاق والاصل منه على طبقة عن زائدة تشبيهها بالياء المتقدمة الذكر

في باب ما حكمها في الحذف او القلب في النسبة حكم تلك الياء اذا هو

التشبيه المنقول اليه ومن كون الياء رابعة وقد تقدم بيانها كالذي قبيلها

وجهين

وجهين بوجوه حذف الياء وقلبها واوا فمثال الاولى ان من ابقاها ما الاصلية

فمثل ملهمي ومغزى ومرمى ومرعى تقول في الحذف ملهمي ومغزي

ومرعي ومرمي وقد يعاملهما معاملة الزائدة للالحاق فتشبههما بهما

بها لانهما رابعة مثلهما فعلمها ثلاثة احرف ومعنى ابقاها عنها ملحق

فيقيس بهما لا حقيقتهما انها منقلبة عن اصل اذ لا تكون الياء اصلا

فيهما في عرف اهله وقولك بكون فتح اللفاظ والاصلي جاز اذ لبس

باطني بل هو منقلب عنه لكن مثل هذا القول سمع في بيت وتقول في القلب

ملهموي ومغزوي ومرعوي ومرموي فتقلب الياء واوا مطلقا

وسموا في هذا القلب ما كان اصله الواو والياء. كما تقدم فتقلبه

لاستثقال توالي الياءات لو قلت في مرمي مرمي وكذلك اذا على

ملحقا في مرعى ومغزى تاطيهما التعريب وهو الياء. لان حقيقة الياء

فيهما الا تعلها بالواو المنقلبة عن الياء ولو تعمار ابعة بعد

فتحة في اسم على مثال المعتل لها سببان في التصريف او شبهها. الثاء

تعالى والواو ملهموي بدل من الياء من اصل با. بدل من الواو وفي مرموي

بدل من الياء بدل من با. وذلك الحرف هنا هو الذي لا الياء من اصل

الكلمة ما يعرف فيهما على حد ان طرف ان يمضون به مقرا ين

من ما كان على ثلاثة احرف وكان في الياء منقلبة من حرف من

نفس الكلمة مثل حصى ورحى وحكمه هو في اعلاء حصوي ورحوي

ومن قال الياء في الكل للا تعاون مغزي مغزوي جاز حكم على حكم قال

ابن مالك تقول في الحذف مغزي وارطى وانما قد غفر التشبيههما

بالياء التي تبقى من الوجه الاول التشبيههما بالياء الاصلية وان يكون

علقهما الياء الا ثنا وبه له فيما في الزيادة فيمكن وجه الحذف

وتقول في الا ثنات والقلب مغزوي وارطوي ونحو الا حود عمرو قلم.

ووجهه معاملتهما معاملة ما هو منقلب عن اصله لان الالف عندهم في مثل
حبلى الاصل كما ان الهمزة المنقلبة عن الملحق بالاصل كعلباء. فينزل الالف
المنقلبة عن الاصل منزلة كساء. كما سياتي ذكره ان شاء الله. ومع ذلك فهذا
محكي تعليل سيبويه على ما نقل عنه في شرح هذا لا يكون واستووا هاهنا
في ذا من جهة ان حبلى انتفت فيه الالف ومعنى ان زيادة محضة
لا في مقابلة اصل فلو كان من جمعوا فلو لم يثبت الالف الا لحاقا ومع انهما
في مقابلة اصل لكانا لما استووا حالا منهما ومن تعليلها ما هي **ولما** ذكر
حكم ما عزي الى التعيين واما الجزء على الالف الثانية وكان فرع في الالف
الثانية وجمعوا على نسبها كما نقل رحمه الله عن ابي الفتح مثل ذلك
بعضا فيجمعون ما اراد من تفضيل اهل الجمع على ان في مقابل الاصل على
قلب بعضها الى فعلى ربعي ان الالف الا على ان المنقلبة نحو ان طال مختار
فيه من الجمع والتغليب واما الحذف فليس تحتها روما ان عثارة نحو
الخفا وعمر عيني ونحو ذلك بجمعوه من اولاد في مثل هذا التغليب ثم قال
بعد ذلك هاون وقلت في قلقي فلم نقل ان بدلك بانها فجعل الحذف ثنا
بعد الا من اولا انه العاجب ونحو التغليب وكذلك نحو عيني على انه ان وجود
ووجهه لكان من جهة كونها علة بخلاف الزابد واما الحذف فيه لوجود
موكونه زابدا ومن نحو نحو هذا العيني ونحو ان حلي واما الملحق فلم يثبت
فيه بعضا تشبيها بالكامل واما الجمع عيني فيه نسبا وبا واو في سكون
عنهما لما نحو نحو بعضهم ونحو عثرون تغليبها وان وجد فيها وسمي
ولذا نحكي ان الحذف في الالف الا تنا واما مثل من في الا ملحقة والانساب
فيها الا موجود منه في الالف الثانية واما الثانية في الا التعيين معا على ما نحو
من الجمع فحملوا في الالف الثانية بوذمه بان الجمع فيه الثالثة فيهما
عيني معنى عيني لان في الالف ان ثنا وفيه انه لم يحكه سيبويه ان كان
وانما





وانما حكاه ابو علي عن ابي زيد الانصاري فمعه على الحملة فلعل من هاهنا ان الالف
ان اصلية فلم يسمع وانما قاله السيرافي على صفة عملة وفي ما في حاز ملحقا وفي
قالوا وهو مما سرى ضعيف فلم يبق عن الناظم لهذا الوجه لما فيه من
مخالفة القياس ولكثرته او عدم سماعه ويقال العفنين التسع. يعني
اقمرته وقال الجوهري وهو قلب ان ما عفنجا فيقال القفاع ان ارجل
اذا اخذ العجمة بالكشح ونحو عفار المال ان اعتمد وانما رابع ذوقف
امله ومانقد احرانه ثم بتصرف النظر الى كلام والناظم بعضا من جهة ان
ما تفرع من الحكم في هذه الالف الا ملحقة والملحقة نحو عيني معنى عيني
النحو يعني بنتيجه. عيني كون الالف رابعة فاصلة ومن نحو علقي والناظم
هذا ما لمه على ما يعطي بعضه في هذا ما ينبا ان ابن الانباري وذلك انه
اما الحكم فوله ولا وان يكن تربع ذا ثان بسقي ونحو انه فيدان يكون
الالف رابعة ويكون الاسم الذي فيه سابقا الثالث واذا كان كذلك
فيه فرقا بين شيئين الملحق بالاصل في مثل والتقسيم انما
يكون مع استيفاء كلام العرب ولكن فيه سكون الثاني غير معتبر
في التقسيم اصلا فلا الحكم كذلك ولو فرضنا حركة الثاني مظنة الحمل
في هذا الا ما اتفق انها هاهنا **والجواب** ان يقال انما نلتزم ان ولا
العرب معا نحو الا مع منها واما يوجد النحو من الثالث متحركا
وذلك ان ما فيه الالف رابعة اذا كانت الثانية ما يسكن الثاني
ونحو بكسر موجود فيه كما نحو نحو في مرطى وحبلى اذا يلزم على ذلك
عن موجود بخلاف ما اذا كانت الا علية او ملحقة ما نحو في الثاني
عيني موجود في كلام العرب لما يلزم عليه من توالي اربع حركات في
كلمة واحدة ومن فصل الناظم ان يتبعه الرباعي في الا التضعيف فلم
يوجد فيهما نحو جعفر وانما يأتي ذلك لما هو حرف كعلبطة وذلك
او زيادة في تغير الا نفصال كشنجرة واما ان يأتي في اصل بنا. فلا

فيجوز ملهى الانهى فيه متغلبة عن حرف متحرك والجار الى فيها بله متحرك فلو فرزنا تحرك الثاني منها لكان نحو برالوجو دار بع وكانت فيخوا الجف فيها الطي قال فلصف جز تو الف اربع وكانت في نحو حزطى لا الف الثانية لا ستر منو نحو برداعراب فيهما فيتها وبالجملة فيعف ذلك على الوجود فيبدا لمنس مرا معانى المراد في هذا العاب وانما موضحها التصريف وسبانه بيانها ان شاء الله تعالى ما دانتقف ذلك فلم يجوز نا التعبير بسكون الثانى اذ لم يستو متحرك بنحو مخالفة لهذا الحكم وعلى هذا نقول فانها اذا كان الغير في كلامه غير مقتضى اذ لم يستو ما يجوز به فيه نحو كلامه في غير الانية في التصريف فكلامه مقتصر كلامه من جمع الامر الذي ماذكر النحو به ومع احتمال الغير بسكون الثانى ولاقتصار على اعتبار الغير الاخر وكلما تقرر انما هو فيما اذا كانت الالف رابعة فما زاد ثم الاخرف فقلبها تارة نحو خامسة فيزلك **قوله**
والالف ايضا ان رجا ان الالف مقصورة فان الى ان الالف ايضا ان رابعا ورابع اى من بعد شيئا والمراد الاخرف لان ذلك جائز دون نحو فتحلمه واله مستشهد عليه والثاني للشعر من الزائد يحذف الى نحو سمع وكل موضع الى فيه شيئا فيقر حارة جوازا حجازة واختارة ايضا واعلم انهم مالا ابقا انه كلامه من الزائد جمع الشيء ان بعضا حرف فيكون هو انما مسرى بجلال الالف اذا كانت خامسة في الكلمة فان حرف فيها في التسب واجب مطلقا لقوله ان لم يجز ذلك بعينه ولا ذكر الكر فيهما وجهة اى من الثابتة والاتبه في كلامه من هرع غيري الالف الثانية فان الالف الثانية جر تقرر ذكر بعضا فيه وجه لا عادة ذكرها فيقتضي ما كان من الثابت دونه لا مثاله طلبة نحو مرمى ومستشرى ومقتضى نحو ان لم النسب اليه مرامى وفي مشترى مشترى وفي مقتضى

مقتضى

مقتضى ونحو ذلك والملحقة نحو حبركى وعلقى وحبنطى نحو ابيه حبركى وعلقى وحبنطى فيجوز ولا تنتهما اصله وانما هو حرف ومن كان لا نهاية فيه وجه لمكان الالحاقية او مقابلة الالحاق الحرف استثقاله للكلمة مع ثبوتها اذ كانوا من حروف الاربعة جواز في ملهمى وحبلى فلنجب معالانها خامسة فالعلة مع انتهائها الى الخمس وايضا نشهر واحرفه الا انها ما الالف الثانية فجز مع ما كانه من حرفها وعلة اثبته في الالف الثانية متمكنة وحملوا حرفة عليها اذ كان ممن شيئا فيهم تشبيه الشيء بالشيء ولم يكن فيه في جميع الانشاء وايضا فقال ابو نصر ومحاله مسمى به عن المسئلة لو علف مرامى لعلقا في صحارى صحارى وفي جمع اسم كان بعده اويعمل الالف الثانية على الاصلية في الاتباع كما اما في حبلى حبلوى وحمله على فرق لهم في ملهمى ملهمى ثم قال الخلو فلعا دالعلقا في مغلولى مغلولى وهذا لا يقوله احد انما يقولون ثم نقول في بصرى بصرى وجنى لولم نستثقل الخامسة في فيها تنبيها لم نستثقل السماد سة ولا يقول بهذا احد من العرب قال فاذا سوى بين هذا رابعا وبين ما الالف فيه رابعة نحو حبلى يجوز الا يجعل ما كان من نفس الحرف اذا كان خامسا بمنزلة صحارى ثم يتعلو اليه ثم نقا في مستلقى اجراهما ادعا ذو ما فيح في الالف انها خامسة حكم مطلوبا بغيره شيء وهذا من فعلها الحجم وتروضه بعارض نسر الي الشيء فنحو ان يكون عملا الالف مشدد الولى ما لم يكن كونها ما بيدلم ما نقوح وحبنى جنبه اللمسر في الاحماع وان ما قلبها مشدد انحو مثنى ومعلى



زوا

ومعزى وما اشبهه مما الالف فيه اصلية مجردة عن حكم ما الالف
فيه رابعة نحو ذفرى ومعزى ومعطى ويجوز فيه الوجهان على
ما تقدم ولا يلزم في التصغير اما اذا كانت الالف فيه زائدة نحو
حبلى وسكرى وعمرى فان التصغير اذا شذ ابى انه من بعيد بو بنيس
فيه اسكن بعد عجزي ولذلك الزمه سيبويه ان يقول في عجرى
عمرو كما جاز في حبلى حبيلى وذلك ان يونس اجاز في الصورة في
الدال معنى صورة رجب واجوز الابسط في نعم بالوجهين زيادة
واحدة ما جرا مجرى الذي من الواحد فالسيبويه يمنعني
له ان يجيز في عمرى عميرى كما جاز في حبلى حبيلى ثم الزمه ايضا
انه اذا سمي رجلا باسم من نحو علوز من عمرو عمير ادبجر فيه كما
يجري فيما اسم رجل فيجعل الزيادة تجري واحدة وهو الزامه من
سيبويه صحيح ثم يبقى سيبويه ان الزيادة في الموضع ما الحق ما
واحد كزلزل وهو في نفا. الشيخ سيبويه في جمع وهو انتقض
العارض ليونس واجاب عن الزامه سيبويه ما نظر فيه ثم ما النا
ثم المسائل يدخل في نعت ما الف اقتضى الخروج من بعضه من بعضها اشباعة وكون
كل من بعضه في التصغير والمسلة الثانية فيما يقتضيه نعت
التكثير في الالف السادسة والسابعة والزيادة تخصيص اولا انه
يمكن غير ذلك انه لا يخلو من حكمه مما تقدم لانه اذا كان حكم
الخماسية وموجب التصغير حذف او ليواه بكون والتصغير فما بعد
السادسة والسابعة وهو المتقدم كما مر ومن هنا الى الى
السادسة والسابعة منصوصة بحسب مقتضى اللفظ وذلك
ان الالف الخامسة فما عدا جاز للرابعة وهو من قال الالف

الخاس

الخماسي اربعا زائدا مقتضى ما حصول اللفظ العربي في الخماس للخماسية
لانه ما كان جاز الثلاثة ونحو جاز لها تسميتها مفعولا ايضا من بعد الذي هو
مقرع لعطفه اذا والمقرع مقصود ومسلة في الثقة وسواء لحظه بمعنى
قوله تحته الالف التكثير فيه وحكمها التصغير وذلك انه قال
واذا الالف ابدال اربعا من قبل تحته كل الالف اذا ما عدم من الالف الثا
نية واذا لحقت اربع انواع الالف الثانية والالف الا الحاق
اذا الالف اذا اصلية والالف التكثير نحو قبعثرى وضبغطرى وفيعول
في قبعثرى وضبغطرى يقتضي لفظه وهو صحيح ووجه التصغير
ما تقدم من انه مستثنى اربع انها زائدة مقصورة يثبت في التصغير من
اذا اصلية كالالف الثانية ثم لما اتم الكلام على الالف انتقل منها
الى حكم الياء فقال الكراكيما المنقوص وما مساع الى المنقوص
في كلامه انما اراد به ما كان اخره ياء قبلها كسرة وهو عند الناس
المنقوص يعجبا سرور ... لنقصا وجاءه اذا انتقض بما كتبه
مع التنوين نحو قاض وغاز واذا ثبت مقرا على ما والنحويين
يقسمون الاسماء التي ليست اربعة اقسام احدها ما كانت
الالف فيه ثالثة نحو زيد ودد ما اشبهه وما اشبه ذلك
والثاني ما كانت الياء فيه ثالثة نحو ثنيج وعم والثالث
ما كانت فيه رابعة نحو قاض وغاز وداع والرابع ما كانت
فيه خامسة فصاعدا نحو المعتدي ومصطفى ومستدع ومتغاض
وما اشبه ذلك ولكلها حكم من حكم الاقسام حتم نحو به
ذكره والناظم انما ذكر هنا الانه اقسام وهو ما كانت الياء
فيه ثالثة وما بعدها ولم يذكر اذا والعناية بذكره في بعض اخر الابواب

في قوله وظاهر الثالث من تنبيهات [illegible] كلام [illegible] الخ
المسئلة وكان من حقه أن يذكر هنا لما فعل عمر من قوله الناظم
لكن انتفع الناظم في ذلك لعطف المنقوص في ذلك أو ما الياء. فيه شاذ
تنبيه لم يشرع الشيخ في المنقوص والمنون. إذ يا قبلها كسرة
ما من فعلها حرف منه حرف جار لزيد ثمانيا كشيخا أعلم
وشيبة في زيد أعطى جورا زيد حرف أعطى وفي وأيضا بإلزام
فيهما أو بكون وما قبلها بكسرة إذ كنت تقول هو زيد وما زيد
وذو وما وذا أما وعن الناظم لم يأت معنا الالتباس فلا تخفيفة
لعطف المنقوص [illegible] الثناء على حرف وأما [illegible] من المنقوص بيس
ما [illegible] فقط وما [illegible] من حذف منسي ما إذ يا.
لا المنقوص والمقطوع عليه وكل المنع طريقا صحيحا ونبوا
الناظم بالقياس ومن الزي الياء. فيه خامسة فقال كذلك
بالمنقوص خامسة عن الحركة بالمعنى ما هو القياس
لانه إذ كان العرب بنوحه على الياء. خامسة لا لاستثقال
ما لم [illegible] بنوحه إذا كانت ساكنة وبعض الياء التي
قبلها كسرة إذا كان قبلها [illegible] من خفف خامسة
ما [illegible] المنسوب في تخويف وجوبا فتقول في منقوص
منقوص وفي معفو معفوي وفي منقوص [illegible] وغير ذلك
[illegible] منقوص [illegible] معفو [illegible] منقوص وفي [illegible]
[illegible] [illegible] إذا [illegible] أو العرب
في [illegible] عن [illegible] في [illegible] كما [illegible]
وكذلك تقول في [illegible] وفي [illegible]
وما

. وما أشبه ذلك ولا تمنعني الياء. لما في بقاء بهما من الثقل ولما في الياء.
من السكون ومع سكون ما. القسم الأول ولي فيلتقي ساكنان وأما قلب
لا يقول له لا يكون إلا مع منع ما قبلهما وهو غير جائز إذ لا موجب له
وأما المنع في تعليق قوله وجه على أنه ممنوع على كلام كلام الخليل
كما سيعرض من قول الله تعالى ولا يكون أيضا في الياء. بالكسر لما في
ذلك من الثقل ولذلك لم يجيء ولم يرد فيه بل لم يجيء إلا الحذف
مجزوم وأما الياء. بأن معهما. نسبة من حيث أو نحوها لقول
النسبة الكائنة كما تقول ذلك وما. فأما حقه في الحكم بيان وكله من
شماله كما هو حقه أنهما كالاسم المنقوص من هذه حكمه وعلى
معناه نحو جاز زيد بقال عزلته على الحمار الوكالة أي عزلته وشبهه
لم فقال استوى في النيار أربعا من قبله ونحوا من المشتق الثالث
من إسقاط المنقوص وما كان نحو الياء. فيه رابعة فمعنى
أو المنقوص وإذا كان ربا عاما ومعنى الياء. فيه رابعة ما ورد فيه
وهو من أمثله حذف الياء. وفي مثله المنقول إلى منقول قاض قاضي
وفي غاز غازي وفي داع داعي وحكي سيبويه أنهم قالوا في رجل من
بني ناجية ناجي ومثل ذلك لو سميت بيرمي بعضي لقلت يرمي
بعضي وأنشد سيبويه لعلقمة بن عبدة
كأس عزيز من الأعناب عتقها لبعض أربابها حانية حوم
وذكر أنه أطلق الياء. من حانية وقال فيه الأنباري ذكر بعض
أصحابنا أنه يقال حانية للموضع الذي تباع فيه الخمر حانية وقال
السيرافي والمعروف حانة كما قال الله [illegible]
وجرة من خمر الخرج [illegible] حانا وكأنه ما جوزي به حانيا
ووجه ذلك العرب ما تقول من سكونها فتلتقي ساكنة مع يا. النسب

وذلك لا يجوز وانما في بقيهما بالكسر لا يجوز لمتعلم مجزوم الا على لغة
والوجه الثاني وهو الوجه المرجوح قلب الياء واوا ولا يرجع ذلك
من نحو بل كسرة ما قبل الياء فتحة فتقول قاضوي وداعوي وراموي
وما اشبه ذلك وكذلك تقول في يرمي يرموي وينظر ما انشده
سيبويه من قول الشاعر
فكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا دوانق عند الحانوي ولا نقد
وهذا الوجه محمول على من قال في تغلب تغلبي وفي يثرب يثربي
مكان قاضيا وغازيا مثل يثرب وتغلب وهم قد فتحوا ما قبل الياء في
تغلبي لكسر انه مع حرف اعتدوا بالساكن فجاز كنمري وشقري
في نمر وشقر فيكون كذا قاضي ونحوه تخلفه كسرته فتحة فتنقلب ياؤه
واوا ومن لغتهم تغلبي ليس بكثير ولا بلغ عند سيبويه مبلغ
القياس وزيد قال فمعه ان اذا ليس بالقياس اللازم وانما هو
تغيير يعقد بالتخفيف التخفيف الشاذ كسلمي وبحري وهو عند
المبرد قياس لانهم لا يعتدون بالساكن ولما كان قاضوي مبنيا على ذلك
كان على حد انه في القلة وعدم الاطراد فلذلك كان مرجوحا عند الناظم
وبعد مجيئها نقيا نظرا لهم والاول الناظم جعل الحذف في المنقوص المجرد
من الاجود على الاطلاق وانهم يستثقلون ذلك تشبيها وليس كذلك
عند غيره لانهم يقولون واذا تحركت كسرة ما قبل الياء فتحة فبيانها
تغلبي انقلبت الياء. الياء تحركت وانفتح ما قبلها فيصير
في المنقوص قاضوي وغازوي فقال في ملهى وبابه ملهوي مثال
في هذا قاضوي وغازوي وهو اعسر الوجهين ومن قال في ملهى
ملهيي بحذف حمله على بابه مثل فقال في هذا قاضي وغازي وهو
اضعف الوجهين فلو امعن صار قاضي على وجهين احدهما

احدهما

احدهما وجه الثلاثة وهو الاصل الاول والثاني الوجه الثالث
وهو اضعفها وهو فرع الفرع والوجه الثاني فرع باعتبار الوجه
الاول الاصل فرع باعتبار الوجه الثالث فهو اصل ظاهر وفرع وفرع
يقول ما قالوه ما ذكر ليس فيه لهم قاضي بالجر على الاصل ومن قال قاضوي
والناظم قد اطلق القول بانه اجود فيه اشكال والجواب انه يعني
انظر بقية جرى عليها اعراب الربيع وبعض الياء في تبع واطلقها
لا يشكل بقول انما قالوا ذلك بالقياس واحاطه مع مجلوها قاله
الناظم من الاطلاق والقول اجود فيه بحث وقد يقال لا يلزم من كون
قاضي اذا صار بعد النحو بالحذف قاضي نحو يرد ان يجري مجرى عليهم سي
في جميع وجوهه واما ذكر سيبويه من انه يجري تغلبي في الغلبة
لا في الحذف فليتفقهم به علته حتى يجوز دليل على غير ذلك والنظر
الثاني ان المنقوص في باب النسب على وجهين اظهرهما ان يكون
مستعملا قبله وهذا هو الغالب كقاضي وغازي ومستخرج
ونحو ذلك وهذا ما تقدم والثاني ان يكون مغيرا في باب النسب
فلا يستعمل في غيره وذلك مخصوص بكل اسم كان اخره واوا
قبلها ضمة لانه لم يوجد في لغتهم الكلمة على فعل. الثانية كعلة سمونة
وقمحدوة وعرقوة لغتهم يريد به وعرقوة ونحو ذلك فهذا اذا
اراد النسب اليه فلا بد من حذف التاء كما تقدم فيبقى لنا
اخره واو قبلها ضمة فلا بد ان يرجع الى القياس من قلب الضمة
كسرة والواو ياء فيصير في النسب قلنسي وقمحدي وعرقي
كما قالوا ادل في جمع دلو اذا صار كذلك كان حكمه حكم المنقوص في الاستعمال
ان كانت الياء ثالثة فلا بد من حذفها فتقول في قلنسي وقمحدي
وان كانت رابعة فالوجهان فتقول في الاجود عرقي وعرقي وفي
عرقوة عرقوي وقمحدوي وقد جاء السماع على جواز ذلك في عرقوي

وهكذا سماعا في قرقوي واذا تقف بهذا وان المنقوص تقرر بان المنقوص
تخفيفا مقرر بخلاف الثنيا كم لم يتعرض له وانما تكلم في المنقوص الغير
المستعمل ومن اغنى بالمعرفة فيه من كلامه اذ لا يستعمل الا موضع
المنقوص الذي المستعمل وهو بخلاف انه قصر ما هو اعم من المستعمل
اذ كان الهمز في المنقوص منقوصا وعليه يجري حكمه والثنيا من جهة
الثنيه ويطلق عليه لفظ المنقوص لانه مما اخره ياء فليعلما كسر في
الجنس كفوا انتصب الثنيه واذا حلقا بهذا كان اكثر ما يجري وان في
الثنيا صار انما هو في الحضر والله سبحانه اعلم بهذا يخرج الى الاقتصار
والله اعلم ثم قال وقد ضمن قلب ثالث يعني بهذا هو الغير الثالث
من اقسام المنقوص وهو ما كان فيه الياء ثالثة مبنى بعد ان
الياء اذا وقعت في المنقوص ثالثة فان القلب فيهما واوا حتم
لازم لا يجوز غيره فلا تقول فيه الياء كما عرفته فيما تقدم فنقول
في شجي وعمي ورضي شجوي وعموي ورضوي وتحركه حالا شبهه وو
فيه انه كما كان وهذا الغير من باب ثم شرع في بيان النحو كسر في
في النسب من فتحه وباذا الياء التي كسرها وانفتاح ما قبلها لمنه
سبحانه طار من باب المقصور الذي الياء فيه ثالثة وقد تقدم في
النسب فيه وجوب القلب فتكون هذا وتقول في النمرة بمعنى
بالكسر وهو ما يعني بهذا في اغنى عن يخاف لا المعلم ما يعني النسما
تجي في ما هو وجهل هو وا مرات معه من ذلك واعلم ان الثنية
المقصور شرعا ورجالا يدخله هذا ولا يشمله لفظ ثالث وان كان
في الثنيا ثالثة لان الياء في كلامه على حذف الموصوف ما كان
بمفرد الثنيا كانه قال وضمن قلب ياء ثالث واما ان تقرر في
المقتدى كانه قال وقلب حرف ثالث اما الاول فصحيح ومما يدل عليه
ما قبله اذ قال وليس في الياء رابعا احرى قلبه منهما في الياء

الرابع

الرابع ومن تقدم حكم الخامس فلم يبق الا الثالث مذكورا واما الثالث
فله دليل عليه من جنب الراجح وعلى هذا ينقول في حكم المقصور الذي
الياء فيه ثالث ما يذكر من اوجه قوله الحكم فيه ان لم يعتل فيه نا قصة
والله اعلم وقلبا حتم على الياء الثالث يوجب القلب وان فيه
ما يلزم عن ذلك من فتح ما قبل ذلك المنقلب اذ لا يجمع بين الواو
مع كسر ما قبلها مقال

وأول ذا القلب انفتاحا وفعل ❊ وفعل عينهما افتح وفعل

ذا القلب هو الياء التي حكم عليها بالقلب اي فعل الفتح والياء
للياء المنقلب واوا ومن تقدم تفصيله ذلك في كلامه ما يظهر منه عكس
الفتح من الضاعف وذلك انه حكم اولا بقلب الياء واوا ثم ذكر ان
الحرف المنقلب الى الواو لا يرضى ابدا به الفتح فجعل من كلامه ان القلب
كانه سابق على الفتح لا هو لازم في المغلوب مغزا لكا عن ما يعم من كلامه مع
وهو مفهوم على عكس في الضاعف وغيره فيكون جميعا لا ان القلب اذا
من وجه حصوله قبل الفتح لم يكن استثقل ان المكان الكسر فقلب الواو
والواو لا تقف معه فلا يجوز جمعهما الى حدهما من الياء لانهما
المتاخمة للكسرة فحصل تقديم الفتح على القلب وان ما في ضمن
الضاعفة فيه ما قالوه من ان شجي وما هو نحو هما لما علم ان الياء
فالحقه ان ثم باب النسب فقصر ما في مكسور في النقوس فتقول في
كسرها وجعلوا الباب لم يرو نحو حملوا على ان الله هذا العارض من الفعل
مجهول الكسرة ولي فتحة ما تقلب الياء العالي كسرها وانفتاح
ما قبلها مطرد في النقل من شجي تقفني ورضي وما اشبه ذلك
في نحو نمر والفقيه فهذا ان تقلب الياء فيه وان الاماء
لما يلزم من الشغل باجتماع الياءات والكسر فقولوا في جميع شجي
بهذا وجه الضاعفة كغير فقم وبهو سمعي نحو بل الكسرة فتحه للقلب

4

الياء. واذا وقع الجاري على الاسم المعمول المتعارف لا ما ظهر
من كلامه وايضا فليس القلب في قوة الياء. كما قالوا تقلبت
الياء. العلة لو وجد موجب القلب ثم انقلبت الالف واوا لا نهم انما
يعتبر ورها بعضهم وفي الاسم فقيل يدا وبناء المنتسب في التصغير وقيل
ما امكن فيها فهو من العلل فقطرها فيها لو استعمل قول لا دون بناء
فهو من النسب يا تصغيره في الاسم المنسوب الاثر التي ما تقدم من كلامه
فيهم في عرفوه وشرعوه وغير هما ومن نحو اعلى او المنتسب التي
عمايه ومراده وشرحهما مما ينبني على الفا. عما دو فهو اوسع النحو لما
كانوا يعقوره وحرف الفا. فقيل يدا ويا. المنتسب واستعماله على
ذلك وتقديره الا ستعماله قول لا موجب لقلب الياء. والواو فهي
لو فرضها طرفا بعد الف زايدة نحو فاعوه معلومة لسيبويه و
غيره في باب المنتسب وفي باب جمع التكسير وغير ذلك ولا احد
يمنعها فيها اذكرها مكنية بجعل الواو فيها منقلبة عن الياء. من
غير ذلك التقرير المذكور وغير ايضا من اعتبار لغو ابن الصناعة
وجود التعليم والجواب عن الاول انه لا يتعجب من كلامه تسميته
قلب الواو ياء الياء واوا التحويل الاسم منتقضة لانه مقصود عنه بعينها
لو او لم تقع لا تقتضي ترتيبها كما هو عليه في باب العطف وال
ما قوله واو تراه القلب فلا يقتضي ايضا حصول القلب ابلا التحقق
اذ يمكن ان يسمى ذلك القلب مع عدم حصوله في الوقف لانه
يتحصل بعد ذلك كما لو قلبت واو الياء التي ستنقلب واوا فيها
لكن ليس هو الممنوع لقلبيهما واذا امكن حمله على هذا لم يمتنع حمله
عليه بتفصيل والجواب عن الثاني ان انقلاب الواو عن الياء
المنقلبة عن الياء ممنوع لان بعد المنقلبة عن الياء والياء
الواسطة في القلب وان كان ظاهر المقصود بذلك اقتصار ذلك لا بعد

وايضا

١٦٤

وايضا فمن ذلك تقريره والظاهر عدم الواسطة ومن عادة النحاة
اعتبار الظاهر في كثيره والمنقول عليه ذلك ولا شك ان الظاهر قلب
الواو عن الياء. وان لا واسطة ثم فقال فعيل وفعل بعينها ان فتح
وفعل بعينه او بقوة الا نسبة النقلا ثقة وهي فعل على وزن كتفا وفعل
على وزن ابل وفعل على وزن جمل اذا نسبت الى ما كان من الثلاثي
على وزن فعل بكسر فتح عينه فيصير فعل الى فعل كطلل وفعل
الى فعل كعنب وفعل الى فعل نحو صرد فتقول في نمر نمري وفي كتف
كتفي وفي شقر شقري كانك نسبت الى شقر وكتف وشقر
وتقول في ابل ابلي كانك نسبت الى ابل وتقول في دئل دؤلي
ومن ذلك قولهم ابو الاسود الدؤلي وفي رخ رخي كانك نسبت
الى دئل ورخ وكذلك اذا سميت بضرب او قتل تقول فيه ضربي
وقتلي وفي صعق ذلك انهما لو تركت كسرتهما عين مخلوقة لا نكار
اشتغال القلب على الكلمة من حيث توالت فيهما الياء كانت و ا
تجمع فيهما كسرتان من نحو البناء وياء او ومن يبقى من الكلمة
غير مكسور الا حرف واحد فكان ذلك اثقل عليهم فلذلك
عدلوا الكسرة فتحة واما فعل وفعل فلم يذكر الناظم فيهما ولا
فيما كان نحوهما تغييرا او اذ لا دليل على بقائهما على اصلهما فتقول
في سمر سمري وفي طنب طنبي قال سيبويه واذا اضفت
الى فعل لم تغيره لانه انما تغير واحدة كما يقول سمري في
يتقولونه على حاله وهذا مسلكنا واحرا بهما انه انما ذكر
في هذا النحو بلزوم القلب ما كان على ثلاثة احرف ثم ترك ما كان
على اكثر من ذلك ولم ينص على حكمه مع ان كان الناظم حكمه فيقول
ذلك موقوف على انه يبقى على اصله دون تغيير وان توالت
فيه كسرتان مع الياء. بل نحو ذلك اذا كان والاسم رباعيا نحو تغلب

فإنه يقتضي أنك تميلها على أصله وإن زالت الكسرة فتقول
فيه تغلبي وكذلك إذا صغرت نحو ضارب تقول فيه ضويرب وهذا
أجاز أبو جعفر فيه وهو أجود مما ذهب إليه أبو الفتح سرورا على عمر
سيبويه والخليل والجمهور ووجه ذلك أن الفصل بعد الياء
الكسر إنما لم يغلب على الكلمة لمكان الياء فلما كان الموجود والسما
كون عقربه فلم يكن من شيء غلبة الكسر إنما فلم يلحق
به والوجه الثاني وتركه أن الحاجز منع اللام وهو مسموع
من كلامهم في تغلب أنهم قالوا تغلبي وعلة سيبويه
والخليل أقوى مما على السماع كالنف فعيس للاعوج نحو تغلبي
والعوج في أميلة رجال أشبههما مما هو عروض غير معتبر
فلو لم يكن يؤثر الحاجز ولا تعد علته وكذلك تضي من مذهب المبرد
فيه إذ يجعله مقتضيا فيها الفتح والكسر [illegible] وفيها وجد
[illegible] ذلك [illegible] عوض [illegible] السماك لطعمه
مجاري العوج ما شبهه بذلك من شيء تمايل يعتبروا به في نحو
لعين صعيف وفتيه فغلبوا الواو وما لا على الكسرة مع و
جود الحاجز فلولا أنه كالعدم لم يجعلوا ذلك فقال الشلوبين
يعني لما يعتبر بالسماع وليس بما له حاصل يعتبر توجيه شذوذ
فكيف يجعل قياسا وإنما هو كقول العرب في النسبة بصري
كما قال الخليل ودفع للبس وليس تغلب من هذا ثم الحاجز بينه
إبطال الحاجز وهو أنه يجعل الهاء على الكسر يقول المختار مع جواز
الآخر فيما سمعا قال أبو علي الشلوبين هذا من مذهبنا ثالث غير
مذهب المبرد ولا سيبويه والمبرد فيه أبو جعفر [illegible] يختار
الكسر كما اختار أبو موسى وسيبويه لا يجيز الفتح إلا فيما

سمع

١٦٥

سمع تغلبي فالأمر هذا الذي ذهب مذهبا من تبعه فيه [illegible]
ولا أعطه الجزولي أبو موسى وتقول على هذا ومكتفسمي (?) وعلما سك
ومال تبعه ذلك مكتفسمي وعلما سكني ولا تجيز تشجاع حالة
وهو أولى من [illegible] لحروف [illegible] فيه ثلاثة أحرف غير
مكسورة فصعب أن ما قربه في توالي الكسر يمتنع فلم يكن تغليبه
مثلبع من شيء ولا خلاف في هذا وإنما الخلاف في الرباعي كما
تقدم والمسألة الثانية أن الأمر يقتضي في النسب إلى
صعق على من فتح الصاد أن تقول صعقي بفتحهما معا كما تقول في
نمر نمري وعلى من كسر الصاد إنما على قياس صعقي أن تقول صعقي بكسر
الصاد وفتح العين كما تقول في إبل إبلي والحاجز [illegible]
في مثل هذا ببقية وهذا فيه نظر أو عن [illegible] قال أما النسب
إلى صعق المفتوح الصاد فكذا ولا إشكال فيه وأما النسب
إلى المكسور الصاد فإنه إتباع لكسرة العين فالقياس
إذا زالت كسرة العين في النسب أن تزول كسرة الصاد لأن
تبعتها فتقول إذا فيه صعقي بفتحهما لأن قولهم صعقي كإبلي
ويدل على ذلك قول سيبويه لما حكى الإتباع في النسب سماعا
قال بعد ذلك والوجه الجيد صعقي بفتحهما لما تقرر
من أن زوال علة الإتباع هذا نظر والنظر الثاني في كلامه اقتضاء
للقياس في ذلك [illegible] مما هو على مثاله وذلك غير مسموع إلا في
صعق من موقوف على السماع ولذلك لما قال سيبويه وصعقي جيد
اعتذر عن هذا الكلام فقالوا يعني قوله إنه جيد يعني على أنه
مقيس [illegible] أن يقول ذلك بالنظر إلى السماع فالأمر الرابع
والجواب [illegible] عن ذلك وإنا لا نسلم أن الحاجز يقع [illegible] كانت
لما كانت ضعيفة العين فيها أنها قالا ذلك على [illegible] الكلمة

وانما تكلم على ما هو اطرد. كما بان على هذا برد الله اشكالا ومعانى
لو سميت بذلك الشرح لعلك في القسم الثاني صحفي وحذف
كله معه لانه الا ان اطرد. زاد فيه حكم الاتباع في القسمة تسع
انه يجاب عن الثاني بان كون ذلك سماعا حكم وسلم بل هو مقيس
اذ هو مطرد اذ عنه الى القول بكونه سماعا معتزد نعت اجاز
الى جواز القياس فيه لان الفتح في العين عارض وقد يغتفر
كالكسر في قولهم ادعى فيه كما في الموثق الذي في احد الحمرة باب
وان كان هو فيه قرار او فتح العين ثم ذكر ان هو فتح الصاد ومعلى
مراعاة الاعارض ولما عتدادا به وكذلك فعل صاحب الشرح تبيح
ابو بكر الماردي صعفي بكسر الصاد وفتح العين فهو الذي فيه
نعم بعد على لغة من قال صعفي بلا اتباع وهو كما هو لا بعد لغة
فانبغ فلا يجوز فيهما مراعاة الاعارض وان يسلم انه عند امطلعه
عارض بر تنفو التي في الرحم قول سيبويه وصعفي جيد
ولم يظن انه شاذ ولا نادر ولا موقوف على السماع كما قال
اوله في صعفي المكسور الصاد والعين انه قال ومن سمع هذا بعض
يقول في صعفي صعفي بفتحة على حاله وكسر الصاد لانه يكون
صعوى مما جاء فيه على السماع بخلاف ابو صعفي لانه يكون
كله على رواية من روى صعفي وهو الذي اعتمد السيد في شرحه
بكلام سيبويه وفي المسئلة كلام مفعلول بعطيه الكفاية لا
حاجة لنا اليه وانما تكلم في لفظ سيبويه في هذا الشرح
اراد نحو ذلك تتعلقه بكلام ابن مالك في هذه المسئلة انذ
الشرح الذي عنه الموضع الشرح لفظا والكلام مع الناظم في
الفاظها والله المستعان

وقيل في المرمى مرمى واقتصر في استعمالهم مرمى

ونحو

ونحو مرمى فتح ثانيه يجب. وارد دوا دار بنى عنه فلم

يعزوا الفعل من فعال ومفعلة ما. اخره يا. مشددة وفيه نحو انه على
فسمعوا ولا فيهما ونحو ماكان فيه الياء. المشددة فيه زائدة ومعنى
بالنسب ومالا نسب فيها واقوال في الكلام على القسم
الثاني ونحو ما لم تكن الياء. المشددة فيه كذلك ونحو على نحو فعيل
اعوجها ماكان فيه اخوى الياء. بل فيه زائدة والاخرى اصلية وفاخ
ماكانتا فيه اصليتين ولا على نحو فعيل ايضا اعوجها ماكان على فعيل
او فعلى مفعول سيبويه انه يقال والذي ما لم يكن كذلك ونحو المؤ
شرع فيه فقال وقيل في المرمى مرمى والخ يريد ان العرب تنسب
الى مرمى وماكان نحوه مما. اخره يا. مشددة الا ان احدى الياء. بل
فيه اصلية على وجهين احدهما ان تقول مرمي بحذف الياء. بل
معا لما تقدم فيهما من كون ثقل مجموع العطف بعد النسب كصورته
قبله ولما انه يجوز فيهما ما تقدم وهذا هو المختار عند الناظم
اذ قال وقد اقتصر في استعمالهم مرمى في استعمال العرب
بحذف الياء. بل قيل المنسوب على قياس حذف ياء. كرسي واو
في الحذف فيهما معا على صورة واحدة بل عن حذف الياء.
الساكنة كما عن فيهما في عدي وعلي وحذف الاولى بل بحذف منه
من علي وعنوا اذ كان يقدر لما سبق وذلك ربما عن مثل ما عن قبلها
بقول العطف على وزن مرمى بمنزلة قاضي وقد تقدم ان ذلك في قاضي
وفيه مجموع احدهما حذف الياء. الا صلية فتقول قاضي والثاني
ان تقول الكسرة فتحة كما هو لغة في تغلب فتقول قاضوي كما تقول
في مرمي مرموي كما ترى وعلى الثاني تقول مرموي ونحو الذي
قال فيه الناظم وقيل في المرمى مرموي وليس بالمختار كما

كما لم يكن في قاض وقاضي نحو الحمار رابع فعلا والياء الا يكون مختارا
للزيادة في وجمع على فعول فأما ... قال سيبويه ومن قال
هانوي في العرقوي وحناني ذلك مقضي ومعني ومرمي تقول فيه
مقضيّ ومقضوي ومعنيّ ومعنوي ومرميّ ومرموي وكذلك
ما اشبهه ثم ذكر النوع الثالث فقال ونحو حي فتح ثانيه يجب
وبعضه ان كان آخره يا. مشددة الاصلية حكمه اذا انتسب
اليه ان تفتح ثانيه مطلقا وتقلب اليا. المدغمة فاذا فعلت
ذلك رددتها الى اصلها فان كان اصلها اليا. تركتها على اليا
وان كان اصلها الواو رددتها واوا ولا تثبتهما يا. كما كانت
حالة الادغام وذلك معنى قوله واردد واوا ان يكن عنه قلب
وصيّر اردده المنصوب عائدا على الثالث في قوله ونحو حي فتح ثانيه يجب
وكذلك حي يكون قلب واما حي عنه فعائد على الواو والتقدير
واردد ذا ثالث نحو حي واوا ان يكن ذا الثالث منقلبا عن الواو
ومفهوم هذا الشرط ان الثالث ان لم يكن منقلبا عن الواو ولم
يرد واوا بل يبقى يا. على حاله واما رد اليا. الثانية والتي لم
يتقدم ذكره فلم ينبه الى اعادته وانما رد اليا. الى اصلها
من الواو في النسب لان الموجب لقلبها يا. ونحوها في الاصل
انما هو اجتماعهما مع اليا. الثانية وسبق احداهما بالسكون
فلما زال الموجب زال الموجَب ونحو الطي وقد تقدم ان اصلهما
واما اليا. الثانية فلا بد من قلبها واوا لاجل يا. النسب
فتقول في حيّ حيوي لانه من حييت وحكى سيبويه عن العرب
في عيّة من يقول عيوي وتقول في طيّ طووي لانه من طويت
وفي الواو في لوى لووي وكذلك تقول في شي شيوي وفي كي كيوي

ونحو



ونحو ذلك واما نحو ادا طله الساكن والحق كالمرواح الصحيح من
يونحو رمو عيرض ودي وذلك قولهم في التحضر حضرو في الرشيل
رميلي فعلام ... ان يجعلوا بين آخر يا. اما النقل جمعه ساد
ولذا ان يردوا الواو والتي اصلها مع يا. النسكور في غزو مخلد
ونحوه فنحو المنسو طوا التي التخفيف يوذكر انه نحو جائز على
الثالث هذا سهل العي وانه فضم معما بوجه واحد ومن ماذكره
والثاني من ذكر ذا ميه واعرابها هذا والثالث فيغان على
حاله والجمع بين اربع يا. انما منقول على نحو حيّي ولبيي
وطيّي وما اشبه ذلك وعليه طائفة من العرب ونحو قولهم فيه
عم ونحو للعلة قال به سيبويه ومن قال الحيي فالحي وكان
ابو عمرو يقول حيّي ولبيي ... نرى كيف ذكر الثاني الجمع
على الجواز ... احدهما ولم يجز غيره وهذا خلاف ما عليه
العرب والنحويون ... ان ما ذكره من القياس ...
عادة العرب ... اجتماع اليا. انما هو فز العادة لانا نقول
... انما يكون من وراء السماع فقد حصل ومن ...
... لا ينبغي ما خالف العرب ولا سيما على عادته في التمسك
بالسماع ... والجواب عن ذلك ان نحو حيي
ولبيي وان اجاز غيره شاذ عنده لم يبلغ في السماع مبلغ القياس
ولا ما يقرب من ذلك الاثراء فقال في التسهيل ... نحو حيي
وامويّ ... كلام سيبويه ما يشعر بقلته في الموضعين
فقال في امية لما ذكر حكمه وانه اموي وزعم يونس ان ناسا من
العرب يقولون امييّ فلا يغيرون ... كانه اجرى مجرى ما لا
يعتل ... به فهذا الكلام مشعر بالقلة فلا بد من عدل

بعد ذلك فيما اشبه ذلك مثنى على القيس ما استثناه ومن باب واحد وكذلك
ما ذكر النحاة من تغيير فعيلة وفعيلة لم يرد فيهما الا مقولا خاصة والذي ذكر
صاحب الكتاب من فعيلة وفعيلة مثلها اعني اذا كانت لم يعتل
عينه **مقوله** وارد ذ.. وان يكون عينه قلبا منه من العين واو
اتبانه بفعل التشديد مضارعا مع تغيير ما بال على الوجوب فتقول
قلت ارقداو ينج منها وان بنيا فعيلة لا عن شرع لا بعض
ومن تغير له نسبت من هذا وتقول في التنسيبة عليه

**وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب**

كلامه يعني فيما يجوز من المثنى والمجموع على حده او بالالف والتاء
لان جمع التصحيح يشتمل الجمعين معا واما جمع التكسير
فسيذكر بعد هذا **مقوله** وعلم التثنية احذف للنسب
علم منصوب باحذف يعني انك تحذف العلامة من المثنى الى [illegible]
للاسم المثنى فتقول في النسب الى رجلان [illegible] رجلي فتحذف
الالف والنون والياء والنون ايضا وكذلك اذا نسبت الى اي مثنى
كان [illegible] في هذا الحكم كلما جرى مجرى [illegible] في الاعراب كالنسب
والنسب [illegible] اذا نسبت بالمثنى ما لو العلامة فتقول في ذي علم
للمثنى [illegible] المسمى به او [illegible] فكما انهما [illegible]
[illegible] اكلا [illegible] العلم وان كانا علامتي
لانهما زائدتان [illegible] معا [illegible] واجتمع
فيهما العلم على النسبة في [illegible] لا اجتماعهما [illegible] النسب
[illegible] على النسب لا اجتماعهما [illegible] ومثل ذا في جمع تصحيح وجب
يعني او مثل هذا الحكم [illegible] العلامة المذكورة للنسب
واجب في جمع التصحيح [illegible] ما جمع [illegible]

فتقول

فتقول في مسلمون مسلمي وفي زيدون زيدي وما اشبه ذلك
يجري هذا المجرى ما كان نحو [illegible] من الاسماء الجارية مجرى الجمع وليست
بجمع في الحقيقة كاسماء العدد تقول في عشرين عشري وفي ثلاثين
ثلاثي وكذا البواقي منها ومن ذلك كلام النحاة كلما حقيقته [illegible]
العلة فيها [illegible] جرى مجرى [illegible] واو ونون وياء ونون وقد
اذا سميت بالمجموع فتقول في مسلمين مسمى به مسلمي كما تقول
لو لم يسم وكذلك تقول في فلسطين وفي يبرين [illegible] مجرى الجمع
فلسطي ويبري [illegible] الظاهر [illegible] فلسطي واما من جعل الاعراب
في النون [illegible] الاشكال [illegible] فانه يجري [illegible] وكذلك
ما كانت الواو والنون فيه عوضا [illegible] سنين [illegible]
وما اشبه ذلك [illegible] فيهما [illegible] تحذف العلامة
منهما في النسب وانما حذفت العلامة لانها لو لم تحذف لاجتمع
على الاسم الواحد اعرابان الاعراب بالواو او بالالف والياء والاعراب في ياء
النسب لان [illegible] حرف اعراب وان [illegible] على
ذلك [illegible] بالالف والواو والياء واما النون فانما حذفت لانهما
لا يمكن ان تثبت اذا [illegible] لانهما زائدتان [illegible] معا
[illegible] وياء النسب وما اشبه ذلك [illegible]
سيبويه [illegible] الى المسمى [illegible] علامتي التثنية والجمع
مع ياء النسب [illegible] المنسوب [illegible] وذلك باطل
[illegible] التثنية [illegible] وكذلك الجمع [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]
واما الجمع المؤنث فتقول في مسلمات مسلمي [illegible]
وانما حذفت [illegible]

او بهذه العلة فقد صارت كالتاء في المفرد والتاء لا تجتمع مع ياء
النسب فكذلك ما كان مثلهما والثاني تشبيهه بما نحو العلة
منفي بعلة مثنى جمع المذكر مجرورا بما بعدها كما حذفوا بما بعد ذلك ان
نون التثنية بينهما في الاعراب من حيث جعل النصب والجر فيهما
سواء كان بالياء والتاء مختلفا في الاعراب على الواو والنون وهذا
السبب الذي لم ينقل ان جاز ان ينسب اليهما مثنى ومجموع
اذ رعاية ذلك ممتنع الذي امتناع قدرنا ثم في عبارة
الناظم نظر وهو انه ذكر ان علم التثنية هو المحذوف في النسب
وكذلك علم جمع التصحيح ولا يخلو ان يريد انهما من كلام
من انه يحذف العلة فيهما من التثنية والجمع وهما على اصلهما
للمسمى بهما واما ان يريد ذلك بعد ما سمي بهما فان كان المراد
الاول فغير صحيح اذ لا يتيسر هذا في المثنى والمجموع وانما حكمهما
الرد الى الواحد كما سيذكر بعد فلا يتيسر العمل فيه ازالة العلة المثنى
من التثنية والجمع لان التثنية والجمع مردود الى الواحد ففي
هذا العمل نظر وان كان المراد الثاني فهو صحيح المعنى لكنه غير
مفهوم من اللفظ لعدم الانه انما ذكر العلة فيهما للتثنية
والجمع ولفظ التثنية انما يطلق على ما كان حقيقيا فيه
لا على ما خرج عن ذلك فلفظه يأبى هذا التفسير ثم قال
ان علم التثنية والجمع قد يحذف ابقيهما وان كان في غيرهما من مسمى
بهما ان يجعل علمهما في الاعراب فتقول في رجلان مسمى به انه منه
نحو علم التثنية وفي مسلمون مسمى به كذلك انه نحو علم
الجمع المسلم وكذلك في تفسير ما بعدها النسبة من الاسماء الجارية
مجرى الجمع السالم وانما تنصف اذا منذ العلم لمجرى التثنية والجمع

اعتبارا



لاعتبار الباطل التسمية اذا كان منظما علما على التثنية والجمع
وجعل المنفي عليهما واختصاصه بهما في اكثر الامر من حصول الكلام وايضا
فالمسمى بهما يجري عند العرب مجرى الاصل واما مفسر من حمل على تغيير
الفعل لاعتبار بالاسم فاذا ثبت هذا لم يبق قوله وعلم التثنية
ما ينبغي ان يقول المسمى بالتثنية مع التثنية الحقيقية ولا
المسمى بالمجموع مع المجموع الحقيقي وكذلك ما جرى مجراهما
فيكون قوله الحكم على الجميع من ذلك حتى كانه يقول تحذف العلة فيهما
من المثنى والمجموع كانا على حقيقتهما او مسمى بهما او جاريا
مجرى ذلك واما قوله في الرسول الفاتح التثنية والجمع الرد الى
الواحد فلا يحذف العلة فيهما فيلزم ان الحرف في ردهما الى الواحد غير
لحاق النسب لحذفها غمعها والواحد لا ورد ذلك بين المفرد
وغيره الا بالعلة فيهما فاذا ازلتهما رجع الى صورة المفرد فيه
فيستغنى عن ذلك قولنا انهما ردا الى الواحد وقولنا حذف
منهما العلة فقط وقبله بان ذلك صحيح الا انه اخذ انه نسبته الى
رجلان وهو على حاله فلقلت رجلي مثلا وان نسبته اليه مسمى به
فقلت رجلي في الصورة ايضا وان كان العمل في الحكم مختلفا فالاول
على انك رددته الى مفرده والثاني على انك حذفت علامة فقط ولا
فضل هنا في العمل لا بوجه اختلاف الصورة وهذا في التثنية
والجمع اذا كانا على اصلهما او بعد التسمية اعتبارا باصل
او جعلا عليهما كما يحمل عليهما في الاعراب يحمل عليهما في توابعه و
هذا موضع اخر لانه منقول بالعلة منهم فاذا كان كذلك حصل
منه حكم النسب الى التثنية والجمع على اصلهما او مسمى بهما
وكان ما ذكر في الاصل مختصا بالمجموع التكسير وما جرى مجراهما

من جمع التصحيح نحو ذلك ذو الالف والتاء. واولا لزم من ذلك
التغيير وحمل كلامه على كلامه وتفسير بعضه ببعض هو اولى جدا
فابواب ـــــ ارى في هذا المحل ارتكاب سهو التعاليم
والجري على غير طريق مستقيم لان ذلك موهم ان يكون النسب الى
الجمع او الى التثنية مع اعتقاد بقائهما وهو ان النسب
العلامة لا وهذا ينافي النسب في التثنية مع الله حال التعقيب
عن نفيهما في النسبة الا ترى انهم اذا نسبوا الى حنيفة عشيرة
قالوا حنيفي والى حنيفة قالوا حنيفي وكذلك اذا نسبوا الى
عمر قالوا عمري واذا نسبوا الى عمرو العشيرة قالوا عمري
ويلزم مع ذلك مفتقرون ولا طائفة لو هذا منسوب الى حنيفة
عشيرة وهذا منسوب الى حنيفة وكذلك النسبة الى عمر وعمر
العشيرة لا يفترقون على ما هو ظاهر ابدا في النسبتين من انهما
معا منسوبان الى حنيفة فقط او الى عمر فقط وهذا لا يفتقرون
ولا يقولون به وكذلك مسلمتنا اذا فعل ذلك اذا نسبت الى
التثنية عرفت علامتها بحذف ذلك من ذلك الا انك تعتقد بقاء
معاملا عليهما من التثنية في المعنى وكذلك في النسب الى
الجمع وهو خلاف ما يقول الناس فليس الا اعتقاد بقائهما
ثم باعتبار يحصل **والبواب** عن ذلك من جهتين احدهما ان
ما ذكر من ان بقاء علم مثلا يعني يكون العضو بالنسب
الى المعهود على حقيقته كما قال وقد يكون العضو بالنسب
الى المعهود على حقيقته كما قال ومن يكون على خلاف ذلك
وهو من نحو سيف فيه عما يعم من كلام المفعول
والثاني اذا سلمنا ذلك فهذا الموضع لا يفترقه للقائل حقيقة

النسب

النسب الى المثنى والمجموع وانما يفترقه ما نص عليه من حذف
العلامة فقط ويبقى اعتقاد البقاء. فلو كان طالبا من معنى
التثنية او الجمع او عدم البقاء لم يبق فوائده هذا ما يسطره كه
بقوله وانما ذكرنا سببا للجمع اي حقيقتهما باق نيته. الله تعالى

**والثالث من نحو طيب حذفه وشرطاه في قوله بالا لبس**

١٧٠

يعني ان ما كان من الاسماء مثل طيب وعلى صفته فانك تنسب
اليه ان تحذف ثالثه حرفه وهو الياء المتحركة بالكسر المدغم
فيها فتقول طيبي وان شئت فقل في قول العرب او بتبع فقل
اي من المكسور لياء النسب وهو. اي الذي فيه با. من غير فيهما
وان يكون مكسورة وان يكون غير مفصول بينهما وبين. اي الآخر
شيء فمنهم مثله تماما وصاحب ما عدا الاول فانه يرتضيه لان العرب
من قبله كثيرة الامثال لا نحو ذلك مع كون العين غير مدغم فيهما
فاذا نسبت الى هيف وحمير قلت هيفي وحميري وكذلك
اذا نسبت الى اهل المبيع قلت المبيعي ولم تحذف شيئا
ومثله ما اذا لم يكن ما قبل الآخر يا نحو عطود ومعطود وما ذكر
نقول عطودي ومعطودي من غير حذف اذ لا موجب له وانما
الموجب في الياء المدغمة كانت واوا الا ان كيف ومعيف
وسبيلها تخفيف بالعلة انفصل بعينه اذ لم تكن كذلك
كمبيبي من [illegible] وطيب من طاب يطيب واما الثاني
فمعنى ايضاح علة الحذف لان الكسرة مع الياء اثنا كيا.
اخري وكذلك اذا مثل اطول كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم
يحصل [illegible] الا مثال علة في الحذف فتقول في هبيخ هبيخي
ولا تحذف شيئا واما الثالث وهو ان تكون الياء غير مفصول

بينهما ويعمل الظرف فيه فيقتضي ايضا ما لم يكن كذلك يمنع الحذف وهو
ثم قال واما العشبة التي مصبح تصحيح مقتل او مفهوم مهمهم ولتم
يجوز الشبط لو فيهمون اهرهما او سبب الحزب طيبا وشمه
ما فيه من النقل ما جتماع اربع يا . اهـ وكسر نون فعو وا مين
دار الحزب مجزوما اخرى الياء . اهـ وكسر نهما مخبب ولم يجزموا
الياء . السماكنة لانهم لا يحلون يجزم فيها التي ان يرو وجعل التحقيق
كمالهم يجمعون امثال العشبة لا يجزم النحوي ضمير قالوا نعمى
ونحو وعبثا هاذا كان كذلك قولك القتل قتل يكون في مفهم
لا ان العطف عو النصا . اهـ بالعوبز بل النقل اذ المرجة التي في لمن لغة
التي كغا وهو ا كنز مواتي كذا كما يستخرج في الادغام او نخا . التهم
تعالى مصممه الاهو بمصحه كما يعمل بمعجم اجتماع
السماكنين تعرابه وتفوته التنوين ونحوه وهذا هو المقصود
مضاف الشغل كما وقوع المحذوف فقبل في الكلمة التي يليه ثا .
المنصب والثاني خارج عن هذا وهو انهم لو حذفوا منها ها
ان يجزموا الياء . الاخيرة التي للمد وهذا لا يجيئهم من حذف
الاخر ان نصب الكلمة على مثال التعبير والحزب فيه واجب كما
تعرف فلو قلنا مهيمي لكان اصلا لالتقاء الحرف واصالة
يجزموا التحريك المحذوفة من امصر وهذا لا يصح لما يلزم
من التنعا . الياء بين سماكنين وذلك معنى قوله اما ان يجد ولو
الادل الهمز لتخفة وهو ايضا غير سايغ لوجوب قلب ما بعد همزة
العا لتحركها وانفتاح ما قبلهما وذلك اعلال ان يقع عين
فعاع التبه فهو اولى نحوا . الكلمة على حال العا ابنسر من هذا
كله فطار رد الياء واحتملوا ما جراه هاذا احتمل جمرة

ربا وصاحب



الا وجاب النقلة لزم حذف تلك الياء فتقلبها طيبا وهو مثاله
طيبي في جمعة منبتو في جمعين مثبتي وفي سمير سميري ومثل
التثنية ذلك ويرد عليه في هذا الرهو ما اذا نسبت الى مهمو
وابيض او ليس جمع مصغرات فتقول على ما تقتضي كلامه اسمعوي
وابيضي ولسيري وجميري ونحو ذلك وقد نعرف من الا اشعار
التي قبلها الحزب ثم هذا ان شرطا في معقوله ما الالف وقع او
قولهم في النسب الى طهمو طاي شاذ بما نعرف من القاعدة
بجعلة ولا بقاس عليه ووجه شذوذه تبينه مالالف ولولا
هذا المقوله ما الالف اي شرح هذا الشاذ شذوذه من اجل ابدائه
بالالف لان طهمبها مثل طيبي متا رفيا بسه ان تقول طيبي
كطيبي لكون الحرف قلبت الياء . الفا على غير ما قلبتها التي
في بجعل اذا قالوا ما على هذا باب فمحولة لمثبتر نفيا سرو كنزلك
كا . ي وطوايي فحملة من التحريو هو ضمير ان د تبع زبر سعي
كمحلة واتبع سما من حجين .

ومفعلي مفعلة التزم . ومفعلي مفعلة حتم
واشعر امعلة في حرب . من الضالين ما التاز لنعة
ونحوا ما كان في الكرمة . ومعروا ما كان علمة

علم ان النحو يجو الشان في حق نزح ودو هذا العطل حبيه اربعة
ابنية . ان المذكور او دونهما مفعلة على وزن مفعلة ومعقلة على
وزن فعيلة ويزيدون نبا . بحاء اخى بن مفعوله على وزن فعولة
ومعوله على وزن فعلة ولا يختص ذلك على ما ذكر الناظم اذ كان
اتتج ميما واحرا عن هذا ما تضح مفعلة ومعبلة مسموعا منه
في مفعولة ومعولة وقد كن مفعولة في النسب على بزن مفعوله

فكان من جعله ان يفهم العطف وبانه على اصل مثله او يذكر مفعول له بغير
مفاعيل القسم هل وفعل الذي ذكر سيبويه وغيره من المتقدمين
**والجواب** ان ما ذكر الناظم من اطلاق الباب المتفق عليه وهو
الذي ذكر غيره معنى فقال بعضهم عن غيره المسئلة فقالوا كلها من
جزا والمتاخرين من ان كان الجمع على ان يقال ان جا ثم بالزيد سما
كقوله وفي اذ جاء انما يقف ولا يجوز فعل الجار حرف علة ولا ما قبل
الجار من ضمير الفعل ما قال الجار يقول فيها سما منه دار وبعض
الحروف التي قبلهما او لم يكن معنوها فيها من كلمه بان فيه الحال بالجار
وذكر الواو والنصب مفعول له ومفعول به على الله فيها واذ الجنس التي
جنبهما على انها سر الذي لم سيبويه عن ذكر النفع لعل الله شك
انه زد الى مع ان ينكر المقالة مختلف فيهما ما المبرد في جعل
شيء في مفعول له ناد لم يسمع غيره والظاهر فيه ضعف
في العقل سر يوسف ان مفعول لم يجز فيه ما جاز في مفعول لم يجز ايضا
في مفعول به ما جاز في فعل كمن لا سيما مع بان النصب
الجار ان والحسن انه فقط نحو نشاد سماعا وفيها تقدم واصل
مفعول له مع ترك التنوين والنصب ظهر من النحاة بسيم في الا يصلح
ظهور الحال لانه نشاد فالجر بان ما يظهر فيه المعرب في النصب
وهو كل التي تقدم بها او دار سماعه واذ بعد انما يقف
في منظومه ما انه مثال المفعول له وانما مثل فعول له كما فعل به نحو
واما ابن اي الربيع وهو قد تبعهم ما انهم اعتمدوا على المعنى والعقل الا
نرى ما نص عليه اهل ذكر المتقدمين وفي تقسيمه فلو لم يذكر
ترك ذكره هنا وفي التسهيل وشرح ما فعل هنا فانه على فرض
انتفائه انه محمول على مفعول له فهو محمول على مختلف فيه فعلم ذلك فيه

من الخلاف

١٧٢

من ابن الاعرابي كان منصوبا مفعولا له وهو الذي به يعرف مقل الا يكون
الا ظاهرا مفعولا لانه قال بالمعنى فيه الا ان العقل سر المبرد وان لم يكن
رابعة في التسهيل وغيره لذلك يظهر ويكون وجه ما ذكره
انه ما تقدم ذكر للمبرد وهو ظاهر من انه عامل في نفسه معنى ان
ابن عصفور لم يصح نقله عن نقله سيبويه ومن ادنه تصحيحه و
ترك المنكر في فيها سر المبرد ومعنى ان ادله وما ذكره الظهور
عنده وان كان فيها سر سيبويه اولى عنده ثم ونظر ان ادى **ويحتمل**
ان يكون نظر ذكر مفعول له محله المنكر اذ كان نقل المسئلة اجتهاد به
والمنكر فيهما مجال الظهور في الوقف فيهما من جهة بجنبه فاختار
عنهما الا ان المتقدم لتحكم في كتابه في محل الله اجتهاد اذ بين مفعول له على
ما نص عليه ولم يشر لهما فيها سر نحو صحتهما والله اعلم وقد ذكر
تنبيه هنا في جمع الى جانب ظرف فيقول **قوله** وفعل في جملة
التمييز يقع ان كان اسما على زيد وجملة تقع النعت
وكسر العين هذا النصب النصب الذي يعرف الجار انه يقول العين
وفتح العين المكسورة فيقول مع جملة وذكر من قولهم في ربيعة
ربعي وفي جزيمة جرمي وفي حنيفة حنفي وفي جذيمة فيقولون
اشبه ذلك وهو هنا يقال من قول العامة في النسبة الى
المدينة مديني او مدني وفي النسبة الى الجزيرة جزري وهذا الله
او يسمع من ذلك شيء فيكون مصدرا لها وكذلك قول الكسائي في النسبة
الى الطبيعة طبيعي والصواب انها سرقة ذلك مروي وجزري وطبعي
فانه فان قال في مصدر طبيعي بالمعنى في النسبة الى الطبيعة
وهي الطبيعة فهو اصلح من نسب بحرف بالتخفيف ومن ذلك

لا يفتقر وقوله التفريغ خبر المفعول الذي هو متعلق الى اي بعد الاستفهام
وهو متعلق التفريغ في نحو ما . معطلة فيه بتعويض الى غير ي وبعض من ذلك
في الفعال من وهو التفريغ متعين عليه فيما اعلم واما السماع فقد
جاء ما يخالف هذا الشرح لكنه نادر ولا يقتصر به وذلك بالقياس
على الله طعم جبر تغيير قال سيبويه ومن ذلك التعجب في مثل
حقيقة ولكنه شاذ قليل ومن قالوا في سليمة سليمي وفي
عميرة كلب بفتح بخصوص عميري وقالوا قال بن بشر هذا قليل
خبيث قالوا وقالوا سليقي للرجل يكون من اهل السليقة يعني
من اهل الطبيعة وهو الذي يتكلم بطبعه معنى الفاء كذا ما
دري تتوقف على حملها ثم قال وفعلي في معطلة حتم يعني ان كلام
كان ايضا من الله سماء على وزن معطلة بفتح الفاء وفتح العين
على نية التصغير قال الشيء اليه بحذف الفاء فنقول فعلى
في جهينة جهني وفي قتيبة قتبي وفي امية اموي وحاصل
انتهى ذلك وقوله حتم كقوله التفريغ اي ان هذا هو الواجب
في الفعال من فعل فعال من اطرد عليه ما رجع ما يخالف ذلك فهو موقوف
على السماع نحو ما حكى سيبويه من قولهم في ردينة ردينى
بالاثبات وقالوا ايضا رماح ردينية منسوبة الى ردينة بحيث
عملك السمهري وقالوا في امية امي وهذا كله شاذ ووجه
ما فعلوا في ذلك ان هذه الفاء . من شرحه وان لم يكن في الكلمة تا
تانيث كما حزموا في قريش قرشي وثقيف ثقفي فلما لزم الحذف اذا كان
في اخرها التاء لزم حذف الياء ايضا لان الحذف لما تعين في كلمة
فهم انه منه لما لا تنعبر الذي لزوم التخفيف لما فيه التعليل

لانهما

لانهما في معنى جمع اذ تنزل الوقف بها ثم انه استثقلوا هنجي
لانه في الكلمة كلهما كسر الا في ما واحد وفي جهينة الا في سيبويه من قول
العرب لا حال ذلك هذا معنى تعليل سيبويه به ومنعوا
معطلة لانه صار الى معطلة ولبعضنا كان معطلة والمعاني حتم
بحذف الفاء تبو على العلة عقب بالكلام على شرط ثم ذلك
ايتي المذكور ومتى قلت تنتهي قوله واتفقوا معتلا لام عرب
الى اخر العطل الشرط كذا وكذا والفاء يعني بل منها الفاء والثاني
الا يكونا مضاعف معوول الثالث اولا يكونا معتلي العين في مثل
الشرط كذا واصول عليه من كلامه اخوان اخرهما نعيم لتفعيل
بمعطلة ومعطلة اذ لم يأت بهما دون فاء والثاني مفهوم قوله
واتفقوا معتل لام عربا اذ مفهومه ان لا يليس معتل اللام كما هو
معروف الفاء . فيحترز لا حق بما تعقوه في الحكم لا يشترط فيه شاذ والفاء
وهو الذي ارد ما ومعنى الكلام وان كان يذكر في قوله واتفقوا
الصحيح عائدا على العرب اي ان هذا معروف في كلام الشهير
واما على النحويين بين انهم قاسوا ذلك ولم يقفوا على
السماع والمعتل اللام ما كان فيه لامه وجه علة وقوله عربا
جملة في موضع الصفة لمعتلا بل يركى المروي منه اقتصار المعنى
المعنى والمروي منه الفاء . المذكور في المقالين وقوله د
بما الفاء او الياء على ذلك ايضا والتعريب له يعني ابني بدل ي
جرد منهما وقوله من المقالين متعلق بمعتل له يعني بالمستفاد
المعنى اي ما يحل من المقالين المتقدمين الذكر وقوله بما الفاء
او الياء الحي ومتعلق بمعتل والفاء منصوب على المفعول الفاء

للاولى في الحذف بقول فيها اولى الثاني ومعنى قوله الى المطلق العرب
اولا نحو نجيبي الثاني يسمونه الحذف فيما تحذف فيه الثاني. من الخط الذي
ما تحذف فيه الثاني. اذ اكان في ذلك المعرب عن الثاني. معتل اللام
في اخر حرف علة ولا يكون الا الياء. فاجازوا فيه ما اجازوا
في الثاني من الحذف والتخفيف ماجا مجبلا نحو علي وقصي
ونبي وعدي نقول فيه علوي وقصوي ونبوي وعدوي فان لم يتم
ذلك واما معتل نحو قصوى وعدوى نقول قصوي وعدوي ونحو ذلك
فقول القياس على ما قال وهو قوي عندي فتحذف لانه فتحذف فيما
تفرع فعلى قول الى هاشم. على ما له مجمع لا عن ذلك
وان قال بعضهم سمع احد من الثاني في الناظم مخالف له في ذلك
القياس مجمعا. او بعض العرب يقولون على غلبي وفي عدي
عدوي فيتركه على حاله وان اجتمعت الياء. اخ ولا يقتصر
الشعر وكذلك منهم من يقول قصيي وامية فانهم يقولون
من العرب ما قال الناظم بعرف فيه سماعا ومن النحويين من يقيس
ذلك على قلته ومنهم من يجيزه مطلقا وهو مستقيم من
كلام العرب ويسمع ذلك كثيرا قالوا ولا يخلو كلامه من الشذوذ
ما الغلبة لانه ذكر اولا ابو عمر الشيباني كما ذكره سيبويه معتمد
على غيره ثم قال ويجوز كذا مع ان على انه دون ما تفرع ووجه قول
الجمهور انه لما ثقل عليهم اجتماع الياء. اخ مع الكسر عدلوا
الى الياء. الساكنة وهي الزايدة لضعفها بالسكون والزيادة
فحذفوها فلما حذفوها بقي على مثال فعل نحو عم ومن ثم
فتحت عينه فصار الى علة نحو عصي وغني فصي على مثال قصي





نحو عدوي فجعلوا ياء فعيل في النسب مثلما جعلوا واو فعول في عدوي وهري فقالوا
علوي وقصوي كما قالوا عدوي في عدو فان كان الاسم على
افعول نحو المثال نحو محموم وقوله انه غير لاحق ملحق نفرع في ذلك
الحكم وقوله ومعنى استثنى الا الثاني. فيما قبل طاء وياء وعلى فعيل
ومن فعيل لما ان يكون صحيح اللام او معتلها فان كان عند المعتل
كان فعلي وفعلي فيه قياسا وان كان صحيح اللام ولم يكن قياسا
فيه فاما جاء منه شيء فهو موقوف على السماع وان قياسه ان
في الفاظ تخالف له سماعا. من ذلك في فعيل نحو ثقيف ثقفي في
ثقيف وفي فعيل نحو قريش قرشي في قريش وكذا سلمي في سليم
وفقيمي في فقيم وهذلي في هذيل وخثعمي في خثيم وجرمي في جريب
ومليحي في مليح وملحي في مليح حتى اعقد وهذه الالفاظ لا تجعل
اللغات فيها سماعا لو رد القياس اكثرها وهو الاختيار وفي
نظائرها مما قصروا فيه الحذف وهذا على ما ... النسب في
وغيره ومن جعل المبرد ذلك فيه سماعا ما جاء في كلام كان
على اطراد الحذف. بل القياس سوى السماع اما القياس عليه فشاذ له
في اجتماع الياء. اخ ولم يقتصر على ما اقتصر سيبويه في قال
الثاني ... واما السماع فما تغير وهو عمرة مما يدل على مخالف
القياس على طبيعته وفي ذلك ذا يعيب مذهب الكوفيين واذ
قالوا بالقياس في اجتماعهما قلت القياس ... ونحو
المبرد في حذف فعيل وفعيل وجعله فيه سماعا كما فعل الكوفيون
فيهم وقال هو قول ما سمع لعدم الاطراد ولغلبته ومذهب
الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور والمبرد في مذهب
ثالث وهو فعل ذلك فيه سماع وجعل ... اذ قال ...

ذكر نفسك فمجموع به في هذا بل بقولهم ها انا على هذا اسما كفيتني عمرو
اشياء على وجه لها تقول لم قال لو هذا الكتاب فيتبني يخرج عن الشعور
عمرو والعالم لم يرد نحو ذلك كله الا من يعده مسموعه
والجمهور وكذلك وقال في التسهيل واما الشرط العام وهو
ان لا تكون المعمول متصلة فيه وان اراد بقوله ونحو ما كان
كالصلة بجفت الحرب لم تخوف العباد من معطيه اذا كانت
العين متصلة كما كانت في صلة بل فصلته ابي انت به على
تمام مفعول فيه صلة وخالف الحرب في نحو هو زيد هو بري
مع بعض وانما اتت به على ذلك لا تقع بعد نحو هن كما يعقوب
الواو وقال الواصلي كما في نحو وذلك في معلوم ولذلك لم يعقوبها
متحركة بل يجعلونها في لسبيل العامة منكرا وصليا على علم
لذلك هذا فمعنى ما علا به الخليل واما الشرط الثاني
ان لا يكون مضاعف العين واللام فيه والمراد بقوله ما كان
كالجلجلة بحيث انهم نحو الحاكم التي على معجلة كان هذا
عما كهذا الامثال مفعول فيه جلبلي وفيه شروى تشروى
وما انتقع ذلك وانما ذلك كل نقله لا عناع المثلين هو
مرتب مختلف جلبلي وتنمر يبري فالسمع منه وشا لغة
وفي الخليل رحمه الله نحو شروى فقال الله احوها لا اسم
نستقا لهم التضعيف وكانهم تنكبوا النقل الى المتنبي
ونبداي هذا من الخروف ثم نسأله عن مستقلة طويلة واحاب
بمعنى تقوم هذا اسم ما ذكر من الشرط وبقي واحد
ما المقصود رأيا انه يعقوب كله ثم نظر في اختصار في التمطيط
زاد فيه على ما كان على وجه معجلة ونحو ما كان وكان لي





او لو ذكر الشيء ضيوفها فيين الى المثال مرعا وقد جعل ابن ابي الربيع
وغيره ذلك كذلك فعند هم انه يقال هو لو بري لو بري في تقول
في هو يري هو يري كما تقول في طويلة طويلي وفي شروى شروي
لان تبع فيهما واعدم صحة العين وعدم التضعيف فكذلك
يبتنع او يكون الحكم فيهما مع اعتلال العين وعدم التضعيف
واذا كما قال ابن ابي الربيع وفيهما والجواب ان هذه مختلفة في مجيئة في المذاهب
والمعتل العين لم يرد فيها المنقول ومن الضرورة نحو ومحل
للنظر فيهما وانما تكلم سيبويه وغيره في مجيلة فاما
المعتل العين فقد حكي شيخنا الاستاذ رحمه الله تعالى عن
شيخه ابي اسحاق والغافقي انه قال الذي في هذا انصار بعض
المتقدمين والمتأخرين فذهبوا فيهما وذلك ان مذهب
ابو حيان لا بغا نحو طويلة على اصله ما يلزم عليه من النقل وهو
حذف القلب لو قيل طولي كما تقول وذلك معقود في مجيلة
اذ لا موجب لقلب الواو والعال فلمن في لو يري لو بري فلما
كان لا يمرعلى هذا اختلفوا فمنهم من اجرى مجيلة مجرى معطيه
فانه حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه الموجب لتجري التجنيع
على المطلوب واعرب الى هذا نقف ابوالحرم ابن ابي الربيع وشيخ
شيخنا ابو اسحاق الغافقي حكي عنه الاستاذ انه قال
الوجه عندي ان يجرى مجرى فيهما بعض فحي مجيلة ومعولة
يجري الكلام على المطلوب واخرها مغلوب باب تجرد سلب
في حذف اذ حذفوا دار تجر الواو مع مخطأ في ياء وكسرة ثم حملوا عليه
زعمرو ونحو يجري الباب مجرى واحدا وكذا حذفوا هي
ايحي لا اجتماع اليهم تبوّا حملوا عليه يحيي ونحو ونحو وقيل ذلك

حملوا مفعولة ومعتلة على مفعولة ومعتلة ليجري الجميع مجرى
واحدا وصحيح من ذهب إلى أن معتلة حكم تحسينهما لما تحركت
العلة التي لا حكم لها لم تقع في الكلمة تغيير رجع بها إلى الأصل
القياس من حصول التغيير فيما لم يعتد به وليس بعد لم يجر
في هذه ولا هذه لقولك في قتيبة قتيبي وفي شنوءة شنئي
وبقوا من مذهب أبي عمرو قال رحمه الله تعالى وهي من المسائل
التي خالف فيها شيخه أبا الحسن يعني ابن [illegible] أو يجمع
وأما المضاعف فلم يقع فيه بين [illegible]. المضاعف بلا خلاف
لوجود العلة لو قلت [illegible] فيجتمع المثلان والناظم
لم يتكلم على ذلك إنما عاملوا [illegible] تعويضا [illegible] وعلى
أن كلامه في التصغير إلا أنه قال بقول أبي عمرو إذ قال
يقال في معتلة معتلي وفي معتلة معتلي ما لم يكن [illegible] أو نحوه
التشديد أو نقل عين معتلة أو مفعولة صحيحة اللام فيمن [illegible]
معتلة الأصل على الحكم إلا والعلة بتحسينهما [illegible]
هو القياس من هو الذي جرى أبو عمرو على [illegible] لعله
والله أعلم ويقال ابن بكر والمثال ردهما الطويلة والجليلة
[illegible] على علة التصحيح ما الطويلة [illegible]
يعني أن العلة في تصحيح [illegible] الإعلال تغلب الواو والياء
ثم وانفتاح ما قبلهما فكان الناظم يقول صححوا ما كان
كالطويلة مما يلتقي فيه مع الحروف [illegible] علة ومع [illegible]
فيه من حروف [illegible] علة وهو انفتاح ما قبل
الواو وهو [illegible] أبي عمرو وأما الجليلة [illegible]
العلة في تصحيحه نقل اجتماع المثلين [illegible]



موجود في نحو [illegible] لو حذف [illegible] فكأنه يقول ما كان
كالطويلة مما يلتقي فيه مع الحروف الخفاء المثلين [illegible] تصحيحه
ما ذكر [illegible] مقتصر على جليلة فقط [illegible] والله أعلم

وهذا من مسائل التصغير ما كان في تصغيره له [illegible]

١٧٦

في [illegible] لأنه [illegible] الموضع [illegible] على ما كان [illegible]
[illegible] على حذف الموصوف كأنه قال [illegible]
في [illegible] صاحبة [illegible] إذا أصابه
ويقال في موضع [illegible] ما مفعول [illegible]
فعلة على الحكم أي يقال في النسب حكم التصغير أو على التصغير
إلا صفة للكلمة أي يقال في النسب التصغير إلا هو للكلمة
المصغرة [illegible] على [illegible] على [illegible] المعتلة
متعلق بالنسب وكذلك قوله في تصغيره وفي النسب
متعلق [illegible] من يقال في النسب [illegible]
التصغير الذي كان النسب لذلك [illegible] في التصغيرة [illegible]



المعنى [illegible] في النسب حكم التصغيرة [illegible] لزم الله
التصغير في التصغيرة لزم في النسب [illegible] امتنع امتنع
[illegible] معلوله [illegible] أنه [illegible] في التفصيل
على ما تقرر له في التصغيرة ما أنه عليه [illegible] بحسب
كلامه [illegible] في باب كيفية التصغيرة أو المحدود على [illegible]
[illegible] ما [illegible] عليه [illegible] للثانية [illegible] ما
[illegible] الثانية [illegible]
[illegible] وأما القسم الثالث [illegible]
[illegible] الثانية [illegible]

زائدة للالحاق ووقع كلام المصنف محتملا للوجهين وربما انه بنى على القلب في الهمزة
معها بدل الالحاق وبنى على الالحاق في المبدلة من الاصل على راي المؤلف
كما تقول مقتولي بقول ابن بري هنا ومن تبعه في التثنية او الهمزة لا
تقول اصلا مقتولي لا تقول هنا فيبقى هنا مخالفا الف التانيث
موصوف كالف حمراء انتقول كما تقول ما لم يحصل نظيرها تقول
بينهما في التصغير في ذلك او في الالحاق في حمراء كالاخرى على ما
ما عليه الالف وكان حقها ان تظهر فيه الرفع والنصب والجر كما
بمنزلة ما اخر الالف وتنوين مثل سلاما وزيدا وقيل ذلك
من اجل ان الحرف الذي هو اخر الكلمة كان تشبيها بمطارق الهمزة
كالطبعة كما طارق الالف معنى كالف مرمى مخلاف الالف فانها
ممتنعة لا يظهر فيها وهو موجود لاعراب فيقدر فيها كما قدروا
في ربيعة وصنيعة هذا تعليل بمجموعه ولكن جمع
التي التقت فانهما الهمزة لاطبعة منحوقا وظا تقول فيه فراى
ووظاي واما الفعل للتانيث منحو حمراء وصحراء فتقول فيه حمراوي
وصحراوي وزكريا وي وكذلك تشبيهه واما المبدلة من اصل
منحو كساء ورداء وحياء تقول فيه كساوي ورداوي وحياوي
اذا نسبت كساوي ورداوي وحياوي اذا قلبت واما المعونة
من الالحاق منحو علباء وحرباء تقول فيه اذا قلبت علباوي
وحرباوي واذا انتسب علباي وحرباي هذا الحلة ما ذكر
هنالك وما بني عليه هنا وهو القلب ان طبعي همزة
التانيث وذلك الهمزة مستقلة وهي بعد الالف في بنية
موضعه ولذلك كانت بمنزلة هي كفي تصوحها بانه مشرق
وهي مستقلة ايضا والتانيث مستقلة المعنى والكلام



حامًا

هذا مع انهم ارادوا ان يعرفوا بين الهمزة المنقلبة عن الف التانيث
وبين ما كان فرقوا بين الف التانيث المقصورة وبين بنائهما تقول
ما لم يجوز الهمزة ان تقلب واوا لانه لا يكفي لو قلب بابا لان الحكم
بعد وصولها اذا كانت اصلية فيجوز لو رجوعه لتعلقهما مع باب
ان نسب فيعرف الموضع بينك اخرى وقال ابن جني انقلب ما في الهمزة
لو اوقف على حالها لوقعت علامة التانيث حشوا اذ قلت
حمراوي فلم يعرفوا ذلك لا موضع علامة التانيث لانها لا تقع الا وسطا
ثم ان القلب في علباء بالحمل على الهمزة التي للتانيث لتشبيهها
بها في الصورة والزيادة وفي كساء بالحمل على علباء لتشبيهها
بها في الصورة ومقابلة الاصل وغير هكذا حمراوي فما ذا حملوه
على كساء لانهما عمدا في الاصالة على الجملة هذا التوجيه وجهوه
ايضا كذا في هذه الاقسام وهو الذي اعتمدوا ابن جني وبنوا
عليه وعلى امثاله في انفصاله وكلام ابن الناظم في حكاية انه
مجموع الفسح الثالث انه صحيح لاحد الوجهين على الاخرى
التثنية كذلك هنا وقد تقدم وجه التصحيح والقلب
فيه وبقوا رهنا بلا برهان فلتعلم ما والقياس يقتضي
حكوا هنا لك الا تشبيها اعني في التثنية من قلبها همزة التانيث
بابا ومن قلبها همزة نحو كساء بابا ومن ابقائها همزة التانيث
على حالها ومن جمعها واسماها فلم يكون من غير ذلك
ولم يحكوا في النسب من ذلك شيئا وحكوا في النسب فرادى
ولم يحكوا في النسب ما ورد فانما سمع العرب على فرادى
ومن تقدم التنبيه عليه في باب التثنية عن ابن جني

سمع
بطعمهم بذلك منه او فرادا وسماع وليس بمنصوص فيه والمعلوم
لم يجر فيه ما الاظهر انه لم يسمع وايضا فهو لا يشبه. انتهى وقع
التقفية عليها مع كونه قياسا خلافا لمن زعمه الكندما. ى
في جواز جمع ما او بالنسبة العشرة وكذلك من مذهب الكوفيين جواز
من فيهما راسما اذا كان المعدود واجازوا ايضا فيما سمى ابو العباس
با. ويقتصروا على ما ذكرنا في المشروط اني او بعض سموا عليهما ولم
يرى عنهم في النسب شيء. من ذلك فيما علمت واذا كان
كذلك فكان من حق الناظم ان لا يطلق قوله في مضاهاة النسب
للمتقدمة اذ يوهم انه يجري وجوها كلها في القياس والمشروط
والمختلف فيه وليس كذلك كما ظهر لك. فالجواب
ان قصد الناظم انما هو مضاهاة العجز للمعجز فاعنه و
هو الجزء الذي ما عليه في المختصر بل هو الجزء ما عليه جميع النحو
يين وانما جعلوا المشروط ذا اخذ لاجزاء منها وتقسيمها
على وجه القياس فيهما وذلك بما غير ... تكميل الجزء بادة على
انه جعل بعض الناظم المشروط في قول النحويين واما المختلف
فيه فهو راجع الى المشروط ابطال ذلك كما قاس عليه الكوفيين
فيه وانه المشروط فلم يجعل فيه وقد يبقى كما انه عنى المعجز
فاصطلح المضاهاة فيه كما هو لا اشكال فيهما و.

وانسب لصدر جملة وصدر ما ... ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوءة بابن او اب ... او ماله التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسبن للاول ... ما لم يخف لبس كعبد الأشهل

يعني ان ما جرى فيه النسب الى المركب ومن مراده المركب من اسما
على



على ثلاثة اقسام مركب تركيب اسناد كتابط شرا او مركب
تركيب مزج كبعلبك ومركب تركيب اضافة كامرئ القيس وهذه
الاقسام الثلاثة التي تكلم عليها هنا لكن القسم الاول وهو
المركب تركيب اسناد فهو الذي قال فيه وانسب لصدر جملة
يعني انك اذا اردت النسب الى اسم مركب من جملة فانك لا
تنسب الى جميعها ولا الى ثانيها فقط وانما تنسب الى
صدرها وهي الكلمة الاولى من تلك الجملة فتقول في برق نحره
برقي لانك انما نسبت الى برق هنا وهو الاول وفي تابط
شرا تابطي وكذلك اذا نسبت الى نحو ضربت وضرب بك مما
تقول فيهما ضربي او نسبته الى قام زيد فانك تقول قومي برد
الفعل الى اصله لانك صيرته الاسم فالحاصل انك اذا نسبت فعل
رددته الى اصله مطلقا فتقول في قولي ما قنبي وكذلك ما اشبهه
وحكى سيبويه في النسب الى كنت كوني وهو من قبيل
قولي فهذا وجه القياس كما قال الناظم كما قاله فمسموع
فقولنا لكنت ادخل في النسب الى كنت كنتي حكاه ابو زيد في
نوادره زعم انه قال رجل كنتي اي كبير قال الراجز هو مازي
من يأتيه نسيئة فيما حرتي انتهى

اذا ما كنت ملتمسا لغوث ... فلا تصرخ بكنتي كبير
فليس بمدرك شيئا بسعي ... ولا سمع ولا نظر بصير

وكنتي ايضا بزيادة نون في القا. قال السيرافي فمن
زاد النون ليسلم لفظ كنت والشنوي تغيير
ولا شبها بكنتي والنسب بعاج ونحو الرجال الكنتي وعاجي
بقول وقع بالزاي والشطوي بكنتي عاجي بالنسب

ونحو كلثوم ينسب الى كلثمي لان الشيخ كثيرا ما يقول كنيف وكثيف
فينسب الى لفظه ونحو ينسب الى عجزه قياسا ونحو ذلك قال ابن
ولاد على انه وقع لي في كتاب سيبويه لبعض يقول كلثمي
قال لانه جعل اسما وبلغ من قاله او يقول قياسا شيء في
العلم الذي اراد نحو ان تتكلم العرب بالشيء على ما سمع لم يجر
له فيه نوع احوال فيه فيقيس وهذا الذي من النسب
لانهم لم ينسبوا الى اصول بعض الفعل وانما يجيء بهم طلبا
على ما ينطقون به فربما استعملوا اسم الشيء ما لم يجر عن الغفص
نحو اعتقادا ووجه ان غلط هنا معلوم ما ان الفعل كالجزء
منه وفي استعمال جعفي على شرط انتقال الفعل كالجعله وبرق
قال في المسئلة التي هي على ما نقل عنه المولف اذا اجاز النسب
الى العجز في تركيب ان يستفاد فيما يسما على تركيب المزج حيث
ها فيه النسب الى العجز فما جاز ان تقول قياسا بطول ان تقول
شيء بعد ما شيء ذلك ونحو من يعجب حضرموت في عمر عجز لان
النسب الى العجز مثل بعلبك فلا وعجز بمائع وتركيب قياس
عليه ونحو عرطل بعلق معلق او بقياس عليه ووجه النسب
الى الجملة دار المتضعف التضعيف فيهما والجمع ونحو ذلك اى
النسب من الاسم عوض بما فيصير المنسوب عن المنسوب
اليه الاذى يعلى النسب هو له عن من نحو النصرة مستعمل عليهم
تعجيمه وان كان جملة ولان المنسوب من ينسب الى ما هو من
المنسوب اليه مكونا تنسبوا الى صدر الجملة ووجه النسب
الى الصدر شبيه بالخطاب لانه كان فيها مما يجري بها ان الخطاب
كان فيهما يجري قال يسيبويه وبذلك على انه اذا راحوا العرب

من يعود





من يعرج فيقولوا تابط احمل فيحصل او واجعل ذا قال ويتولى
نحو ذي ان اضافة يقتضي النسب لان الغنا. فو فعانا بانا نحن
وانه قيس بالنسب اصولا ان النسب يخرج ما اسم عوضه
وذلك لا يكون في الغدا فهو اولى بالتعجيم من الغدا — واما
النسب الغاية من المركب ونحو المركب تركيب مزج فهو الى فاعله
وصورها مركب مزجا وهو معطوف على صدر في قوله وانتسب
لصدر جملة فكانه في التقدير وانتسب لصدر ما ركب مزجا ومن
ها منصوب على المصدر بفعل مضمر على حرف لعلم تحسنه وفيه والبرق
كانه على تقدير ممزوج مزجا ومعنى الكلام كما هو وهو ان ما انتسب
المركب تركيب مزج اذا نسبته اليه حذفت العجز ونسبت
الى الصدر لانه بمنزلة عجز ذلك فتقول في معدي كرب معدي ومعدوي
وفي رامهرمز رامي وفي بعلبك بعلي وفي حضرموت حضرمي
وكذلك ما اشبهه وكذلك تقول في خمسة عشر مسمى به
خمسي وفي اثني عشر اثنوي وكذا القياس فيما اشبه ذلك من
المركبات وهو من مذهب الجمهور وما جاء على خلاف ذلك فمسموع
نحو قول الشاعر انشده البعض اعني

نحو فيما رامية هو من فقد بعض الذي اعطى لها من الرزق
فينسب الى الله سبحانه فقط ولم يقتصر على الصدر فيقولوا رامية
ونحو القياس اذا نسبها الى رامهرمز من نحو امرى القيس
اسما واحدا ونسبوا اليه فقالوا امرئي في النسب الى
حضرموت ومثل بعض هذا النسب ما خرج وانما يكتفي والمخاطب
نحو عبشمي في عبد شمس على ما سماه ان شاء الله تعالى

ووجه ما ذهب اليه الناظم والجمهور ان الثاني من
المركبين مشبه بتاء التانيث بهذا التشبيه اغلبي وهو
التضمينية او كل واحد منهما اخف من العجز والتاء ليست الكلمة
مستقلة عليه الا ترى انه لا ينسب الى اسم واحد واربع منع كانت
ونسبوا الى مع التاء كنسبتهم مع العجز كشبع نفرد ايضا مثله
يكون الشيء على اكثر من صيغة اوجه ويكون فيما ثنية نحو. التانيث
كما نشبهما بالتا وكذلك بالعجز نحو ابادي سيما فلما كانا على
هذا النحو حذف العجز كما حذف التاء وايضا فهذا المركب
شبهه سيبويه بالمضاف والمضاف اليه حيث كان يحي
شبيهم حذف احدهما الى الاخر وليس بزيادة في الاسماء والحال ان
المضاف اليه ليس بزيادة في الاول المضاف ولما تقرر انما قال
ابو الطاهر وهو خيرا لا يجوز فيه الا اضافة ويقول منع في
التضمينية وهي المضاف انه لا يكون فيه النسب الا الاول
كما سياتي او نشا. انه مكن لك بحور ان تم بعضا ايضا فقال
سيبويه في بعض ما من راد هو التضمينية من كل ح للوجوب ان
في علو التنبيه. كالتنبيه. اذا التنبيه في بعض المواضع وقف
خالف الناظم ما ذكرناه بهذا المذهب من جهتين. افي شواهد
بما من مصد الى موهكذا عنه السيرافي انه يجيز النسب الى
الاول منهما او الى الاول والثاني قد اصبت فتقول في حضرموت
حضرمي او حضري وموتي او نسبت وكذلك في بعلبك بعلي او بكي
وفي مثل ابادي سيلا الى ابا ذي وكانه اعني في هذا الثاني الا
ضافة من حيث كان كل مركب يجوز الا ضافة والمضاف فيجوز

حذف

حذف الصدر والنسبة الى العجز فجعل المركب تركيب مزج على ذلك
في الباب الضابع وهو ضعيف لانه اذا اضيف لا يجوز فيه الا حذف
الثاني كما سياتي فعوله ومن ذهب مرجوح والمذهب الثاني من
المذهبين مذهب ابي حاتم السجستاني في النسب الى خمسة
عشر ونحوه وهو انه اجاز النسب الى الاسمين معا دفعا لحل
اللبس فيقول في هذا ثوب احدي عشري واحدي عشري واحدي اد
احدي عشري وكل ذلك في النسب الى احدى عشرة بجواب يقول
ثوب طوله احدى عشرة وفتح الشين في عشري على لغة من قال
عشرة وكسرها الشين وكذلك سماع المثال الى تسع عشرة او ثلاثة
عشر فتقول في هذا الثوب ثلاثي عشري او عشري في ثلاثة عشر
او ثلاثة عشر ونحوها عشري وكانه فاسد بهذا على من قال
تزود منها واحبة من مزية مع انه لا يكفي حذف الثاني لوقوع
اللبس مع النسب الى ثلاث او ثلاثة او نحوهما غير مركب ما دام
كانوا من يفسر واليهما معا حذف لان ما على اللبس وذلك
في الاسماء الا على معنى العدد حيث يقع اللبس او على ان ينسب
اليهما معا وهذا المذهب مخالف للجمهور في مذهبهم اجراهما
في النسب الى الله سمعوا معا والذي في اطلاق النسب الى العدد
المركب وهو عدد غير مسمى به ولا اصل لهذه المسألة الا ولي ان يقف به
ونسبا حيرى عمرة في المسئلة الاخرى اشير بهذا بقوله واصل
النسب الثالث وهو المركب تركيب اضافة فانه حذف على اربعة
انواع ثلاثة منها يكون النسب فيها الى الثاني الذي المضاف
اليه ويحذف الاول واحد يكون النسب فيه الى الاول والنوع

الاول بكون المنسوب حينئذ الى الثاني وهو كل مضاف كانت حينئذ اضافة
الاول للثاني في ذلك قوله والثاني فيما اضافة صحيحة ما بين او اب يعني
انك تنسب الى الثاني اي نسب لها اضافة اي كان حينئذ مضافا
اليه وكانت تلك الاضافة معهودة بابن او اب اي كان المضاف لفظ
ابن او لفظ الاب كابن عبلة وابي عبلة ومما ينسب لمثل هذا انما هو
للثاني وينسب اليه واما فنقول في ابن الزبير زبيري وفي ابي بكر بكري وفي
ابن الزبير وابي عباس وابن عمر زبيري وعباسي وعمري وما اشبه
ذلك ونقول ايضا في ابن الزبير زبيري وفي ابي بكر وابي مسلم بكري
ومسلمي وكذلك قالت العرب في ابن علاج علاجي وفي ابي بكر
ابو كلاب بكري هذا كله لا يقع حينئذ المنسوب الا على الثاني وينسب
الاول ليس لها اضافة من بين الفاظ ابن وما اب حينئذ كان ابن عبلة وابي
عبلة ومن حمل هذا الحكم بجهينة وبنو خلع فيقال جهني وخلعي [illegible]
فنقول في المنسوب الى بني عبلة عبلي [illegible]
وكذلك في امرئ القيس مرئي وفي ابن المدرج [illegible] وما اشبه
ذلك معهودا اخلف كلام الناظم مفهوما لا بلفظه ووجه
حذف الاول هنا ان الثاني هو المقصود ولم يوصف بالاول ليتعرف
به فلو حذف الثاني هنا مع انه المقصود وبه التعريف والمعرفة
لكان ذلك نقضا للغرض فحذف الاول [illegible] ولو ما
كان مقصودا في التعريف به فلم يبق الا ان يحذف الاول وهاهنا فصل
هذا [illegible]
[illegible]
غالبا عليه فلم يجز حذف الثاني لان العلمية موضعها [illegible]

بالغلبة

بالغلبة واما ابو علية ونحوها من الكنى فليس فيهما تعريف بالثاني لانه
ليس بموجود مطلقا عن ان يتعرف به الاول ما بين اب او ابن
معرف بالكنى [illegible] كانه يتعرف بالثاني [illegible]
يكون له ابن يعرف به معهودا فلهذا [illegible]
بالجنس لانك اذا نسبت الى الاول وهو ابو او ابن فتختلف ابو
اذا نسبت الى ابي بكر وابي عمرو ولا اختلف من ابي عمر وما اشبه
ذلك فمن نسبوا الى الثاني لم يقع اللبس ويفهم المراد والنوع الثاني
يكون المنسوب حينئذ للثاني ايضا وينسب اليه واما هو ان يكون الاول
المضاف يتعرف بالثاني وهو المضاف اليه وذلك قوله او ماله
التعريف بالثاني وجب مما معطوف على ابن في قوله ما بين او اب
والضمير في له عائد على ما وصلة ما الفعل الذي هو وجب ان جعلتها
ما موصولة وان جعلتها نكرة موصوفة وجب وله متعلق به
وبالثاني متعلق بالتعريف والتعريف فاعل وجب [illegible] اضافة معهودة
في وجب له التعريف بالثاني والثاني هو المضاف اليه يعني ان
المنسوب حينئذ ايضا للثاني اذا كان التعريف للاول انما
هو لاضافته اليه [illegible] فاذا نسبت الى دار زيد وصاحب
عمرو وغلام بكر وما اشبه ذلك [illegible]
لم تنتقل من المنسوبة [illegible] بالوضع فانك تقول
زيدي وعمري وبكري فتحذف الاول وتنسب الى الثاني ويغني
المنسوب [illegible] بان يكون الاول قد تعرف به بالثاني
[illegible] غالبا عليه [illegible] بالغلبة كابن عمر
وابن عباس [illegible] النوع الاول [illegible] هذا النوع

ملحوظ

بالغلبة فما حصل له التمثيل بالثاني في إطلاقه وإن أطلق ملحوظ فيما
غلب فله بعض حظ من علقته وأما إذا كان على إطلاقه لم يغلب عليه إنما
شيء فيتوهم أن علماً له معنى ينسب إليه أيضاً ولكن لم يشتهر فتكون
النسبة إليه هناك ويكون التمثيل به من قبيل من يغلب النسبة إلى كل
واحد منهما ومن كان من كلام الناظم ولا منشأ صفة فقال بعد إن لكن
أبو عمرو مثل به للقسم الذي [illegible] فقال في شرح الجمل فيما إذا
كان نحو غلام زيد بما فيه إلى إطلاقه فيتحول إلى علمية بالغلبة أو
يتعلقون من ثم حتى في النسبة إلى ما يشتق منه بأن يشتق خلف
غلامي وإن يشتق فلقب زيدي وإن كان قد انتقل إلى التمثيل به
بالغلبة مع كونه ما تفرع ولم أر بعد إلا التمثيل فقط لغيره ولكن
إنما يوجد وجه ذلك وذهب إليه وذلك أنه حيث شرع في الكلام
على المضاف فقال والكلام في هذا الباب في النسب إلى المضاف
وهو علم أو غالب إلا في العلم على الله طلا ونحو غلام زيد في السن
لم يشتهر علماً ولا غالباً فإنه لا يقصر بالنسبة إليه ولا النسب
إلى صدره أنه لم يشتهر نحو [illegible] فينسب
إليه كما في ابن الزبير وامرئ القيس فقال ابن مالك كيف تنسب
إلى غلام زيد إذا لم يكن علماً ولا غالباً فيقال له في هذا السؤال هبا
سهو لأنك لا تنسب إلى ما حصل السؤال عنه والنسب إليه مع أنه
هما العبارة في قولك كيف تنسب إلى غلام زيد ونحوه فلما
التي يراد إليها وإن كان قصد كان السؤال عن مجموع الاسمين
معنى نحو جعفي في المركب تركيب مزج هذا ما قال وهو رد على
الناظم في كلامه لا ظاهره وعلى من ذهب إلى مذهبه كالشلوبين

وإمام

١٩٢

وإلا مر ابن عمر فإن قالوا والنسبة إلى غلام زيد وهو غير علم ولا غالب
فقلنا من حيث كان هذا اللفظ واقعاً على الغلام ونحوه لم يرد
بالكلام عمر أي عبر عنه مثله بالفيحاء في قولك جاء غلام زيد
لأنك أردت من لو لم يأت بسهو [illegible] أخبارك إذ لم يشتهر انتماؤه
بزيد فلا [illegible] تخبر عنه بشيء وإنما ينتقلون به تخصيص الغلام من
غيره بما [illegible] العلماء [illegible] الكلمة وإذا
كان كذلك وكان [illegible] خاطبك [illegible] أو ينسب
إليه [illegible] في النسب أيضاً في هذا [illegible] النسب إليه
إذا صار الاسم غالباً عليه ولم يقولوا إنما نسبه إلى الثاني
في الرجل غلبت عليه إنما [illegible] لأنه المقصود وبه التشهير أي
المقصود في جهة التمثيل به الغالب لأنه ما غلبه إنما تمثيل به
بالثاني وكذلك أيضاً يكون [illegible] إذا لم يغلب لا الثاني
أيضاً مقصود وبه التشهير والتمثيل به [illegible] إنما [illegible] إلى النسبة
إلى مثل هذا [illegible] إنما غلام إذ هو [illegible]
[illegible] ونحوه [illegible] خاطبك من هذا
[illegible] النسبة إليه [illegible] إنما [illegible]
فيه [illegible] على هذا التمثيل [illegible] كلام الناظم
في النوع الأول [illegible] وإن لم يغلبها وكذلك
[illegible] النسبة إلى الثاني في هذا
النوع ما تفرع في النوع إنما وإن [illegible] الثاني مقصود وبه التشهير
والتمثيل به فلم يمكن [illegible] المقصود [illegible] والنوع
الثالث يكون النسب فيه إلى الأول لا إلى الثاني و[illegible]
[illegible] ما تفرع إذا لم يوقع لم يشتهر ذلك قوله فيما

سوى قولك انت سوالله ولو قولك الشارة التي النحو عنوانها ولمح فيها
متعلق بانستقر يعني ان ما سوى ما تقدم ذكره من النحو المذكور في
يكون النسب فيه الى الاول فيه لها ولا مع المضاف فيه وتحذف الثاني ويبقى
على ما تقدم من انفصال المركب من جزء جزء والنسب الموصوف
ولم يبق من هذا النوع فيما يختص به نفسه كما فعل لها واعني
وانما عرفه بتفسير ما عداه ومن تعريف جملي ولكنه عرف بالمقصود
اذ معناه كل مضاف لم يتقدم فيه لها ولا ما الثاني ولذلك ومجرورا
ما جاء ابا ومعناه انه كل مضاف وقع علما للشيء بالتعليق
دال وضع لها ولم يرد به معنى غير ذلك فهذا الذي يريد اتفاقا من
به كامرئ القيس وعبد القيس وما اشبه ذلك فمثل
هذا تقول فيه امري ومري في امرئ القيس وعبدي في عبد
القيس قال النمر بن تولب كما قال

طلبوا العبري في جذع نخلة فلم عطسنه شيئا وابا حاجها
وقال ذو الرمة في النسبة الى امرئ القيس
تبعون نسبة المرئي لج ملكا يقضي به لها ذو العوارا
اذا المرئي شب له بنات عصبن براسه إبة وعارا
اذا المرئي يسعى ليعجز فحوا معص ومن ابن اعا افصارا
اذا مرئية ولدت غلاما فالام بالناشئ مستمع الجارا

وفي قول القصير في رواية بعضهم
وسطها وسطها المرئي لعوا كما ارضعت في الرواية العوارا
ويحكى قول البصريين في قصيدته هذه
ويحكى قول الجوهري في ذو الرمة نقل ذلك البكري في صلته
مع يستو فقطه ما تخلطها ذو الرمة
الموصول وتحز لو اذا سمعت رجلا يتكلم زيد تعليقها او لها تقول

فيه



فيه غلام عمرو صاحب عمرو غلاما كذلك وامثال ذلك والنسب الى الاول
الذي هو الصدر ويحذف الثاني نحو العباس والحرمي لان الثاني بمنزلة
تمام لها وله واقع موقع المنسوب منه حيث لم يكن لها تبرع تعريف
لها ولا صار الاسم لها والمنزلة زيد والثاني بمنزلة التكملة له كالمنسوب
منه اولى بما يحذف لكونه فيما تقدم شيء او جيء او لا تحذف الثاني
هنا اذا ازال ذلك العارض وملابسه من الرجوع الى الاول ما لم يقع لبس
كما سيأتي فانه يرجع الى النسب الى الثاني لان اللبس عارض فيه
بحسب اعتبار عدم الناظم والنوع الرابع يكون النسب فيه الى
الثاني على عكس الثالث بحذف الاول والمضاف واللبس فيما فعله وذلك
قوله ما لم يقع لبس يقع اول الحكم المذكور في ذلك النوع المتقدم وانما
هو اذا لم يقع بحذف الثاني لبس فان وقع لبس فالمعنى او النسب
لا يكون الا على الاول فانما يكون الثاني في مثل ما يقع فيه اللبس فينسب
الى الثاني بقصد لها تنبيها وذلك انك لو نسبت الى ابن الزبير او العباس
فقلت زبيري او عبدي لعبد القيس او عبد الدار ادى ذلك الى
الجهالة المطلقة فيبطل الا على ذلك فيما يقع فيه التنبيه واذ يقع
فيه النسب الى عبد الله تنبيها وعلى هذا قالوا في عبد مناف
منافي قال سيبويه وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم
في عبد مناف منافي فقال اما القياس فكما ذكرت لك الا انهم قالوا
منافي مخافة الالتباس بعبد الدار ان الخليل يقول بمن اعانه
هذا اللبس على من فيه منع من يقف ذلك على السماع كما جاء
ابي الزبير ومن جعل منها فيما جاء نحو شاذ ومنع من يقيسه
ومن مذهب الناظم كما رأيت ونحو كلام سيبويه لانه لما
ذكر كلام الخليل في منافي قال هو الخليل ولو فعل ذلك لما دخل

اسما من شيئين جعلوها ذكرا بقية الا القياس منها نحو والبه ذهب
السيرافي والشلوبين وابن عصفور وغيرهم واعلم انه من نحو
من هذه الانواع انه لا ينسب الى الاسم المنبني من المضاف والمضاف
اليه بالنسبة لهما وانما كان ذلك لان الاول من الاسم الجزاء به بحسب
العامل والثاني مخفوض ابدا من حالة اضافة اليه واذا كان كذلك
لم يمكن ان يراد بالنسب الى الاول لشيء من حقيقة وهو
الى الثاني مع بقاء الاول لو قلت في غلام زيد غلامي زيدي
النسب لا يراد ان ينتقل اليها الاعراب فما قبلها الاعراب
ولو فرض انه مضاف الى الثاني لم يمكن الجمع بين الاعرابين
لانه مخفوض بالاضافة الى ما بعده بعض عما كان عليه فبطل لانه لا يمكن
ابطال ينتقل الى ما اعراب الاول مع الثاني فيلتبس بالمضاف
المنسوب فان سيبويه كما تقول في عبد القيس ابو عمرو ابو
عمرو بن ... وابو الزبير ... الاحكام عليه لان الثاني من
تمامه ولا يجوز ابطال ... بالنسب كما ... والزمه تضيعه الى
الثاني فيلتبس بالمضاف الى ما بعده معزا مع ان النسب من ...
بنسبه من الاسم الواحد اذا كان معرفا ولم يكن ... لانه ...
مع ان النحو ... كما ... منه انه لا ...
من هذه احدهما ... الثاني وما جاء على خلاف ذلك
مبتدأ ومسموع ... ولا يقاس عليه والذي ... في الفعل
انهم ينحتون من الاسمين اسما واحدا على زنة ... فقالوا في
عبد شمس عبشمي فقال عبد يغوث الحارثي
وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا
وفي عبد القيس عبقسي والى عبد الدار عبدري وهو كثير
وكذا



وكذلك جعله الجوهري فيما سماه على ما يظهر منه في الصحاح وقال
ابن خروف انه كثير لا كوعبد معبشمي والجمهور على انه لم يبلغ مبلغ
القياس ومن نص سيبويه به على عدم القياس فيه ونحو الدعي
والبه ذهب الناظم حيث قصر النسب على احد جزئيه تلك الثلاثة
اما النسب الى الصدر فقط او الى العجز فقط وبه يعني الحكم
مع الناظم في هذا الفصل من واضع احدها قوله وانسب لصدر
جملة ما نه يقتضي النسب الى صدر الجملة من حيث هي جملة
وهذا لا يعقل وانما ينسب الى الجملة اذا كانت في حكم المفرد
وذلك عند التسمية بها وهذه لا يصح النسب اليها
لانه كالنسب الى زيد وعمرو واما غير ذلك فهو ممتنع لا يصح اذ لا يعقل
او يتصور الحركة تنتسب الى قولك قام زيد مثلا وهذا لا ينسب
اليه كما لا يصح ان تنسب الى الفعل او الحرف اذ كان النسب
مختصا بالاسماء والناظم لم يبين كونه مختصا بالاسماء فكان
كلامه في هذا غير محصل الثاني على تسليم انه اراد الجملة
المسمى بها لم يبين الى ما ينسب وذلك ان النسب انما
هو الى الجملة نفسها لا ينسب الا الى النسب الى صدرها
ونحو قال وانسب لصدر جملة وهذا الكلام انما يفهم جواز
النسب الى صدر الجملة لا الى الجملة وهذا غير مطلوب لان صدر
الجملة اذا كان اسما كتأبط شرا ... فلا يتصور ان ينسب الى صدر
الا بتقدير اضافته الى الجملة اذ ارادت النسب اليه كما يقول
في تأبط شرا ... فيما ... منه ... ونحو ذلك
وان كان صدرها فعلا لم يصح ... اذ لا ينسب الى ... الصدر
وانما مطلوبنا هنا كيفية النسب الى الجملة لا جواز النسب

لا جواز النسب إلى صدرهما فيهما أراد أن يميز معنى فيخرج منه
الذي معنى آخر عن نتاج النسبة فجاز أن يخص معلوما عن
العارض بالمسألة ما فيها الكلام معه في لحظه بالتسمية التي علم
العربية منه من هم الكلام أولى فإن قالوا ننسب لجملة بأن ننسب
إلى صدرها أو نحذف عجزها أو ما يعطي معنى الجمع والثالث إذا
سلمنا ما ذكر فيحمل بيمين حقيقة معنى النسب لأنه إنما قال ولا ننسب
لصدر جملة ومعنى الكلام غاية ما يعطي أو ما تحوله صدرها. النسب
فيعطى عن العجز مسكوت عنه فيفهم منه نحو مفهوم [illegible] وكذلك
قوله وصدر ما ركب مزجا وقوله فيما سوى هذا انسبن للأول
ومن نحوه أنه لا يدرس عجز عن المذهب في العرب من الجزء [illegible]
مكان حقها على الغالب أو يمنع من عجزه ما لم ينسب إليه [illegible]
كذلك رهط الكسائي والرابع أنها نص عبارة الحاجة عن [illegible]
فيه بأطراف المسألة لأنه قال ولا ننسب لصدر جملة [illegible]
دلالة على الجملة ومعنى الاسم المسمى به فقصر على نفسها بل هو عام في كل
ما يحكى في الكلام وكذلك لما بوب سيبويه على المسألة قال
هذا باب الإضافة إلى الحكاية فدخل تحته الجملة المسمى بها
وكل ما يحكى مما يسمى به وكذلك أتى على العامة بعينها ولولا وإنما
وما أشبه ذلك مما إذا سمي به بقي على حاله وذكر أن حكمها
حكم الجملة فكما تقول تأبطي وبرقي في تأبط شرا وبرق نحره
كذلك تقول في الإضافة إلى حيثما مسمى بها حيثي وفي الإضافة إلى
لولا لوي وإلى إنما إني فيحذف العجز وننسب إلى الصدر وهذا
عام في كل مركب يحكى فكان نص على الغالب أن يعم ولا يخصص إذ كان
يوهم تخصيصه أنه لا يفعل ذلك إلا بالجملة وحدها وهو [illegible]

محل

١٢٥

فلو كان هو في النسب محمولا فيهما مطلقا فإن قال وتحذف لهما يقع لها. النسب
لعجز المركب عن المضاف ما دام المضاف يشتمل ما تقوم مقامه فإن [illegible] وإن ننسب
لصدر ما حكي أو جاء ما يعطي معنى العين لكان أعم وأولى والخامس أن قوله
وصدر ما ركب مزجا عام في كل مركب تركيب مزج سواء كان علما أو غير
علم لأن الأمثلة يشمل إنما أجرى على ما هو في الكلام خاصة مثل ما [illegible]
به من مركب تركيب مزج ما ننسب إلى صدره فيما سماه أن [illegible]
شيئين نحو قلت [illegible] وأن [illegible] بخمسة عشر قلت خمسي
وكذلك [illegible] عن [illegible] فالمالطي لا يجوز
النسب إلى خمسة عشر وهو معدود على أصله لا إلى أحد عشر واحد
فيها من المركب لأنه يلتبس بالصدر من المعدود إذ لا يعرف إذا قلت
خمسي أو أحدي هل ننسب إلى خمسة عشر أو إلى خمسة أو إلى أحد
عشر أو إلى أحد فلما كان ذلك يوقع اللبس [illegible] ولم يتكلموا به
وقد أجاز أبو حاتم النسب إلى العدد المركب وهو مردود لأنه لم يأت
أيضا إلا سماع [illegible] فيقول هذا ثوب أحدي عشري
وخمسي عشري ومن نحوه [illegible] ذلك وإنما حمل ذلك حذف
اللبس إذ كانوا إنما يكرهون اللبس [illegible]
فلا يجمع ومن نحوه [illegible]
[illegible] وأنه لا يمكن حذف الثاني لأجل اللبس وإن كانوا قد
ينسبون وإن وقع اللبس كالأعلام في بعض الأحوال حيث لا يقع
التباس [illegible] هذا الباب [illegible] ونحوه عن أنه لا يوجب
[illegible] النسب إلى الأول ولا حذف الثاني فيستغني عن النسب
إليهما بما يعطي معناهما كما استغني في الإضافة إلى [illegible]
عن [illegible] ومن ثبت العرب [illegible]

ولم يطرد وكما لم يطرد في النسب اليهما قال وجله نشك انه لا
يجوز ان ينسب الى خمسة عشر اسم واحد وكذلك لا ينسب الى
ما سمي به فان قيل كيف تقول اسم اثني عشر النسب الى خمسة
عشر خمسي وهو يلتبس بالنسب الى ما سمي بخمسة او خمس ولم
تراعوا اللبس فلم راعيتموه في العدد قبل التسمية ولم تراعوا في
التسمية فالجواب ما قاله السيرافي من ان اللبس لا
يراعى بعد التسمية لان الاسماء الاعلام لا يستنكر وقوع امثال
في المسميين بها لانها اسما يوضع وطابق مع تمييز يحصل بغيرها
ما قبل التسمية فان الاسماء واقعة لمعان في علولا لانها يوجب
اللبس فيهما لم يحصل التمييز فان قيل فمن يقع في النسب
الى عشر لا يجعل في ذلك الحكم لما نسب اليه كقولنا عشري
وربعي في النسب الى خمسة وربعة وان كنا نجيز ان يكون فيه
راسما خمسة وربع وذلك لان الخماسي ما ينسب اليه اذ هو
اسم علم بخلاف العدد فانه لا يعرف ما ينسب اليه الا بما يؤول
عليه فامتنع الوقوع في اللبس لاجل ذلك انتهى واما قال
اللبس في الاعلام فليس بالنسبة الى غير بما امتنع فيها العلمية
ولم يمتنع عن بعد التشريك واذا ثبت هذا كله والناظم العقول
بالنسب الى الصدر ولم يعتبر بالعلمية فيه ما في ذلك بعض ما قال
لعله ان يحصل في ذلك مذهب ابي حاتم في جواز النسب الى خمسة عشر
ونحوه وهو عدد لا ما نقول مذهب ابي حاتم من الشذوذ وذلك ان
ضعيف وقلعله ما يقله ارباب المذاهب مطلقا عن اهل التصريف
وهو خارج عن القياس فان فسيراه ان يكمه عمي من يعل [illegible] والى
هذا فلله يستقيم الحمل على مذهب ابي حاتم لانه انما اجاز النسبة

الى

١٢٦

الى الاسم مع عدم التسمية والناظم لا يقول بهذا ولا يقتضيه كلامه
وانما يعطي كلامه في النسب الى الصدر خاصة من غير العجز فكان
يكون هذا من هفوات الناظم يظهر به امر من النحو بقوله السادس انه
اطلق القول في الاضافة المحضة بانه اذا كان النسب فيها الى
الثاني لا للاول وانه كلام غير صحيح لا يطرد كلي قول وابا [illegible]
عن [illegible] لا يكون [illegible] نشك ان [illegible] ما قال
وكذلك ما كان كنية يجري ذلك المجرى والكنية معتبرة فيها حال
اذ هي غير معلقة وضعا على شخص بعينه بل مراد بها في مثله
انه يكون له ابن وهذا كقولك هذا ابن فلان [illegible] ولكن هذا
قبل زيد والذي والثاني ان يكون مسمى به معلقا على رجل بعينه
من الوضع الاول الاعتبار به معنى التعليم لتوى على المسمى به هذا
حكمه حكم امرئ القيس فلا تنسب اليه الا بحذف العجز فتقول
في ابن زبير علما ابني وفي ابن زبير علما كذلك ابوي لا بد من
هذا اذا كانت الكنية لا [illegible] انما ينسب الى العجز معناه في قصد
الثاني التعريف به ولعلين ذلك معنا [illegible] حاصل امرئ القيس
من [illegible] في امرئ القيس في العلمية [illegible] معا ولم
يتعرف الاول بالثاني تماما لو كان رجل [illegible]
به صار علما [illegible] الاعلام واردنا ان ننسب اليه
لوجب ان نقول زيدي لان التعريف بها بالعلمية لا بالتعليق
هذا ما في هذه المسالة [illegible] وذكر انه القياس
عنده [illegible] فقال ولم اعرا نصهما كذا
[illegible] الناظم [illegible]

التبعيضية معنا ونسبي عن وريبة وكلامه في النسب مهمل طافح لمعرى
التبعيضية الجنسية التي تركيبها افلا ادرا لهما مع انه اذ نحو عبقسي
امرئيما داخل في الذي مكان من جهته ان يأتي بهما في عادة احوال الذي
تجار معهما نحو عبشي تنطو بالتبعية جائز وذلك ان نوع الاضافة المعروفة
بالاب والابن داخل الاضافة التي يعرف بهما الاول بالثاني
لا بابن عمه واخوا باطله وانما وجب فيه النسبة الى الثاني لان الثاني
مقصود به التعريف والشهرة فلو حذف لكان نقضا للغرض منهما
تعرف بسطه وبعدا في جهته فهو النوع في النوع الثاني مجاز
النوع الاول شنوأة لانه لو سكت عنه لم يستفد له ما اراد تنبيها
وانه ضعف اكتفى في النسب بمعنى الثاني فقال حبري في نحو
عبد المركب عن المضاف وصور المضاف ان يعرب بالثاني نحو عبقاد
نعم يرادن لا فعجى ومن يعرب صوري حرف العبسي والبدواني
عن معنى الاعتراض انه ان يقال العالم الله والحلو او الحلقة
من حيث هي جملة من جهة المعنى لان الاضافة الى الجمع . النسب
اضافة انبه في المعنى والاضافة مخصصة بالالف بينهما . فانا نصور الفاعل
ما يجي فصوره وذلك الجملة الاسمية نحو واما الثاني فهل الغصوب
يعني من كلامه وان كلامه انما وقع جوابا لسوال كيف تنسب
الى الجملة وذلك انه صرح بها وهل يعني في الاسم المنسوب من التحبيس
فيها فقال الادران تحمل كلامه مقررا القصر ماذا حملنا ذلك لا لفظا
انه يريد ان الجملة تنسب الى صدرها انه ياخذ به . النسب صدرها
واما ان يريد ما صرح به الاعتراض من ذكره لا يستعمل من غير ذلك
وسكنة حوالي يبقى ما طول العبارة وسببها انه لا على ما في ،

العوامل

اصل
لا ينسب اليها اذ لا
نبادي بينهما ذلك مواخ

٢٦٧

الا ما فعل النحويين فيها وقد صنع على الناظم العبارة حتى ما في بها
في غاية من التضييق فيستمح له لمكان عذر في النظم ولذلك بنوع
التنبيه في النظم ولهذا واجي ان نكلم بما فيها بناء على ما هو مبسوط
في مظانه ومن الجواب جار في قوله وصدر ما ركب مزجا ولنقل لهما الح
واما الثالث فما ان الحجمية مفهومة من كلامه وذلك انه قد نحو
له الا اشارة الى ان باب النسب موضعها الاضافة . اي الكلمة مثله
فالمجموع بنسكا ولما قال بعضا وانسبن صدر جملة كان معناه اليتيم
في النسب . اي الصدر . اي العجز اذ كان ماخذ الا شيء على ما اقتضاه
كلامه من اول الباب فهو المراد وبعهم منه انه لا يكون بعد الياء شيء
وهو معنى الحذف واو لم يكن . اي الاسم لم يجي كلامه الا والكلمة حجج
مثله فهو والتخاطب الحذف لا يجي منه شيء . اي الصدر فهو . اي الاسم
والاسم نحو الجملة كلمة لا بعضها مثله بقال ان الياء فيه وقف
. اي الصدر فيجي واو فقه . اي ان يلبس اي الصدر . اي او كذلك الفعول
في قوله وصدر ما ركب مزجا وعجزه واما قوله ولنقل لهما اضافة ما
معناه انقل الياء . اي الاسم الثاني من المركبين وحقيقة الاسم
المركب مركبه من نسبتين مكان ...جهة لو لم يرد حذف الاول في
يقولوا نسب لتركيبه باشتمال الياء . اي لان اخر الكلمة الثانية
. اي الا ولي بسبب المزج لكونها فالا ولنقل والمعوا نه نسب لثاني
دل على ان مراده انه نسب الى الكلمة الاخيرة فقط مع اطراح الاولى
في زوال المزج اذ لا يظهر للكلمة الثانية . اي لا يتركه ما ذا العجز
من نصفه كلام الناظم ما نشأ حقيقة واما الرابع فما نقول
من ينزل على ما سموى الثقفي هو الحكاية في تركيب المزج لان هيئتها
دالول ذي ثمامي فيجلب ما مع صدري الى عجزه وجب انشغالها واحوال

في تقسيم تركيب المزج على الأول علاء وأما الإضافة بالمجموع فيه
يتجه لأن ذلك مجموع اللقب وهو مردود وأما أيضا مستمر فلا والمنسوب
إلى الله علاء المركبة كنية وتنبيه فيتكلم عليه وأما المنسوب إلى
عبد الله علاء فنادر والمنسوبة إلى باب المركب فلم يجعل التنبيه
على النزع فيه وأيضا فإن المنسوب إلى ما ركب مما اعتبر علم موضع
في المعتبر كما تقرر في السهو المخالف العلم فإنه لا يوقع في
الغالب لعينه وهو عرض من الغالب اختصاصه للمعتبر في
مسائل كثيرة وإن أراد عرف ومن جملتها هذا المحل إذ قال فيه
ما لم يقف المعتبر كعبد الله شمس الدين فتنقض بهذه الفائدة عكسه
بما ينسب إلى التيه خمسة عشر عن علم لا لقبا [illegible] بما ينسب
إلى غير المركب فلو ذكر والله أعلم الطول العبارة اختلافا وأما
السادس فإن الفائدة إذا أراد القسم الأول فهو ما لم يكن مسمى
به وإن المذكور فيه صحيح وأما المسمى به فهو فاسد ومن
موضعها لم [illegible] من كلام العرب أن مثله وأن [illegible]
بالتعليق وأنه بأنه علما بالعلمية والعلم بالعلمية حكمه
حكم غير العلم كما تقرر ويكفيك عذرا عنه أن النحويين لم يذكروا
فيه إلا تقسيم النحو نعت بالعلمية وأهملوا النحو نعت بالتعليق
قلنا عذرا بأن [illegible] أنه لم يقع عليه أحد [illegible] وهو ما ذكر [illegible]
لم يفرق في كلام العرب ما الفائدة في تركه [illegible] وجعفر [illegible]
ان [illegible] ولا تشترط [illegible] ما تقدم [illegible] في ذلك
والثانية مفقودة [illegible] في السماع وأما السابع فمقول [illegible]
[illegible] واحد على [illegible] ما ظنه فيه [illegible] النحو [illegible]
بالفائدة كما إذا قلت هذا [illegible] ولو [illegible]

مما



مما لم يغلب عليه إنما نتج والثاني ما لم يظهر فيه وجه النحو بعد وإن كان
أصله ذلك الكنى بالنسبة إلى إنما كان علمه ومن النحو نعت بالعلمية
بالنسبة إلى أبي [illegible] وهذا هو الغالب في الله [illegible] وإنما هو المنسوب
إليهما وعلى أن [illegible] هذا الثاني لا يكون علمية عند أهل [illegible] ومن نعت بعد
إنما هو الثاني فيه عين كما هو إنما كان [illegible] نعت بعد العلمية و
لولا ذلك [illegible] أقسام العلم المعرفة بالعلمية والكنية وهو
تقرر [illegible] في باب العلم إذ قال [illegible] أسماء [illegible] كنية ولقب
وقال [illegible] اللقب [illegible] بالعلمية مضاف [illegible] الكلام
لكون [illegible] العلم بالتعليق [illegible]
المقصود [illegible] النحو بعد الثاني إذ كان [illegible] العلمية فيهما
كما تقرر في الثاني [illegible] العلمية فيهما [illegible]
والمنسوب إلى الله [illegible] النحو بعد المكتسب بالعلمية
فأما [illegible] النحو بعد الثاني [illegible] ولا [illegible]
[illegible] في [illegible] هذا المقصود [illegible] المضاف
أن يجب [illegible] الثاني [illegible] وأشار [illegible] إلى الكنى
والمعرف بالعلمية فلما كان النحو نعت [illegible] الثاني [illegible]
أو يكتفى بالنوع الثاني [illegible] في القسم الثاني
وأما الأول فهو ما ظهر فيه وجه النحو نعت فيه فلما كان المقصود
التنبيه وأيضا [illegible] بالنوع الثاني [illegible] كما تقرر فكأنه يقول
ابن [illegible] إضافة [illegible] أو [illegible]
النحو بعد [illegible] هذا الداخل
التنبيه والحمل على [illegible] الله أعلى

واجبر برد اللام ما منه حذف جوازا ان لم يك رده ألف
في جمعي التصحيح او التثنية وحق مجبور بهذي توفية

مسئلة النطق بزي فيه حذف الاسم المحذوف منه اذا انسب اليه وما
يرد اليه المحذوف وجوبا او جوازا او ما لا يرد اليه وما يلحق مع
ذلك من التغيير المتقدم في النسب واعلم ان ما حذف منه
حرف على ثلاثة اقسام احدها ما كان المحذوف منه الفاء كشية
وعدة ونحو ذلك والثاني ما كان المحذوف منه العين كسه ومذ
اذا سمي به فان حكم سه فيه محذوف من منه فلذلك يقول
في سه ستهي وفي مذ منذي والثالث ما كان المحذوف منه اللام كغد ويد
واب واخ ونحو ذلك وهو كثير والناظم انما يتكلم على هذا
القسم من هذه الاقسام اما القسم الثاني وهو ما حذفت عينه
فانه لم يتعرض له ولا نص على حكمه في النسب الا ان يقول
عن عدة وشية كان من جملة ما تكلم على ان يذكر القسم
الثالث تماما من اول والجواب عن هذا
من وجهين احدهما ان ما حذفت عينه قليل جدا في كلام
العرب حتى انه لم ينقل منه الا الفاظ قليلة وهي لا
يعتد بها فاقتصر الناظم ذكره لذلك والثاني على تسليم انه
كثير او التي لم يذكره اذ لا زيادة فيه على ما تقدم له و
ذلك انه لما ذكر القسمين وما يعلم منهما دل على ان ما سكت
عنه لا يعتبر فيه على هذا
ذكر ما حذف منه لم يذكره منه الا ما يجب فيه الرد وهو
ثنية ونحوه وسكت عما الحكم فيه ان على فقه

وعدة

وعدة وما اشبه ذلك فليس فيه الا ذكر ما فيه من التغيير
الا كسرة اخرى لبناء النسب فقد تعرض لذلك اول الباب في قوله
وكل ما يليه كسره وجب فجزء المعنى منه علمه في تقسيمه
كله مع كلامه على ما اذا ثبتت فهو امكان والناظم من
معنى الكلام على ثلاثة اقسام احدها ما وجب فيه الرد فيما حذف
عينه او الرد هو باب تعيين الاسم ولا يرد في النسب هو نصا ف
الى من الى الا ما يقع عليه تعيين النسب وهو اللام
واما الحشو والعاملة يقع عليهما تغيير لمجرد هو باب النسب
الموجب للتغيير لانهما لو ظهر لم يلزم فيهما ما يلزم اللام لو ظهرت
من التغيير فثم رجع الى تقسيم الحشو والناظم من
ما حذف منه اللام فقال واجبر برد اللام الجبر هنا اصلاح
وازالة لحاجة بجبر العظم اذا اصلحته
وجبرت المعنى اذا موضعه وازلته عنه ومعنى المعنى
في مسئلتنا ظاهر لان المحذوف منه
وهانة بعضها ما في عبارة عن رد محذوفه
فخفة على الاسم المحذوف منه عائد على
عائد على اللام وجوازا منصوب على المضاف جوازا ومعنى
ومعنى كلامه ان ما حذفت لامه محكمه في النسب اليه انه
ينقسم قسمين احدهما ان ترجع اليه اللام في التثنية او
في جمعي التصحيح الجمع بالواو والنون والجمع بالالف والتاء
وسماهما تصحيح لصحة المفرد فيهما من التغيير
والثاني الا ترجع اليه اللام فاما ما ترجع اللام
في واحد منهما النسب اليه شية

على حاله فلم يجبر برد لامه وان شئت رددت اليه اللام ونسبت
اليه مجبورا وذلك قوله واجبر برد اللام ما منه حذف جوازا ان لم
يك رده الف في كونه يعني ان لم يكن الرد على الجواز بمعنى الشرط
ويكون رده في التثنية او الجمع صحيحا مثال ذلك يد ودم وغد
لك في يدي ودمي وغدي وان شئت رددت المحذوف فقلت
يدوي وكذلك تقول دمي ودموي وكذلك غدي وغدوي ويقال ان الدم
غير مسموع للعرب حكاه سيبويه وذكر ان قول المتنبي
كله عربي وكذلك تقول في شفة شفهي وان شئت شفهي
فرد اللام وهي هاء لقولهم شفاه وكذلك شية تقول فيه شيي
ووشوي وما اشبه ذلك وكان يقول ابو جعفر لا ترد لامه
في التثنية ولا في جمع التصحيح فحذفت فلا تنسبه فيها على حاله
فتقول في التثنية يدان ودمان وشفتان وما اشبه ذلك
وكذلك تقول في حر حري وحرحي فترد اللام وهي حاء لقولهم احراح
وحريح وجاز الوجهان لانك تقول في التثنية حران لا غير
ومفهوم الناظم ان لم يك رده الف يعني ان لم يكن رد المحذوف في
التثنية والجمع مالوفا ومعنى قوله الف نثبته مسموعا ذلك
انه انشد الحكم المفهوم من جواز الوجهين فيما لم يرد لامه
في التثنية وجمع التصحيح ومعنى المالوف اي لم يرد فيها
اذا ثنيتها مكانه بقول الحكم ان ثنيتها رده جاز الوجهان فعلى
هذا حرف ... اللام ... اصلا ولا يطلق على مثل هذا الاسم
لم يثنه رده في ... يثنيه على ... على له حكم
لا يحتمل ... ايضا ما رد لكونه لم يثنه فيه ولم
ينطق بها وفي التثنية والجمع من الرد الشاذ الشاذ

ملبسه

ملبسه فنوبه فلا حكم في النسب جواز الوجهين فتقول في يد يدي
ويدوي ولما كانت العرب قد خالفت بردها لامه بردها شاذا نادرا نحو قوله
يدميان بيضا وان يحرز حكم مرتبتها لذلك اي نظائر ونظمها
وفي دم دمو ودم دموي ودمان لو اد مجاز نحو قول الشاعر
ولو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
وكذلك ما جاء من قول النحو فقوله او لم يك رده الف مفهوم التثنية
لم يثبته عليه في التسهيل وكان من حقه ان يثبته عليه فيقول من
المواضع التي ارى فيها الحكم على التسهيل واما ان تثنيه رد
اللام في التثنية وجمع التصحيح واعتبر والف جاز الرد
في النسب ايضا لازم بلا مرد ذلك قوله وهو مجبور بمعنى فيه
ومعنى اشارة الى التثنية والجمع يعني ان الواجب فيما جبر
في هذه المواضع برد ما حذف منه ان يجبر معه في النسب
ايضا فيجب كذلك مثاله اب واخ وحم وسنة اذا قلنا انها
من الواو وهنة وعضة بقول ابوي واخوي وحموي وسنوي
وهنوي وعضوي لانك تقول فيها ابوان واخوان وحموان وقالوا
سنوات وهنوات قال جبر متقوب ضوات نوبا
وقالوا عضوات انشد سيبويه
هذا طريق يازم المازما وعضوات تقطع اللهازما
ومعنى الالفة المنبه عليها فيقول وهو يحتمل هنا ان يكون
التي في السماع في رد اللام في التثنية اذا كان ما لو فيها من
كلام العرب محتملة كثيرا وكذلك في الجمع بالالف والتاء فان الحكم في
النسب الرد وان لم يكن ما لو فيها فالحكم الجواز في الرد ومفهوم كلامه
والثاني ان يكون حالته في الالفة على الحفظ من غير برد اللام

في التثنية اذا كان مالوما من كلام العرب مستعملا كثيرا وكذلك
في الجمع بالتاء فان اتى في النسب الرد وان لم يكن مالوما فان كان
الخبار في الرد ومثلا كما هو في التاء ان تكون لم حالة في العلة على القياس
مثل جواز في الكلام اذا كان مالوما فيها سمع في التثنية والجمع بالتاء
فان اتى في النسب الرد وان لم فالخيار وان قلت ـــــــــ لم جعل
الناظم النسب في هذه المسئلة على التثنية وجمع التصحيح
قلت ــــــ انه في ذلك مقتد بالائمة المتقدمين وان جعلوا
ذلك المعتل فقال سيبويه اعلم ان كل اسم على حرفين ذهبت
لامه ولم يرد في تثنية الى الاصل ولا في الجمع بالتاء كان اصله فعلا او
فعلا او فعلا فانك فيه بالخيار ثم مضى الشيخ وقال في النسب
ان شئت جعلت مثل ما يرى والقوي ان يجوز الا ذلك من قبل انك ترد مثل
ذلك في اخر حتى الشيء ثم ضعف لانها لم تكن لها اصل ثم قال ثم خرج
اصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء فلما لم يكن في التثنية رد
علمنا انه لم يخرج الى الاصل الخ وكذلك فعل غيره وانما جعلوا
ذلك ليضبطوا ما يرد من المحذوف وهو ما لا يرد وليبان
وجه الرد ايضا وذلك ان التثنية وجمع التصحيح بابهما
ان لا يتغير الاسم معهما عن حاله الذي كان عليه قبل ذلك من
زيادة ولا نقصان بخلاف باب النسب فانه على الحروف
ذلك مبني على التغيير فاذا كانوا يردون المحذوف في التثنية
والجمع مع ان الاصل فيهما السلامة فان لم يرد وهو في النسب
الذي الاصل فيه عدم السلامة اولى وان كان اذا لم يرد في
التثنية والجمع فانه قد يرد وقد في النسب لان النسب
اقوى على الرد منهما اذ هو باب تغيير وكان التغيير بالرد

لغلة

لغلة العرب كما كان التغيير بالحذف فيه كثيرا فهو فعيلي وفعيلة
وامثلة ـــــ او قوله واجبر برد اللام ما منه حذف اي فيه في المع
المعنى لا لجموع ما اقتضى بكل ما فيه ان كل ما حذف منه اللام سواء
كان ثلاثيا او رباعيا او على اكثر من ذلك ترد اليه على ذلك التفصيل
فيما النسبا لا على المنقوص في الجر خلافه فهذا له فان في غل
له فعلا كان ما سواه اذ لجبر حكمه ما تقدم في الثلاثي ما لحق
على حكم الخ وان لم يرد خلافه كان الكلام صحيحا لكن يبقى العليل
على عموم قوله واتجوا ـــــ ان المنقوص منه تقدم له حكمه
وتحصيل القول فيه واذا كان لم يتقدم لم يكن لبقاء له يجري فعلا
وان كان الناظم مثل الكلام ادعوم فكلامه بتخصيص كلامه فلم يرد
فعلا الا ما عدا ما عدا مع الثلاثي المحذوف اللام استثناء
اذ لجبر ثم عنه في هذه مستعمل كلام العرب فتعين من ذلك الموضع لم
واذا ثبت فمثال معنى الناظم في كلام الناظم من اوجه خمسة
احدها انه ذكر ما يرد اللام المحذوف في التثنية واجهز بحمله
مطلقا وما لا يرد مطلقا وبقي حكمهما ونرى حكمها فيه في الرد
وعدمه في التصحيح وان وقفنا مستعملها نتبعها ونثا اوليس
نقيسها ونبا والخاس فتحكاما ابه بقول وفق من خرج ان المسئلة
والقطع فيه مثلا غريب اذ حكمه خارج من القسمين فلا جعل فيه
لغة ويعطي في كل منهما فتلحق باحد القسمين فمثل لغته ان
ترد في التثنية او جمع التصحيح فلا يجوز ان يرد في النسب
فيها ومن لغته عدم الرد فحكمه في النسب جواز الوجهين ومثال
ذلك نعوت فيه للعرب لغتان من تقدمها في باب الحروب والمسى

وإن منهم من يقول يعفو كما هو ويقوله بعضهم في التثنية يعفوان
وفي الجمع بالألف والتاء يعفوات انتشر بجموعه

أرى ابن نزار قد جفاني وملني على يعفوات كلها متتابع

فمعوله بعضهم في النسب يعفوي للعفو ومن العرب من يقول
يعفى كبشرى ويقوله أيضا بعضهم في التثنية يعفيان وفي الجمع
بالتاء يعفيات كقوله عليه السلام اسمعها من يعفيات فيهول
ما انتصاره يعفون يعفى وتارة يقولون يعفوي ويذكر [illegible]
ما ها. فما فيه لغتان في الرد في التثنية والجمع وعدم الرد ما حمل
كل لغة على شبيهها كأنهما متغيرتان بنفسهما وعلى هذا التي تجب
لا يحتاج إليها إلى التنبيه على شيء ثالث للاكتفاء بما تقدم له
عنهما والوجه الثالث من أوجه فيما الحكم أنه إحالة المسألة
على التثنية وجمع التصحيح أما إحالته على التثنية والجمع
بالألف والتاء فصحيح وجمع وأما إحالته على الجمع بالواو والنون
فلا فائدة له فيما يظهر لأن هذه لا تستعمل [illegible]
علما وإنما وجه النظر أنها تجري ذلك وما كان نحو ذلك وأيضا
فإنما وجوه الجواز في الصفات فإذا استعمل الجمع بالواو
والنون يعفوون [illegible] وإذا وصفا وجد [illegible] واستعمال
بعضهما استعمال الصفات كما هو مفرد [illegible]
فيه إذا جاء الصفة فجمع بالواو والنون لم يحتج فيه [illegible]
إذ لا يظهر فيه ما يرد لأنه لا تتعلق المنقوص والممدود الذي
يظهر المحذوف فيه في التثنية والجمع بالألف والتاء. إذا ثبت فتقول
شجعان وشجيعان وفاصيان وفاصيات ولا يظهر في الجمع

إذا

١٩٢

إذا قلت شجوون وفاضون وشجيعون وفاضيون بنسب الأعلام فيه
يسمع فيه مثل جعفت اللام لأنها وإنما يستعمل على وجه فيهما ثم حذفها
لأنه علل [illegible] فيما في جمعه كذلك أيضا مثل هذا حتى إن لو سمينا
[illegible] إذا قلت يردون ويرجون ويدعون ويسعون ويغزون
ويرمون فهذا فيما لم يرد فيه في التثنية وكذلك ما ورد فيه في التثنية
من أخ وأب ونحوهما إذا استعمل لغة الكمال استعملتها العرب فإنك
تقول أبون وأخون كما قال الكميت

فلما تبين من أصواتنا بكين وفديننا بالأبينا

فلا يظهر فيه رد المحذوف مع أنك تقول في التثنية أخوان
ونحو ذلك [illegible] ونحوها [illegible]

فقلنا أسلموا إنا أخوكم وقد برئت من الإحن الصدور

وما كان نحو ذلك فلا جرم في الظاهر بين ما يرد فيه المحذوف وما
لا يرد فيه فإنما أحالوا على الجمع بالواو والنون ولم يظهر له ما يجوز
وغير ذلك من النحو يقولون [illegible] في هذا الرد إلا على التثنية
والجمع بالتاء [illegible] الجمع بالواو والنون [illegible] في هذا
[illegible] سيبويه في هذا وقوله أعلم أن [illegible]
على [illegible] في التثنية [illegible] الجمع
بالتاء [illegible]
على الجمع بالواو والنون [illegible]
التثنية [illegible]
الاكتفاء [illegible] الجمع
فيقول [illegible] في الجمع بالتاء [illegible]
[illegible] على المحتاج [illegible]

الا مقوال والوجه الثالث ان كلامه يشتمل كما تقول كل محذوف
منه فيه يشمل ما حذف منه وعوض من المحذوف الف الوصل نحو
ابن وابنم واسم واست ونحو ذلك و لما كانت همزة الا
سماء كالبدل من المحذوف في النسبة كان لهما فيها وجهان
اذ كنت تقول ابني وبنوي واسمي وسموي واستي وستهي اذا قلت
في النسب ابني واسمي فليس يسوغ لك الا ذلك ما دامت الف
الوصل ثابتة فلا تقول ابنوي ولا اسموي ولا نحو ذلك الا اذا
ازلت الف الوصل ورددت اللام فقلت سموي وبنوي وهمزة
فانه اخرى عن تلك والنسبة انما تقع عليهما والعارض
الوصل ثابتة فيهما بالتغيير اذ لا يقع عليهما الا والعارض الو
صل على وجه واحد وهو عوض الذي فصار من كلامه مشكلا والجواب
عن هذا ان الف الوصل عوض ... انما عوض من اللام فلا
تجتمع معهما لما يلزم من اجتماع العوض والمعوض منه وهما جار
يان مجرى الضدين على المحل الواحد واذا كان كذلك فما دامت
الف الوصل فيهما انما تنسب اليهما دون رد اللام فاذا اردت
رد اللام اضطررت الى حذف الف الوصل الا على لغة فقلت
بنوي وسموي في النسبة ذلك ولا يسوغ لك الا ذلك فالوجهان
معا انما هو على مقتضى كلام الناظم لكن عرض في الاسماء
النحو يقول به من اعتبار من خارج والله يثيبه عليه
والوجه الرابع ان يقول المسألة لم يصح فيهما اذا رددت اللام
ما في العين ولا شك ان العين في المحذوف اللام فكان يكون
بما كان قاله الناظم على ذلك فيهما كثير انه يجري بالسكون
الاستدلال على ذلك سيبويه بقولهم ابن الجمع وابن انما يكون

في القياس



في القياس جمعا للعقل او فعلا وقد ايضا اصله غدو بدليل قول بعض
العرب ايضا غدوا والشاذ سيبويه للسموي .
وما القياس فيه كان الوار والاطلاق فيها نحو جلوبه وغدوا بلا فيه
ذو اصله ... مثل ... الرعوي السكون وقد يرد ... بدل
بدليل في دليل قولهم بنويا وبنيا ذا وجرى الرمها وما في العقو
غدو نادرة يكون متحركة فانه اذ البدل ايضا على ذلك كان اصله اخو
بدليل تجمع على اخاء . اذ افعال لا يكون في القياس جمعا للعقل
العقو وانما يكون جمعا للعقل وقد ذكر ذلك وهو قولهم اباء ولا
وابن بقولهم ابناء . وما كان نحو ذلك ما ما ما كان ومتحرك العين
فلا اشكال فيه واما ما كان ساكن العين فهو موضع الاشكال
اذ مذهب سيبويه ان يحرك في النسب فيقول غدوي ويدوي
وغزوي واي ان اصلهما السكون ولم يحمله القياس والسماع
اما القياس فان العين لما تحركت في الاعراب وانتقصت بعد
التغيير عليهما في النسب يجري على ما لا يراد وانظر بينهما
فلو حذف من التحريك لكان في الاتصال مع التصغير وبعد ذلك فمن ام
يجعل غدوي وبدوي شاذا مع انه لم يات من كلامهم ما يناقضه
واما السماع فان العرب قالت غدوي في غد زعم سيبويه انه
يدوي ولم يسمع غير كلمة في قوله العرب تقوله ومذهب الاخ
فش انه ان رد الى الاصل سكنا فيقول يدبي وغزوي ودمي وغزي
القياس وكذلك يقول في دم دمي وكذلك ما اشبهه ومذهب
المبرد كمذهب الاخفش وكان يرد ما عنده فعلا فهو امر سيبويه
فيه والذي رجح القياس مذهب سيبويه قال الشيخ فيه
وقول سيبويه اولى لان الشيخين يرجع في تثنيته متحركة

ولم يحتج الى تعيين الفاء. انما احتجنا الى زيادة حرف فيتبين الحال
على حاله ويجتمع ان الفا. فمثل المضعف اقتضى تحريك العين وا
يحتج فيه من التعيين الا الى حرف لا الى تعيين المتبقية عما كان
من عليه وذلك مقتضى بيانها. العين على تحريكهما فزيد حرفا
الى اصلهما كما يقول الاخفش اذ لا ضرورة تدعو الى تحريك ما ذا
كان الا مع العفو على ما ذكر فكان الواجب عليه ان يبقى
التحرك فيهما على من نقصه ان كان له فيهما من نصب وهو الظاهر اذ
يبعد بعد قوله نشبه انه تحرك الشمسي بالفتح وهذا مذهب
سيبويه والخلاف في الموضعين واحد وهذا السؤال المتجه
الا انما نقول في الجواب عنه ان من نقصه فيهما نرعى انه مذهب
سيبويه في مثل المسألة الغائبة في شجية وذلك ان ترك
التضعيف على النوية ان حركه فيه متنح بمثل الغضر اذا رجع
فتلزم اللام متحركة بحركة الاعراب فهو تنبه لعلة في الاستعمال
التحرك وقع في ذي اللام ولم ينبه على الرجوع الى الاصل على شكل
على تركه لحجة. ما هو عليه والعا واللام ثم الفاء. وهذه عادته
كما تقدم ذكره انه لم ينبه على شيء في الاسم المنسوب دل ذلك
على انه جرى على ما كان عليه مثل المضعف فكذلك هنا تغيرا ولا
يبعد في الموضع الا تغيير الحركة وذلك فيه لان الاكثر ان لا
تتوهم والحقة يقصر في الموضع فلم يبق الا الفتح **فان قيل**
لو كان هذا مقصود الناظم لعمل مثله في شجية فكان يستغني
عن حكم نحو بكر الشمسي بالفتح لكنه لم يفعل ذلك بل قال
فجر وفتح عينه التزم مع انه اعلى اعماله التحرك بالفتح
في مسألتنا **فالجواب** ان كلا منه في شجية بخلاف

مسألتنا



مسألتنا ومسألتنا من تنبيه فيهما ان التحرك مولد
منه واما شجية فلو سكت عن التنبيه عليه لكان يتنعوا
له منه من مذهب الاخفش ويقول ببن مذهب من مذهبه ويجاوز ذلك
ان شجية اصلها وشجية لكونها من ... انغلقت حركتها الى
العين فاذا اراد الرد فله بعد رد الحركة الى موضعها وهو
الفا اذ لا تحرك بغير حركتها واذا ردت حركتها بقيت العين
على سكونها الا ان هذا الذي كان يفهم له لو لم ينبه على تحريكها
بخلاف المسألة الاولى فان اللام اذا التي فيها تنبيه لها تحريكها
بحركة الاعراب فهو ما ثبت لها قبلها التحرك ابتداء على محل
اللام فبقي على حاله فلما تغاير الموضعان في فهم المراد نبه
على ما يحتاج الى التنبيه فيه وترك التنبيه الى ما استغنى
فيه عن التنبيه فيها حله وفي هذا الجواب نظر والوجه البيان
من الوجه النظر فيها. على صحة ارتكاب مذهب سيبويه انهم
استثقلوا من ذلك المضاعف فلم يحركوه كما اذا تستغنى برد
المحذوف ... لم ترد المحذوف وان تثبت
رددت الفاء. واذا كان لا بد من الرد فما فيقولون ... وعلل سيبويه
ذلك بكراهة التضعيف ونظيره مسألة شجية حيث
لم يجز الفاء كراهة التضعيف واستدل على صحة دعواه
بقول العرب في ... فرق من ... فرقي ولم يقولوا
فرقي واصله فرق فجعلوه ما انهم لم يستثقلوا ... اما ولم جاء
حكم التحريك فيه وهو غير صواب والجواب ان التحرك
في ما ثبت فيها بما لا كان حرف فيه بين المضاعف وهو ... محل
فجعله مالا دغام ... عن التحرك بل هذا الا ...

الموضع لسيبويه في التعليل وإنما استثقل في الصفة التضعيف
فجعل الأول ساكنا وثانيها عوض من ثقل التضعيف فإن كان الاسم في فيه
ثانيها فيما سكن فلزم الفك أو فإن تحرك الادغام ههنا لأنه يذكر
في بابه **ولما كان** أخت وبنت من المحذوف اللام من موضع فيهما أمر
آخر خلاف ما ثبت في بابهما وخرج حكمهما عن الأصول بحسب القاعدة
المذكورة خصهما بالذكر فقال

**وبأخ أختا وبابن بنتا . ألحق ويونس أبى حذف التا .**

يعني إذا نسبت إلى أخت وبنت فعاملهما معاملة أخ وابن إذا
نسبت إليهما كما تنسب إلى الأخ والابن فتقول في أخت
أخوي كما تقول في أخ وفي بنت بنوي كما تقول في ابن وهذا هو
مذهب سيبويه والخليل وقد رد التاء في أخت وبنت عوض من
لام الكلمة واعتلها أن تكون التاء تثبت لكنهم بقوا الكلمة عليها
وأبقوا أختا وبنتا يقولون إذا نسبت إليهما فلا بد
من حذف التاء لشبههما بتاء التأنيث ووجه الشبه
اختصاصهما بالمؤنث وحذفهما في الجمع بالألف والتاء اعتبارا
بأصلهما إذ قالوا أخوات وبنات ولم يقولوا أختات ولا بنتات
فلولا بعض اصلهما لم يحذفوا التاء على حالهما في الجمع فإذا
حذفوا التاء ردوا اللام من حيث كانت عوضا ولأنهم قالوا
في أخت أخوات فردوا في الجمع بالتاء ولم يقولوا في بنت
بنات وفي التثنية ثبتا فلم يردوا شيئا كما أنهم لم يردوا
في أب في التثنية بل قالوا أبان وعلى هذا في الرد أنهم لما حذفوا
العوض وهو التاء في النسب لزم رجوع المعوض عنه كما أنه
لما حذفوا الهاء في ... لزم رجوع المحذوف كما تقدم
يقول

يقول وجه ما قال وأيضا فإن النسب من ثبت له جواز رد اللام
المحذوفة فيه فلا بد من جواز أخوي وبنوي كما جوز في النسبة إلى ابن
بنوي لكن يبقى النظر في جواز أختي وبنتي ولا شك أن وجود التاء
تشبيهها بتاء التأنيث إذ لم تدخل الا في مؤنث كأخت وبنت
وهنتا وهنتا وكلتا وكيت وذيت في كيه وذيه ولا يراد أصل
حرف التاء لذلك ولما ثبت من حال النسب على الشبيه والجميع
قد ذهب يونس إلى تركهما على حالهما والنسب إليهما كذلك فيقول
أختي وبنتي وهو قول الناظم ويونس أبى حذف التاء أي التاء .
يعني أنه ... فلا بد من ... التاء . ليست
التاء تثبت ... فعلهما وثنا . التاء تثبت لا يسكن ما قبلها
وأيضا فإن سيبويه قال ... وثنا . ... وقد ذكر بقول
على بقاء الكلمة عليهما وثنا . التاء تثبت لا تبنى عليهما الكلمة وأيضا
فإن تعلقوا على ... أخت وبنت إذا سموا بهما رجلا ولو كانت
للتاء تثبت لم ... كما لو سمي رجلا بطلحة وبهم ... حتى
ابن ... في التذكير لصحة قول يونس وأيضا فإن ... ذكر
ذكر وليونس ... أخوات وبنات الذي احتج به سيبويه
ليس بجمع أخت وبنت الذي أنه ليس فيها سر المؤنث الذي
ليس فيه علامة التاء تثبت أو جمع بالألف والتاء فلا يقال في
... ولا في ... إنما ... ولكن ... يقال
في أخوات وبنات أنه جمع لمؤنث لم ... وتعين ذلك
في أخوات كأنه جمع أخت مؤنث أخ وأما بنات فلا ... على
ذلك لأنه جمع ابنة كما هو جمع ابن ... عن ... فيه
قول يونس وهذا حسبما ... الحجاج انتصار المذهب سيبويه

الذي اختاره الفاكهي اما كون القفاء سكون ما قبلهما وما بعدها فبلا شك
ان القفا. فقالوا شبهها بتشبيه قفا. القفا يثنى ويعرفها نفرع و
تشبيه بما هو من نفس الكلمة قال الجرجاني في بعض القفا. عن طلبة
مما ملكنا. القفا يثنى من حيث كانت في الاسم لا تدخل على التثنية
علامة اخرى الدوام ولا تصح بعدها في الجمع قال من حيث سكون
ما قبلهما ولم يقولوا عنها العلماء في الوقف ما ترفيه انه جعلها عوضا
كهمزة الوصل عن همزة وحذفوها في الجمع لما كانت عوضا فلزم ذلك
طرحها الوا اقوات على القياس من ال التصغير في نحاك قياس من ترك
الرد عن قياس واما انها فيهم على مع انها اسم رجل [illegible] وتشبيه بعض
القفا. لقفا. القفا يثنى تشبيه معنوي في بعض ولا يعنيها لما الزمخ
الوقف كانت كانها دالة على القفا يثنى وعلى بعد الله بن مالك من
للدوام اعني في باب ما لا ينصرف في التشبيه المعكس ولانه لما سمي رجل
[illegible] القفا يثنى لا حكم له واما كون اقوات ونحاك ليس الجمع
لا قفا ونفقه فيه [illegible] او تقول [illegible] ما وادي ما تقول في
تشبيه [illegible] وفي الجمع اقوات فليس بنا ان تقول [illegible] انه
جمعه كما انه ليس [illegible] او تقول [illegible] انه جمع [illegible]
فلا نقول انه جمع [illegible] فيه [illegible] عن [illegible]
او بعض القفا. تشبيهه بقفا. القفا يثنى [illegible]
اولى من [illegible] شذوذ [illegible] او [illegible] فانه شذوذ
وايضا انه جمع اقوات [illegible] شذوذ ايضا
[illegible] انه جمع [illegible] عن جمع [illegible]
او من جمع [illegible] ان [illegible]
والكلام في [illegible] او [illegible] وانما ذكرنا منه جملة

بتنبيه

بتنبيه [illegible] اختيار الفاكهي [illegible] ذكر [illegible]
[illegible] الضبي [illegible] ابا عمرو [illegible]
[illegible] عن ابي عمرو بن العلاء النحوي وعن حماد بن سلمة [illegible]
[illegible] حماد بن سلمة
وكان [illegible] عليه وكان كثير [illegible] قال [illegible] النحوي
ما رايت [illegible] العلم من [illegible]
ما [illegible] كانه [illegible] العلم في التصغير [illegible]
[illegible] وثمانين ومائة [illegible] وثمانين ومائة [illegible]
[illegible] وسبعين ومائة [illegible]
[illegible] وهو من [illegible] العلماء المعتبر عليهم في
اللسان العربي [illegible] كلام الفاكهي على [illegible] القفا. من
[illegible] الى [illegible] وذلك انه [illegible] القفا. [illegible] على
[illegible] الى [illegible] لا [illegible] ومعا
للقفا [illegible] عن [illegible] لا [illegible] القفا.
فاذا [illegible] القفا. رجع الى اصله في الجمع والتصغير والترخيم [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] لانه [illegible] الواحد ولما [illegible]
في الجمع [illegible] التصغير [illegible] الذي ذكر [illegible]
[illegible] ثم [illegible]

وقاعدة القفا [illegible] ثمانية [illegible]

[illegible] القفا. [illegible] المتمكنة على [illegible]
[illegible] القفا [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] القفا [illegible]
[illegible] القفا [illegible] المتمكنة والقفا [illegible]

منه حرف علة وهذا على فتح ما قبل حرفيهما اذا كانت لامه معلومة الا
ان بعدها همزة بمعنى طاحب وفي بمعنى الفم وشاء وما اشبه ذلك
وهذا الذي هو في كلام العرب مستعمل زائد النقا الفاء فيه نحو شاء
اولا رجالا خافية كفي زيد وفي ما لا الذي هو على غير ذلك والفاء مثل
لم يسر له اهل معلوم ولا لام معينة وهذا انما هو في الاسماء
غير المتمكنة والحروف اذا سمي بهما واما في المعرب فانه مثله على ما
سيبويه فعلى هو المجهول الا على الالف من قوله تعالى افرايتم
اللات والعزى ومجر الفعل في المتمكن الذي هو في العامل من عين
الزائد منه فعربه ما يحتمل الا ما يرد اهله واذا ثبت هذا
مكان هو الفاء ثم انما تكلم على هذا التفسير لاخر مجموع فنبيه
فيه ما ذكر واما قبله وهو المعلوم لانا قد علمنا في تكملة الذي
يرد الى اصله كان حرف لين او جميعا فلم يسر ولا اصل فقال في قوله
وضاعف الثاني من نحو ذي لو بشاء مثلا انما تقول فيه شاء فهي
على راي سيبويه وشئ فهي على راي الاخفش فكذلك يسكن الثاني مثله
ما بين التضعيف في مثل هذا فهو عين ذا اصل به وهذا اصله و
لم يسر لانه ايضا في قوله واجب رد اللام الذي لا اعلم فيه
مع التقسمة والجمع بالفاء عن قلبها كما كان طلبه في الجمع
العين بالفتح فيه اي يكمل لفظا رجعت اللام في التقسمة
والجمع بالفاء او لم ترجع لا بد من رد اللام ضرورة بسبب ان
الاسم بقسمه التي هي بغير مستقلة فقسمه حذف الفاء
او كان ذا فاء ومنقطعا من الاصل فاو كانت فيه واذا كان
كذلك لم يمكن ان يبقى على ما فيه حرف علة على حاله اذ لا نظير له
في كلام العرب كما تقول مثلا برا اذا من الرد ومن هنا يقول في ذ

حال



ما لخ و ذي في شاء شاوي وشوي على راي من زيد ومع عمرو خف
الحرف الميم من العين واللام في الذي اذ فكيف العرب من شئ فيما كان
انه لم يتكلم على هذا التفسير راسا فهو مما يقتضيه من الضم وزيادة و
مما يوهم كلامه دخوله تحته وهو ما سوى كما تقدم ثم نرجع الى كلامه
بقوله وضاعف الثاني من نحو ذي يعني ان الاسم الثنائي على حرفين
وثانيهما حرف لين وهو الالف او الواو او الياء اذا سميت
به فانك تضاعفه ابدا وتشبهه فتلحقه بالاسم المعرب وانما عني
بالتعيين ولم يطلق وهو لانه اعم اذ يدخل تحته ما كان من ذلك حرفا
انقلبت حركته ما قبله من جنسه نحو لا وما واي وهو وما لم يكن
كذلك نحو كي ولو واو وكذلك يدخل تحته عمومه ما اذا كان منقولا
نحو هو وهي فكل هذا اذا سمي به ثم تضعف الثاني فتضاعف الثاني
منه فقط فيه صح على انه ثلاثي وقبل الثالث من ذلك مثاله وهو
قوله كلا ولاء فلا اذا تضعف الثاني ولا يكون ذلك الا في التسمية
تقول في لاء انك اذا ضعفت الله فلف لا على وزن شاء وما وشما
كلفة مثله في كلا مع مثال التسمية لانه لا يسمى به لا كيف ضعف
ما التسمية كما يجعله المشهور في الوقف نحو على الروي المشهور
نحو طوى البيوم اي شا فتنكه نحو وكذلك تقول في ما وبا وبها
ماء وباء ومها وكذلك ما اشبههم وكذلك تقول في لو لوي
وفي اواو وكذلك ما اشبههم وانما وجب التضعيف فرارا من
بقاء اسم متمكن على حرفين ثانيهما حرف لين وذلك معدوم في كلام
معرب وتعين التضعيف دون ردها حرف اخر لا رجوع عن منها
سبب للتعيين فاحتاج الى دليل فلم يكن الا ان يجعلوا الزائد من جنس
عين الواو او الياء او الالف وايضا فهو وعلته التي في كله فنا قال الجزبيري

• لعينا تشدد وابو عثمان لعينه ان لبينا وان لم اعنا
فقاعد العين وكذلك تقول فيما اشبهه ثم تنظر في هذا الكلام في
ثلاثة مسائل الاولى في الاسم اذا نسب اليه وكان ثانيه ماء
مضوعفا مثل الخاتم اما ذكره مثله اذ تضاعف الثاني فاعلة ولم
يبين بقياسه عند ذلك وهذا يظهر فيما كان الحذف فيه محققة واوية
فلو واحجوم مانك تقول لوي وا ولكنا نعرف لما اذا نسب الى حي
مانك تقول حيوي وطيوي ومانك تقول دوي ذو وبقي منسوبة الى
الدو فخفف باء النسب كقول هم دار ودو داري فقال الشاعر
وهو من ابيات سيبويه •

• ودوية قفر تمشي نعامها كمشي النصارى في خفاف اليرندج •

فمثل هذا في النسب ظاهر واما الثاني منه باء فكان ضعيفه مايما
ما يكاهو فقط انك تقول كمي وابي ولجبر كذلك اذ لم يبين بقياسه
اكثر من مضاعفة الثاني لكن نزل ذلك احالة على ما تعرف له مثل هذا
في حي وشوي اذ فال نحو حي فتح ثانيه يجب الى ما تحكم ثم جعل هذا
ما هو ذاته من المواضع فيتعول على هذا في النسب الى حي وفي النسب
الى طي وطيوي وحي وحيوي وما نسبه ذلك وهذا كما هو
والمسئلة الثانية في ما يزيد مثله جلا وان كان جائز له او فيقبله
شاء لكن لا من وجه يدل فصوصها في ذلك المثال وذلك ان التضعيف
في هذا العمل على خلافه وجه تضعيف واوي ولا اشكال في اخر
ذلك كما تقول وتضعيفه باء وهو ما نود اليه من المواضع تضعيف
كما تقول ايضا وتضعيف الالف وهو انه منقطع ولا شك انه اذا
ضاعف الالف فلا ينفعي الثانية على حالها لما يلزم من التقاء
الساكنين والجمع فيعادل تنقلب همزة على ما هو مقرر في النسب

في هذا الموضع

فلو نزل

١٩٨

فلو نزل المثل يعلم يعمم له وجه التضعيف اذ لم يثبت بعلمه الباب
الثانية بهمزة ولذلك قال في التسهيل وان كان حرف لين اخر الثنائي
ابدل بعلم له ثالث ضعف وان كان الفاء معرضا همزة فكان يقبله
بقوله كلا ولاء وفيه ما يدل لذلك على الاختصار والمسئلة الثالثة ان يقبله
بقوله لاء بالهمزة واقتصار عليه يدل على انه انما ارتضى هذا الوجه
فاعقد وهو بقاء الهمزة على حالها ولا اشكال في كان هو باب اشياء
وهاء مسموع فيه وجهان وجل بهذا ما ذكره قبلهما واوا مجوز بعضا
للاوي على من لهم في اشياء اشاوي انشد سيبويه •

• فليس بشاوي عليه دمامة اذا ما غدا يغدو بقوس واسهم •
• وانشد الاصمعي وعن لمستثن من مرذبل الشمس •
• لا ينفع الشاوي فيها شاته ولا حماراه ولا علاته •

وذكر سيبويه انك اذا اسميت بشاء فقياسه الوجهان وهذا وان
كان ما ذكر هو الاصل ولكن ما اختار الناظم على ان الوجه هو اختار على
اصل ابدال نون وهو من نحو الوجوب لكن هذا ايضا يخالف الى ما مع
اخر غير مفيد كلا ان حبيبه وبه انه ذكره في المورد في ادهم ثم
المنقلبة عن اصل الوجهين ولا شك ان هذا من ذلك فانما وقع
سيبويه شاوي على قول من قال عطاوي عطا فلا اشكال في كلام
ثم اخذ في الفصل الثالث من الفصول الثلاثة وهو ما كان
المحذوف منه الفاء فقال وان يكن كشية ما الفا عدم فجبره
وفتح عينه التزم ما علم ان المحذوف الفاء على قسمين احدهما
ان يكون اللام صحيحا كعدة وزنة ودقة وهذا لم يزل الناظم حكمه
على التنصيص لانه ليس فيه تغيير فاصوبه بلا ... في زبرد عم و
في النسب اليه فلم يتغير التزم كذلك فتقول عدي رقي

وفي عروة عروي وفي زنة زنيي وما أشبه ذلك وفي عوم أراد فرق نحو
والثالث أن يكون اللام حرف علة كقاله ابن مقاربه و نحو شية فيمن أتم
نحو علية وإنما أراد بقوله كشية هذا العين وهو إعلال اللام و
دخفه أو صح مثل لغوا أو بجمع جرى التي ذكر بكون باعود جعفر أما ما
تمامه بحرف فالف. إذا قلت قول سيبويه في هذا الذي حكى أبو الحسن عن
حماد بن أبي برقان واختار رد ما حذف منه وهو الفاء وهذا الثالث فهو
الصحيح وأما وافق نصه النحويون وجزؤه سيبويه بالقصعة لا
نعم لما احتاجوا إلى حرف ثالث للإقامة بنية التصغير رد والفاء
فقالوا في عدة وعيدة وكذلك إذا احتاجوا إلى الرد فإنما يردون ما هو
أصل إذا احتيج إلى ثالث فلا يكون الحرف الذي ليس من الكلمة
أولى مما هو منها إذ ليس منها أصلي فيها ولم يتل له عنها ب منه
بأن يخبار وحكاية من حكى سيبويه نسما ذكره وجمعهما قريب ما ها.
في النسب من التصغير فهو من جهة تصغير أن النسب فإن كان
أراد الوجه الأول فليس وابه بتشديد ودان كان أراد الثاني فهو
الذي يقتضيه القياس والذي عليه جمهور النحويين ويظهر من
كلامه إذ قال فجبر ونفح عينه اللزوم ولا ركة الحيا ظهر في رد
ما حذف منه وإذا جبر برد ما حذف منه فلا بد أن يفتح عينه
كما قال والعين في شية وما أشبه فيقول وشيي وشوي
هذا كما هو الحق أيضا مذهب الخليل وسيبويه من تحريك العين
وإن كان أصلها السكون لأنهما لما نسبها بالحركة فبل الرد
ولا ورد الحرف صار يعوبة الكلمة وسلمها ما اتصف به من
تحريك العين تضعيف لها وبقاء فيها أمعان في جب الفيا. على
التحريك وماذهب إليه أما فخستر من قوله في شية وشيي

كطبي

كطبي طبيعة وصحوي في جبية فلم يرضه الناظم في من تعويل الاحتجاج على
ذلك ثم يتبعني من مذهب الناظم نظر في وجه تحريك العين بالفتح
لم يتبع قوله إذ هو وجه ضعيف لا تبرو فائدة ثم تركه للناظم في المسألة
وقد ذكر شيخنا الأستاذ رحمه الله عليه في ذلك وجعفر أحدهما
أن تكون حركة العين تخلف إلى الفاء لأنها في النية كانت حركة الفاء.
قبل النقل وردنا إلى موضعها والثاني أن تكون العين حركت بالكسر
على الوجه المستعمل لكونها طار وشبه على صيغة أصل فعلوا به ما
فعلوا بما هو فتح العين هذا ما ذكر الأستاذ محكيا عن شيخه
أبي إسحاق الغافقي وأنهما وجهان مقبولان وله قال الأستاذ
وأما والله أعلم كم نجة قولهم رأى الأمر يقتضي الوجه في مصدر اخير
أولى والوجهان معا منقولان وعن شيخه أبي إسحاق وترك
السهيلي الوجه الثاني وأن العين مبنية على كسرها وحركة الفاء.
لما رد فنقل حركتها وهو الذي حرج أبو علي وبه قال سيبويه
وقياس سيبويه به أن تحول الواو حركة منقول عن ... في أما طاد
كسرها في العين قال ولا يمتنع أن نرد المحذوف حركتها وتبقى العين
منقل حركة المنع من حيث فليس الى غيرها وتجتمع ... الشيخ
لما يقتضي من كلام الأستاذ رحمه الله **وقوله** اللزوم فيه قوله فجبر
ونفح عينه أي اللزوم هذا الحكما ولم يأت بقال اللزوم ما وعلى أنه شيء
لا يتصل في صيغة النسب وكيفيته شيء. وأما في اللزوم هو قول
الحج المركب هو شيئين ووجه اللزوم فتح العين من يقول
وأما وجه الجبر فقد ذكر أن الاسم المنسوب يعرف قبل بالإعراب ويعرف
النسب كالمستقل عليه بمقتضى النسب وإذا كان كذلك
وحذف الفاء من شية نفي الاسم على حرفين تابعها السو

وذلك لا يكون جمعا مانعا الا بما ما يتبع واو الجمع لذلك كما امتنع دا
البواحير في التصغير انه لا يكون في الموضعين اذا ذلك والى هذا المعنى
اشار ابن مالك رحمه الله في الكتاب بقوله الردع تشبيه لا بد منه لانه يقع
اسم على حد مبواحد هما حرف لجواب التثنية كالبون فالف معنا لون
العرس وعين وقوله لا تشبيه فيهما اي ليس فيهما لون مخالف سابق
لونيهما ويقال لو تشبيه الثوب وتشبيها وتشبيه اذا نبتنه بالوان
تخالف لونه والعا في قوله ما العا عوض مفعول والجملة صلتها وما
اسم كان وخبرها المجرور قبلها وحيز مجيء وقع عينه عابد على من
لونها وهو الاسم المحزوز من العا. **والواحد اذكر ناسبا للجمع**
**مالم يشابه واحدا بالوضع** الواحد مفعول باذكر وناسبا حال
من فاعل اذكر اي اذكر الواحد في حال كونك ناسبا للجمع دون بيانك
اذا اردت النسب الى الجمع فانك لا تنسب الى الجمع نفسه فتنسب
اليه ولم يبين هذا المعنى كل البيان وانما محصول كلامه انك
اذا نسبته للجمع فاذكر الواحد وهذا لا يحصل منه المراد صريحا
وانما يعطي المعنى المراد من فحوى الكلام فكأنه يقول اذكر الوا
حد في هذه الحالة كونك مريدا للنسب الى الجمع والجمع في
كلامه محمول على عمومه ليعم جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم
وجمع التكسير في هذا الحكم على حد سواء، وما تقدم له في المثنى
والمجموع جمع سلامة انما كان حكم العلم منهما وسكت هنا عن ال
ذلك الذي ذكر هنا وحكى سيبويه عن العرب في رجل من القبائل
فتلي وفي فقيعة للمرأة وفي ابنا فارس بنوي كانهم نسبوا الى فعيلة
والى ابن وقالوا في الرباب جمع ربة ربي وفي العبلات من قريش عبلي
ومن ذلك قولهم في الاعراب اعرابي وكذلك لو نسبت الى المسامعة مسمعي

خلف

قلت مسجدي او الى الجمع لقلت جمعي او الى الفرائض لقلت فرضي
قال سيبويه بعد ما ذكر هذا المثل وهذا قول الخليل رحمه الله وهو
القياس على كلام العرب مطرد كله فما ظهر من به ان يرد الى الواحد كما
قال واما جمع السلامة فتقول في مسلمين مسلمي وفي زيدين
زيدي وفي ضاربين ضاربي فانما تنسب الى الواحد منهما وهو
مسلم وزيد وضارب وكذلك تقول في مسلمات مسلمي وفي تمرات
تمري وفي زينبات زينبي فتنسب الى الواحد ايضا لكون ذلك
يطرد في العرب ان ينسب الى الواحد والنسب الى الجمع جميعا
يقع من الثقل ما يطرد في العربي في بعض المواضع كما اذا نسبت
الى تمرات او الى عرفات او الى غرفات اذا لم تكن علمين
فانك لا تنسب العلمين على نحو تكسيرها بل ترده الى المفرد كما
تقول في المفرد فتقول تمري وعرفي وغرفي كما تقول تمري
ولا عرفي ولا غرفي لا اذا سميت بهما واذا نسبت الى
فاضلين او ذاعرين جمع فاضل وذاعر فانك تقول فاضلي وذاعري
وذا عين وذا عوي ولو نسبت الى ذلك مسمى به لم تقل الا فاضي
فاضلي ولو نسبت الى مسلمين لقلت مسلمي مخففا السين
ولو سميت به لقلت مسلمني فنزل السبب على كسر ما قبل
هذه المواضع بطريق العرب كما انه قد يقع في جمع التكسير في بعض
المواضع وذلك حيث يكون نحو التكسير مفردا كقولك
رجيل ونحو ذلك وانما نسبوا الى الواحد ولم ينسبوا الى
الجمع على حاله ليحصلوا الفرق بين النسب الى الجمع على حاله
وبين النسب الى ما سمي به فهذا تعليل سيبويه وغيره
ورجح بعض الشيوخ ما قاله ابن سيناذ رحمه الله من اوني

مواهب المطلوب من أن ينسب إلى الجمع الدلالة على آحاده وبين ذلك الجنس
فلا ينبغي ويعز المعنى يحصل بالمفرد مع حصول المعنى يبقى النسب
إليه جمعا وبينه ما يسمى به ثم استثنى من هذا الحكم ما كان من
المجموع يشبه الواحد وقال ما لم يشابه واحدا بالوضع يعني أن الرد
إلى الواحد في النسب إلى الجمع إنما يكون بشرط ألا يشبه الجمع الواحد
من وجه من وجوه الشبه **وقوله** بالوضع راجع إلى الواحد
أي ما لم يشابه الاسم الموضوع على الواحد فإنه إذا كان مشبها له
لم ينسب إلى مفرده ولم يرد إلى واحده بل ينسب إليه على حاله والجمع
الذي يشبه الواحد على خمسة أنواع وذلك أن الاسم الواحد
بالوضع الذي أراد الناظم من أن يكون مفردا للفظ أي محكوما بأنه مفرد
المفرد في نظر من أنف الكلام مع ذا المعنى إذ ليس من لوازمه مفردا
والاسم المجموع بالوضع أحد قسمي اسم جمع وعلى ضد المفرد فإذا
خرج المجموع عن حقيقته الأول تعلق به حكم من أحكام المفرد
اللفظية أو المعنوية فنسب إليه على حاله فالنوع الأول اسم
الجمع سواء كان من لفظ مفرده أم لا كصحب وركب ورهط ونفر
فإنه مثل هذا لا ينسب إليه إلا صحبي وركبي ورهطي ونفري
ولا يرد إلى المفرد فيقال صاحبي ولا راكبي ولا رجلي لأن اسم الجمع
بمنزلة المفرد يخبر عنه إخبار المفرد كقول **الشاعر** أخشى
رجيلا أو ركيبا غاديا وصغر على لفظه فهو والحكم على حكم
المفرد أو رجع إلى المعنى معنى الجمع قال سيبويه ولو قلت
رجلي في الإضافة إلى نفر لقلت في الإضافة إلى الجمع وأمري وليس
بقال هو قول والنوع الثاني اسم الجنس فإنه يصدق على لفظه وإن
كان جمعا في المعنى لمعاملته في اللفظ معاملة المفرد **فقال**

تعالى

٢٠١

تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر فتقول نخلي في تمري وفي نخل نخلي وفي
شجر شجري وكذلك سائره **فإن قيل** لا ينبغي في هذا النسب
إلى اسم الجنس لأنهما لا يركبوا والنسب إلى المفرد فتمري منسوب إلى
تمرة ونخلي منسوب إلى نخلة وكذلك الجواب فلعله من المنسوب إلى المفرد
**فالجواب** أن ما من جنس كذلك بل هو منسوب إلى الجماعة والدليل
على ذلك قولهم في الشعير شعيري فلو كان مردودا إلى الواحد لقالوا
شعيري لأن شعيرة فعيلة وفيما سرج فعلة فعلي كقولهم في عربة
وفعلي في فعيلة ونحو ذلك وهو ما سنقوله الصحيح ذكره المبرد في
في النسب شرح والنوع الثالث الجمع المسمى به فإنك تنسب إليه
على حاله فتقول إذا سميت برجال رجالي وفي أنمار أنماري وفي
مساجد مساجدي وكذلك تقول في أنمار نمري ينسب كذلك على حاله
وفي عرفات عرفي وفي أفخاذ فخذي وقالوا في أنمار أنماري
لأن أنمار اسم رجل وقالوا في كلاب كلابي بني **قال** سيبويه
ولو سميت رجلا بكلاب قلت كلابي كذلك لأنك لا تريد
أن توقع الإضافة على الواحد وإنما كان النسب هنا على لفظ الجمع لأنه
صار دالا على واحد كما كان زيد ومنصور ونحوهما دالا على الواحد
ومنصور معنى الجمعية فيخف فلا معنى لرده للواحد والنوع
الرابع الجمع الذي لا واحد له من لفظه في الاستعمال سواء كان له
مفرد في الاستعمال غير جار عليه أو لم يكن له مفرد أصلا نحو عباديد بد
ومثله به ومحاسن ومذاكير فإنهما مجموع جارية عليهما أحكام
المجموع الحقيقية التي استعملت مفرداتها لكنهما لما لم يكن
لهما مفرد مستعمل جاء من أجل ذلك المفرد فتقول عباديدي
ومثله بحلي ومحاسني ومذاكيري وفي ملامح ملامحي وتقول في
ما أشبهه والعباديد من الفاسر الذي يسمون في كلامه

لا واحد له أصلا وما عدا ذلك استعماله شبيه ومسموعة من جهتهم ولم
نتجهم في النسب شيئا من ذلك فينسب إلى الجمع قال سيبويه
فإذا لم يكن واحد لم تجز حتى تعلم فهذا أقوى من أن أحدث شيئا
لم تتكلم به العرب ومن هذا قولهم في الأعراب أعرابي لئلا يلتبس جمع مصدر
مستعمله عرب وعرب اسم من الأعراب فيلتبس في الحقيقة بعد ذلك
فإن قيل ولم ردد هذه الجموع في التصغير إلى واحد
المستعمل أو المقدر ولم يرد إليه في النسب فتقول في التصغير
عبيديد في عباديد فتقول عبيداد أو عبيدار أو عبيدد ولا
تفعل ذلك في النسب وكذلك سائر المثل فقول سيبويه فهذا
أقوى من أن أحدث شيئا لم تتكلم به العرب وتقول في التصغير إذا
جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تصغيره
عليه فيما سواه ولا عبرة بذلك فتصغيره على واحده قياسا إذا جمع
في القياس مثل عباديد ومنه القياس بعد النسبة والتصغير
فالجواب أنه لما كان التصغير بنا فوضع الكلمة من جهة
المعنى على واحد منها هذا مع أن التصغير يجري لفظ الجمع ولا بد
فيه على اللفظ سواء ما النسب فليس فيه شيء مثل هذا في
التحقيق فلم يجز الزيادة المتكلم بما لم ينطق به وأما ما سمع منه
فيقولوا فيه مسمى وشبهه بما هو ... من النسب إلى ما جاء
ونشابه ولذلك قال سيبويه فهذا أقوى من أن أحدث شيئا
لم تتكلم به العرب يعني في عباديد وهذا جواب ... في المسألة
والنوع الخامس الجمع الذي صار علما بالغلبة وإن كان عمر منهم
فإن حكمه حكم ما لو كان علما بالتعليم ومثاله أنصار فقالوا فيه
أنصاري لأنه اسم وضع لهم علما ولم يستعمل منه واحد يكون
هذا تكسيره وكان واحده لو استعمل ناصرا وفاعل لا يكسر

على

على أفعال وإن كان قليلا قالوا صاحب وأصحاب وشاهد وأشهاد وباب
وأبواب وجار وأجوار ومثاله أيضا قولهم في الأبناء ابن العلم من أبناء
كان الأبناء صار اسما لهم بالغلبة عليه قال سيبويه وسألته يعني
الخليل رحمه الله عن قولهم من أبناء فقال صار هذا الاسم علما
لهم فصار كمن قال بنو سعد في الأبناء أبناوي كأنهم جعلوه
اسم الحي والحي كالعلم فهو واحد يقع على الجميع وإنما أبناء في ولد سعد
ابن زيد مناة بن تميم إلا كعبا وعمرا فإنهم لا يقال لهم أبناء قال
ابن عصفور وهذا الحكم غالب عليهم إلا أنه ... فينسبون إليه
على لفظه ومن هنا يكون قولهم في النسب إلى الأصول أصولي
... فيما سوى الجمع لا يعطي الجمع قد غلب على اسم ذلك العلم
حتى صار كالعلم له فلا ينبغي أن ... من نسب إلى الجمع فقال
أصولي فهذه جملة ما أشار إليه الناظم بقوله ما لم يشابه واحدا
بالوضع وهو من أحسن الاختصار وأحسنه إذا أتى به على ما هو بما
جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير وهو أيضا يحتمل أن يعطي
في النسب إليه أن ينسب إلى الجمع بلفظه واحد أن يستعمل
واحده بلفظه فقال وعلم اسم الجمع والجمع الغالب والمسمى به
حكم الواحد والثانية أنه مشعر بالعلة التي لأجلها ينسب
بلفظه وهي شبهه بالواحد بالوضع إذ هي العلة لذلك
الحكم كما تقدم تقرير ذلك ولم يأت في النسب ... من
ذلك فهذا الكلام من حيث هو اختصار في هذا النظم وإنما
نقص من هذا اللفظ حكم المسماة وكيفية المنسب إليها
ولا مرية في أن حكمها حكم الجمع بالواو والنون فيقول في زيدين
زيدي بالرد إلى الواحد وفي رجلين رجلي كذلك وكان من حقه أن
يذكر حكمها أيضا كما ذكر حكم ما سمي به مثل والله يغفر له

بانه الاولى انه تجمع شامله لفتشنية وعيرها على مقتضى اللغة اعتزار
ضعيف. ومع ما على فعال وفعيل في نسبه اغنى عن الياء. وفعل
الغالب على النسب او يكون بالياء. المشهورة الله اعلمه. اي الكلمة
ونحو بانة على غير ذلك ومثل البزاز فيه ذكر مع ضرب منه دلوها اغنى
وفعل منه اغنى عن ... اغنى عن الياء في النسب
مع ما على فعال وفعيل يكون مع في موضع الحال حال كون فعل مع فعال على
وفعال وفعيل وفعول الدينية الثلاثة وفي ما على وفعال وفعل حاشا في
كلام العرب مقتصة عن الحاوي. النسب ومودية معناها هو
مقوله اغنى عن الياء. يرجع النقل والسماع وقوله فقيل بديد
او التحويه فقيل لما جاء. ونبه عليه من حيث هو مقول منها مثله
لما نبه ما على فعل لابن ونامر ودارع لصاحب اللبون والتمر والدرع
ولصاحب النبل نابل ولصاحب النشاب ناشب ومنه العريس
ما رسو ليس الطعم كالطاعم ومن الفعل نا على وجه ذلك كثير ومما جاء
مقوله في الكلام المقول ما انشده سيبويه من قول الحطيئة

وغررتني وزعمت انك لابن بالصيف تامر

وانشد ايضا للنابغة

كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب

وانشد ايضا لذي الرمة

الى ... ومنه قولهم عيشة راضية

وقال الشاعر الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

وقال امرؤ القيس

ومطعم ... ومحلوقة ... نابل

واما ما جاء من فعال فقولهم لصاحب الثياب ثواب ولصاحب العاج
عواج ولصاحب الجمال جمال ولصاحب البتوت بتات وكذلك لشاة

ونفار

٢٠٧

ونفار ولصاحب ... ذلك قال امرؤ القيس انشده سيبويه

وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال

ومثله كثير ايضا واما فعيل فقال ابن ... على فعل ... رجل ... ورجل ...
للبس وقالوا رجل ... نقله سيبويه وانشد عليه لست بليلي
ولكني نهر لا ادلج الليل ... وانشد ... او كنت ليليا
... وقالوا رجل ... وسنه وطعم
... كما قال ... النسب فقولك لابن وتامر
... ولكن ... على معنى الفعل ...
... وكذلك قولهم ... نابل ...
... فقال الشاعر ايضا ... سيبويه
على ... المنصوب بقولهم ... 
... فقال ... عنها ...
... وكذلك قولهم ... على ... 
عليه ... قال سيبويه وقالوا
... منزلة ... 
ثم قال ... على ان ... عمل
... فقالوا رجل ... ورجل ... كانه ...
... على الفعل ...
... شرح كلام الناظم على الجملة
ثم ... انه ...
... الياء النسب ...
لانه قال ... عن الياء ... بالياء ...
... على ... موضعا

تخرج عن القياس. وتحفظ ما سمعها على غير ما قاسه. واما هذا الذي مثال الشاذ
بتشبيه لفظه اعني كما قال في موضع آخر وأول مستقرا والغاية ما على المعنى
في اسماء ذا وانك ليس محفاظا ان الفاعل البعيد بتركه الموضع مخففا عن
غير المستقر وكذلك بعد ما معنا ابتغاء غيره بحيث لا يقع في ذلك الموضع وانما
اجراه نبيه وهذا معنى كلامه في التسهيل اذ قال وسمعه عن
غيرهما بغير عوض النسب فالمراد بغير انه يحتمل المنسوب في النسب اي
مقتصر اذ ضيفوا جميع ما على العموم صاحب التسهيل. وهو كما ترى من
كلام سيبويه هو اولى ما حمل عليه هذا اللفظ واما الذي مثال الشاذ
فهو مذهب ايضا واليه ذهب ابن عصفور اذ جزم في موضع اخر انها بغية
ادا التنادي في النسب نص على ذلك في المقرب وشرح الجمل وبقي من كلام
المارد ان قال نحو الصابع اللولو ولو لو في ح لصاحب العاج عاجي
وعواج ولصاحب الزجاج زجاجي وزجاج فهذا ما قال وهو مذهب
مرجوح وكاهن كلام العرب الا ستنفذا. كما اشار اليه كلام الناظم و
كلام سيبويه على ذلك لانه لما ان ذكر المنسوب بغير ياء قال انه
اكثر من ان يحصى من العرب ما العقوا بالياء الا خاصة كما قالوا البيضي
ما في صدا العقصية للتعليل وانما هو تارك لها. النسب في
هذا الموضع نادر والنادر لا حكم له ولا يقاس عليه و المسئلة
الثانية اصح كلامه ما يدل على انه قياس وذلك انه اعني عن الياء
فيقال شكك او قوله اعني ببزوره اذ كل في قياس في السماع
على ذلك الوصف **وقوله** فقيل لها رهينه ان التحريم بيونه لوم
مذهب هو سماع لا قياس عليه واما ان يعني انهم فعلوا و
فرقوا لعين قصا وقاسوا عليه فلو اراد انها لم يكن فيه قياس اذ
ذا اخبار عن الشرع وذاك بالتبعا فلتنقله كما اتى فا لا محصوب

تخصه

تخصه بالنسبة الى صنعة النحو يبقوا مقال القياس كما هو قال الفاعل
او العرب فرقا لقصدهم ما طولت المورد فمثله النحو بوصان
هذا الكلام لا يحصل معنى يعتد به بخلاف ما اذا اراد انهم فعلوا في
القياس واخذوا به ما في هذا الجمل ابين لهم للاجماع ربما وقد يعد هذا
ليس عند قيد من السماع المقبل الذي لا يحصر وعليه ما هو مقصور
عليه معتنى على محصوله واصح من هذا ان كلامه قوله يعدد عن
ما استطعنه مع ان الحصر انما هو في جميع ما ذكر في الباب مقتبس
ليس عليه ما جوفه على السماع واذا كان كذلك ذكر ابن الناظم هذا نصه
راى من قال بالقياس وكرمه وعارضه التسهيل وهو كما ترى كلام سيبويه
اذ قال وهو ما اوقع مثله حفظه واذا اكثر من ان يحصى ولا يتحكم انما
كان يكثر جمعه لو كان القياس عليه وهذا الكلام هو الذي اعتمد
الشلوبين في القول بالقياس وذهب جماعة الى وقفه على السماع
واليه ذهب ابن خروف واعتمد ابن عصفور واعتمد ابن خروف
في ذلك على كلام سيبويه حيث قال وبعض العرب يقول ريشي. من ضيق
زا نشبا. فقصفه لعاجه رونقا قال البيسري كل شيء بر هذا
مثل هذا الذي انكره نحو لصاحب البز بزاز ولا لصاحب الفاكهة
فكاه ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق هذا
كلامه وكلامه عندي عن القياس قرنا واعني هذا الكلام على انه
سيقبلها في بعض المواضع فذكر الشلوبين انه لا يقتضي او يجوز
من هذا الكلام وعن القياس بل هو مقتصر على الذي اتى قوله
وهو انكر حال بعض كثير من العرب فرق بين القياس ومقتضى
معنى عنه فتحج بذلك الموضع ومعنى مقتضاه اعراضا ومن قال
حال الخلاف في المسئلة لفظا لان سيبويه لم يخرج عنه اطلاقا
قال في المسئلة الثالثة فيما على ان الخلاف لا ... وذلك من حيث

احدهما انه ذكر انه لا يتصرف، ولم يبين انه في موضع مخصوص ويحمل
الضمير انما ذكر ان هذا. انما في الكلام على الجملة ومثل هذا لا يحصل
معه في النحو كما لو قال العرب الضمير بانه منفصل وبانه متصل من غير
ان يذكر موضع الانفصال والاتصال فمثل هذا لا يفيد شيئا لمستفيد
حقيقة اذ الضمير لا يأتي منفصلا مطلقا ولا متصلا مطلقا وكذلك
كلام هذا الناظم فان هذه الابنية الثلاثة انما يستعمل فيها في موا
ضع مخصوصة فاطلاقه على ما ذكر فيه ليس كبير فائدة. والثاني انه
فيه علاج ولا سيما ولفظ كلابن لم يذكر في النحو وهذا مما لم يذكر ولا تم
وكذلك يشار الى المثال لان فعالا فيه كان صاحب شيء. لا فيه علاج
ومما ولا تجار وحمال لصاحب الجمال والحمير الزاد بحمله وغيرهما
وكذلك يشار الى مفعلة بفتح ... في الباب انما العرب قد يستعمل
احدهما مكان الآخر كقولهم ستار لذي السيف الذي لا حد له
فيه شيئا وبفعال الذي المفعل وهذا مثل الذي بفعال العمل وهو
الطول مرة العنبر المغالبة موضع النامل والفاعل في موضع
انما المفعل في ... ول
ولبعضهم رمح نبيك بمعنى نابل ونبيل بمعنى ... ولبعض يبقال
ما انا بعضهم صاحب النبل خاصة ومثال الثاني
بعضهم ... ومخلوعه ... ما نقدم ما نبل
ما انا بعضهم المداح للنبل على ما حكى انه مر رجل نبا بلوح صاحبه نبعا
وله الى ينشر ... ما طعما وانما رأيت شيئا احسن منه منتهى
به واما فعيل للالزام للشيء ... قال ابن عصفور نحو عمل العلاج
للجمال ونفس الملازم للشيء المشغل بالنمار ويشار الى المثال ... وغيره
بفعال وفعال ومفعال من باب واحد وذلك ملازمة الجمال والعلاج

ومراد منه

ومراد منه لانهما معا من امثلة المبالغة مع محول مثلها في الفاظهم
بسيسبوي ويعرض حدري لا اذ لا زيادة معنى الا مثله على محل ما هو كما رأيت
ولا يرجح خصائص وبصول بدري فيه كلا من هذا لا يقال به احد
وله جواب في حواز البدري له والصحيح انه ان فيه موقوف البدري
او التحويين انما عاد نهم ان يذكر ذلك من هذه الابنية فاعلا ومفعالا
واما مفعيل فلا يجعلونه من ذلك على المقال التي اعتمد الشيخ النحوي
وهو الذي ينبغي **قال رحمه الله** او مفعلا من ذكر سيبويه وكثير
من التحويين كما ذكروا فاعلا ومفعالا **قلت قوله**
انما ذكر ذلك على جهة الشذوذ والقلة اذ لم يلحق فاعلا ومفعالا
ولا قاربهما وقول ابن شاس في رأيه التلفيق الجلية في كتاب التسهيل
اذ قال وقد يعتاد احدهما مقام الآخر ويحمل على معناهما ما بمعنى
فعيل وما كان نحوه وايضا فيحتمل ان يكون ما ذكر فيحتمل معه ولا
ومفعالا ومفعلة ومن ذلك قول سيبويه وزاد بعض مفعلا ومفعالا
وفعيلا بمعنى مفعول من كل صفة جرت على المذكر والمؤنث بلفظ واحد
عن مفعلي من هذا الباب لانهما جميعا جارية على فعل الا انه مبني على
الاصل بين على معنى النسب فكان من حقه ان يراد او يبين ... به
على غيره ان يذكر ما ذكر الناس من هذه الاشياء. اذ يقول صحيح ويرد
له مستعملا فاعلا صاحبه الوزن في علم لكان من يسكن عنه كما سكت
غيره عنه **وقوله** في هذا الثاني فان فعالا ... ان
يكون ان نفس الفعل من يعلو فعيلا وفعالا. منه الشيء لما كثر وان
كانت اغلبية بالنسبة الى كثرة فاعلا ومفعالا فمن كل يقع
القياس وخصه بذكر وجعل له مثله المعروفة لانه الذي
ظهرت فيه المشاركة في معنى النسب حقيقة وذلك ان المثال

٢٠٥

المكسر فيه استعملا على غير المكسر اصلا اذ لم يقولوا من الذم فسر
ولا من الجبل جبل ولا من العبو عبو ولا من الحمار حمر ولا غيره تلك مطر
فيه معنى الكسر طهر ايضا في الوارد في وتامر وحمار وبغال
وشبه ذلك ومثل من لا على الباب وعن التي فجعله سيبويه
اكثر من ان يحصى نحو ما ورد فيه معنى الكسر مما استعمل له مجل
ما يخففه بالمبدل له مجل مستعمل الجمع لا مستعمل كقولهم جبيتة
راجعة وطاعم وكاسر وما اشبه ذلك مما لم استعملوا رضي وطع
وكسي على الجملة لكنهم العوا فيه ذلك المعنى في لفظه فلا من فنا من
ولا جل الى الباب فبنى على احمال الفعل المشكل بعض المخاطرين
مجل سيبويه تامر من طلب الباب مع ان الوجه القطاع وكسي
في العوض اذا كان غير عين ثم اعتبر باب فال العلى نحو الم يحكه سيبويه
ثم استشكل الى خالد امثلة مع قولهم اهل المكان والحولاء اذ كثر
اهله ذكره ابن الجوطبة فقال اذا ثبت جمع من انشكال عظيم
من ما قال ولا انشكال فيه على ما تقرر في طاعم وكاسر ونحوهما وانما
الحقه من الكلام استشهادا على اعتماده في تقرير معنى التكسير
على احمال الفعل ان ما علا ومثاله غير جار فيجري على مجل ما ذكر
من المفعل نحو ومجو ليسرله مجل احله وذلك نحو قولهم شيخ
اذ لم يستعملوا نحو مطار من المفعل في ما على ومثال الصرا
وان كان زائدا انهم فيرا استعملوا عليه ما له مجل على نحو برا الغاية
وذلك قولهم طع وسفنم وصرح ونحو ذلك بخلاف جميع ما ذكر
في المسوال من مجول ومفعال ونحو هما ما نصا انما استعملت
على معنى التكسير اضافا النها رجع طاله فيه لا صال له التكسر فيلها
ما استعمل وليس له مجل التكسير فلا كان احد منها مجل مستعمل

مم

٢٠٦

فلم يا يجمعها الفاظ لما ذكر وما سموا من فعيب الشبه لولا ملفيه
السماع وذلك لا يجوز اذا كان غيره يبلغ مبلغ القياس وانما ذكر
سيبويه مجلا مع مجول ومفعال ونحوها لا الجميع غير على
قياس ثم اشار الناظم الى غير ما ذكر موقوف على السماع وهو
التفسير الثاني من قسمي المنسوب فقال

احدها

• وغير ما اسلفته مقررا • على الذي ينقل فيه اقتصرا •

اسلفته معناه قدمته ومنه سلف الرجل ومعه آباؤه المتقدمون
ويعني ان ما عدا ما قدم من الاحكام المقررة في هذا الباب يقتصر
فيه على النقل المسموع ولا يقاس عليه ما سواه وقد نبه
على نوع الشذوذ فلم يذكر التصغير على القلة فيه بتصغير
منها مقصودة فيستخرج الناظم في نظمه قال عيسى ان ما
خرج عن القياس في باب التصغير على ثلاثة انواع احدها
ما كان فيه شيء لا يقتضي زيادة على ما اقتضى القياس فيه مع
التصغير فعيعل ثم ان العرب شذوذا الثاني ما كان فيه نقص
يرجع فلم يجعل شذوذا على عكس الاول والثالث ما كان فيه نقص
او غير تغيير لا معنى تغييرا الخ شذوذ الكل كذلك وكل واحد
من هذه الا قسام لا بد لها من علة العرب فيه من علة وجملة
علل الباب فلا ثلاثة انواع احدها النوع فيه بيوت سيبويه
التي يقع واحد منها الى ازالة اللبس والثاني العدول عن
الثقيل الى الخفة والثالث تشبيه الشيء بالشيء . ونوع
رابع استغني به وهو لا يستعمل . على القياس الى
الشيء . بالقياس التي هي معناه او ما لا يسمع فالقياس
والمثاله قولهم في بشر في شيء في مثل هذا في تصغير

تقذمي وهو جمع امات نسبته ما الكسر فيه الفاء. بما يجيء فيه لان
الوزن لم يجئ للاسم في الفاء ان يخرج عن النسب واما الثقل اجتماع
الياءات في الكلمة اذ قالوا في بيتي ومن ذلك قولهم سهلي
بالضم في النسب خلافا لجبلي فرقوا بينهم وبين النسب
الى سهل اسم رجل اذ قالوا فيه سهلي وكذلك دهري للرجل
المسن فنسبوه الى الدهر فرقوا بينه وبين الدهري وهو القائل
بدار الدهر من الملحدة وكذلك اموي بفتح الهمزة في امية والقياس
اموي لكنهم كانهم نسبوا الى الحكم وهو امة استخفافا. ومثله
في الاستخفاف قولهم في البصرة بصري وحيث بكسرها فيما نسبه
نسبه الى البصرة وهي حجارة بيض وهي في الموضع المسمى بصرة
فنسب اليها والمراد الموضع شذوذا وقالوا عُبَدي بضم
العين في بني عبيدة حتى فرقوا بينه عدي فرقوا بينهم وبين
عبيدي من عبيدة ومثله قول بعضهم في بني جذيمة جذمي قال
السيرافي لان في قريش جذيمة بن مالك بن حسل بن عامر
ابن لؤي وفي خزاعة جذيمة وهو المصطلق واراد جذيمة
ابن زهير وانما مثلته اكثر من هذا والقسم الثالث مثاله
قولهم في علي عالي وفي فقيم فقيمي وهذا على ضد القياس حيث
جعل ذلك شذوذا وادلك فيهم غيرها يقع فيها ساكنا تقوع
ووجهه التشبيه بطبيعي حيث لم يجعلوا اعيه بالياءات
فكذلك لم يجعلوا بينها في ذلك ومن ذلك قولهم في البحرين
موضع بحراني بالالف والنون الشاذ وهما على التشبيه
في اما فرقوا بذلك بينه وبين النسبة الى البحر بحراني
هو تشبيه ضعيف لم يبيه به بعد وبنوا اسم المرفوع على فعلان

ثم

ثم نسبوا اليه كذلك والقسم الثالث مثاله قولهم في زبينة
زباني كانهم ارادوا التخفيف. اخرجوه على حد العمانية فيثقلوا الياء
في زبيني ففروا منها الى الالف لان الالف اخف من الياء. فقالوا
في نفيا بينها من اجتماع الياءات في كلمة ومن ذلك قولهم هاذي
اذ لو قالوا على القياس طبيعي لثقل اجتماع الياءات ويبينها
همزة فهي من مخرج الالف وهي ايضا تقارب الياء. فقلبوا الياء
الفا ومنه سليقي للسليقة فيما نسبه سماعي لكنهم شبهوه
بفعيل فنحوا الياء على حد اليها وقالوا في صنعاء صنعاني. وفي
بهراء بهراني وفي دستواء دستواني ابدلوا الهمزة نونا لتشبيههم
بها الالف انهم قالوا صنعاني في صنعاء وانما هي في انهما وشبهوا
النون بالهمزة فكذلك شبهوا بها الهمزة بالنون على العكس
من ذلك وقالوا في جلولاء جلولي وحروراء حروري فحذفوا
الهمزة تشبيها للممدود من باب العاني بالمقصور وكذلك قالوا
في ذي يمن وخراسي كانهم شبهوا الالف والنون بعلم التفخيم
فحذفوا الزائد والمثل العامي كثير ولم يخفف منها على هذا
القدر جميعه كاف وباب سهر الفصل متصلة تفعلوا قال
الناظم وذلك ان هذه الاشياء التي شذت في النسب اليها
اذا سمي بها ما نسب اليها على القياس المطرد وترك
ذلك الشذوذ المسموع فيها فلو نسبت الى رجل سميته
زبينة لم تقل زباني وانما تقول زبيني على القياس وكذلك
اذا سميت رجلا بدهر فنسبت اليه لم تقل الا دهري بالفتح
او جذيمة لم تقل الا جذيمي بالفتح وكذلك بما ما تقدم وكذلك
ما تقدم في النص في واذا ثنيت هذا فكذلك قال الناظم

من يتبع بارها ها. شاذ لا يقتضي فيه على الفعل سموا. كان ذكر
مثل التسمية او بعد ذلك اذ لم يعتبر ذلك لما مثل التسمية مجاز
الدلالة ومشعر بالتسوية في الجميع وذلك غير صحيح بل الصحيح الرجوع
بحث الشاطبي كما ذكر **والجواب**
ان كلام الناظم يشعر بذلك لانه انما قال على انه يفعل فيه اقتصرا
والذي نقل شاذا انما نقل عن مسمى به ما ذا سمي به مفرد عن ح
بالتسمية عن المسموع اذ كشف من نص فيه بالتسمية نحو ما
اذ وطار الوجه التي لا علة عندها التي تفرد امر الى التسمية
الاذن في الحقوق لهم سيبويه انما قالوه في النسب الى السهل خلاف
السهل في قولهم وبحث النسب الى سهيل الرجل ما ذا سميتها
بالسهل خلاف السهل مقرر طار عن مثل التي فيه فيطلق فيه اتباع
القياس وعلى هذا النحو يجري مذهب الناس **قال** الشلوبين بحق
انما رجع سيبويه في النسب الى القياس نحو رجال العرب كثيرا
ما نصوا باسم المنسوب اليه مرفها بحق مخففين كقولهم
في النسب الى السهل سهلي وفي النسب اليه ... سهلي
بالفتح فلما كان اكثر تغييرهم للعرب وجاز ذلك الشذوذ مخففا
منزلة المعنى الذي موجبا عن ... الذي المعنى ... الذي
التغيير مقدار الوجه في الرجوع الى القياس ... التغيير
وعدد اكثر الشذوذ فيه مخففا ما المفرد ... كلامهم منه
اقتصاص بالشيء لا يكون عن ... موجب الرجوع الى القياس
منزلة ... الجمع ما ... فيه بعد التسمية ...
بعدها فيقول في ... على ... القياس ... قلنا
نحو ... ونحو ذلك ... ونقول فيه ... واما ... قبل التسمية

وبعدها ... شاذا ووجه الحجة على نحو ... من
لم يبق للاصل معنى ... بالتسمية ... فيه ذلك
... بعد التسمية ... النسب بالشذوذ
لمعنى ... بالتسمية كما تقول ... فيه ونظيره قولهم في
جمع ... ما ذا ... بالتسمية ... ذلك
... للدلالة ... الموجبة للجمع على ... ذا زال ... زال
موجبها **والحاصل** ان الاسم قبل التسمية بالتسمية
الى النسب الشاذ مخالف له بعد التسمية فليس ...
المنقول ... بعد التسمية ... كلام الناظم ...
... رجوعه الى القياس ... ما ... 
... مسئلة ... تغيير النسب ...
... ما ذكر ... فكما ... فيه ... قال
... مع ... لم ... تغيير ...
في هذا النوع فهو شاذ محفوظ

فصل

كمل النسب. يتلوه ال...
إن شاء الله تعالى

تم السفر الرابع بحمد الله
تعالى وحسن عونه

يتلوه الخامس
عام ... ١١٩٥